شرح أبي علي الفارسي

على كتاب سيبويه

تَصْنِيفُ

إمام اللغة

أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي

المتوفى ٣٥٦ هـ

المجلد الثاني

تحقيق

محمد عثمان

obeikandl.com

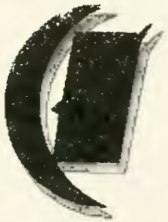

مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة

البريد الالكترونى :

Alsakafa_aldinaya@hotmail.com

هاتف: ٢٠٢٥٩٢٢٦٢٠+

فاكس: ٢٠٢٥٩٣٦٢٧٧ +

فهرست الهيئة المصرية العامة

لدار الكتب والوثائق القومية :

شرح ابى على الفارسى على كتاب سيبوية

تحقيق: محمد بن يوسف القاضى

ط١ القاهرة :مكتبة الثقافة الدينية 2016

عدد الصفحات :

١- اللغة العربية – النحو

ا-الفارسى ، الحسن بن احمد عبد الغفار ، ٠٠٠-٩٣٧

ب-العنوان

رقم الايداع :٢٠١٥/٢١٦٥٧

الترقيم الدولي:978-977-341-650-8

obeikandl.com

obeikandl.com

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا بابُ ما ينصرفُ وما لا ينصرفُ

هذا بابُ أفْعَل إذا كان اسمًا

قال: ولو جاء في الكلام شيء نحو: أكْلَلٍ، وأيْقَق فسميْت به رجلاً صرفته.

قال أبو علي: الدليل على أن الهمزة فيما يجيء على مثال (أكْلَل) أصلية غير زائدة، وإن كانت الهمزة أوَّلاً وبعدها ثلاثة أحرف إظهارك حرفي التضعيف ولو كانت الهمزة زائدة كزيادتها في (أحْمَر) لأدغمت المثلين وحركت الحرف الساكن وألقيت عليه المدغم، فقلت: أكلّ، وأيّق، كما تقول: أنَك وأجَلَّ وأصمَّ، فإذا بَيَّنْتَ الحرفين المثلين تبيّن أن الهمزة فاء، وأن اللام الآخرة زائدة للإلحاق بجعفر، يدلك على ذلك إظهار الحرفين المثلين، والحرفان المثلان إذا كانا للإلحاق لم يُدغما، ولو سميت رجلاً بمثل، (يَزْدَد) لصرفته أيضًا، ولم يحكم بزيادة الياء كما لم يُحكم في مثل (أكْلَل) بزيادة الهمزة، لأن الياء لو كانت زائدة لأدغمت المثلين كما يدغم (يشُمّ)، فكذلك لو سميت رجلاً بيأجج لصرفته لأن الياء أصلية غير زائدة كالتي في (يَرْمَع)، الدليل على ذلك ظهور المثلين. فإن قلت: فقد جاء (ألْبَبُ) مبَيَّنًا غير مدغم وهو من اللّبِّ، قولك شاذ لا ينبغي أن يقاس عليه بألْجج ونحو أكْلَل وأيْقَق، لكن ينبغي أن يُحمل على الأكثر الشائع دون القليل النادرة.

قال سيبويه: وأمّا أوَّلُ فهو أفْعَلُ، يَدُلُّك على ذلك: هو أوَّلُ منك، ومررْتُ بأوَّلَ منك، والأولى.

قال أبو علي: أوّل: أفْعَلُ الهمزة زائدة، والفاء والعين مثلان كأنه أوْوَلُ، فأدغم الحرف الأول الساكن في الثاني، ومما جاء فيه الفاء والعين من موضع واحد قولهم: دَدَنٌ، وكَوْكَبٌ، الفاء والعين من موضع فيهما مثلان كما أنهما في (أوّل) كذلك، والدليل على أن الهمزة زائدة فيه حتى يقوم دليل على أنه أصل، ودليل آخر أيضًا على أنه (أَفْعَل) وهو قولهم: الأوْلَى، وهذا كقولك أحْسَنُ منك والحُسْنى، فالهمزة في (أوّل) زائدة لأنها همزة

(أفْعَل) فأما الهمزة التي في (أوْلى) فمنقلبة عن حرف أصلي وهو الفاء، وهو واو أصله (وُولَى)، إلا أنه اجتمع في أول الكلمة واوان، والواوان إذا اجتمعا في أول كلمة فاجتماعهما على ضربين:

أحدهما: الواو الثانية فيه لازمة ثابتة، والواو الثانية في مرة غير لازمة، فقلب مرة ألفًا، ومرة واواً، فإذا كانت الواوان من الضرب الأول وجب إبدال الأولى منهما، كقولك في تصغير واصِلٍ، ووَاقِدٍ وتكسيرهما: أوَاصِل وأوَيْصِل، وأوَاقِد، وأوَيْقِد، فالواو الأولى تنقلب همزة لا محالة.

والضرب الثاني: وهو الذي الواو الثانية فيه مدة غير لازمة وهو نحو: فُوعَلَ، من الوعد، تقول: وُوعَد، و (وُوزَن) و "وُورِي عنهما من سواءاتهما"، فهذا الضرب لا يلزم فيه إبدال الأولى همزة من حيث الواو الأولى في الضرب الأول، لأن الواو هنا لازمة، ألا ترى أنك لو بنيت الفعل للفاعل لقلبت الواو ألفًا فقلت: وَاعَدَ ووَازَنَ، فهذا الضرب لا تلزم فيه الواو الثانية لزومها في الضرب الأول، فلا يلزم إبدال الأولى همزة من حيث يجب إبدالها همزة هناك، لكن من قال: في: وُجُوهٍ أجُوه، وفي وُقِّتَتْ أُقِّتَتْ، قال في وُوعِدَ: أُوعِدَ، فقلب الواو التي هي فاء همزة من حيث تقلب الواو المضمومة همزة لا من حيث اجتمع واوان، لو كان كذلك لم يجز غير الإبدال، كما لا يجوز في تصغير (وَاصِل) وتكسيره غيره.

وقونا: الأوْلى هو من الضرب الأول، وهو الذي يجتمع في أوله واوان لازمتان، ومتى اجتمعتا ولزمتا، وجب إبدال الأولى همزة. فالثانية في الأولى لازمة غير منقلبة ألفًا كما تنقلب الثانية في وُوعِدَ ألفًا، فكذلك لزم إبدال الواو المبدلة التي هي فاء من الأولى همزةً، كما لزم إبدال الواو الأولى من أوَيْصِل أوَاصِل همزة للزوم الثانية وامتناعها من الانقلاب ألفًا في أوْلى، وفي أوَيْصِل ونحوه، وهذا مذهب جميع من تقدم من العلماء في أوَّل وأولي.

وزعم بعض منتحلي العربية: أن الأوّل مأخوذ من آلَ يَؤُول أوْلاً إذا رجع، وهذا التقدير لا يجيزه التصريف، ولو كان كما قال لقيل: أوَّلُ في أفْعل، و لم يقل: أوَّل، وإنما كان يلزم أن يقال: أوَّل، لأن الهمزة التي في أوْلٍ، فإذا بني منه أفْعَل، وجب أن يزاد على (أول) همزة أفعل، فتجتمع همزتان، الزائدة التي في (أفْعَل)، والتي هي فاء، فيصير (أاوَل) مثل (أعْوَل)، وإذا اجتمع همزتان في كلمة واحدة وكانت الثانية ساكنة، وجب إبدال الثانية منهما بحسب الحرف الذي منه الحركة التي في الأولى، فكان يجب إبدال الهمزة الثانية

في (أأوَل)، كما يجب ألفًا، كما وجب إبدال الهمزة الثانية من (آدَم) و (آذَر) وما أشبهه ألفًا، ووجب حركة الواو التي هي عين في (أوَّل) بالفتح لأنه على بناء (أفْعَل)، وليس اللفظ بأوّل كما ذكر من قال إنه مأخوذ من أوْلٍ، إنما هو أوَل ليس بآوَل، ولعل القائل استهواه قولهم: أوْلي، فظن أن هذه الهمزة ليست بمنقلبة، وأنها أصل، لأنه لو كان مأخوذًا من أوْل لكان اللفظ بالفُعْلى كاللفظ بها إذا كانت الفاء والعين مثلين. وإذا كان التقدير بالهمزتين مختلفًا، لأنه في تقدير ما همزتُه منقلبة عن واو وهي فاء، اجتمع معها واو أخرى لازمة، وإذا كان من (أوَل) فالهمزة عين مبدلة، وقد بيّنا أن اشتقاقه من أوْلٍ غير جائز.

قال: وإذا سميت رجلاً بألبَب فهو غير مصروف والمعنى عليه لأنه من اللَّبِّ.

قال أبو علي: ليس (ألْبَب) وإنْ ظهر فيه التضعيف بمنصرفٍ اسمُ رجلٍ كما ينصرف يأجَجُ ويأيْقَقُ اسمين لرجل، لأن التضعيف هنا وإن ظهر فمعلوم بالاشتقاق أن الهمزة زائدة، لأنه مأخوذ من اللَّبّ، وإنما ظهور هذا التضعيف شاذ، ووزنه أفْعَل، ولولا العلم بزيادته من جهة الاشتقاق لصرفته اسم رجل، وليس بناؤه على الأكثر الشائع.

قال: ومما يُترك صرفه لأنه يشبه الفعل، ولا يجعل الحرف الأولُ منه زائدًا، إلا بِثَبْتٍ: تَنْضُبُ. قال: لأنه ليس في وزن الكلام فَعْلُلٍ.

قال أبو علي: ليس في أصول أبنية الرباعي بناء على فَعْلُل حروفه كلها أصول.

قال: ومن ذلك أيضًا تَرْتُب وتُرْتَب، ويقال: تُرْتُب.

قال أبو علي: لولا ما جاء من تَرتُب وتُرتَب لحكمنا بأن التاء من (تُرْتُب) أصلية وكان هناك دليل من الاشتقاق يدل على زيادتها، لأن ما أوله التاء من الرباعي، وكان على وزن يكون عليه الرباعي الذي لا حرف زائدًا فيه، حكم أن التاء أصل حتى يقوم دليل من الاشتقاق أو ما يقوم مقامه، فلولا ماجاء من تَرْتُب، وتُرتَب لحكم في تاء تُرتُب بأنه أصل إلى أن يقوم دليل زيادة، لكن لما جاء تَرتُب علم أن التاء من (تُرتب) وإن كانت على وزن الأصول زائد، لأن التاء من تُرتُب هي التي في تَرْتُب، وقد ثبت زيادتها في تَرتُب، فثبتت زيادتها في تُرتُب لأنها تلك، فلو لم يعلم أن اشتقاقه من الشيء الراتب لقلت: تَرتُب وتُرتَب لأن التاء من تَرْتُب زائدة، كما قام الدليل من قولهم: تُتْفَل على أن التاء من تُتْفُل زائدة، لأن التاء من تُتْفُل وإن كان قد جاء في الرباعي الأصلي مثله نحو بُرْثُن، وتُرْتُم، فهي زائدة لقولهم: تُتْفُل، لأن التاء من تَتْفُل لا تكون إلا زائدة، والتي في تُتْفُل هي هي.

والتُّدْرَأ، أيضًا يعلم أن التاء فيه زائدة لمكان دَرَأتُ، ألا ترى أنك تشتق منه ما تسقط الفاء فيه، ولو لم تشتق ما تسقط الفاء فيه لحكمت أيضًا بأن التاء زائدة لأنه ليس في أوزان الرباعي الأصلي شيء على وزن جَعْفَر، فقد قام لك في (تُدْرأ) دليلان على زيادة التاء، كما قام لك في (تُرتُب) دليلان على زيادتها، ولو لم يكن فيها إلا دليل واحد لحكمت بالزيادة، كما حكمت بزيادة تُتْفُل إنها زيادة، وإن لم يكن فيه دليل الاشتقاق.

فأمّا تَألَبُ، فلولا الاشتقاق لحكمت بأن التاء منه أصل، لمجيئه على ما يكون عليه الرباعي، نحو جَعْفَر، وسَلْهَب، إلا أنك لما اشتققت منه الأَلَبَ علمت أن التاء فيه زائدة، ولولا ذلك لحكمت بأنه أصل، ففي ما ذكرنا من هذه الجمل دليل على ما كان مثله.

قال: وأمّا ما جاء نحو تَوْلَب ونَهْشلٍ فهو عندنا من نفس الحرف مصروفٌ حتى يجيء أمرٌ يبينه.

قال أبو علي: الحكم في التاء والنون إذا وقعتا في أول كلمة على أربعة أحرف على عكس الحكم في الياء والهمزة إذا وقعتا أوّلين في كلمة رباعية، لأنك تحكم في التاء والنون بأنهما أصليتان حتى يقوم دليل على الزيادة، والحكم في الهمزة والياء بأنهما زائدتان حتى يقوم دليل على أنهما أصليتان كنحو ما قام من الدليل في أيْصَر، وأوْلق، وأرْطَى، ويأجَجُ أنهن أصول. أما أيْصَرٌ، فلقولهم: إصارٌ في جمعه، فاشتققت منه ما تثبت فيه الهمزة، وسقطت الياء، فعلمت بذلك أنه فيْعَل، ليس بأفْعَل، ولو سميت به لصرفته، كما لو سميته بحَيْدَرٍ لصرفته، ولو سميته بيأجَج لصرفته، لأن الياء أصل كما لو سميته بقَرْدَد لصرفته ولو سميته بأوْلق لصرفته، كما أنك لو سميته بكَوْثر لصرفته.

وأما أرْطَى فوزنه فَعْلَل ليس بأفْعَل، لقولهم: مأروطٌ، فهو مُلحقٌ بجعفر، ولو سميت به رجلاً لم تصرفه، فإن قلت: لِمَ هو مثل جعفر؟ فلأنَّ الألف لما امتنع دخول تاء التأنيث عليه لحظر التسمية، شابَهَ ألف التأنيث، ألا ترى أن تاء التأنيث لا تدخله في هذه الحال؟ كما لا تدخل على ذفْرَى في قول مَنْ لم يُنَوِّن، وحُبْلى وما أشبهه فقد اجتمع الألفان من أرْطَى وحُبْلى، في أنَّ كل واحد منهما يمتنع دخول تاء التأنيث عليه، فامتنع من الانصراف لذلك والتعريف.

قال: فإن قلت: فما بالك تصرف (يَزيدَ) في النكرة، وإنّما منعك منصرف أحْمَر في النكرة وهو اسم أنّه مضارع الفعل، فأحمر إذا كان صفة بمنزلة الفعل قبل أن يكون اسمًا، فإذا صار اسمًا، ثم جعلته نكرة، فإنما صيَّرْتَهُ إلى حاله إذا كان صفة.

قال أبو علي: يعني أن أحْمَر قبل أن يُسمّى به بمنزلة الفعل في أنه لا ينصرف كما أن الفعل لا ينصرف قبل أن يكون اسمًا، فإذا صار اسمًا، ثم جعلته نكرة، فإنّما صيرته إلى حاله إن كان صفة، أي قبل أن يُسمّى به،

يعني أنك رددته وهو اسم بالتنكير إلى حال كان فيها لم ينصرف، لأنه لم يكن يتصرف وهو نكرة قبل أن يسمى به.

قال أبو الحسن: ينصرف أحمر وما أشبهه في النكرة إذا كان اسمًا لأنه إنما منعه من الصرف أنه صفة، فقد ذهب عنه الذي كان يمنعه.

قال: وأما (يزيد) فإنّك إنّما جعلته اسمًا في حالٍ يُستثقَلُ فيه التنوين، أي في حال التعريف.

قال: وأحْمَر لم يزلْ اسمًا.

قال أبو علي: لم يزل اسمًا لأنه حين كان صفة اسمًا لا ينصرف، وأنت إذا نكَّرْتَهُ بعد التعريف فقد أعَدْتَه إلى حال كان فيها لا ينصرف.

قال: بعد قوله: إن ألفات الوصل تقطع في مثل: (إضْرِبْ) إذا سمي به وليس لك أن تغير البناء في مثل قولك: ضُرِبَ، وضُورِبَ، ويقول: إن مثل هذا ليس في الأسماء.

قال أبو علي: كأنّ قائلاً قال: إذا سميت بإضْرِبْ، فقطعت ألف الوصل ليكون كالأسماء فكذلك إذا سميت بضُرِبَ ونحوه، فغُيّر البناء، ليوافق البناء بناء الاسم. وجواب هذا أنّ أبا بكر قال: الاسم حقه أن يصاغ صياغة لا ينتقل ولا يخرج منه حرف ويدخل حرف، فلذلك وجب قطع الألف.

(وفُعِلَ) إذا سمي به فلا يلزمك أن تُغيره، لأنّ لك أن تسمي بما شئت، وليس لك أن تسمي باسم تنقصه مرة حرفًا، وتثبته في أخرى.

فإن قيل: فهلا قسته على اسمٍ وابنٍ، فذلك ناد لا يقاس عليه.

قال: والأسماء التي شبهناها أي بالأفعال نحو (إِثْمِدٍ)، و (إِصْبَعٍ) فإنما أضعف أمرها، أي: أمر ضُرِبَ وضُورِبَ، أن يصير إلى هذا، أي يمنعها التنوين.

قال: ألا ترى أنك تقول: امْرؤٌ وامْرِئٍ، وليس شيء من الفعل هكذا: أي لا يعتقب على شيء من هذه الأفعال مثل هذه الحركات المختلفة.

قال: لم يكن بُد من أن يجعلها كالأسماء.

قال أبو علي: يقول: يقطع ألبتّة ولا يدعها على الوصل.

قال: سميت رجلاً بتَضارُبٍ ثم حقرته، قلت: تُضَيْرِبُ، و لم تصرفه لأنه يصير بمنزلة تَغْلِب.

قال أبو علي: إذا وافق تصغير ما ينصرف تصغير ما لا ينصرف لم يُصرف كما أنه إذا وافق تصغير ما لا ينصرف تصغير ما ينصرف صرفته، نحو عُمَيْر تصغير عُمَر ومُسَيْجِد تصغير مساجد إذا سميت به رجلاً.

obeikandl.com

هذا بابُ ما لا ينصرفُ من الأمثلة وما ينصرف

قال: فإنّما زعمْتَ أنّ هذا البناء يكون في الكلام على وجوه وصار أفْعَلُ اسمًا.

قال أبو العباس: قوله: وصار أفْعَلُ اسمًا إنما لم يصرف (أفعَل) لأنه عرفه بأن أجراه على معهود، وحين أشار به إلى (أفْعَل) الواقع بعد (كُلّ).

قال: وكذلك مترلة (أفْعَلَ) في المسألة الأولى.

قال أبو علي: يريد في قوله (كُلُّ أفْعَل يكون وصفًا).

قال: فلو لمْ تصرفه ثَمَّ لتركت (أفْعَلَ) ها هنا نصبًا ثمَّ، أي في قولك: (كلُّ أفْعَل) وها هنا تريد به موضع (أفْعَل) بعد (كُلّ)،وإنما شبّهه لأنه ليس بوصف، لكنه اسم على وزن الفعل سمَّيتَ المثال به وصرفْتَه، لأن (أفْعَل) بعد (كُلّ) نكرة.

وقوله: تركت (أفْعَل) نصبًا، أي قلت: كلُّ (أفْعَل) يكون فعلاً.

قال: وتقول إذا قلت: هذا رجلٌ أفْعَلُ لم تصرفه على حال، وذلك لأنك مثّلت به الوصفَ خاصةً، فصار كقولك: كلُّ أفْعَلَ زيدٌ نصبٌ أبدًا، لأنك مثّلتَ به الفعلَ خاصةً.

قال أبو عثمان: أخطأ، ينبغي له أن يصرف، وإلا نقض جميع قوله لأن (أفْعَل) ليس بوصف. إنما هو مثال للفعل وليس يمتنع إلا من صرف (أفْعَل) الذي هو صفة.

قال أبو العباس: لم يصنع أبو عثمان شيئًا.

قال أبو علي: إنما قال أبو العباس ذلك، لأن (أفْعَل) الواقع بعد الموصوف لا يكون إلا صفة، كما أن (أفْعَل) الذي ارتفع به (زيدٌ) لا يكون إلا فعلاً، فقد اختص (أفْعَل) بعد الموصوف بأنه وصف وخرج عنه الإشاعة التي كانت فيه، وكُلّ مضافٌ إليه، و لم يبق على أنه مثل يعم أمثلة، فقول سيبويه إذًا صحيح.

قال: وأفْعَلُ لا يُعرفُ كلامًا مُستعمَلاً.

قال أبو علي: إنما لم يصرف (أفْعَل) ها هنا لأنه أشار به إلى ما تقدم ذكره منه، فلما تعرّف امتنع من الصرف.

قال سيبويه: فقولك: (هذا رجلٌ أفْعَلٌ) بمترلة قولك: أفْعَلَ زيدٌ فإذا لم تذكر الموصوف صار بمترلة (أفْعَلَ) إذا لم يعمل في اسم مظهر ولا مضمر.

قال أبو علي: قوله: فإذا لم يذكر الموصوف أي إذا لم يذكر (رَجُلٌ) في قولك: (هذا رجل أفْعَلٌ) صار بمنزلة (أفْعَل)، أي صار (أفْعَل) الذي كنت أجريته على الموصوف إذا لم يذكر الموصوف بمنزلة (أفْعَل) الذي هو فعل نحو: أكْرَم زيدٌ إذا لم تذكر فاعلاً يرتفع به و لم ترده، فحذفك الموصوف قبل (أفْعَل) بمنزلة حذفك الفاعل بعد (أفْعَل) في أن كل واحد منهما إذا حذفته انصرف (أفْعَل).

وقال أبو علي: في هذا أفْعَل، تقول إذا لم يذكر الموصوف ولا الفاعل خرج عن الاختصاص ودخل في الإشاعة فانصرف.

obeikandl.com

هذا بابُ ما ينصرفُ من الأفعال إذا سمَّيْتَ به رجلاً

قال: وأما عيسى فكان لا يصرف ذلك.

قال أبو علي: يعني ضَرَبَ وضارَبَ وضارِب.

قال سيبويه: وهو خلافُ قول العرب، سمعناهم يصرفون الرجل يُسمّى بكَعْسَب وهو فَعْلَل من الكعسبة، وفي نسخة أبي العباس: وهو فَعَلَ من الكعسبة.

قال أبو علي: لم يردْ بقوله: (وهو فَعَل) الوزن والمثال، إنّما أراد المضيّ فقط.

قال: والعرب تنشد لسُحَيْم[1]: [الوافر]

أَنَا ابْنُ جَلا وَطَـــــلاعُ الثَّنَايَا

ولا نُراه على قول عيسى.

قال أبو علي: كأنّ عيسى احتج بهذا البيت في امتناعه من صرف (ضَرَبَ)، وأشباهه، لأنّ (جَلا) لم ينوّن، فردّ سيبويه ذلك بأن (جَلا)، إنما لم ينون لأن فيه ضمير فاعل، فهو جملة محكية لا تصرف، ولو سميت (بضَرَبَ) وفيه ضمير فاعل لم تصرِفْ، لأنه جملة يجب أن تحكى، ففي (جَلا) ضمير إلا أن الضمير لا يظهر في فِعل الواحد.

قال: فكأنه قال: أنا ابنُ الّذي جَلا.

---

(١) عجزه:

مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَـــــةَ تَعْرِفُونِي

قائله: هو سحيم بن وئيل اليربوعي، وقيل: المثقب العبدي، وقيل: أبو زيـــد. ونســـبه بعضـــهم إلى الحجاج بن يوسف الثقفي. وليس بصحيح، وإنما أنشده على المنبر لما قدم الكوفة واليا عليها.

اللغة: "جلا" كشف "طلاع" صيغة مبالغة من الطلوع وهو الصعود "الثنايا" جمع ثنية وهي العقبـــة، والمراد مقتحم الشدائد "العمامة" يريد ما تلبس في الحرب وتوضع في السلم، وهي البيضة.

المعنى: أنا ابن رجل كشف الأمور ومقتحم صعابها متى أضع على رأسي عمامـــة الحـــب تعرفـــون شجاعتي.

الشاهد: قوله: "جلا" فقد استدل به عيسى بن عمر على أنه علم منقول من الفعل الماضي.

انظر: الأشموني ٥٣١/ ٢، وابن هشام ٣٤٥/ ٣، وذكر في القطر ص٨٤، وســـيبويه ٧/ ٢، وابـــن يعيش ٦١/ ١.

قال أبو علي: لو سميت رجلاً بِقَتَّلَ لم تصرفه في المعرفة كما تصرفه إذا سميت (بضارِب) وأردت الأمر، لأن (ضارِب) الذي للأمر له في الأسماء نظير مثل: طابِع، وخاتَم، وقَتَّل ليس له في الأسماء نظير، فيمتنع من الانصراف، لأنه بناء يختص به الفعل دون الاسم، كما أن (تنضُب) لا يُصرف في المعرفة، لأنه من الأبنية المختص بها الفعل، فإن قلت: فاصرف (قَتَّل) اسم رجل لأنك قد وجدت في الأسماء مثل (بَقَّم وبَذَّر)، و (فُعِل)، لأنك قد وجدت مثل (دُئِل)، كما صرفت (ضارِب) الذي للأمر لّما وجدْتَ (خاتِمًا)، فإنك إنما تعتبر من هذه الأسماء ما تجده اسمًا نكرة مما يستحقه المسمى بصورته (كخاتِم) و (جَبَل) ونحو ذلك، وليس (بَذَّر) اسمًا يستحقه أشخاص شتى بصفات معلومة، ولا (دُئِل) اسم لأمّة يقال لكل واحد منهم (دُئِل)، إنما هما اسمان نقلا من الفعل فسَمّى بهما شخصين علمين.

قال: وإن سَمَّيْت رجلاً بَبَقَّم أو شَلَّمَ، وهو بيت المقدس لم تصرفه، لأنه ليس في العربية اسم على هذا المثال، ولأنه أشبه فعلاً إذا كان اسمًا لم ينصرف، أي إذا كان ذلك الفعل.

قال أبو علي: (بَقَّمَ) أشبه فعلاً إذا كان اسمًا لم ينصرف، و لم يشبه من الأفعال ما إذا كان اسمًا انصرف نحو (ضارِب) إذا أمرت.

قال أبو عثمان: قال أبو الحسن: إن صيّرت (بَقَمَ) أصلاً في الأسماء وهو أعجمي أعرب صرفتَ (فَعَّلَ) كلّه، لأنه في مثال الأسماء.

قال أبو عثمان: أخطأ، لو كان كما يقول لصرفنا باب (مساجِد) و (مناديل)، لأن في الأعجمي (سَرَاويل)، ولكنا لا نجعل الأعجميّ أصلاً للعربي، والدليل أنه ليس في العربية مثله.

قال: ولو سميت رجلاً "ضَرَبُوا" فيمن قال: أكلوني البراغيثُ.

قلت: ضَرَبُونْ، تلحق النون كما تلحقها في "أوْلِي" إذا سميت به رجلاً.

قال أبو علي: إنما ألحقت النون لأنك لا تسمي باسم فيه واو الجمع إلا والنون تلحقه.

وقال قائل في الكتاب: إنما رددت النون لأنها كانت "ضَرَبُونَ" في الأصل ولكنها لما بنيت حذفت، لأن الماضي على الفتح مبني، والنصب نظير الفتح، فمن ثم رَدَدْتَ النون حين سمَّيت.

قال أبو علي: يدل هذا الفصل على أن صاحبه يذهب إلى أنه كان يجب أن يعرب الفعلُ الماضي في الأصل، ويقول: إن الفتح نظير النصب فكما حذفت النون في قولك: (لنْ يَضْرِبُوا) كذلك حذفت من (ضربوا).

قال أبو علي: وليس هذا كذلك لأن الأفعال كلها غير مستحقة للإعراب وإنما المعرب نوع منها شابه الأسماء وهو ما كان منها مضارعًا على ما تقدم، إلا أن القول في إثبات هذه النون ما قلناه، وهو أنك لا تسمي باسم فيه واو الجمع إلا والنون تلحقه.

قال: وإنما فعلتَ هذا بهذا، (أي ألحقت النون والواو بهذا حين كانت لم تكن علامة الإضمار وكانت علامة الجمع)، كما فعلت ذلك بضَرَبْت حين (كانت) علامة التأنيث.

قال أبو علي: إذا كانت الواو ضميرًا فالكلمة جملة سمِّيت بها والجملة إذا سمي بها حكيت كما كانت، ألا ترى أنك لا تغير "بَني شابَ قَرْناها".

وما أشبهه شيئًا، فإذا لم تكن الواو ضميرًا وكانت للجمع دون الضمير فسميت به رجلاً أثبتّ النون، لأن هذه الواو إذا كانت في اسم يثبت للجمع والضمير.

وقال أبو علي: إن سميت رجلاً بضربتْ ولا ضمير فاعله فيه، قلت: (هذا ضَرَبَةُ قد جاء)، فجعلت التاء كالتاء في (طلحة)، لأن التاء الساكنة التي للتأنيث لا تكون في الأسماء، إنما تكون في الأفعال الماضية، كما أنك إذا سميت رجلاً (بضَرَبُوا)، والواو للجميع لا ضمير فاعلين فيه قلت: (هذا ضربون)، لأنك إذا سميت (بضَرَبَ) ولا ضمير فاعل فيه صار بمنزلة (حَجَر)، فالواو على هذا تصير في اسم، وإذا صارت الواو في اسم وكانت للجمع لم يكن من لحاق النون معها بُدٌّ، لأنهما زائدتان تلحقان معًا الاسم، وكذلك يحذفان معًا، كما يحذف ما يلحق من الزوائد معًا في الترخيم، ألا ترى أنك لو سميت رجلاً "مسلمون" ثم رخمت، لقلت: يا مسلمُ، فكذلك "مسلمان" كما أنك لو سميته مروا، لقلت: يا مروَ، فكذلك هذا وما أشبهه.

فإن سميت بـــ (قامَتْ)، وفيه ضمير المرأة قلت: (هذا قامتْ)، و (رأيت قامتْ)، فجعلته تاء ساكنة في جميع الأحوال، و لم تغيّره في الوصل ولا في الوقف عن السكون، لأن التاء لحقت فعلاً و لم تلحق اسمًا كما لحقت في الأول اسمًا، وكما لم تغيِّرْ (قامتْ) إذا كان فيه ضمير صاحب الفعل، كذلك لا تغير (ضَرَبُوا) اسم رجل إذا كان فيه ضمير الفاعلين،

لأن الواو على هذا لم تلحق اسمًا، إنما لحقت فعلاً، والأفعال الماضية إذا جمع فيها الفاعلون لم تلحق النون فيها بعد الواو.

قال: فلا تغير (ضَرَبُوا) اسم رجل إذا كانت الواو ضمير الفاعلين لأنه جملة كما لا تغير (قامَتْ) إذا كان فيه ضمير الفاعلة، فأما التاء من (قامَتْ) إذا كان (قامت) خاليًا من الضمير فإنها في الوصل تاء متحركة بحسب ما يجب لها من حركات الإعراب، وفي الوقف هاء ساكنة تبدلها من التاء، ومن كان من لغته أن يقف بالتاء في مثله (طلحة) وما أشبهه وقف على (قامتْ) إذا خلا من الضمير اسم رجل أو غيره بالتاء، فيقال: (هذا قامَتْ).

obeikandl.com

هذا بابُ ما لحقتْه الألفُ في آخره

قال: فأما مِعْزًى فليس فيه إلا لغة واحدة، كلهم يُنَوَّنها وكذل الأرْطى.

قال أبو عثمان: الدليل على أن ألف مِعْزى ملحقة ببنات الأربعة أن العرب تنونها، وتقول في تصغيرها: (مُعَيزِ) بكسر الزاي مثل تصغير (جعفر) إذا قلت: جعيفرٌ، ولو كانت للتأنيث لقلت: معيزَ كما تقول في ألف التأنيث مثل (حُبَيْلَى).

قال: وتذكيره مما يقوي على هذا التفسير، ألا ترى أنهم قالوا: عَلْقاةٌ.

قال أبو العباس: يقول: لو كانت ألف أرْطَى ألف تأنيث لم تدخل عليها تاء تأنيث، لأنه لا يدخل تأنيث على تأنيث.

قال: وإنما منعهم من صرف (دِفْلَى) ونحوه في النكرات أنّ ألفه حرف يكسر عليه الاسم، أي يصاغ عليه.

قال: في أن ألف التأنيث لا يكون للإلحاق، ألا تراهم قالوا: جَمَزَى فبنوا على الحرف، وتوالت فيه ثلاث حركات.

قال أبو علي: استدل بقوله جَمَزَى وتوالي الحركات فيها على أن ألف التأنيث لا تكون للإلحاق في مثل (دِفْلى) وما أشبهه، إذ لو كانت للإلحاق في نحو ذلك لم تقع فيما توالي فيه ثلاث متحركات وكان أربعة أحرف، لأن الملحق بمنزلة الأصل، وإنما تلحق ببناء الأصلي، وليس في الأبنية الأصلية مثل (جَعْفَر) فيكون جَمَزَى ملحقًا به، فهذا يدل على أن ألف التأنيث لا تكون للإلحاق كما أن تاءه لا تكون له، ولو وقعت لم تدخل في مثل قَرْعة، ونَزْعة. فألف التأنيث ومَدَّتُه وتاؤه يجتمعن في أن شيئًا منها لا يكون للإلحاق.

قال: موسى وعيسى أعجميان لا ينصرفان في المعرفة وينصرفان في النكرة، وموسى "مُفْعَل" وعيسى "فِعْلى والألف من عيسى ملحقة بمنزلة مِعْزى، ومُوسى "الحديد" مُفْعَل، ولو سميت بها رجلاً لم تصرفها لأنها مؤنثة بمنزلة مِعْزَى، إلا أن الياء في موسى من نفس الكلمة.

قال أبو علي: (مِعْزَى) وإن كانت عند الجميع مؤنثة، مع أن منهم من يؤنث ومنهم من يذكر، كما حكاه عن أبي الخطاب، فإن الذين ينونونه وهي عندهم مؤنثة يجعلونها بمنزلة (عَقْرَبٍ) وما أشبهها من المؤنث الذي على أربعة أحرف، لا يمتنع من الصرف في

النكرة، لأنّ فيه علة واحدة، فإن سميت به لم ينصرف – لمشابهته ألف التأنيث في امتناع تاء التأنيث من الدخول عليه في حال تسميتك به كامتناعها من الدخول في (حبْلى)، لكنك لو صغرته وألفه للإلحاق لانصرف، لزوال شبهه بألف التأنيث في حال التصغير ألا ترى أن الألف إذا كانت للإلحاق فصغرتْ قلت: (أرَيْطٍ)، وإذا كانت للتأنيث دونه قلت: (حُبَيْرًا). فاختلفا.

فإن كانت الألف للإلحاق والاسم الذي فيه مؤنث لم ينصرف إذا صغرته من حيث لم ينصرف ما فيه ألف الإلحاق والتعريف، لكنه يمتنع من الصرف لأجل التأنيث والتعريف.

obeikandl.com

هذا باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف فمنعه ذلك من الانصراف في المعرفة والنكرة

قال أبو علي: الألف في حَمْراء وبَرُوداء لم تثبت في الكلمة، ثم لحقتها ألف أخرى، لو كان كذلك لدخل على...، لكن الألفان لحقتا معًا للتأنيث، كما لحقت الألف الواحدة.

ومما يدل على أنهما لحقتا معًا أنك إذا حذفت حذفتهما معًا، ألا ترى أنك إذا سميت رجلاً حمراء وزكرياء، ثم رخمته قلت: يا زكريّ، ويا حمرَ فحذفت الحرفين معًا كما تحذف الحرفين من (مسلمون، وعطشان)، ونحوهما معًا.

قال: واعلم أن الألفين لا يُزادان إلا للتأنيث، ولا يزادان أبدًا لِتُلْحقَا.

قال أبو علي: قد قدمنا أن علامات التأنيث لا تكون للإلحاق، حيث ذكرنا أنها جاءت في مثل "جَمزى، وقَزَعةٌ" والألفان في حمْراء، وطرْفاء لا يجوز أن يكون للإلحاق البتة، لانفتاح أولهما، وأنه ليس فيما يلحق به لهما نظير إلا ما يختص به المضاعف نحو: "القِلْقال"، وليس في حمراء ونحوه تضعيف.

فأما ما كان مكسور الأول أو مضمومه نحو: (عِلْباء وقُوباء) فإن الهمزات فيه ليست للتأنيث، لكنها منقلبة عن ياء زيدت للإلحاق بفَعْلال، وفُعلال، فانقلبت همزة لوقوعها بعد ألف زائدة، وبنائها على التذكير، كما انقلبت من (سِقاء) ونحوه لذلك. فالهمزة في (عِلْباء) منقلبة عن ياء (زائدة)، يدل على ذلك قولهم: دِرْحاية، فهذه الياء صحّت، لأن الاسم مبني على التأنيث، والتي في (عِلْباء، وزِيزاء، وقيقاء) قلبت همزة، لأنها مبنية على التذكير انقلبت همزة، ولم يصح، ويدلك على أن الهمزة في (عِلباء) لا مناسبة بينها وبين التي في (حمراء) وما أشبهه صرف (علباء)، وامتناع (حمراء) من الصرف، وأنك تصغره فتقول: عُلَيْبيّ كما تقول: (سُرَيْديح)، ولو كانت الهمزة للتأنيث قلت: (عُلَيْباء) كما تقول: (حُمَيْراء)، لكنه لما سمعت ما يعد ياء التصغير من (عليبيّ) مكسورًا علمت أنه مثل (سُرَيْدِيح)، ولو كانت المدة كالتي في (حمراء) لفتح ما بعد ياء التصغير منه كما فتحته من (حمراء).

هذا باب ما لحقته نون بعد ألف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة نحو غضبان

قال أبو العباس: سألت أبا عثمان: لم زعم أن أصل بناء (فعْلان) كغضبان وما أشبهه؟ فقال: من قِبَلِ أن الزيادة للفعل، وأشْبَهُ الأسماءِ بالأفعال الصِّفاتُ، لأنها تحتاج إلى الموصوف، كما يحتاج الفعل إلى الفاعل فلما أن كانت زيادة، علمنا أن أصلها للفعل، فإن لم يكن، لما أشبه الفعل.

هذا باب ما لا ينصرف في المعرفة مما ليست نونه بمنزلة الألف التي في بُشرى وما أشبهها

قال أبو علي: الألف في (بُشرى) مشابهة للنون في غضبان، كما أن حمراء مشابهة لنون عطشان، ووجه الشبه أن تاء التأنيث تمتنع من الدخول على (بُشرى)، كما تمتنع من الدخول على (غضبان)، إلا أنَّ (حمراء) أشبه به لتوافقهما في الحركة والسكون.

قال: وإنما دعاهم ألا يصرفوا هذا، (يعني سرحان)، في المعرفة أن آخره كآخر ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، فجعلوه بمنزلته في المعرفة كما جعلوا (أفْكَل) بمنزلة ما لا يدخله التنوين في معرفة ولا نكرة.

قال أبو علي: إنما امتنع (سِرْحان) وما أشبهه من أن ينصرف في المعرفة من أجل أنه شابَهَ (غضبان) في حال التسمية، لأن علامة التأنيث تمتنع من الدخول عليه في حال التسمية، كالشبه في (مِعْزى) في حال التسمية بحُبْلى، والعلة فيها كالعلة فيما قدمناه.

قال: وكأن هذه النون (يعني النون التي في سِرْحان)، بعد الألف في الأصل لباب (فَعْلان) الذي له (فَعْلى).

قال أبو علي: لأنّ (فَعلان) الذي مؤنَّثُه (فَعْلى)، أقعد في الصفة وأشبه بالفعل، والزيادة يجب أن تلزمه لمشابهته بالفعل، لأن حكم الزيادة أن تلحقه دون الاسم.

قال: وسألته عن رجل يُسمى (دِهْقان)، فقال: إن سَمّيته من التّدهْقُن فهو مصروف.

قال أبو علي: (دِهقان) من صرفه جعل نونه أصلاً، فهو مكسور لا غير، ولو أخذه من (الدَّهْق) لجاز في فائه الكسر كما جاز في (سرحان)، وهذا ينصرف في النكرة، ويجوز

فتح الدال على هذا، فيقال: (دَهقان) مثل (عَطْشان)، وإذا قتحت لم يجز صرفه في معرفة ولا نكرة، لأنه لا يكون ملحقًا.

قال: وسألته عن (دِيوان)، فقال: بمنزلة قِيراط، لأنه من دَوَّنْتُ ومن قال: (دَيْوانٌ) فهو بمنزلة (بَيْطارٌ).

قال أبو علي: أصل (دِيوان) (فعَّال)، إلا أن الواو الأولى قلبت ياء لسكونها وكسر ما قبلها مثل (ميزان)، وإن شئت قلت: كُره اجتماع المثلين، كما كره اجتماعهما في (قِرَّاط)، لأن الواو الأولى مدغمة، والواو المدغمة لا تقلبها الكسرة ياء، كما أن الياء المدغمة لا تقلبها الضمة واوًا، وإن كانتا تقلبان غير المدغم، ألا ترى أن من قال: (بِيض)، يقول في جمع (قَرْنٍ أَلْوَى): (قرونٌ لُيٌّ)، فلا يكسر الفاء كما كان يكسرها في (بِيضٍ)، وإن شئت قلبت ياءً لكسرة ما قبلها، لأن منهم من يقول (لِيٌّ) فيكسرها كما كسروا (بِيضٌ) لئلا تنقلب الياء واوًا. والأليق في (فعّال) أن يكون الحرف الثاني من الحرفين المكررين الزائد دون الأول، فأما من قال: (دَيْوان) على (فَيْعال)، فالزائد الياء لا غير.

قال: وسألته عن سَعْدان والمَرْجان، فقال: لا أشُكُّ في أن هذه النون زائدة، لأنه ليس في الكلام مثل سَرْداح ولا فعْلال إلا مضعفًا، وتفسيره كتفسير عُرْيانٍ.

أي في أن النون فيه زائدة، فإذا سميت به لم تصرفه في المعرفة.

قال: ولو جاء شيء مثل (جَنْجان) لكانت النون عندنا بمنزلة مُرّان، إلا أن يجيء أمرٌ يُبيِّن.

قال أبو علي: يقول: إنا نحكم بأن النون في (جَنْجان) أصل للتضعيف فهو بمنزلة (قَضْقاضٍ) وليس كسَعْدان الذي هو غير مضاعف، فيمتنع أن يجيء فيه (فَعْلال)، لكن (فَعْلال) كثير في المضاعف كقضقاض، فتحمله على ذلك وتصرفه اسم رجل حتى يبين خلاف ذلك، ويقوم الثبت أنه ليس بأصل.

قال: وأمّا عِلْباءٌ وحِرْباءٌ اسم رجل فمصروف في النكرة والمعرفة من قِبَلِ أنه ليست بعد مدة الألف نون فيُشبَّه آخره بآخر غضبان كما شبه آخر عَلْقى بآخر شَروى، ولا يُشبه آخر حَمراء، لأنه بدلٌ من حرف لا يؤنث به كالألف أي كما يؤنث بالألف، وينصرف على كل حال فجرى عليهما جرى على ذلك الحرف، يعني الياء.

قال أبو علي: يقول: لا يشبه آخر (عِلْباء) وآخر (حَمْراء)، لأنه بدل، أي الهمزة في (عِلْباء) بدل من حرف، وذلك الحرف هو الياء، وإنما لم يؤنث بالياء هنا وإن كان قد يؤنث به في غير هذا الموضع لأن المواضع التي يؤنث فيها بالياء هي المواضع التي لا تكون الياء فيها بمنزلة حرف من نفس الحرف نحو (تَضْرِبين) وما أشبهه. والياء في (عِلباء) المنقلبة الهمزة عنها بمنزلة الحاء في (سِرْداحٍ) فإذا كانت من نفس الحرف أو بمنزلة ما هو من نفس الحرف لم يؤنث به، كما لم يؤنث الاسم بما هو من نفسه.

openkandl.com

هذا باب هاءات التأنيث

قال أبو علي: قلبت الألف ياء في (حُبارى) وما أشبهه مما بعد عينه ألف زائدة في التصغير، لأنه لو لم تقلب ياءً حرّكت ألفًا، انفتح ما قبلها، ولو انفتح ما قبلها لتحركت ياء التصغير، وياء التصغير لا يجوز أن تتحرك، كما أن ألف الجمع لا تتحرك، فلما لم تجز الحركة في ياء التصغير قلبت الألف ياء أو أدغمت ياء التصغير فيه، فبقيت على سكونها، لأن المدغم لا يكون إلا ساكنًا.

قال: في هاء التأنيث: وإنما تلحقُ بناءَ المذكّر ولا يُبنى عليها الاسم كالألف. أي كما يُبنى على الألف في مثل جَحْجَبَى، فتحذف في التصغير إذا خرج التصغير به عن مثال ما يكون عليه التصغير.

قال: وإن سميت رجلاً ضَربتْ قلت: ضَرَبَهْ، لأنه لا يُجرى ما قبل هذه التاء، فتوالى أربع حركات، وليس هذا في الأسماء. يعني أن التاء ليست التاء التي تكون للإلحاق، أي لو كانت التاء في ضربتْ للإلحاق لم يجتمع فيها أربع متحركات، لأنه ليس فيما يلحق به شيء على هذا الوزن، وفي ما فيه تاء التأنيث مثل ذلك.

obeikandl.com

هذا باب فُعَل

قال أبو علي: حكم الاسم أن يكون مشتقًا من المصدر لا من الاسم المشتق منه، فعُمَرُ، وزُفَرُ، معدولان عن عامِر، وزافِر، معرفتان عدل عنهما عُمر وزُفَر في حال تعريفهما، وعامر وزافر مأخوذان من مصدريهما، وكل ذلك راجع إلى رأس ومبدأ وهو المصدر.

قال: ولا يجيء عُمر وأشباهه محدودًا عن البناء الذي هو أولى به إلا وذلك البناء معرفة كذلك جرى هذا في الكلام.

قال أبو علي: ولو كان الاسم المعدول عنه نكرة لم يُقل عُدل عنه ولكان... اشتق منه، وإنما صار معدولاً لأنه اشتق مما ليس حكمه أن يشتق منه، بل حكم هذا المعدول عنه أن يكون نفسه مشتقًا، ففي الاسم في حال التعريف علّتان:

إحداهما: أنه أخذ مما ليس حكمه أن يؤخذ منه، وأنه معرفة. فإذا نكرته بعد التسمية والعدل عن المعرفة انصرف لأنه تبقى علة واحدة، فإن جاء شيء في هذا الباب يمتنع من الانصراف في النكرة فلأن العلل التي تبقى فيها في حال التنكير أكثر من واحد، وعلى هذا الباب.

قال في جُمَعٍ وكُتَعٍ: هما مصروفان في النكرة، يعني أنك لو سميت بهما ثم نكَّرتهما لصرفتهما.

قال: وسألته عن صُغَر من قوله الصُّغْرى وصُغَر، فقال: أصرف هذا في المعرفة، لأنه بمنزلة نُقْبَةٍ ونُقَبٍ، ولم يُشبَّه بشيء محدودٍ عن وجهه.

قال أبو علي: شبه الألف في (صُغْرى) بهاء (نُقْبَة)، إذ كانا جميعًا للتأنيث.

قال: فإن حقَّرت (أخرَ) اسم رجل صرفته، لأن فُعَيْلاً لا يكون بناء للمحدود.

قال: ولو جئت بالتحقير المخالف لأصله لقلت: أخيريات.

قال أبو علي: جمع (أخْرى) في التكسير (أخَر)، فلو صغر هذا الجمع لصغرت واحد (أخَر)، وزدت عليه الألف والتاء لعلامة الجمع، ولم يجز أن تصغر جمع التكسير، لأن التصغير تقليل، وبناء الاسم الذي لأدنى العدد تكسير، فلو صغرت بناء الكثير لكان كالنقض لجمعك في الشيء الواحد بين القلة والكثرة.

قال: قلت: أتصرفه؟ يعني (أحادَ) في النكرة؟

قال: لا، لأنه نكرة يوصف به نكرة.

قال أبو علي: إنما لم يصرف (أحاد) في النكرة لأن العدل في حال التنكير والوصف قائمان معًا فيه.

قال: وإن سميت رجلاً (ضُرِبَ) ثم خففته فأسكنت الراء صرفته لأنك قد أخرجته إلى مثال ما ينصرف كما صرفت (قِيلَ).

قال أبو علي: أظن أن أبا العباس يخالفه في هذا الموضع، فيقول: إن سميته (بضُرب) ثم خففته فقلت: (ضُرْبَ) لم تصرف، لأن الحركة في نيَّتك كما أنك إذا قلبت الياء واوًا لانضمام ما قبلها ثم خففت العين على قول من قال: عَضْدٌ قلت: لقَضْوَ الرجل، فلم تعد الياء التي قلبت واوًا، لانضمام ما قبلها، وإن ذهبْت بالضمة في اللفظ لم تصرفه، كما لم يرد الياء في لقَضْوَ، كأن خففته ثم سميت به صرفت، لأنك سميت به وهو على مثال من أمثلة الأسماء فصرفته كما صرفت (قِيلَ)، لأن الكسرة ليست فيه.

openkandl.com

هذا بابُ ما كان على زِنة مَفَاعِل ومَفاعيلَ

قال: قلت: فما بال ثمانٍ لم يُشبه صَحاري وعَذاري؟

قال: الياء في ثماني ياء الإضافة أدخلتها على فَعَالٍ.

قال أبو علي: صحاري على وزن (فَعَالِل)، فأما ثمانٍ فالألف فيه ليست بألف جمع، إنما هي عوض من إحدى ياءي النسب، كما أنها في (شَآم) عوض منها، وكذلك في (شَآم ويَمانٍ)، ألا ترى أنه لا ألف في واحد منهما، إنما هو (يَمَنٌ وشامٌ)، ويدلك على أن الألف عوضٌ من إحدى الياءين لأنك إذا ثَقَّلْتَ الياء قلت: شاميٌّ فحذفت الألف، فلم تثبت الألف مع هذين الياءين في الكلام فثَمانٍ مثل ذلك.

قال أبو علي: كأنه منسوب إلى (ثَمَنٍ)، فأما (تَهامٍ) فالألف فيه أيضًا بدل من إحدى الياءين، والتي كانت في (تِهامَة) قد حذفت، يدلك على حذفه تغييرهم البناء، ألا ترى أن التاء كانت قبل أن تَنْسِبَ مكسورة فيه، ففتحت في الإضافة فقيل: (تَهامٍ).

قال: واستثبتّ أبا بكر بن دريد في ذلك، فقال: لا يقال إلا بالفتح، وأنشد[1]: [الوافر]

---

(١) صدره:

تَخَيَّرهُ وَلَمْ يَعْـــــــدِلْ سِوَاهُ

قال العيني: قائله أبو بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب الليثي، وشعوب أم الأسود هذا. وقال ابن دريد: قائله بجير بن عبد الله.

الشرح: "تخيره" اختاره واصطفاه، "لم يعدل" يمل، "تهام" نسبة إلى تهامة، وهو بفتح التاء وتطلق على مكة، وعلى أرض معروفة في بلاد العرب، وكان من حقه أن يقول: "تهامي" -بكسر التاء وتشديد يـــاء النسب- قياسا على أمثاله كما تقول: عراقيّ، وحجازيّ، ولكنهم خصوا هذه الكلمة عند النسب إليها بحذف إحدى ياءي النسب وفتحوا أوله عوضا عن هذه الياء المحذوفة.

وقبل هذا البيت:

فـــدعني أصـــطبح يـــا بكـــر إني رأيـــت المـــوت نَقَّـــب عـــن هشـــام

المعنى: أن الموت اختار هشاما فلم يحد عنه إلى غيره، وهو نعم الرجل من تهامة.

الإعراب: "تخيره" فعل ماض وفاعله ضمير مستتر جوازا تقديره هو وضمير الغائب مفعول به، "فلم" الفاء عاطفة، لم نافية جازمة، "يعدل" فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون والفاعـــل ضـــمير مستتر تقديره هو، "سواه" مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف وضمير الغائب مضاف إليـــه،

ونِعْمَ المرءُ مِنْ رَجُـــــــلٍ تَهامٍ

فإن أثبتَّ ياء النسب قلت: تِهامِيّ فكسرت التاء ورددت الاسم إلى ما كان عليه قبل النسب إليه.

قال في الهاء في صَيَاقِلةٍ ونحوه: لكنها إنما تجيء مضمومة إلى هذا البناء كما تضم ياء الإضافة إلى مدائن ومساجد.

قال أبو علي: إنما أتى بالفرق بين الياء والألف التي يكسر عليها الاسم جمعًا وبين هذه الهاء التي تلحق ولا يكسر عليها الاسم، ليبين أن الاسم المكسر على الياء والألف الواقع للجمع، لا نظير له في الواحد، وأن الذي تلحقه هذه الهاء له نظير نحو عَباقِية.

قال: وأمّا سراويل فشيءٌ واحدٌ أعجميّ أعرب كما أعرِبَ الآجُرُّ، إلا أن سراويل أشْبَه من كلامهم ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة كما أشبه (بَقَمٌ) الفعلَ.

قال أبو بكر: أي سراويل يتصرف في النكرة كما ينصرف آجُرّ إذا سميت به إلا أن سروايلَ أشْبَه ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة فلم ينصرف في المعرفة، وإذا صغرته وهو معرفة لم تصرفه، لأنه مؤنث نقلته فسميت به.

قال: وقد جعل بعض الشعراء ثَمانِي بمنزلة حَذارِ، قال[1]: [الكامل]

=

"فنعم" الفاء العاطفة، نعم فعل ماض لإنشاء المدح، "المراء" فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، "من" حرف جر زائد، "رجل" تمييز لفاعل نعم منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حـــرف الجر الزائد، "تمام" نعت لرجل.

الشاهد: في "رجل" فإنه تمييز وهو فاعل في المعنى، لكنه لما كان غير محول عن الفاعل جاز فيه جـــره "بمن".

انظر: ابن الناظم ص١٤٥، وابن هشام ٢/ ١١٣، والأشموني ١/ ٢٦٥.

(١) عجز البيت:

حَتَّى هَمَمْنَ بِزَيْغَـــةِ الإرْتَاجِ

قائله ابن ميادة "العيني ٤/ ٣٥٢، الخزانة ١/ ٧٦، سيبويه ٢/ ١٧".

و (يحدو) من الحد وهو سوق الإبل، والغناء لها، والشاهد في (ثماني) حيث منع صـــرفه للضـــرورة تشبيها له بمساجد.

يَحْـــــــدُو ثَمانِيَ مَولَعًا بِلِقاحِها

قال أبو علي: توهم هذا الشاعر أن الألف في (ثَماني) التي هي عوض من إحدى ياءي النسب الف جمع لما رأى أول الحرف مفتوحًا، ورأى بعد الألف حرفين كما أن الأول من (مَفاعِل) وحذارِ مفتوح، وبعد الألف في كل واحد منهما حرفان، وليس كذلك، إنما الألف في (ثَمانٍ) لما قلنا، وفي (حَذارِ) للجمع.

قال: إذا صغَّرت بخاتِي اسم رجل صرفته، فكذلك صَحارٍ فيمن قال: صُحَيِّر وصُحَيْيِرٌ.

قال أبو علي: لأن كلا التصغيرين خارج عن أبنية الجمع، فلما ذهب ذلك الثقل بالتصغير صرفته.

قال: فإنْ قلت: كيف تُشبِّهها بالهاء وبين التاء وبين الحرف المتحرك ألف فإن الحرف الساكن ليس عندهم بحاجز حصين.

قال أبو علي: كأن قائلاً قال له: الهاء يكون ما قبلها مفتوحًا، فكيف جاز أن تكون هذه التاء التي في (قُرَيْشِيات) هاء كالتي في حمزة؟ فأجابه بأن الألف ليس بحاجز قوي.

=

و (مولعا) بفتح اللام حال من الضمير الذي في (يحدو) من أولع بالشيء إذا أغرم بـــه، و (اللقـــاح) بفتح اللام وهو ماء الفحل، وهو المراد هاهنا، وأما اللقاح بكسر اللام فهو جمع لقوح، وهي الناقة الـــتي تحلب.

و (الزيغة) بفتح الزاي المعجمة: الميلة، و (الارتاج) بالكسر من ارتجت الناقة إذا أغلقت رحمها علـــى الماء، والمعنى: من شدّة طربهن في الحدو، و (همن) ؛ أي: قصدن بالميل عـــن الإرتـــاج، وتحقيقـــه في الأصل.

obeikandl.com

هذا باب الأسماء الأعجمية

قال أبو علي: الاسم الأعجمي إذا نقل إلى العربي فأعرب على ضربين:

اسم نقل معرفًا مثل إسحاق ويعقوب فهذا لا ينصرف في المعرفة، واسم نقل منكورًا فهذا ينصرف إذا سمي به مذكر نحو "فِرِنْد ودِيباج" وما أشبهه، لأن هذا إذا أعرب صار كالبناء الأصلي في العربية.

قال: وأمّا نوح وهود ولوط فتنصرف على كل حال لخفتها.

قال أبو علي: أبو إسحاق يرى ألا يصرف الأعجمي المعرفة وإن كان ثلاثيًا وأوسطه ساكن، وكذلك هِند، وقال: لأنه فيهما علّتين، إحداهما العجمة، والأخرى التعريف، فعرضت ذلك على أبي بكر فقال: يدخل عليه نوحٌ ولوطٌ، وقد صرفا في التنزيل، ونوحٌ ولوطٌ وهند وإن كان قد اجتمع فيها العلتان فقد قاومت الخفّة التي فيها إحدى العلّتين فكأنّه بقي علّة واحدة فانصرف، وليس الثلاثي المتحرك الأوسط من هذا، لأن الحركة قد صار بها الاسم بمنزلة ما هو على أربعة، فإن قلت: فهل وجدت الحركة يعتد بها في غير هذا الموضع؟ قلت: نعم، تقول: جَمَزَى بالحركة التي فيها، وإن كان أربعة أحرف حكمه حكم ما كان على خمسة.

هذا باب تسمية المذكر بالمؤنث

قال: ولو سميت رجلاً (حُبارَى) ثم حقَّرته فقلت: حُبَيِّر لم تصرفه لأنك لو حقّرت الحبارى نفسها فقلت: حُبَيِّر، كنا إنما تعني المؤنث.

قال أبو علي: قيل: لم صرف (صَحارى) اسم رجل إذا حقرته؟ فقلت: لأن (صحارَى) جمع ليس بمؤنث، وإن كان واحده مؤنثًا، ولا يؤنث الجمع من حيث أنث واحده، وإنما امتنع صَحارى من الصرف من حيث امتنع (مساجد)، فإذا صغرته صرفته كما تصرف (مُسَيْجِد) إذا كان تصغير (مساجد) اسم رجل، لموافقته بناء ما ينصرف، فأما (حُبارى) فإنّك إذا صغرته لم تصرفه اسم رجل، لأن مصغره يبقى على تأنيثه ولإن حذفت العلامة منه لخروجه عما عليه أبنية التصغير لو لم تحذفها.

قال: وإذا سميت رجلاً بسعادَ أو زينبَ أو جَيْألَ لم تصرفه مِنْ قِبَلِ أنّ هذه أسماء تمكنت في المؤنث واختص بها وهي مشتقة.

قال أبو علي: إذا كانت مشتقة ثم غلب التأنيث لم يصرف، لأن غلبة التأنيث عليه بمنزلة علامته، فإذا انصاف إلى العلة التعريف لم ينصرف.

قال أبو علي: إذا سميته بعُنُوق أو نساء صرفته، لأنه جمع نسوة، فإن سميته بطاغوت لم تصرفه، لأنه مؤنث كعناق.

قال أبو علي: في صرف أسماء البلدان والأرضين وترك صرفها.

من صرفها ذهب إلى أنها أسامٍ مذكرة سمي بها المذكر، أي الموضع والمكان، ومن أنثها ذهب إلى أنها مذكرة سمي بها مؤنث وهي البقعة والأرض.

قال: وما صار صفه كواسط ثم صار بمنزلة زيدٍ وعَمْرو، إنما وقع لمعنى، نحو قوله: ونابغةُ الجعديُّ. أخرج الألف واللام. أي من النابغة، فكان يجب أن يقال: النابغة، لأنهما صفتان للموضع والرجل، إلا أنهما غلبتا، فصارتا كالأعلام غير الصفة فأخرجت الألف واللام منهما كما أخرجت من الأعلام نحو زيد وعمرو.

قال: وقُباءُ وحِراءُ ليس كذلك، إنما أوقعا على المؤنث والمذكر مشتقين غير مشتقين في الكلام لمؤنث من شيء، والغالب عليهما التأنيث.

قال أبو علي: معنى الكلام غير مشتقين، والغالب عليها التأنيث أي في حال التأنيث، أي اشتقا للمذكر والمؤنث معًا و لم تخص به أحدهما في حال الاشتقاق.

هذا باب أسماء القبائل والأحياء

قال: فإن شئت قلت: هؤلاء تميمٌ وأسدٌ، لأنك تقول: هؤلاء بنو تميم وبنو أسد.

قال أبو علي: يجوز، هذه إذا أشرت إلى تميم وما أشبهه لأن هؤلاء جمع، وهذه جماعة.

قال: فإن قلت: لم لم يقولوا: هذا تميمٌ فيكونَ اللفظ كلفظه إذا لم ترد معنى الإضافة حين تقول: (جاءَت القريةُ) تريد أهلها، فلأنهم أرادوا أن يفصلوا بين الإضافة وبين إفرادهم الرجل، فكرهوا الالتباس.

قال أبو علي: يقول: لو حمل الكلام على المضاف إليه في قولك: هذا تميمٌ، كما حمل على المضاف إليه في (جاءت القرية) لالتبس اسم الحي بالرجل لأن تميمًا وأسدًا يجوز أن يكونا اسمين لرجل كما يكونان اسمين للحي، والقرية لا تجيء، فيُعلمُ إن جاءت، وإن كان منسوبًا إليها فهو لأهلها.

قال: ومثل هذا (القومُ)، وهو واحد في اللفظ وصفتُه تجري على المعنى، لا تقول: القومُ ذاهبٌ.

قال أبو علي: قوله: ومثل هذا، أي مثل قولك: (هذا تميمٌ وأسدٌ) (وهؤلاء تميم وأسد)، فإن اللفظ لفظ واحدٌ والمعنى للجميع، قولك: (القومُ) لا تحمل صفته وخبره إلا على المعنى، وقد أدخلوا التأنيث فيما هو أبعد من هذا، يريد: من تميم وأسد (أدخلوه فيما لا يتغير منه المعنى لو ذكَّرتَ)، أي: أدخلوه فيما لا يتغيّر منه المعنى لو لم يُدخلوه فقد وجب أن يلزموه؛ إذ أدى ترك إدخاله إلى تغيّر المعنى.

قال: وإن شئت جعلت تميمًا وأسدًا اسم قبيلة في الموضعين. في الموضعين: يريد في قولك: هؤلاء وهذه، يريد تميمًا وأسدًا.

قال: فإن قلت: لِمَ تقول: هذه ثقيفٌ، فإنهم أرادوا: هذه جماعة ثقيف، أو هذه جماعة من ثقيف، ثم حذفوا هنا، كما حذفوا في تميم، أي حذفوا المضاف وهو جماعة كما حذفوا (بنو) في قولك: هذه تميم.

قال: ومن قال: هذه جماعة ثقيف، قال: هؤلاء ثقيفٌ، وإن أردت الحيّ ولم تُرد الحذف قلت: هؤلاء ثقيفٌ، كما تقول: هؤلاء قومُك.

قال أبو علي: فعلى هذا لا يجوز أن تقول: هذه ثقيفٌ وأنت تريد الحيَّ، كما كنت تقول: هذه ثقيفٌ، وإنما تريد جماعة فحذفت المضاف، كما لا يجوز (هذه قومك)، إذا أشرت إليهم لأن الحيَّ مذكّر، كما أن القوم مذكّر، ولا يجوز أن تقول: هذا ثقيف إذا أردت الوجه الأول أو الثاني، كما لم يجز فيما تقدم لالتباس الواحد بالجماعة، والواحد بالحي.

قال: وتقول: هؤلاء ثقيفُ بنُ قَسِيّ، فتجعله اسم الحيّ وتجعل ابن وصفًا كما تقول: كلٌّ ذاهبٌ.

قال أبو علي: يقول: تحمل صفته على اللفظ مفردًا كما فعلت ذلك بكل في قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ إِلا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ [مريم:٩٣].

قال: والحدّ فيها أن تجري ذلك المجرى أن يذكر، أنشد[1]: [الطويل]

بَحَــيٍّ نُميــريٍّ عليــه مهابــةٌ جَميــــــــــــــعٍ.....

هذا على قولهم: ثقيف بن قَسيّ، إذا جعلت اسم الحيّ.

---

(١) تكملة عجز البيت:

جَمِيعٍ إِذَا كَانَ اللِّقَامُ جَنَادِعَا

للراعي النميري ديوانه ١٣٨/١.

الشاهد فيه أنه ذكر الحي ووصفه بـــ (نميري).

obeikandl.com

هذا بابُ ما لمْ يقعْ إلا اسمًا للقبيلة

قال: وأما قولهم: اليهود والمجوس، فإنما أدخلوا الألف واللام ها هنا كما أدخلوها في المجوسي واليهودي.

قال أبو علي: المراد باليهود والمجوس: اليهوديون والمجوسيون، إلا أنهما جُمعا بحذف ياء النسب، كما جمع (زِنْجِيٌّ ورُومِيٌّ) بحذفهما، وافقت ياء الإضافة في هذا تاء التأنيث إذا جمع الاسم بحذفه نحو (نَخْلَةٍ ونَخْل)، والذي جمع بحذف ياء الإضافة كما جمع بحذف تاء التأنيث هو هذه الحروف، أنشد[1]:

فكلتاهما خَرَّتْ وأسْــجَدَ رأسُــها كما سَجَدتْ نَصْــرانَة لم تَحنَّــفِ

قال: فجاء على هذا كما جاء بعض الجمع على غير ما استعمل في الواحد. أي جاء (نصارى) كأنه جمع (نَصْران)، ولو جاء الجمع على حسب الواحد لكان (نصرانيون)، إلا أن الجمع جاء على ما استعمل في الشعر دون الكلام.

---

(١) قائله: أبو الأخزر الحماني.

يصف ناقتين، طأطأتا رؤوسهما من الإعياء، فشبه رأس الناقة في طأطأتها، برأس النصرانية إذا طأطأته في صلاتها. وأسجد الرجل: طأطأ رأسه وخفضه وانحنى.

انظر: سيبويه ٢: ٢٩، ١٠٤، واللسان (حنف).

obeikandl.com

هذا بابُ أسماء السُّوَر

قال: فأما "كهيعص، والمر" فلا يكُنّ إلا حكاية، وإن جعلتها بمنزلة "طاسينَ" لم يجز.

قال أبو علي: كهيعص، والمر، لا يخلو من أن يحكيا، أو يجعل كل واحد منهما اسمًا كما جعل "طاسينَ" لأنه لا يوافق ما عليه أبنية الآحاد، ولا يجوز أيضًا أن يجعل واحد منهما بمنزلة – "طاسين ميم" لأنه ليس في الاسمين اللذين ضُم أحدهما إلى الآخر شيء يبلغ عدد حروفه مبلغ عدة حروف هذه، فبقي أن يحكى فقط.

قال: ومما يدل على أن (حاميم) ليس من كلام العرب أن العرب لا تدري ما معنى (حاميم)، فإن قلت: إن لفظ حروفه لا يشبه لفظ حروف الأعجمي، فإنه قد يجيء الاسم هكذا وهو أعجمي، قالوا: قابوس ونحوه من الأسماء.

قال أبو علي: يقول: (قابوس) أعجمي، وإن كان لفظه في حروفه وبنائه موافقًا للعرب، لأن وزنه (فاعول)، فهو مثل (حاطوم) وفي اللغة: (القَبْسُ)، فإذا كان (قابوس) مع هذه الموافقة أعجميًا فلا ينكر أن يكون (حاميم) كذلك.

قال: وكان بعض العرب يهمز (لَوْ) كما يهمز النَّوْء.

وفي نسخة أبي بكر كما يهمز النُّؤور.

قال أبو علي: والذي في نسخته الصواب، لأن الهمز عارض في (النؤور) كما هو عارض في (لوْ) وذلك أنها بدل من الواو ولانضمام ما قبلها.

وقال أبو علي: لو لم يزد على (لوْ) حرفًا ثانيًا إذا سمي به لوجب أن يحرك الواو الأولى للإعراب، ولو حركت، وما قبلها متحرك لانقلبت ألفًا كما انقلبت في (قَفًا) ونحوه، وإذا انقلبت ألفًا لحقها التنوين كما لحق (عَصًا وقفًا)، فإذا لحقها التنوين اجتمع ساكنان وإذا اجتمع ساكنان وجب أن يحذف الأول، فيبقى "لا" فاعلم، ولو كان ما قبله مضمومًا أو مكسورًا لذهب في التنوين على ما بيّنا من ذهابه وهو مفتوح الأول.

قال: وممّا جاء فيه الواوُ وقبله مضموم (هُوَ) فلو سمَّيت به ثقَّلت. فقلت: (هذا هُوَّ) وتدع الهاء مضمومة.

قال أبو علي: لو سمي رجل (بهُوَ) فلم يثقّل لزم أن يقول: (ه)، كما ترى، وإنما كان يلزم كسر الهاء لأن الاسم إذا كان آخره "واو" قبلها ضمة أبدلت من الضمة كسرة،

فانقلبت الواو فيه (ياءً)، كما فعل ذلك بجمع (عَرْقُوةٍ) على قولك: (نَخْلَة، ونَخْل) فكذلك كان يلزم أن يبدل من الضمة كسرة، فتقول: (هِي)، ثم تلحقها التنوين، فيصير "ه" فيبقى الاسم على حرف واحد، فلما لم يجز هذا زيد على الواو من (هو) واو أخرى كما زيد في (لو) ونحوها.

قال: وكان الخليل يقول: (ذَوٌّ) بفتح الذال، لأن أصلها الفتح.

قال أبو علي: إنما انضم الذال في الواحد كما انضم ما قبل حرف الإعراب مثل أخوك وأبوك، والقياس ما قدمه من قولهم: (ذَوَا).

قال: وليس في الكلام اسم آخره هكذا.

أي اسم على حرفين أحدهما حرف لين.

قال: فإذا كانت، يعني (هُوَ) اسمًا لمؤنث لا ينصرف ثُقِّلت أيضًا لأنه إذا أُثِرَ أن يجعلها اسمًا فقد لزمها أن تكون نكرة، وأن تكون اسمًا لمذكر.

قال أبو علي: كأن قائلاً قال له: إذا سمَّيت (بِهُوَ) وما أشبهه مؤنثًا فلا تثقل، لأن حرف اللين لا يسقط لالتقاء الساكنين، إذ التنوين لا يلحقه لامتناعه من الانصراف، فقال: إذا جعلناهُ اسمًا لمؤنث ثقَلت، فإن لم يلحقهُ التنوين، لأنه لا ينصرف لأنك إذا سميت به لزمه أن يكون نكرةً، وأن يُسمى به المذكر أيضًا. فإذا سميت به المذكر وجب صرفه، وكذلك إذا نكرته، ولا يكون الاسم في غير الانصراف إلا على ما يكون عليه في الانصراف.

قال: ومن ثَمَّ مدُّوا (لا)، أي زادوا فيها حرفًا مثل آخرها، فاجتمع ساكنان، فحركت الأخير منهما، فانقلبت همزة، وكذلك سائر الحروف الثنائيّة المعتلة، فإنّه إذا صارت اسمًا زيد حرف مثل الحرف المزيد عليه الحروف.

قال: وإذ صارت (ذا) اسمًا، أو (ما)، مددت و لم تصرف واحدًا منهما إذا كان اسم مؤنث لأنهما مذكران، كما لم يصرف (هو) اسم مؤنث.

قال: فأجريت هذه الحروف مجرى ابن مخاضٍ وابنِ لبونٍ.

أي في دخول الألف واللام فيهما.

قال: وأجريت الحروفُ الأول مُجرى سامٌّ أبْرَصَ.

قال أبو علي: يعني كيْ، وفي، وما تقدم ذكره.

قال أبو علي: لا أنّها حُركتْ أواخرهنّ.

قال أبو علي: لولا أنها إنما بنيت على الوقف لحرك منها ما اجتمع في آخره ساكنان.

قال: ونظير الوقف هاهنا الحذف في الياء وأخواتها.

قال أبو علي: يريد بالحذف هنا القصر، يقول: إنّ (با، تا)، ونظيرهما مقصورة.

قال: تقول: لام ألِف.

قال أبو علي: يقول: تكتبان في الطريق لامَ الِفْ.

قال أبو علي: يقول: زيد في حروف المعجم النواقص إذا سمَّيت بها حرفًا مثل الحرف المزيد عليه، فتجريه مجرى (لا) في ذلك وفي صرفها إذا سميت به حرفًا، وفي الامتناع من الصرف إذا جعلته حرفًا وسميت بها كلمة.

obeikandl.com

هذا بابُ تسميتِك الحروفَ بالظُّروف وغيرها

قال أبو علي: معنى تسميتك الحروف يقول: ترى شيئًا مكتوبًا مثل تَحْت أو غيره، فإن صيرته كلمة فهو مؤنث، وإن كان حرفًا فمذكر.

قال: أدْخَلْتَ الهاء.

قال أبو علي: قد دلَّك قوله (لامَ الِفْ) أن حكم حروف الهجاء الوقف. ألا ترى أنه لو كان أصله الحركة لم يجز إذا خففت الهمزة أن تحذفها وما قبلها متحرك لو خففت، مثل (ذهب أبوك)، لم يجز ذهب بُوك.

ولو كان ساكنًا لحذفت الهمزة وألقيت حركتها عليه، فقلت في (اضرب أباك): اضربَ اباك، فكذلك لو كان (لام)، وجميع حروف التهجي متحركات لقلت: (لامَ ألِفْ)، كما تقول إذا خفَّفْتَ الهمزة من (ذَهَبَ أبُوك): (ذَهَبَ ابُوك).

قال: وأمّا مِنْ وأمْ، وإنْ ومُذْ في لغة من جرّ لأنها إذا جرّت فهي حرف – والكلام في الحروف فقط، والتغيير فيها يفعل في التسمية وإن لم تجر فهي اسم.

وأما قوله: و (عنْ) إذا لم تكن ظرفًا، فإنّ (عَنْ) أيضًا تكون حرفًا وظرفًا فكونه ظرفًا غير حرف قولك: (مِنْ عَنْ يمينِ الخَطّ).

قال في زاي: ومنهم من يجعلها ككي، أي يجعلها على حرفين فيقول: زَيْ.

قال: واعلم أنك إذا جعلت حرفًا من حروف المعجم نحو الياء والتاء وأخواتها اسمًا للحرف أو للكلمة أو لغير ذلك، جرى مجرى (لا) إذا سميت به، تقول: هذا باءٌ وتاءٌ كما تقول: (لاءٌ) فاعلم.

قال أبو علي: يقول: تزيد في حروف المعجم كما أدخلت في (قديديمة) وفي (وُرَيِّئَة)، وفي نسخة أبي بكر (وُريّة) وفي نسخة القاضي (وَرَيُّئَة)، وفي المقتضب، لأن القياس (وريّئة).

وقال: كذلك كيف وأيْن ومتى عندنا لأنّها ظروف.

قال أبو علي: يعني أين ومتى وكيْف مُبْهمات، والأسماء غير الظروف يعني (ما، ومَنْ).

قال أبو إسحاق: الظروف كلها مذَكَّرة إلا (وراء وقُدّام)، فأدخلوا عليها الهاء وإن كانا على أربعة ليعلم أنهما مؤنثان إذ كان ما سواهما من الظروف مذكّر كله.

قال: في هَوَّازٍ وحُطِّي، قال: هذه الأسماء حالها حال عَمْرٍو.

أي إن جعلتها للكلمة لم تصرف مثل عمرو.

قال: وأمّا كلمون وسعفص وقريشيات فإنهن أعجمية لا ينصرفن ولكنهن يقعن مواقع عمرو فيما ذكرنا.

قال أبو علي: يقول: يقصد بهنّ مرة إلى الكلمة نفسها، ومرة إلى الحرف ومرة يقصد بهن إلى المضاف ولكنك تحذفه وتقيم المضاف إليه مقامه، نحو قولك: هذه عمرو، أي هذه اسم عمرٍو.

قال: إلا أن قُريشيات بمنزلة عَرَفاتٍ وأذْرِعاتٍ.

قال أبو علي: (قريشيات) أعجمي لا ينصرف، كما أن (كلمُون) لا ينصرف، وإنما ثبتت النون فيه وإن كان لا ينصرف كما ثبتت في (أذْرِعاتٍ وعَرَفاتٍ) لأنهما معرفتان غير منصرفين، وليست هذه التنوينة كالتي تلحق الأسماء المنصرفة، كما أنّ الكسر في التاء ليس كالذي في (زَيد) في حال خفضك زيدًا، لكن الكسرة بمنزلة الياء في مسلمين، فكذلك التنوين بمنزلة النون منه، ولو كانت هذه التنوينه كالتي تلحق (زيدًا) و (نَخْلَةً وتَمْرةً) ونحوه لم تثبت في الاسم المعرفة، كما لا يثبت لك فيه أنه في قوله عزّ وجلّ: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾ [البقرة:١٩٨] دليلٌ على أنها بمنزلة النون، وليست كالتي في (زيد) ونحوه.

هذا بابُ ما جاء معدولاً عن حَدِّه من المُؤنّثِ

قال: فإن قلت: ما بالُ فُسَق ونحوه لا يكون جزمًا كما كان.

قال أبو علي: كأنَّ قائلاً قال: هلاّ جُعل فُسَق موقوفًا، لأن الوقف كان يصير بمنزلة الكسر فيما كان على (فعال) من هذه المعدولات، لأن حكم ما كان على (فَعَالِ) السكون، وإنما حرك لالتقاء الساكنين، ولم يجب أن يكون (فُسَق) ساكنًا كما سكنت (فَعال)، لأن (فُسَق) معدول عن معرفة منصرف، وهذه الأشياء عدلت عما لا ينصرف، فكما لم ينصرف المعدول عن المعرفة، بني المعدول عما لا ينصرف، (فَحَلاق) عن (حالِقَة) في حال تعريفه، وهو مؤنّث، فيجب ألا ينصرف (حالقة)، كما أن الصفات الغالبة المؤنثة نحو (نابغة) لا ينصرف.

فجملة هذا أنّ ما كان معدولا لا ينصرف، فالمعدول عن المبنيِّ أولى بالبناء، (فَنَظارِ) معدول عن (انظر)، وانظر مبني.

قال: فيُشَبِّهُهُ ها هُنا به. أي (بفَعَال) في ذلك الموضع.

أي الموضع الذي بني فيه (فَعالِ).

قال: وإنما كسروا (فَعَال) هنا، لأنّهم شبّهوها بها في الفعل.

أي (بافْعَلْ) المبني على السكون للأمر نحو انْظُر.

قال أبو علي: لحق (فَعالِ) التأنيث بعد العدل عن الفعل.

قال: فأجري هذا الباب مجرى الذي قبله.

قال أبو علي: يعني بالذي قبله الصفة الغالبة نحو (حَلاقِ).

قال: هذا بمنزلة قوله: تَعْدُو بَدَدًا، إلا أن هذا معدولٌ عن حدّه مؤنثًا.

قال في "لا مَساسَ" فهذا معدول عن مؤنث.

قال أبو علي: ذلك المؤنث لو قيل لكان المماسَّة وما أشبهه.

قال: وإنْ كانوا لم يستعملوا في كلامهم ذلك المؤنث.

قال أبو علي: يقول: فكما أن ملاحِ ولَيالٍ لا يستعمل واحدها الذي حقه أن يصاغ عليه هذا الجمع، كذلك لم يستعمل ما عدل عنه مَساسِ وكَفافِ.

قال: فهذا بمنزلة جُمودًا.

قال أبو العباس: هذا تمثيل، فأما المصدر المعدول عنه جَمادٍ فلا يكون المصدر المعدول عنه جماد إلا معرفة مؤنثًا.

قال: وكذلك كل (فَعالِ) كانت معدولة من غير (أفْعَل) إذا جعلتها اسمًا.

أي إذا جعلتها علمًا أعْربتَه ولم تصرفه، لأنك سميت بمؤنث معرفة، وذاك أن باب (فَعال) كلّه مؤنث.

قال: لأنك إذا جعلتها علمًا فأنت لا تريد ذلك المعنى الذي هو الأمر بالمنازلة وما أشبهه، ولكنه تريد اسمًا.

قال: فأما أهل الحجاز فلما رأوه اسمًا لمؤنث، ورأوا ذلك البناء على حاله لم يغيروه.

قال أبو علي: يقول: لم يغيّروه إذا سمّوا به ولم يغيروه كما غيّره بنو تميم، ولكنهم تركوه على حاله التي كان يكون عليها قبل التسمية.

قال: وأما ما كان آخره راءٌ فإن أهل الحجاز وبني تميم فيه متّفقون، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز كما اتفقوا في (يَرَى).

قال أبو علي: الاتفاق بينهم في (يرى) على التخفيف للهمز، (ويَرَى) أصله (يَرْأى) فخففت الهمزة، والهمزة إذا خفّفت وكان ما قبلها ساكنًا حُذفت وألقيت حركتها على الساكن، فإذا فعل ذلك صار (يَرَى)، لأنك حركت الراء بحركة الهمزة، وربما جاء في الشعر الهمز في (يَرَى) غير مخففة، كما قال سُراقةُ البارقي[1]: [الوافر]

---

(١) عجزه:

كِـــــــــلانَا عَالِمٌ بِالتُّرَّهَاتِ

البيت لسراقة بن مرداس بن أسماء بن خالد البارقي الأزدي، شاعر يماني الأصل عاش في العراق وقاتل المختار الثقفي في الكوفة وهجاه، توفي سنة: (٧٩ هـــم).

قال أبو القاسم الزّجاجى فى أماليه ص ٨٨: «أما قوله: «ما لم ترأياه» فإنه ردّه إلى أصله، والعرب لم تستعمل أرى ويرى وترى ونرى إلاّ بإسقاط الهمزة تخفيفا، فأما فى الماضى فالهمزة مثبتة، وكان المـــازنىّ يقول: الاختيار عندى أن أرويه «لم ترياه» يعنى بفتح الراء، لأن الزحاف أيسر من ردّ هذا إلى أصله».

انظر: ديوانه ص ٧٨، ونوادر أبى زيد ص ٤٩٦، والحلبيات ص ٨٤، وسر صـــناعة الإعـــراب ص ٧٧، والخصائص ٣/ ١٥٣، والمحتسب ١/ ١٢٨، والصاهل والشاحج ص ٥٨٨، وشرح المفصـــل ٩/ ١١٠، وشرح الملوكى ص ٣٧٠،٣٧٢، وما يجوز للشاعر فى الضـــرورة ص ٨٩، والممتـــع ص ٦٢١،

أُرِي عَيْنَيَّ مَا لَمْ تَرْأَيَـــــــــــاهُ

وحكى سيبويه عن أبي الخطاب هذه اللغة فقال: زعم أنهم يقولون: قد أرْأاهُ.

وقال أبو علي: قوله: ليكون العملُ من وجهٍ واحدٍ.

أي: إذا كُسرت الراء أميلت الألف لكسرتها فقربت من الكسرة ومثل هذا في أن العمل يصير من وجه واحد إدغامك الحروف الأمثال بعضها في بعض، وكذلك المتقاربة المخارج، والإمالة والإدغام يرضعان من ثدي واحد، لأن الإدغام تصيير حرف كحرف في أحد نوعيه، وهو في الحروف المتقاربة المخارج، والإمالة تقريب الألف من الياء، ولو أمكن إدغام الألف في الياء لأدغم، ولكنهم لمّا لم يقدروا على ذلك أمالوها، والألف لا تدغم ولا يدغم فيها.

قال: في حَذَامِ لأنّ هذا لا يجيء معدولاً عن نكرة.

قال أبو علي: إنما قال ذلك لأن العدل لا يكون في حال التعريف، فأما النكرات فلا يقع العدل فيها.

=

والمغنى ص ٢٧٧، وشرح أبياته ٢/ ١٧٩،٥/ ١٣٩، ١٣٣، وشرح شواهد الشافية ص ٣٢٢، وطبقات الشافعية ٩/ ٣٣٠، واللسان (رأى).

هذا بابُ تغيير الأسماء المُبْهَمَة

قال في: ذا وذِي، وتَا، صارت عندهم بمنزلة (لا) و (في) ونحوها وبمنزلة الأصوات نحو (غاقِ)، ومنهم من يقول: غاقٍ.

قال أبو علي: قوله صارت بمنزلة (لا، وفي)، فإنه يعني أن هذه المبهمات وإن كانت أسماء بمنزلة الحروف في أنها مبنية كما أن الحروف مبنية، وإنما بنيت لأنها لزمت موضعًا واحدًا كما لزمت الحروف موضعًا واحدًا، فوقعت في الإشارة معرفة و لم يقع تعريفها بعد تنكيرها كما وقع تعريف أسماء الأنواع بعد تنكيرها، والاسم متى وقع معرفة لا يجوز تنكيره، أو نكرة لا يجوز تعريفه لم يكن إلا مبنيًا.

قال أبو علي في التنوين في (غاقٍ): هذا التنوين لحقه لا من حيث يلحق المنصرف، لكنه كالزيادة التي تلحق الكلمة، وهو يجيء: علامة بين المعهود والشايع، كأنّ (غاقٍ) صوت ليس بمعهود، و (غاقِ) صوت معهود.

قال: وأمّا (ألا) فيصير بمنزلة هُدًى مُنوّنًا، وليس مثل جُحا ورُمَى لأن هذين مشتقان.

قال أبو العباس: جُحا معدول عن جاحٍ، ورُمى عن رامٍ، فهو بمنزلة عُمَر.

قال: وأمّا اللاّئي واللاّتي فبمنزلة شائي وضارِي، ومخرجٌ منه الألف واللام.

قال أبو علي: لأنه صار علمًا مثل (زيد) إذا سميت به.

قال: ومَنْ حذف الياءَ رفعَ وجرّ.

أيْ من حذف الياء قال في اللائي (لاءٍ) مثل (بابٍ).

قال: وقال فيمن قال (اللاَّءِ لاءٌ) لأنه يصير بمنزلة (باب) حرف الإعراب العينُ وتُخرج الألف واللام هنا.

قال أبو علي: يعني أن تقدير (اللاّئي) فاعل، وإذا حذفت الياء من (اللائي) التي هي لام الفعل بقي اللام على وزن (اللاع)، والهمزة عين الفعل وعليها يقعُ الإعرابُ إذا سميت به فتقول: (جاءَني لاءٌ، ومررتُ بلاءٍ).

قال: قلت: فإذا سمّيت رجلاً بذي مالٍ هل تغيِّره؟ قال: لا ألا تراهم قالوا: ذُو يَزَنٍ فلم يغيِّروه كأبي فُلانٍ، فذا من كلامهم مضاف.

قال أبو علي: قوله: لم يُغيِّروه، أي تركوه مضافًا على حرفين أحدُهما حرف لين، وإنما فُعل ذلك في حال الإضافة، لأن الاسم فيها لا يبقى على حرف، إذ لا يلحقه التنوين.

قال: واحتملت الإضافةُ ذا كما احتملتْ أبا زيدٍ، وليس مفردًا آخره كذا.

قال أبو علي: يقول: ليس مفردٌ يصير لامُ فعله مرة ياءً ومرة واوًا.

قال: فاحتملته كما احتملت الهاءَ عَرْقُوَةٌ.

قال أبو علي: قوله: احتملته، أي احتملت الإضافة التغيير.

وقوله: كما احتملت الهاءَ عَرْقُوةٌ، يعني لم يغير (ذُو) في الإضافة لأن التنوين يلحقه فيها، كما لم يبدل من الواو ياء، ولم يُكْسَر ما قبل الواو من (عَرْقُوة) لأن آخر الاسم الهاء، كما أن آخر الاسم من (ذُو مالٍ)، و (ذو يزنٍ) المضاف إليه.

قال: وسألته عن أمْسِ اسم رجل، فقال: مصروفٌ، لأن أمْسِ ليس ها هنا على الحَدّ، ولكنهم لما كثر في كلامهم وكان من الظروف تركوه على حال واحدة.

قال أبو علي: يقول: إنك إذا سميت بأمْسِ رجُلاً فليس هو اسم اليوم الذي قبل يومك، وإنّما بَنَيْتَهُ في هذا الموضع فقط، فإذا سَمَّيْتَ به شيئًا أعْرَبْتَ.

قال: كما تركُوا صَرْف سَحَرَ.

قال أبو علي: (سَحَر) إذا تعرَّف بالألف واللام صار اسمًا، ولم يكن ظرفًا وارتفع وانجرّ وانتصب، فهو ما دام على هذا الحدِّ جرت عليه الحركات الثلاث، وإذا صار معرفة للإشارة به إلى سَحَرِ اليوم بعينه لم ينصرف للعدل عن الألف واللام، وأنه معرفة ولم يكن إلا مفتوحًا، فإذا صُغِّر صُرف، وإن كان المعدول عن الألف واللام المعرفة كما ينصرف (عُمَر) إذا صُغِّر.

قال: وأمّا (ذِهْ) اسم رجل، فإنك تقول: (هذا ذِهْ).

هذا بابُ الظَّروف غير المتمكِّنة

وذلك أنها لا تضاف ولا تصرّفُ تَصرُّفَ غيرها ولا تكون نكرة.

أي لا تكون نكرة متمكنة مثل رجلٍ وفَرَسٍ.

قال في ترجمته الباب (لا يُضاف)، وقد ذكر (حيثُ وإذْ وإذا)، وهي تضاف إلى الجُمَل. فإنما ذلك لأن إضافتها غير محضة.

قال: وقالوا: (جَيْرِ) فحرّكوه لئلا يُسَكَّنَ حرفان.

قال أبو علي: (جَيْرِ) كسر آخره لالتقاء الساكنين و لم يفتح وإن كان قبلهُ ياء، كما فتح (أيْنَ وكيفَ) لأن أصل الحركة لالتقاء الساكنين الكسر؛ فجاء هذا على الأصل، ليعلم أن ما جاء منه مفتوحًا فذا أصله، كما جاء (اسْتَحْوَذَ) و (أغْيَلَت المرأةُ) غير معتلّ ليعلم أن أصل المعلل التصحيح.

قال: وجُزِمَتْ (لَدُنْ) و لم تجعل كعِنْدَ.

قال أبو علي: لأن (لدُنْ وعندَ) جميعًا لما قَرُبَ، لكن (لدُنْ) أشد اختصاصًا للقرب.

وقال أبو علي: حَسْبُ وقَطُّ يعمهما الانتهاء، إلا أنّ (قطّ) انتهاء لما مضى (وحَسْبُ) انتهاء لما يخص للوقف.

قال: وسألت الخليل عن (مِنْ عَلُ)، هلا جُزمت اللام، فقال: لأنهم قالوا: منْ عَلٍ.

قال أبو علي: (عَلُ) لامه واوٌ فحذفت كما حذفت لامُ (غَدٍ) لا كما يُحذف من عَمٍ وَرَدٍ لالتقاء الساكنين، والدليل على ذا قولهم: (من عَلُ) فبنَوْهُ على الضم كما بني (قَبْلُ)، ولو كان قولك: (مِنْ عَلِ) مثل قولك: (عمٍ) لوجب أن يكون في قولك: (مِنْ عَلُ)، (مِنْ عَلا)، فتثبت لامُ الفعل، لأنه ليس فيه شيء يجب أن يسقط له من ساكن اجتمع معه. فأمّا قول الشاعر[1]: [الرجز]

---

(١) عجزه:

نَوشًا به تَقْطَـــعُ أجْوَازَ الفَلا

هذان البيتان من الرجز المشطور لأبي النجم الراجز (اللسان: علا). شاهد على أن قوله "من علا" أي من أعلى، أي من فوق. وفيه لغات أخر. وأورده (اللسان) أيضا في (نوش) ونسبه إلى غيلان بن حريث، لا إلى أبي النجم. وجعله شاهدا على أن الناقة تنوش الحوض بفيها، أي تتناول ماءه قال: وقوله

فهْيَ تَنُوشُ الحوضَ نَوْشًا من عَلا

فإن كان (عَلا) معرفة فالنِّية بلامها أن تكون مضمومة، كما ضمّت (من عَلُ) لما كانت معرفة للغاية وإن كانت نكرة و لم تجعله من أعلى شيء معلوم معهود كان اللام في موضع جرّ، كما أن (مِنْ عَلُ) مجرورٌ فاللفظ فيه (علا) واحدٌ والتقدير مختلف، والأشبه في (عَلا) في البيت أن يكون معرفة، لأنه إشارة إلى أعلى الحوض، وإن قدَّرت (منْ عَلا) غايةً معرفةً لم تنوّنه في الدّرج كما لا يُنوّن (قبلُ) فيه، وإن قدّرته نكرة مؤنثة فقلت: (جيت من عَلاً) فاعلم.

قال أبو علي: الغاية على الحقيقة هو الاسم الذي يضاف إليه الاسم المبني على الضّمّ، لأن غاية الشيء نهايته، ونهايات هذه الأسماء المبنيّة على الضّمّ هي ما تضاف إليه، فغاية (قَبْلُ) هو ما هو قبل له، وكذلك (أولُ وعلُ)، وإنما يحذف المضاف منه إذا علم المضاف إليه، لذكر له قد سبق نحو قول الله تعالى: ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم:٤] بعد ذكره أمر الروم، والتقدير فيه والله أعلم: الأمر منْ قَبْلِ أنْ تُغْلَبَ الرُّومُ وبعدَه، فحذف ذلك لتقدم ذكره، فقَبْلُ غاية، أي أنه قد تعرّف في هذا الموضع كما يتعرف لو أضفته إلى ما هو غاية له، والغاية على الحقيقة إنما هو المضاف إليه، فإنما تكون هذه الظروف مبنيّة على الضّمّ متى حُذف منها غاياتها، لعلم المخاطب بما هو غايتُه، وإن لم يعلم لم يَجُز أن يُبنى على أنه غاية لو قلت: حيثُ من قبلُ، فلم يفهم عنك من قبلُ ماذا جئت كان غير جائز.

قال: وجميع ما ذكرنا من الظروف التي شُبِّهت بالأصوات ونحوها من الأسماء غير الظروف إذا جُعل شيء منها.

قال أبو علي: الظروف التي شبهت بالأصوات مثل (أمْسِ) فبمن كسر، والأسماء التي في هذا النحو مثل (ذا وكيفَ وألا).

قال: لأنّ (ذا) قبل أن يكون اسمًا خاصًا كـ (مَنْ) في أنّه لا يُضاف ولا يكون نكرة.

=

"من علا" أي من فوق، يريد أنها نوقه عالية الأجسام طوال الأعناق وذلك النوش الذي تناوله: هو الذي يعيننا على قطع الفلوات. والأجواز: جمع جوز، وهو الوسط. أي تتناول ماء الحوض من فوق، وتشرب شربا كثيرا. وتقطع بذلك الشرب فلوات، فلا تحتاج إلى ماء آخر.

قال أبو علي: المعارف لا تضاف لأنها تستغني عن الإضافة بالتعريف والمضافات كلها نكرة.

قال: وعلى أيّ الوجهين جعلته اسمًا لرجل صرفته.

قال أبو علي: إذا سميت (بأوّل) فجعلته (أوّل) الذي يصحبه (منك) المحذوف منه صرفته في النكرة، كما أنك لو سميته (بأفْضَل) وحذفت (منك) لصرفته في النكرة، لأن هذا إنما يكون بمنزلة (أحْمَر)، إذا كان معه (منك)، فإذا لم يكن معه صار بمنزلة (أفْكَل).

وأما إذا سميته (بأوّل) الذي هو اسم بمنزلة (أفْكَل) فهو منصرف في النكرة، وهو أجدر بالانصراف.

قال: وإذا قلت: عامٌ أوّلُ فإنما جاز هذا الكلام لأنك تُعْلِمُ به.

أي جاز ذكر (أوّل) مطلقًا دون المضاف إليه.

قال: وسألته عن قول بعض العرب وهو قليل: مُذْ عامٌ أوّلَ.

فقال: جعلوه ظرفًا في هذا الموضع، وكأنه قال: مُذْ عامٌ قَبْلَ عامِك.

قال أبو علي: (أوّلُ) ظرف للعام، وإنما مثله (بقَبْلُ) لأنه مثله في السبق.

وقال[1]: [الرجز]

---

(١) قال القيسي في شرح شواهد الإيضاح:

هَذَا الرَّجَزُ لا أَعْرِفُ قَائِلَهُ، وَوَقَعَ فِي " الكِتَاب " وَلَمْ يُسَمَّ قَائِلُهُ، وَنَسَبَهُ بَعْضُ مَنْ قَرَأْتُ عَلَيْهِ لأبي النَّجْم العِجْلِيّ.

الشاهد فيه: قَوْلُهُ: (عَامٍ أَوَّلا)، وَذَلِكَ أَنَّهُ تَرَكَ صَرْفَ أَوَّلَ، لاحْتِمَالِهِ أَنْ يَكُونَ صِفَةً تَلْزَمُهَا (من)، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: أَوَّل مِنْ عَامِكَ، كَمَا تَقُولُ: هَذَا أَحْسَنُ مِنْ هَذَا.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى الظَّرْفِ، تَقْدِيرُه: فِي أَوَّلِ عَامِكَ؛ أي: قَبْلَ عَامِكَ، وَنَظِيرُ هَذَا قَوْلُ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢]. كَمَا تَقُول: الرَّكْبُ أَمَامَكَ.

اللغة: (الهُزَالُ): ضِدُّ السِّمَن، يُقَالُ مِنْهُ: هُزِلَتْ الدَّابَّةُ، وَأَهْزَلَ الرَّجُلُ: إِذَا هُزِلَتْ دَابَّتُهُ.

و(الجَدْبُ): ضِدُّ الخِصْبِ، يُقَالُ مِنْهُ: جَدَبَ المَكَانُ جُدُوبَةً وَجَدْبًا، وَجَدَبَ أَيْضًا: إِذَا صَارَ جَدْبًا.

المعنى: وَصَفَ إِبِلا فِي نِهَايَةٍ مِنَ الحُسْنِ وَالجَوْدَةِ، قَدْ ذُهِبَ بِهَا وَغُنِمَتْ، يَتَمَنَّى أَنْ تَصِيرَ لأَهْلِهِ، أَوْ يَتَوَالَى عَلَيْهَا الهُزَالُ وَالبُؤْسُ، حَتَّى يَقِلَّ أَسَفُ أَرْبَابِهَا وَلا يُسَرُّ بِهَا غَانِمُهَا.

يا ليتَها كانت لأهلي إبِـــــلاً
أو هُزِلَتْ في جَدْبِ عـــــامٍ أوَّلا

يكون على الوصف والظرف.

قال أبو علي: لم يُصرف وهو وصف لأن المراد به (منك) أو (من عاملك) ونحوه.

قال: وسألته عن (هَيْهات) اسم رجل؟ قال: ونظير الفتحة في الهاء الكسرةُ في التاء فهي نظير الفتحة في (هيهات).

قال: ومثل (هَيْهاةَ) (ذَيةَ) إذا لم يكن اسمًا.

قال أبو علي: (ذَيَّة) كناية عن الخبر كما أ، (كَذا) كناية عن العدد في قولك: كذا وكذا دينارًا.

قال: ألا ترى أنها تبدل في الصلة وليست زيادة في الاسم.

=

الإعراب: (أَوَّلُ): عِنْدَ سِيبَوَيْهِ: اسْمٌ لَمْ يُنْطَقْ لَهُ بِفِعْلٍ وَفَاؤُهُ وَعَيْنُهُ وَاوَان، فَلَوْ قَالُوا فيه: فَعَلَ يَفْعُـــلُ، لَكَانَ فِيه شَيْئَان يَتَدَافَعَان؛ لأَنَّ فَعَلَ الَّذي فَاؤُهُ وَاوٌ يَجِيءُ يَفْعِلُ مِنْهُ مَكْسُورًا، نَحْو: وَعَدَ يَعِدُ.

وَمَا عَيْنُهُ وَاوٌ فَمُضَارِعُهُ يَفْعُلُ، نَحْوَ: قَالَ يَقُولُ، فَكَانَ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ العَيْنُ مِنْ فَعَلَ يَفْعُلُ مَضْمُومَةً مَكْسُورَةً فِي حَال، وَهُو مُحَالٌ مَعَ مَا يَنْضَافُ إِلَيْه مِنْ ثُقْلِ الوَاوَيْنِ.

وَإِذَا لَمْ يَأْتِ مِثَالُ (وَعَوْت) مَعَ أَنَّ بَابَ سَلِسَ وَقَلِقَ، أَكْثَرُ مِنْ بَابِ دَدَنٍ وَكَوْكَبٍ، فَأَنْ لا يَجُـــوزُ اجْتِمَاعُ الوَاوَيْنِ فَاءً وَعَيْنًا أَجْدَرُ.

وَإِذَا رَفَضُوا الفِعْلَ فيه فِي الصَّحِيحِ، فَرَفْضهمْ لَهُ فِي المُعْتَلِّ أَوْلَى.

وَقَالَ الكُوفِيُّونَ: هُوَ أَفْعَلُ مِنْ وَأَلَ، وَإِذَا لَجَأَ وَخُفِّفَ بِالبَدَلِ وَالإِدْغَامِ وَهُوَ آل يَئُولُ، فَأَصْـــلُهُ: أَأْوَل، ثُمَّ قُلِبَت الهَمْزَةُ وَاوًا وَأُدْغِمَتْ فَهُوَ عَلَى أَفْعَلَ.

وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيّ: لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَجَازَ فِيهِ التَّحْقِيقُ، كَمَا جَازَ فِي سَوْءَةٍ؛ لأَنَّ هَذَا النَّحْوَ لَـــمْ يَأْتِ مُلْزَمًا البَدَل.

وَلَوْ كَانَ مِنْ (وَأَلَ)، لَجَازَ تَصْحِيح الفَاءِ مِنْ (وُولَى) وَأَلا تُقْلَبَ هَمْزَةً؛ لأَنَّ العَيْنَ إِذَا كَانَتْ هَمْـــزَةً فَخُفِّفَتْ لَمْ تَلْزَمِ الوَاو، فَصَارَ مِثْل: وُورِيَ، وَفِي إِلْزَامِهِمْ الفَاءَ البَدَلَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا وَا أُبْـــدِلَتْ، كَمَـــا أُبْدِلَتْ فِي (وَقَتْكَ الأَوَاقِي).

انظر: بلا نسبة في الكتاب ٤٦/٢ والمفصل ٢٣٤ وشرح المفصل ٩٧/٦ وشرح شواهد الإيضـــاح ٣٥١.

قال أبو علي: أي ليست الحروف الأخر غير الهاء زيادة في الاسم كما أن الهاء زيادة.

قال: و لم يحتمل أن يسكن حرفان.

قال أبو علي: يقول: لم يحتمل أن يكون ما قبل تاء التأنيث ساكنًا لأنها بمنزلة خَمْسَةَ عَشَرَ، وأيضًا فإن قبله ساكن وهو الياء الأولى المدغم، فلو أسكنت التي قبل التاء لاجتمع ساكنان.

قال أبو علي: إذا خفف (ذيّة)، فقيل: (ذَيْتَ)، صار تاؤها في أنها للإلحاق بمنزلة تاء (أُخْت)، وإذا صار للإلحاق صار بمنزلة ما هو من نفس الحرف، والذي يدل على أن التاء في (ذَيْتَ) للإلحاق أن ما قبله ساكن وليس كما قبله تاء التأنيث في الانفتاح.

قال: وسألت الخليل عن (شَتَّانَ) فقال: تفتحها كفتحة (هيهاة) ونونها كنون (سُبْحان) زائدة، فإن جعلتها اسم رجل فهو كسَحْبان.

قال أبو عثمان: أصرف (شَتّانَ وسُبْحانَ) في النكرة اسمين كانا أو في موضعهما.

قال أبو علي: أي قبل التسمية.

وذهب أبو عثمان في صرف (شَتّانَ وسُبْحانَ) إلى أنهما نكرتين وليسا كسائر الأسماء التي يسمى بها الفعل، لأنهما مشتقان، و (شَتّانَ) اسم سمي به الفعل، فإذا قال: (شَتّان زيدٌ وعمروٌ) فهو اسم لبُعد أحدهما من الآخر.

قال: اعلم أن (غُدْوَةَ وبُكْرَةَ) جُعلت كل واحدة منهما اسمًا لِلْحِين.

قال أبو علي: يريد بالحين أنه لغدْوَة يومِك.

قال: وكذلك إذا لم تذكر العام الأوّل و لم تذكر إلا المعرفة.

قال أبو علي: يعني بالمعرفة (غُدوةَ)، يقول: وإن لم يذكر إلا (غُدْوَة) لم يصرفها.

قال: وزعم الخليل أنه يجوز أن يقول: آتيك اليومَ غُدوةً وبُكرةً تجعلها بمنزلة ضَحْوةٍ.

قال أبو علي: إذا جعله بمنزلة (ضَحْوَة) فقد نكَّره، وإذا نكّره زالت عنه إحدى العلّتين، وكان الحكم في غُدوة وبُكرة أن يصيرا معرفتين بالألف واللام، إلا أن غدوة غُيِّر لفظها وعُدل عن الغداة فتعرفت بهذه الصفة فلم تنصرف، وأجريت (بُكرة) مجراها لما كانت بمعناها، وإن لم تُصَغ صيغة (غُدوة)، كما أجري (كلُّهم) مجرى (أجمعين)، وإن كان (كُلّ) قد يكون اسمًا غير جارٍ على ما قبلَهُ، فكذلك (بكرة) لا تنصرف.

وقال في سَحَرَ: ويكون نكرة إلا في الموضع الذي عدل فيه.

قال أبو علي: الموضع الذي عدل فيه (سَحَر) هو أن تريد (سَحَرَ يومِكَ) فتعدله عن الألف واللام ولا تصرفه، إنما يكون منصوبًا غير منصرف.

obeikandl.com

هذا باب الشّيئين اللَّذَيْن ضُمَّ أحدُهما إلى الآخر

قال: فتركوا صرفه كما تركوا صرف الأعجمي وهو مصروف في النكرة.

أي: الاسمان اللّذان جعلا اسمًا واحدًا.

قال: وإنّما بُني ليُلحقَ بالواحد الأوّل.

قوله: (ليُلْحَقَ) ليس يريد أن يُلحق بناءٌ ببناء، لكنه يريد أنّه ضُمّ اسم إلى اسم ليكونا كالواحد.

قال: وأصل (حادِيَ عَشَرَ) أن يكون مضافًا (كثالِثِ ثلاثةٍ)، فلما خُولِفَ به عن حال أخواتِه.

قال أبو علي: يقول: لّما لم يُضف، وأُضِفْنَ كان ذلك خلافًا بينهما.

قال: فلمّا اجتمع فيه هذان أُجري مجراه.

قال أبو علي: يعني إبهامه، وتصييرهم إياهما اسمًا واحدًا.

قال: في خَمْسَةَ عَشَر: ونحو هذا في كلامهم حَيْص بَيْصَ مفتوحة.

قال أبو علي: حيصَ بيص أقعد في البناء، لأنه لا يصح له معنى إضافة فالأول كبعض حروف الاسم.

قال: واعلم أن العرب تدعُ خمسةَ عَشَر في الإضافة والألف واللام على حال كما تقول: اضرب أيُّهم أفْضلُ.

قال أبو علي: شَبَّهَ خمسةَ عَشَر مضافًا بقولهم: اضْرِبْ أيُّهم أفْضَلُ إذا حذفت من صلته العائد إليه، لأنه اسم مضاف مبنيٌّ، كما أن (أيُّهم) اسم مضاف مبنيّ، مثّلهُ بقولك: (ألآنَ) أيضًا، لأنه اسم فيه الألف واللام مبنيّ، والألف واللام كالإضافة، فأمّا من قال خَمْسَةَ عَشَرُكَ فأعرب و لم يَبْنِ.

قال أبو العباس: هي لغة رديئة، لأنه إذا لم يعرب في حال تنكير فهو من الإعراب في حال تعريفه أبعد، ومما يضعِّف إعرابَه أن المعنى الذي بُني له في حال التنكير قائم فيه في حال التعريف، وهو معنى حرف العطف، ألا ترى أنك تريد في حال التعريف خَمْسَة وعَشَرَةً كما تريده في حال التنكير؟، بل هو في المعرفة أبعد، لأن التعريف أحد ما لا

يصرف له الاسم، وترك الصرف يقرّب من البناء فإعراب (خَمْسةَ عَشَر) في حال التعريف والإضافة بعيد في القياس شاذٌّ عنه.

قال: ومثل ذلك (الخازِبازِ) جعلوا لفظه كلفظ نظائره في البناء.

قال أبو علي: يعني أنه جعله (كحيص بَيْصَ) في البناء، لأنه بُني كما بُنِيَ، إلاّ أن هذا بُني على الكسر (كجَيْرِ، وغاقِ)، وأن تقول جعله كخمسَةَ عَشَرَ.

لأن (خَمْسَةَ عَشَرَ) أشبه (بالخازَبازِ) من (حيصَ بيصَ)، لأن الألف واللام يدخلان عليه كدخولهما على الخمسة عَشَرَ أجود.

قال: وكما جعلوا الآن كأيْنَ وليس مثله في كل شيء ولكنه يضارعه.

قال أبو علي: الذي يخالف فيه (الآنَ) (أين) أن (الآنَ) معرفة (وأيْنَ) نكرةٌ، ووقع تعريف الآن قبل تنكيره فلذلك بُني كذلك.

قال أبو العباس: (وأيْنَ) نكرة لا يجوز تعريفه فلهذا بني.

قال: ومن العرب من يقول: حَيَّهَلا.

قال أبو علي: الألف في (حَيَّهَلا) للإشباع للفتحة، ذا فيمن لحقه في الوصل والوقف، فأما من ألحقه في الوقف دون الوصل فكالأشياء التي تلحق لبيان الحركة في الوقف كالهاء في (ماهِيَهْ)، والألف في (أنا).

قال: في عَمْرَوَيْهِ: جعلوا ذا بمترلة الصوت لأنهم رأوه قد جمع بين أمرين.

قال أبو علي: يعني العُجمة وضم الصوت إليه لم يكن في أسمائهم فحطّوه درجة عن إسماعيل وأشباهه، وجعلوه في النكرة بمترلة (غاقٍ) منونة مكسروة في كل موضع.

قال أبو علي: في ذا إشارة إلى أن البناء يعد ترك الانصراف.

قال: وأمّا يومَ يَوْمَ، وصباحَ مَساءَ.

قال أبو علي: يجوز في قوله: يومَ يومٍ أن يكون المضاف إليه بمعنى الزمان، لا يُراد به اليوم الذي هو والليلة دورة واحدة من دوران الفلك، (ويومَ) الأوّلُ مضافٌ إليه. كما تضاف الساعة إلى اليوم، واليوم إلى الشهر، والشهر إلى السنة، والسنة إلى الزمان المطلق، فلا يكون الشيء على هذا مضافًا إلى نفسه، فالمعنى فيه: يومٌ ليومٍ، وصباحٌ لمساءٍ، وبيتٌ لبيتٍ وكَفَّةٌ لِكَفَّةٍ، فالإضافة صحيحة، فلذلك أضيف، فأمّا (شَغَرَ بَغَرَ)، (وأخوكَ أخوكَ)

(وحيصَ بيْصَ) فلا يُضاف، لأن معنى الإضافة لا يصح فيه، والقياس فيما صح فيه معنى الإضافة، الإضافةُ، لأنه ليس في شيء منه معنى الحرف كما في خمسة عَشَرَ وفي الذي لا يصح فيه لواحد من الاسمين إذا أفرد عن الآخر معنىً نحو (شَغَرَ بَغَر)، فإن شَغَرَ وحده لا يدل على الافتراق حتى يضم إليه (بَغَرَ)، فمضارعة الحروف فيه قائمة لأنها كبعض حروف الكلم الذي لا يدل على معنى إذا يُجزئ.

قال: والآخرُ من هذه الأسماء في موضع جَرّ.

قال أبو علي: كأنه يشير إلى أن القياس فيما صح له إلى معنى إضافة الأول إلى الثاني، فإذا بني و لم يُضف فقد كان للاسم الثاني قبل البناء موضع إعراب وهو جرٌّ.

قال: وزعم يونس – وهو رأيُه – أنّ أبا عمرو كان يجعل لفظه كلفظ الواحد، إذا كان شيءٌ منه ظرفًا أو حالاً.

قال أبو علي: كان يجعل لفظه كلفظ الواحد المعرب المضاف، ولا يجعله بمنزلة اسمين ضُمّ أحدهما إلى الآخر فَبُنِيا معًا.

قال أبو علي: قوله كان يجعل لفظه كلفظ الواحد، أي (كَفَّةَ كَفَّةَ) وسائر ما ذكره من الفصل، ليس شيءٌ منها إلا في الظرف والحال وقد يعرب في موضع الحال والظرف، فأمّا في غير هذين الموقعين فلا تكون إلا مُعربةً.

قال: وزعم يونس أن كَفّةَ كَفّة كذلك.

قال أبو علي: أي يبنيهما في حال الظرف والحال ويُعربهما فيها.

قال أبو بكر: (أيادِي سَبَا)، أبدل من همزة (سَبَأ) ألفًا لكثرة الاستعمال وهم مَثَلٌ في التفرق.

قال: وسألت الخليل عن الياءات لِمَ لَمْ تُنصبْ في موضع النّصب إذا كان الأول مضافًا وذلك قولك: رأيت مَعْدِي كَرِبَ.

قال أبو علي: وكأنه سأل فقال: لِمَ لَمْ تُحرّك الياء بالفتح إذا أضيف وكان في موضع نصب كما يُحرّك (يا قاضِيَ)، فقال: هذه الياء مشبهة بألف (مُثَنَّى) في أنه حرف اعتلال مثله، وهي أشبه بالألف من الواو بها لأنها أقرب إليهان فلما أعْرِبت الألف من الحركات في المواضع الثلاث عَرِيَتْ هذه الياء منهنّ أيضًا تشبيهًا بها.

وأبو العباس يستحسن من الضرورات إسكان هذه الياء في موضع النصب ويقول: هو كغير الضرورة، ويشبهه بما شبّه به من ألف مثنَّى.

وأنشدنا أبو بكر عنه قال: أنشد يونس: [الطويل]

أكاشِرُ أقوامًا حياءً وقد أرَى صُدُورَهم بادٍ عَلَيّ ضميرُها

قال: وأنشدني أبو مُحلّم:

أعناقَ حَنّانٍ وألْحٍ رُجفًا

وكان أبو بكر يقول: القياس يوجب على من أضاف حركتها في موضع النصب.

قال أبو علي: ومن جعل مَعْدي كَرِبَ اسمًا واحدًا لم يجعل الياء حرف إعراب فيلزمه تحريكه لأنه في تضاعيف الاسم بمنزلة حرف من حروفه، كما أن الياء من (دَرْدَبِيسَ) حرف في تضاعيف الاسم ليس بمنزلة حرف إعراب.

قال: وأما اثْنا عَشَرَ فزعم الخليل أنه لا يغيّره عن حاله قبل التسمية وليس بمنزلة خَمْسَةَ عَشَرَ.

قال أبو علي: (اثْنا) من قولهم: (اثْنا عَشَر) معربٌ، لأن في حرف الإعراب منه دليل الإعراب، وعشر مبنيّ بدلٌ من نون (اثنين)، يدلك على ذلك أنهما لا يجتمعان، كما لا يجتمع البدل والمبدل منه، فإن سميت رجلاً لم تُغيِّره عما كان عليه قبل التسمية.

قال: ولا يجوز فيها الإضافة، كما لا يجوز في (مُسلِمينَ)، ولا يحذف (عَشَرَ) مخافة أن يلتبس باثنين.

قال أبو بكر: لا يجوز أن تضيف (مسلمين) فتقول (مُسلمِينَكَ)، لأن النون من (مسلمين) نظير (عَشَرَ) من (اثْنَيْ عَشَرَ) لأن (عَشَرَ) بدل من النون.

هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف
من بناتِ الياء والواو التي الياءُ والواوُ منهنَّ لاماتٌ

قال: واعلم أن كل شيء من بنات الياء والواو كان على هذه الصفة فإنه ينصرف في حال الجر والرفع، وذلك أنهم حذفوه فخفّ عليهم فصار التنوين عوضًا.

قال أبو علي: قولهم: يعني الياء من قولهم (جَوارٍ)، لأن الياء فيها عنده حذفت حذفًا فلذلك نُوِّن، فقد علمت من قوله: حذفوه أنه ليس بقول: إن الياء حذفت لالتقاء الساكنين، لأن الساكنين لم يجتمعا هنا، إذ لو ثبتت الياء لم يجتمع معها الساكن الآخر.

وأخبرنا أبو بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان أنه قال: كان عيسى بن عُمر ويونس وأبو زيد والكسائي ينظرون إلى باب (جَوارٍ) فما لا يلحق في نظيره من الصحيح التنوينُ لم يحذفوه، وما لحقه التنوينُ في نظيره من الصحيح نوّنوه، فكانوا يقولون: هَؤلاء جَواري، ومَرَرْتُ بجواري، فلا يحذفون الياء ولا يُنوِّنون، لأن نظيره من الصحيح لا يُنَوَّنُ.

قال أبو علي: فهؤلاء لم يذهبوا إلى أن الياء من (جَوار) حذفت حذفًا كما ذهب إليه سيبويه، لكنهم قدّروا أن الياء تحذف لاجتماع الساكنين فإذا لم يجتمعا لم تحذف، وعلى مذهب الجميع تنوين (قاضٍ) لاجتماع الساكنين.

قال أبو عثمان: وصرف (جَوارٍ) تنوينُه هو الذي عليه النحويون اليوم.

قال: واعلم أن كل ياءٍ أو واوٍ كانت لامًا وكان الحرف قبلها مفتوحًا فإنّها مقصورة يُبدل مكانها الألف ولا تحذف في الوقف وحالها في التنوين وترك التنوين بمنزلة ما كان من الصحيح على وزنه في الصرف والامتناع منه.

قال: إلا أنّ الألف تُحذف لسكون التنوين، ويُتِمُّونَ الأسماء في الوقف.

قال أبو علي: الوقف على (مَثْنَى) ونحوه في موضع الجر والنَّصب والرفع على لفظ واحد، إلاّ أن القياس أن يكون الألف من (مَثْنَى) ومن جميع ما ينصرف في موضع النصب هي التي تكون بدلاً من التنوين، وذلك أن الاسم المنصرف يبدل من تنوينه في حال النصب ألفًا، فيجب أن يبدل من التنوين في هذا الضرب أيضًا الألف في الوقف، فإذا أبدل منه الألف ثبتت المبدلة وسقطت التي هي لام لالتقاء الساكنين، وتثبت التي هي بدل من الياء،

والواو التي هي لامٌ في موضع الرفع شيء، كما أبدل منه في حال النصب، فيصير الوقف على الألف المنقلبة عن اللام أوما أشبهه اللام من الملحق والمزيد.

قال: وإن كانت الألف زائدة وقد فسرنا أمرها.

قال أبو علي: فسّر أمرها حيث ذكر ما كان منها زائدًا ملحقًا، وزائدًا غير ملحق، والزائد كالأصلي في باب لحاق التنوين إن كان مما ينصرف وذكر هذا في أول الحدّ.

قال: قُلتُ: فإنْ جَعَلْتَهُ، يعني (جَوارٍ)، اسم امرأة، قال: أصرفها لأن هذا التنوين جُعل عِوَضًا، فيثبت إذا كان عوضًا، كما ثبتت التنوينة في (أذْرِعات)، إذْ صارت كنون (مُسلِمِنَ).

قال أبو علي: التنوينة في (جَوارٍ) عوض من الياء التي حذفت حذفًا، فكما أنك لو سميت به والحرف الذي هو عوض منه ثابت لم تحذفه، كذلك لا تحذف العوض منه، وليست هذه التنوينة كالتي تلحق (نَوارًا) قبل أن يسمى به، لأنّك لم تحذف من (نَوارٍ)، ونحوه من الصحيح شيئًا يصير عوضًا منه، وقد حَذَفْتَ من (جَوارٍ) عنده حرفًا صار التنوين عوضًا منه.

وقال أبو علي: كل ما أجاز الخليل فيه التنوين في هذا الفصل مقيس على (جَوارٍ)، أمّا (قاضٍ) اسم امرأة فكان يجب لولا حذف الياء منه ألا يُصرف ولا يُنوّن، كما أنك لو سميت امرأة (بقاسِمٍ) لم تنوّن ولم تَصْرِف، لكن لما وقعت الياء موقعًا لم يجب أن تصرف االاسم فيه حذفت الياء، كما أن (جَوارِيَ) لما وقعت الياء منه موقعًا لم يجب أن يُصرف فيه حذفت الياء منه، وصار التنوين عوضًا.

وكذلك (أدْلٍ) اسم رجل كان يجب ألا ينصرف، كما أنّك لو سميت بأكْلُبٍ لم تصرفه، ولكن الياء لما وقعت موقعًا وجب ألا ينصرف الاسم منه حذفت كما حذفت في (جوارٍ) لّما وقعت االياء منه موقعًا وجب ألا ينصرف. وطريق قياس (أعَيْمٍ) اسم رجل إذا سميت به مصغَّرًا هذا الطريق، وكذلك كل ما أشبهه، وعلى مذهب سيبويه والخليل وجميع هذا على مذهب يونس، ومن ذكرناه يجب ألاّ يُنون ولا تحذف الياء منه.

قال: ولأن ذا قد ينصرف في المذكّر.

قال أبو علي: (ذا) إشارة إلى قاضٍ.

قال: فإنْ صَرَفَ فَجَوارٍ قبلَ أن يكون اسمًا بمنزلة قاضٍ اسم امرأة.

قال أبو علي: قوله فإن صَرَفَ، أي إن صرف (جَوارٍ) فهو بمنزلة قاضٍ اسم امرأة، أي جَوار لا ينصرف، ونظيره من الصحيح.

وقد صرف في هذا الباب، فينبغي أن يصرف (قاضٍ) اسم امرأة في ذا الباب، وإن كنت إذا سميت مؤنثًا بفاعلٍ في غيره لم تصرفه ولا يكون (فاعِلٍ) ما بعد فيه من فواعل إذا كان (فاعل) قد ينصرف على كل حال، (وفَواعِل) لا يصرف البتة، فإذا صَرَفَ (جَوارٍ) اسمًا كان صرفه لقاضٍ إذا سمى به امرأة أولى.

قال: وسألت الخليل: كيف تقول: مررتُ بأفَيْعِلَ منك من قوله: مَرَرْتُ بأعيْمَى منك؟ فقال: مررتُ بأعَيْمٍ منك لأنَّ ذا موضع تنوين.

قال أبو علي: يعني أنه موضع فيه الياء ولا ينصرف فيحذف حذفًا كما حذف من (جَوارٍ) وعوِّض منه التنوين.

قال: ألا ترى أنّك تقول: مررتُ بخيرٍ منك.

قال أبو العباس: أعَيْمٍ موضع تنوين، كما كان (بِخَيْرٍ منه) موضع تنوين لا أن ثبت التنوين واحد.

قال أبو علي: فرقُ ما بين النُّونَيْن أن النون في (أعَيْمٍ) عوضٌ من الياء المحذوفة كما أن التي في (جوارٍ) كذلك، وليست التي في (بخير) بعوض إنما هو لعلم الانصراف.

قال: وليس (أفْعَلُ منك) بأثقل من (أفْعَلَ) صفة.

قال أبو علي: يقول: ليس أعْمى منهُ بأثقل من (أعْمى) بغير (مِنْ) فإذا صرفت أعَيْميًا مصغرًا فكذلك تصرف بأعَيْمٍ منه.

قال: وأمّا يونس فكان ينظر إلى كلّ، فقال الخليل: هذا خطأ، لو كان من شأنهم أن يقولوا، هذا في موضع الجر، لكانوا خلقاء أن يلزموه الرفع والجرّ إذ صار عندهم بمنزلة غير المعتل.

قال أبو علي: يقول: لو كان حكم المعتل الصحيح لكان تحرك في موضع الرفع والجرّ كما تحرك الصحيح، فإذا جاز في المعتلّ ألاّ يحرك في هذين الموضعين ويخالف الصحيح فيهما، فلا ينكر أن يخالفه في حذف الياء منه، وفي بيان التنوين فيه عوضًا منه.

قال: وسألته عن رجل يسمّى (يَغْزُو)، فقال: رأيت يَغْزِيَ قبلُ، وهذا يغزٍ، وقال: لا ينبغي أن يكون على قول يونس إلاّ (يَغْزِي) وثبات الواو خطأ.

قال أبو علي: يقول يونس: يَغزي، ولا تنوين، لأنه يجعله مثل الصحيح إذا سمي به من ذا لم ينوّن نحو (يَشْكُرُ)، فأمّا قلب الواو ياءً فواجب عند الجميع، ليصير على مثالٍ تكون عليه الأسماء.

قال: كما كرهوا أن يكون (إيْ وفي) في السكوت وتركِ التّنوين على حالٍ يخرجُ منه إذا وُصِلَ ونُوِّنَ.

قال أبو علي: يقول: لو لم يكن يرد على (إيْ وفي) إذا سُمِّي بها، جرت مثل المزيد عليه، ليغيّر في حال التنوين والوصل عن حاله في غير التنوين والوصل، لأنه كان ينبغي في الوصل في نحو قولك: (هذا إيٌّ القوم) على حرف واحد، فكذلك كان يصير في التنوين في مثل (هذا أإفاعلم).

قال: ففرُّوا من هذا كما فرُّوا من ذلك، أي من تبقي الاسم على حرف واحد، كما فروا من ذلك، أي من أن يكون الاسم في التعريف على خلاف حاله في التنكير.

قال: ويكفيك من ذا قولهم: هذه أدْلي زيدٍ.

قال أبو علي: يعني أن (أدْلِي زيدٍ) معرفة ومع أنه معرفة، فقد كانت الواو فيه ياء.

قال: وقوله: فإن قلت: أي إن قال هذا القائل: إنما أعرب (أدْلِيٌ) في النكرة وغُيِّر فيها، فلما جعل معرفة بالإضافة إلى (زيد) ترك على ما كان عليه وهو نكرة، فلم يغير بناؤه في التعريف عما كان في التنكير عليه، قلتُ مجيبًا له: كما أنك لم تغيّره في التعريف عن البناء الذي يكون عليه في التنكير، كذلك لا يكون في التنكير على خلاف ما يكون عليه في التعريف، بل يكون الاسم على ما لا يتغير عنه معرَّفًا ومنكّرًا.

قال: وتقول في رجل سمّيته بإرْمِهِ: هذا إرْمٍ قد جاء، ويُنَوَّنُ في قول الخليل وهو القياس.

قال أبو علي: هذه المسألة مفرّعة على ما أصّله الخليل في (جَوارٍ)، لأن مثاله من الصحيح لا ينصرف ولا يجب تنوينها في قول يونس.

قال: فإنْ سَمَّيْتَ رجلاً بعِهْ قلت: هذا وَعٍ.

قال أبو علي: إنما قلت: هذا وَعٍ، لأنه لما زال عن أن يكون أمرًا من أجل التسمية، رددت إليه ما كنت حذفت.

قال: صيّرْتَ آخره كآخر (إرْمِهْ) حين جعلته اسمًا.

أي: رددت الياء المحذوفة للوقف في (عِهْ)، كما رددته في (إرْمِهْ) حين سمَّيْت به فقلت: رأيتُ إرْمِيَ، وهذا إرْمٍ.

قال أبو علي: ولو سميت بعِهْ، قلت (وَعٍ)، رددت الياء التي هي لام والواو التي هي فاء، ولم تزد على (عِيّ) حرفًا مثل المزيد عليه كما زدت في (فِيّ) حين سميت به، لكنك تردّ إليك المحذوف منه، فرددت الفاء المحذوفة منه، وقلت في تصغير (شِيَة): (وُشَيَّةٌ)، ولم تزد على الياء شيئًا ليس منه إذا عرفت الذي هو منه فرددته إليه.

قال: ولا يجوز أن تقول: (هذا عهْ).

قال أبو علي: لا يجوز ذلك لأن هذه الهاء تلحق لعلامة الوقف، فإذا وصل شيء وجب أن تسقط، فعلى هذا لا يجوز أن تلحق اسمًا متمكنًا لأنه يلزم أن يحرك، وهذه الهاء لا يجوز فيها الحركة.

قال: ولو لم يدغم ذا، يعني (اعْضَضْ) إذا سُمِّيَ بها، كما أدْغَمْتَ إذا سَمَّيْتَ بيَعْضَض في قولك: إن تعضَضْ أعضَضْ.

قال أبو علي: يقول: لو لم يُدغم فعل الأمر الذي هو موقوف، ولم تكن حركة المدغم على الفاء لما أدغمت الفعل المجزوم بإنْ وبلا النهي، فإذا أدغمت لأنه يصير في موضع حركة إذا سميت به، كذلك تدغم الموقوف وتلقي حركة المدغم على الفاء، لأن العلَّة التي أوجبت الحركة في المجزوم قائمة في الموقوف، وهي تحريك ما كان ساكنًا إذا سمَّيت به.

قال: وإذا سَمَّيْتَ رجلاً بألبَبَ من قوله:

قد عَلِمَتْ ذاك بنـــــــاتُ أَلْبُبِ

تركته على حاله.

قال أبو علي: كان القياس في (ألبَب) أن تُدغم فتُلقي حركة النون منه على الفاء كما فُعل بأضَمَّ، وكذلك كان القياس في حَيْوَةَ، وضَيْوَن، أي تُقلب الواوان ياءين، وتُدغم الياءان فيه كقوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ﴾ [البقرة:١٩].

هذا بابُ إرادةِ اللفظ بالحرف الواحد

قال: في تسميتك رجلاً بإبْ، إذا أردت الباء من اضرِبْ، "ألا تراهم يقولون: مَن آبٌ لك"؟.

قال أبو علي: مَثَّل بهذا ليُريَ أن الاسم يبقى على حرف واحد إذا اعتمد على شيء قبله.

قال: فلا يبقى إلا حرف، فلا يختلّ ذا عندهم، إذ كان كينونة حرف لا يلزمه في الابتداء.

قال أبو علي: يقول: إنما يلزمه الانفراد لأنه في درج كلام كنحو قولك: (مَن آبٌ) إذا سمي بالباء من (اضْرِبْ).

قال: إذ كان ذلك لا يلزمه في جميع المواضع.

أي: إنما يلزمه في الوصل فقط.

قال: ولولا ذلك لم يَجُزْ.

أي: لولا الاعتياض من ألف الوصل بما قبله مما يتصل به، "لأنه ليس في الدنيا اسم يكون على حرفين أحدهما التنوين لأنه لا يستطاع أن يُتكلّم به في الوقف مبتدأً.. ".

أي: لأن الوقف والابتداء جميعًا لا يصيران على حرف واحد، فيصير الحرف محركًا ساكنًا، هذا في حال الوقف في الجر والرفع.

قال: ولا فُعِلَ هذا بمبنِيّ عَلِمْناه مما كان من الحروف الموصولة.

أي: لا يفعل مثل ذلك بالزاي من (زيدٍ) ونحوه من الموصولات بما بعدها المصوغُ عليها الأسماء والأفعال.

هذا بابُ الحكاية

قال: ولو سَمَّيْتَ رجلاً (زيدٌ أخوك) لم تحقِّره، فإن قلت: أقول: زُيَيْدٌ أخوك.

قال أبو علي: يقول: إذا سمَّيت (بزيد أخوك) رجلاً، صيَّرت الجملة اسمًا، فليس (زيدٌ) بالاسم دون قوله: (أخوك)، ولا (أخوك) الاسم دون قوله: (زيدٌ)، فلا يجوز أن يحقِّر الأول دون الثاني، ولا الثاني دون الأول، ولا تحقرهما، لأن الحكاية تزول إذا حقَّرتهما، ومع ذلك فإنّ الاسم لا يحقّر من موضعين.

قال: في الإضافة إلى الجمل: ولكن يجوز أن تحذف فتقول: تأبّطيٌّ وبَرَقِيٌّ فتحذف وتَعْمَلَ به عملك بالمضاف حتى تصير الإضافة على شيء لا تكون حكاية لو كان اسمًا.

قال أبو علي: يقول: تحذف المفعول والضمير فيه تأبَّط شَرًّا، فيقوم مقام اسم لم يمتنع من أن ينسب إليه، كما لا يمتنع من أن يُنسب إلى (ضَرَبَ) اسم رجلٍ من قولك: (ضَرَبَ زيدٌ)، إذا لم يكن في (ضَرَبَ) اسم فاعل.

قال: ويدلُّك على أنّ ذا ينبغي له أن يكون منونًا.

يعني (خيرًا منك)، و (ضاربٌ رجلاً) ونحوه اسم امرأة، قولك: لا خيرًا منه لك، ولا ضاربًا رجلاً لك.

قال أبو علي: استدل على أنه يجب إذا سمّيت امرأة (خيرًا منك)، أو (ضاربًا زيدًا) أن تثبت التنوين في (خير)، فلا تحذفه منه، وإن كان اسم امرأة كما تحذفه من (ضارِبٍ) إذا كان اسمها غير موصول بشيء، فإنك إذا نفيت اسمًا منكورًا حذف التنوين من آخره، إذا أردت النفي العام وقلت: (لا رجلَ)، ولو نفيت من هذه الموصولات شيئًا هذا النفي لقلت: (لا خيرًا مِنْ زيدٍ)، فأثبت، ولم تحذف كما تحذف من سائر النكرات، لأن الموصول لا يتم إلا بصلته، وصلته بمنزلة بعض حروفه، والتنوين لم يقع آخرًا فتحذفه، إنما وقع قبل انتهاء الاسم فكما لا تحذف غيره مما في دَرْجِ الصلة، كذلك لا يحذف التنوين، وكما لا يحذف التنوين في النفي لأنه ليس في منتهى الاسم، كذلك لا تحذفه من هذه الموصولات إذا سمَّيت بشيء منها امرأة.

قال: فلم يُحذف التنوين منه في موضع حذف التنوين من غيره.

يعني من (ضارِبٌ رجلاً) اسم امرأة.

قال أبو علي: يعني أنك لو سمّيت امرأة (ضاربًا) قلت: هذه (ضاربُ) فلم تنون.

قال: وإذا سمّيت رجلاً (بعاقلَةِ لَبِيبَةٍ) أو (عاقِلِ لَبيبٍ) صرفته.

قال أبو علي: (عاقلةٌ لَبيبةٌ) يَبْعُدُ من أن يحكى كما حكي (زيدٌ منطلقٌ)، لأنه ليس بجملة، كما أن قولهم: (زيدٌ منطلقٌ) جملة، فأعرب و لم يحذف التنوين من وسطه ولا من آخره لأنه سمي المسمى بهذين الاسمين في حال تنكيرهما فحكيا كما كانا يكونان في النكرة، فلذلك يثْبُتُ التنوين فيهما جميعًا اسمُ رجل كان أو اسمُ امرأة.

قال: فإن قُلت: ما بالي إن سمّيتُ (بعاقلة) لم أنون، فإنّك إن أردت حكاية النكرة جاز، ولكن الوجه ترك الصرف.

قال أبو علي: لأنه ليس بجملة فتحكي.

قال: والوجه في ذلك الأول الحكاية، يعني (عاقلةٍ لبيبةٍ).

قال: وهو القياس، لأنهما شيئان، وإنما ذا بمنزلة (امرأة) بعد (ضارب).

يريد: (لبيبة) من قوله: (عاقلة لبيبة) إذا سمى بهما معًا.

قال أبو علي: يقول: (لبيبة) مع (عاقلة) بمنزلة (امرأة مع ضارِب)، فلا يجب أن يحذف التنوين من (عاقلة) التي يتصل بها (لبيبة) كما لا يحذف التنوين من (ضاربٍ امرأةً) إذا جعلته اسمًا، فاتصل بنكرة وكما لا يُحذف من (ضاربٍ) التنوين إذا صار مع (امرأة) اسمًا، فكذلك لا يحذف منه إذا صار مع (طلحة) اسمًا.

قال: وسألت الخليل عن رجل يسمى (مِنْ زيد، وعَنْ زيدٍ).

قال أبو علي: يُعرب هذا، ولا يزيد عليه شيئًا، لأن من الأسماء ما هو على حرفين فيُعرب نحو (يَدٍ) ونحوه.

هذه مسألةْ ليس هذا موضعُها، ولكِنَّا كتبناها ها هُنا

قال: وكما قال(١): [الطويل]

سَماءُ الإلهِ فـــــوقَ سَبْع سَمائِيَا

---

(١) صدر البيت:

له ما رَأَتْ عَيْنُ البَصِيرِ وَفَوْقَه

قائله: هو أمية بن الصلت.

اللغة: "سماء الإله" أراد به العرش.

الإعراب: "له" جار ومجرور خبر مقدم وضميره لربنا "ما" موصولة مبتدأ مـؤخر، وتقـديم الخـبر للحصر، أي: الذي رأته الأعين ملك لربنا ليس لأحد شيء منه، وجملة رأت عين البصير صلة الموصول "فوقه" ظرف خبر مقدم والضمير عائد لما الموصولة "سماء" مبتدأ مؤخر "الإله" مضاف إليه "فوق سـبع سمائيا" حال من الضمير المستتر في فوقه، ومن رفع سماء الإله بالظرف قبله كان فوق سبع سمائيا حـالا من سماء الإله.

الشاهد فيه أنه جمع (سماء) على (سمائي) على فعائل، وكان ينبغي أن يقول (سمايا) وذلك أن الهمـزة الواقعة بعد ألف الجمع عارضة، وقد وقع بعدها حرف علة. وإذا كان الأمر على هذا وجب أن نقلـب حرف العلة الذي في آخر الجمع ألفاً، وإذا قلب ألفاً صارت الهمزة بين ألفين، فوجب أن تنقلب يـاءً، وعلة هذا مشروحة في التصريف.

وهذا الجمع هوجمع كثير، فاضطر الشاعر إلى أنه لم يقلب هذه الياء ألفاً، واضطر إلى فتح هذه اليـاء المكسور ما قبلها في موضع الجر، وجعلها بمنزلة الأسماء الصحاح. ولم يقل (سماءٍ) مثل: جوارٍ وغـواشٍ. والشاهد على هذا المعنى.

وفي البيت ضرورة غير ما ذكرنا، ولسنا نحتاج إلى ذكرها في هذا الموضع. و (تجدْ) جواب الشرط و (تأملْ) أمر وقع اعتراضاً بين الشرط وجوابه، كأنه قال: تأملْ ما أقول لك، و (تجدْ) بمعـنى (تعلـمْ). وقوله: (له ما رأت عين البصير) يريد أن له تعالى ما رأته عين البصير بين الأرض والسماء الدنيا، ولـه السماء السابعة التي هي فوق ست سماوات.

والضمير المضاف إليه (فوق) يعود إلى (ما)، يريد: وله فوق ما رأته عين البصير. و (سماء الإله) مبتدأ وخبره. وفي الكتاب، وجميع الكتب التي يستشهد فيها بهذا البيت:

سماء الإله فـــــوق سبع سمائيا

وفي شعره: فوق ستٍّ سمائيا. والذي في شعره ظاهر، لأنه يريد به: السماء السابعة، وتحتـها سـت سماوات. ووجه رواية الكتاب، أنه يريد بسماء الإله: العرش، والسماوات السبع تحته.

ذكره سيبويه ٥٩/ ٢، والشاهد ٣٦ في الخزانة.

فإنه جاء خارجًا عن الأصل من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه جمع (سَماء) على (فَعايل)، من حيث كان واحدًا مؤنثًا، فكأن الشاعر شبَّهه مؤنثًا، فلكأن الشاعر شبَّهه (بشَمال وشَمائل) ونحو ذلك الجمع المستعمل فيه (فُعولٌ) دون (فَعائل)، كما قالوا: عَناقٌ وعُنُوقٌ. قال: كَنَهْورٌ كان مِنْ أعْقابِ السُّمِي.

وقال: تَلُفُّه الرِّياحُ والسُّمِي.

فهذا جمعه المستعمل، وجاء به هذا الشاعر على غير المستعمل.

والآخر: أنه قال: سَمائي، وكان القياس الذي عليه الاستعمال (سَمايا) فجاء به هذا الشاعر لما اضطر على القياس المتروك فقال: سَمائي وسأثبت ما تقف منه على هذا الأصل، فأقول: سماءٌ وزنه فَعالٌ، واللام منه معتل، والهمزة منقلبة فيه عن الواو، لوقوعها طرفًا بعد الألف.

وحكم ما جمع من نحو هذا جمع التكسير فلم تظهر فيه الواو التي هي لام، أنْ يقلب الحرف الزائد الواقع بعد ألف الجمع ياءٌ (كمَطِيَّة ومَطايَا)، وما أشبه ذلك.

على هذا استعمال هذا الضّرب، والعمل فيه كما يذكر (سَماء فَعالٌ)، فإذا جمعته مكسّرًا على (فَعايل) وجب أن تقول: (سَمايِيءٌ)، كما أنّك لو جمعت مثله من الصحيح نحو (سَحاب) لقلت: (سَحائِبٌ)، فأبدلت الألف الزائدة التي في (فَعال) همزة لأنها وقعت بعد ألف الجمع، وألف الجمع ساكنة، وألف (فَعال) أيضًا ساكنة، وإذا اجتمع ساكنان فلا يخلو من أن يحذف أحدهما أو يحرك، وحذْف الساكن الأول هنا لا يجوز لأنه دليلُ الجمع، ولو حَذَفْتَ الثاني لالتقاء الساكنين لم يَجُزْ أيضًا لأن الجمع كان يلتبس بالواحد، فإذا لم يجز حذف واحد من الساكنين، وجب أن يُحرك أحدُهما، ولا يخلو من أن يكون الأول أو الثاني، والأول لا يجوز تحريكه، لأنه لو حرِّك لبطلت دلالته على الجمع، فحرِّك الساكن الثاني، فانقلبت همزة.

فأما واو (عَجوزٍ)، وياء (صَحيفةٍ) فمشبهان هذه الألف لأنهما يقلبان في الجمع همزة، فالألف من (سماءٍ) يجب أن تقلب همزةً في الجمع فإذا قلبت همزة صار (سَمايِيء) على وزن (سَحائِب) فوقعت في الطرف ياء مكسورٌ ما قبلها، فيلزم أن تقلب ألفًا، إذ قُلبت فيما ليس قبله حرف اعتلال من هذا الجمع. وذلك قولهم (مرارا)، وحروف الاعتلال في (مَطائي وسَمائي) أكثر منها في (مَراري)، فإذا قلت: مَرارًا وجب أن يلزم هذا القلب

فيقال: (سَماءآ، ومَطاءآ)، فتقع الهمزة بين ألفين وهي قريبة من الألف، فكأنه يجتمع حروف متشابهة يستثقل اجتماعهن كما يستثقل اجتماع المثلين أو القريبي المخرج، فيدغمان، فأبدلت من الهمزة ياء فصار (مَطَايا وسَمايا) وهذا الإبدال إنما يبدل من الهمزة إذا كانت معترضة في الجمع مثل جمع (سَماءٍ ومطيّة، وركيّة)، ألا ترى أنه لا همزة في واحد من هذه الأسماء، ولو كانت الهمزة في الواحد ثابتة لم تبدل، ألا ترى أنك إذا جمعت (جابِيَة) لم تقل إلا (جَواي) لأن الهمزة ثابتة في الواحد، وهذا البيت يدل على صحة قول النحويين إن الأصل في (مطايا) وبابه أن يكون (مَطائي)، بالهمزة، وأن الإبدال في التقدير يكون من الهمزة، ألا ترى أن الشاعر أخرج ذلك في الضرورة ورد الكلام إليه كما يرد الأشياء إلى أصولها، نحو إظهار التضعيف، وصرف ما لا ينصرف، وتحريك حرف العلة الذي يلزم السكون، ولولا أن الأصل في هذا الباب أيضًا الهمزة، ثم يقع الإبدال عنه لم تردّه إليه في الضرورة، و لم يُبدل من هذه الهمزة الواو لأنها اختصّت بالبدل مما ظهرت فيه الواو التي هي لام مما جاء مبنيًا على التأنيث نحو (إدَاوة وادَاوى).

فهذه الواو في (اداوى) وما أشبهه عوض من الهمزة الواقعة بعدها في نحو (مطايا)، فكان حكم (سَماء) إذا جمع مكسرًا على (فَعائِل) أن يكون كما ذكرنا فيه نحو (مَطايا ورَكايا)، لكن هذا القائل جعله بمنزلة ما لامه صحيح، وأثبت قبله في الجمع الهمزة، فقال: (سَماء) كما قال (جَوارٍ)، فهذا وجه آخر من الإخراج عن الأصل المستعمل، ثم حرّك الياء بالفتح في موضع الجر كما تحرك من (جواري وموالي) فصار (سَمائي) مثل (مَوْلى مَواليًا).

[وقوله[1]:]

أبيتُ على مَعـــــــارِيَ فاخراتٍ

فهذا وجه الشبه من الإخراج عن الأصل المستعمل.

آخر المسألة، عاد إلى عمود الكتاب.

---

(١) عجزه:

بِهنَّ مُلُـــوَّبٌ كَدَمِ العِبَاطِ

وهو للمتنخل الهذلي

انظر: الخصائص ٣٣٤/١، والمحكم والمحيط الأعظم ٥٥٤/١.

قال: في (قَطْ وقدْ) إذا سمَّيت به: إنّما عمل فيما بعده كعمل الغلام إذا قلت: هذا غُلامُ زيدٍ.

قال أبو علي: يجب أن يعرب، فإذا أعرب أضيف كما يضاف الغلام إلى زيد.

قال: فكذلك قَطْ. يريد لا يكون كلامًا.

قال: كما أن (غُلام زيدٍ) لا يكون كلامًا حتى يكون معه غيره.

قال أبو علي: يعني أنك تحكي كلامًا تامًا، والجمل نحو (بَرَقَ نَحْرُهُ)، فأما (مِنْ زيدٍ) فليس بكلام تام حتى تضم إليه ما يتمه، وكذا (جاء زيدٌ).

قال: لأني رأيت المضاف لا يكون حكاية كما لا يكون المفرد حكاية.

قال أبو علي: فإن قلت: قد أجازوا أن يحكى (لَبيبةٌ) اسمًا وهو مفرد، فينوّن وهو معرفة، كما كان ينون وهو نكرة، كأنهم قالوا: إنما جاز حكايته لأن عندهم أن فيه ضميرًا إذا حكاه، وذلك الضمير راجع إلى الموصوف، فكأنه ليس بمفرد لمكان الضمير فيها، وقد قال: الوجه فيه الحكاية.

وقال أبو علي: (وَزْنُ سبعة) قبل أن يسمى به منكورٌ، فإذا سميت به عرّفت الثاني وأضفت إليه الأوّل ليعرّف به، لأن الأول لا يجوز أن يتعرف به، ثم يضاف معرَّفًا، لأن المعارف لا تُضاف، وإنما ذكر هذا ليُعلم أن المضاف ليس مما يُحكى، كما أن المفرد لا يحكى.

قال: قلت: فإن سمّيته (في زيد)، لا تريد الفَمَ، قال: أثّقّله فأقول: (هذا فِيٌّ زيدٍ)، كما ثقلته إذا جعلتُه اسمًا لمؤنث لا ينصرف.

قال أبو علي: يقول: أثقِّله في الإضافة، وإن كان التنوين لا يلحقه مضافًا كما أثقله اسم مؤنث وإن كان التنوين لا يلحقه، لأن المؤنث أصله المذكر والمضاف مركب من الأفراد، فلو لم يثقل لكان الاختلال يلحقه مفردًا كما أنك إن لم تثقل المؤنث لحقه الإعلال مذكرًا، فإن قلت: أفليس قد جاء (فا عبدِ الله) وفُوهُ، فهلا تركت في الحرف على ما كان عليه و لم تثقل قياسًا عليه، فإن ذلك قليل لا يجب أن يقاس عليه.

قال: حيث شبهوا آخره، يعني آخر (فم) في الإضافة بآخر (أب).

قال أبو علي: شَبَهُهُ به أنّ ما قبل حرف الإعراب يحرك بحركة من جنس حركة الإعراب.

قال: وأمّا (في) فليست هذه حالُه، وياؤه تحرك في النصب.

قال أبو علي: يقول: لو لم يزد على (في) حرف مثل المزيد عليه لحركت ياؤه في النصب بالفتح، فقيل (لقيتُ في زيدٍ)، و لم تقلبها ألفًا كما قلبتها ألفًا من الفم في حال الإضافة.

قال: وليس شيء يتحرك حرف إعرابه في الإضافة ويكون على بناءٍ إلا لزمه ذلك في الانفراد.

قال أبو علي: كأنه لم يتعدّ (بأبٍ وفم) وما يتغير حاله في الإفراد عن حاله في الإضافة لقلته في الكلام.

قال: وكان – يعني الخليل- يقول: (إلاّ) التي للاستثناء بمنزلة (دفْلَى) وكذلك (حَتّى).

قال أبو علي: إنما قاس (إلاّ) على (دِفْلى) ومثّله به دون (مِعْزَى) وما أشبهه من الملحقات، لأن التأنيث في نحو هذا أكثر من الإلحاق؛ ألا ترى أن التأنيث قد يكون في آخر الملحقات (كدِفْلَى) التي فيها لغتان، فليس يمتنع الملحق عن أن يكون فيه التأنيث، ثم يفصل التأنيث الملحقَ بأبنية يختص بها لا يكون الملحق بالتأنيث أكثر، فكما حُمل في الجارّة على الأكثر و لم يُحمل على (فَمٍ) مضافًا، كذلك حمل هذا على الأكثر.

قال: وأما (إلاّ) و (إمّا) في الجزاء فحكاية.

قال أبو علي: الفرق بين (إلاّ) التي للاستثناء و (إلاّ) التي للجزاء، أن التي للجزاء مركّبة من (إنْ) و (لا) النافية، و (إلاّ) التي للاستثناء كلمة واحدة، والتي للجزاء يجب أن تحكى للتركيب، والتي للاستثناء كلمة واحدة، والكلمة الواحدة المفردة لا تحكى، ولفظهما سواء، إلا أنك تقوّي بأحدهما الحكاية وبالأخرى غير الحكاية، وإنما يحكى (إلاّ وإمّا) التي للجزاء إذا نُقلا عنه إلى الاسمية، ويجوز عندي قياسًا على ما قاله في (عَمَّ) التي للاستفهام في آخر هذا الباب، أن يعربه ويمدّ، فيقول: (هذا إن لاءٍ، وإن ماءٍ).

والكوفيون يقولون: إن (إلاّ) التي للاستثناء إنما هي (إنْ لا).

وعلى هذا القول يجوز أن تُحكى، لأنه مركب، إلا أنهم قد أخطأوا في هذا.

قال أبو علي: العبرة فيما يُحكى من هذا الباب التركيب، فما كان منه مركبًا حكي وسواء انفصل المركب أو لم ينفصل.

قال: وأما (هَلّمَّ) فزعم أنها حكاية في اللغتين جميعًا، كأنها (لُمَّ) أدخلتْ عليها (ها)، كما دخلت على هذا.

قال أبو علي: الدليل على أن الهاء من (هَلُمَّ) هي من (هاء) التي للتنبيه وتصحبه الألف، إلحاقُهم حرف التنبيه الذي لا اختلاف فيه أنه تنبيه في نظيره من الأفعال، وهو قوله تعالى: ﴿أَلا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾ [النمل:٢٥] فَـ (يا) هذه نظير (هاء) في (هَلُمّ)، فيجب أن يحكى (هَلُمَّ) في اللغتين جميعًا، كما يُحكى (يا اسجدوا) إن سَمَّيتَ به فكنت تقول: (يا اسجدْ)، موقوفًا، وإنما حذفت الألف من (هَلُمَّ) لكثرة الاستعمال، أو لاجتماع الساكنين في لغة من بيَّن فقال: (ارْدُدْ)، والساكنان الألف واللام التي هي فاء الفعل.

قال: (زيدٌ الطّويلُ) حكاية مثل (زيدٌ منطلقٌ)، فإن جعلت (الطويل) صفة صرفته بالإعراب.

قال أبو علي: لأن الصفة لا تحل محلّ الخبر، وإنما هي تبيين للاسم وتعريف له، فهي والاسم بمنزلة شيء واحد.

قال: ولو سمّيته (الرّجلُ مُنطلقٌ)، جاز أن تناديه فتقول: (يا الرجلُ منطلقٌ).

قال أبو علي: حرف النداء يمتنع من الدخول على ما فيه الألف واللام إذا كان اسمًا مفردًا كالعباس، والرجل، فأما إذا كان الألف واللام في جملة مسمّى بها لم يمتنع من الدخول عليه من حيث لم يمتنع من الدخول على سائر الجمل التي لا ألف ولامًا فيه، ألا ترى أن (يا) التي للنداء لا تلي الأفعال، ولو سميت رجلاً بجملة من فعل وفاعل فناديته لم يمتنع حرف النداء من الدخول على الفعل، وإن كان قبل التسمية لا يدخل عليه، فكذلك لا يمتنع من الدخول على الاسم الذي فيه الألف واللام إذا كان من جملة واحدة، وإن كان يمتنع من الدخول عليهما إذا كانا في اسم مفرد من غير جملة.

قال: لأن ذا مجراه قبل أن يكون اسمًا في الجرّ والنصب.

يريد: اسمًا خاصًا علمًا.

قال: ولا يجوز أن تقول: (يا أيُّها الذي رأيْتُ)، لأنه اسم غالب، كما لا يجوز أن تقول: (يا أيها النَّضرُ)، وأنت تريد الاسم الغالب.

قال أبو علي: لأن (أيًّا) لا توصف إلا بأسماء الأنواع لا بالأسماء المختصة فإن جعلت (الذي) مبهمًا كالذي في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾ ثم قال: ﴿أُولَئِكَ هُمُ﴾ [الزمر:٣٣]، والذي في قوله: ﴿كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة:١٧] جاز أن يصف به (أي)، لأنه ليس بمختص فصار بمنزلة (الرَّجُل) في الإبهام.

وكما جاز أن يصف به (أيّ) على هذا الشرط كذلك يجوز أن يلي (نِعْمَ) فيرتفع به، فتقول: (نِعْم الذي جاء بالحق)، لأنه ليس باسم مختص كزيد.

obeikandl.com

هذا باب الإضافة وهو باب النسبة

قال: وقالوا: رَوْحانِيّ في الرَّوْحاءِ، ومنهم من يقول: رَوْحاوِيّ.

قال أبو علي: الواو في (رَوحاوِي) إذا أثبتت فيه مضافًا إليه هو القياس كما يقال في (حمراوي)، ومن قال (رَوْحانِيّ) أبدل من الواو النونَ، وإنما أبدلها منه لوقوعها مواقعها في الزيادة وموافقتها إياها في الخفاء.

قال: في تَهامٍ.

قال أبو علي: زعم أن الألف في (شآم) عوض من إحدى الياءين، فقال سيبويه: أليس الألف في (تهامة) من نفس البناء، فكيف تكون عوضًا من إحدى الياءين، فقال: هو عوض في قولهم: (تَهام)، وليست التي كانت من نفس البناء، والدليل على ذلك فتحهم الفاء وتغييرهم إياه عما كان عليه هذا المعنى المراد واللفظ كما تسمع.

obeikandl.com

هذا بابُ ما حَذفُ الياء والواو فيه القياسُ

قال: إذ كان من كلامهم أن يحذف لأمر واحد.

قال أبو علي: قوله: أن يحذف لأمر واحد، أن يحذف من الاسم الياء النسب فقط، نحو هُذَلِيّ، وثَقَفيّ، وهو تغيير واحدن فإذا ضامّه حذف الهاء صار تغييران فلزم الحذف، ولهذا نظائر في العربية. فمن ذلك أن تقول في جمع (رَسُولٍ رُسُلٌ)، فتضم العين، يوافق من يقول: (رُسْلٌ) إذا كان العين واوًا كراهة وقوع الضمة على الواو في مثل قولك: (عَوانٍ وعُونٌ، ونُوار ونُورٌ).

قال: قلتُ: فكيف تقول في (بني طَوِيلَةَ) فقال: لا أحذف لكراهيتهم.

قال أبو علي: من حذف الهاء في (حَنِيفَة) وما أشبهه فقال: (حَنَفِيّ)، لم يحذف من (طويلة)، لأنه لو حذفها كما حذف من (حَنَفِيّ) لزمه أن يقلب الواو لتحركها وتحرك ما قبلها، كما يلزمه قبلها في (فَالٌ ورجلٌ مالٌ)، فلما كان حذف الياء يؤدي إلى انقلاب العين، وكان انقلاب العين تَبْعُدُ دلالته على المنسوب إليه، تنكب حذف الياء كما تنكب حذفها من المضاعف.

obeikandl.com

هذا بابُ الإضافة إلى كلِّ اسم كان على أربعة أحرف

قال: ولو كنتَ لا تحذف الياءين اللّتين في الاسم قبل الإضافة لم تصرِفْ بَخاتِيّ.

قال أبو علي: يعني أن (بَخاتِيّ) جمع (بَخْتِيّ) لا ينصرف، فلو لم تحذف تلك الياءين اللتين كانتا في الجمع و لم تثبت ياء النسب لم تصرف، فلما حذفت الياءين اللتين كانتا في الجمع صار النسب كأنه إلى (فَعَال).

قال: وإذا أضفْتَ إلى (عَرْقُوَةٍ) قلت: عَرْقيّ.

قال أبو علي: لأنه يلزم أن يحذف تاء التأنيث، فإذا حذفها انقلبت الضمة كسرة، والواو ياء، فيصير (عَرْقيّ) مثل (قاضي ومَرْمِي)، فحذف الياء كما يحذف من (قاضٍ) إذا أضاف إليه.

قال: وقال الخليل: من قال في (يثرب) (يَثْرِبِيّ) ففتح مُغيِّرًا فإنه إن غيَّر مثل (يَرْمي) على هذا الحدّ قال: (يَرْمَوِي)، كأنه أضاف إلى (يَرْما).

قال أبو علي: الياءات تقلب في هذا ألفات، ثم تقلب الألفات واوات فتكسر، فإن قال: فهلاّ تركت الألف و لم تقلب واوًا لأن الساكن المدغم يقع بعده في نحو (دابَّة)، فإنما قلبت واوًا لأن ما قبل ياء الإضافة، يكون مكسورًا والألف لا تحرك.

obeikandl.com

هذا بابُ الإضافة إلى كلّ شيءٍ من بناتِ الياء والواو

قال: فكان منقوصًا للفتحة التي قبل اللام.

قال أبو علي: قوله: منقوصًا للفتحة أي لو لم يكن منقوصًا، وكان ممدودًا لسكن ما قبل اللام و لم ينفتح، ألا ترى أن هذا لوْ مَدَدْتَهُ لكان ما قبل ساكنًا.

قال: فإنّما منعهم من الياء إذ كانت مبدلة استثقالاً لإظهارها أنّهم لم يكونوا ليظهروها إلى ما يستخفُّون.

قال: فلما كانت الياءان والكسرة فيما تَوالتْ حَركاتُه ازدادُوا استثقالاً.

قال أبو علي: يعني في مثل (رَحيٌ) لو قيل.

قال: كالمضاف إليه في الباب الذي فوقه.

يعني نحو (ناجِيةٍ وقاضٍ).

قال: فأقرّوا الياء وأبْدَلوا.

أي لم يحذفوا الياء، لكن أبدَلوا من الياء ألفًا ثم من الألف واوًا لأن الألف لا تنكسر، وما قبل ياء النسب منكسر.

قال: لأنّها لم تكن لِتَثْبُت ولا تُبْدَل مع الكسرة.

أي متى تثبت ألفًا أبْدِلتْ.

قال: أقرّوا الياء على حالها.

أي لم يحذفوها كما حذفوا من (قاضٍ) ونحوه.

قال: والذين قالوا: (حانَوِيٍّ) شبَّهوه (بعَمَوِيٍّ).

أي في أنّ كلّ واحد منهما قد قُلب في الياء ألفًا، وأبدلت من الألف الواو.

قال: لأنّ (النَّمِر) ليس فيه حرف إلا مكسورًا إلا حرفًا واحدًا.

قال أبو علي: يريد وليس (جَنَدِلٌ) كذلك لأن فيه حرفين مفتوحين.

قال: وسألته عن الإضافة إلى (حَيَّة) فقال: (حَيَوِيٌّ).

قال أبو علي: (حَيَّة)، وزنه (فَعْلَة)، وليست إحدى الياءين بزائدة كما كانت إحداهما زائدة في (قُصَيّ، وعَديّ)، لكن هذا، (ولَيّة وتحيّة) مما عقد عليه الباب فقال: (وما

كان في اللفظ بمنزلتهما)، فحيّة في اللفظ بمنزلة قُصيّ وأُميّة، في أن كل واحد منهما في آخره ياءان، كما أن في آخر (تحيّة) ياءين وإن كانت هاتان أصليتين والتي في (أميَّة) زائدتين.

قال: وزعم يونس أن ناسًا يقولون: (أَمَيِّيٌ)، فلا يغيِّرون لما صار إعرابُها كإعراب ما لا يعتلّ شبهوه به.

قال أبو علي: قوله كإعراب ما لا يعتلّ، أي أن الواو والياء إذا كانتا مشدّدتين أعربتا كما يُعرب الصحيح.

قال: والدليل على ذلك قول العرب في حيَّة بنِ بَهْدَلَةَ: (حَيَوِيٌّ)، وحُركتْ لأنه لا تكون الواو ثابتة وقبلها ياء ساكنة.

قال أبو علي: قوله: حُركت، يعني حُركت الياءُ، وقوله: لا تكون الواو ساكنة يريد الواو من (حَيَوِيّ)، لا تثبت واوًا إذا كانت قبلها ياءٌ ساكنة.

ألا ترى أن الياء لو سكنت ما قبلها و لم تفتح لوجب أن تدغم في الواو التي كانت تقع الياء قبلها، وتنقلب الواو إذا أدغمت فيه الياء ياء، فيصير (حَيِيّ)، فإذا أضاف إليه لزمه أن يقول: حيِّيٌّ، فلو لم يحرك الياء من (حَيَوِيّ) عاد إلى ما كان استثقل، وتجنّب.

قال: فإن أضفت إلى (لَيَة) قلت: (لَوَوِيٌّ).

قال أبو علي: الأصل في (لَيَّة: لَوْيَة)، إلا أن الواو قلبت ياء، فأدغمت في الياء، والياء التي هي طرف قُلبتْ ألفًا لمكان الإضافة كما قلبت غيرها من الياءات التي هي لاماتٌ لها، فلمّا قلبت ألفًا انفتح ما قبله، فرجعت الواو الأصلية التي كانت قلبت ياء للإدغام في الياء التي هي لام قبل أن يضاف إليه.

قال: فإن أضَفْتَ إلى (عَدُوَّةٍ) قلت: عَدَوِيٌّ، من أجل الهاء كما قلت في (شَنُوءَة: شَنَئِيٌّ).

قال أبو علي: حذف المدّة يلزم من أجل تاء التأنيث كما حذفها من (حَنيفَة وجُهَيْنَة) ونحوه مما فيه تاء التأنيث، لأنك لما كُنت تغيِّر من أجل تغيير واحد في الاسم نحو (هُذَلِيّ)، لزم أن يلزم ما اجتمع فيه تغييران التغيير وفتحت الدال من (عَدَوِيّ) إذا أردت النسب إلى (عَدَوَة)، لأنه ليس في كلامهم واو مكسورة مضموم ما قبلها، لأن هذه اللامات تنقلب ألفًا فيلزم لذلك أن ينفتح ما قبلها ثم تقلب الألف واوًا فيبقى ما قبلها على انفتاحه.

قال: وسألته عن الإضافة إلى (تحيَّة)، فقال: (تَحَوِيّ)، وتحذف أشْبَهَ ما فيها بالمحذوف من عَدِيّ، وكذلك كلّ شيء كان آخره هكذا.

قال أبو علي: (تحيَّة)، وزنه، وهو مصدر لفعَلت يحيِّي، على ضربين: على (تَفْعِلة، وتفعيلٌ)، إلا أن تفعيل يرفض هاهنا كما رُفض (عُطَيِّ) في تصغير (عطاء)، فاستعمل تَفْعِلة، وأدغمت الياء التي هي عين في الياء التي هي لام، وألقيت حركتها على الفاء، فإذا أضفت إليه، حذفت الياء التي هي عين، لموافقتها الزائدة التي في (عَدِيّ) في السكون، فإذا حذفته كراهة اجتماع الياءات، قلبت الياء التي هي لام ألفًا، فانفتح ما قبلها وهو الفاء كنحو ما فعلته في سائر ما تقدم، ثم أبدلت من الألف واوًا لشُيوع الحركة فيه فقلت: (تَحَوِيّ)، ومن قال في (أُمَيَّة: أميِّيٌّ)، فهو أجوز أن يقول: (تحيِّيٌّ)، لأن الياءين في (تحيَّة) أصليتان، وإحدى الياءين في (أميّة) زائدة، أي وهي الأولى التي للتصغير.

قال: وتقول في الإضافة إلى (قسيّ: قُسَوِيٌّ)، لأنها (فُعُولٌ) فتردّها إلى أصل البناء.

قال أبو علي: (قَوْسٌ) وزنه (فَعْلٌ)، والعين منه معتل، وما كان على وزن فَعْلٍ فجمعه الكثير قد يكون على (فُعُول)، وكان جمع (قَوْسٍ) إذا جمع أن يكون (قُؤُوس) إلا أنّ اللام قُدّم على العين، فكأنه قال: (قُسُوّ) ونظير هذا في القلب أشياء قدّم فيها اللام على الفاء، فالياء التي قبل المدة في الطرف عين الفِعْل فوزنه من الفعل (لَفْعَاء)، والمدة التي فيه للتأنيث، والدليل على ذلك أنه لا ينصرف في النكرة وما كان على (فَعْلٍ) أو غيره من الأبنية وكان اللام منه واوًا ثم جمع على (فُعُول)، فإن يُقلب ياء، كقولهم في جمع (دَلْو) (دُلِيٌّ)، (وعَصا: عُصِيٌّ)، هذا الأكثر، وقد تصحُّ الواو التي هي لام في (فُعُول) إذا كان جمعًا وهو قليل، نحو: (نُحُوٌّ)، فإذا قلبت الواو التي هي لام في (فُعُول) ياءً، وقعت الواو قبلها ساكنة، أعني واو (فُعُول) التي هي مدة، والواو الساكنة إذا وقعت قبل الياء قلبت ياء وأدغمت في الياء كقولهم (رَيَّا) في مصدر (رَوَيْتُ)، وإذا قلبت الواو التي هي مدة ياء وأدغمت في الياء، وجب أن ينكسر ما قبله إذ لو لم ينكسر، وبقيت على ضمتها لم تنقلب ياء، وكسرت عين الفعل التي كانت مضمومة كما كسرت من (مَرْمِيّ) لذلك. فصار (قِسِيّ)، وقد تكسر فاء الفعل في (فُعُول) (وفَعِيل) إذا وَليه ياء وكسرة نحو (بُيوت وعُيِّنة) في جمع (بَيْت) وتصغير (عَيْن) فعلى هذا كسرت الفاء من (قُسِيّ)، فصارت (قِسِيًّا)، فإذا نسبت إليه اسم رجل حذفت الحرف الأول من حرفي الاعتلال وهو ههنا الزائد الذي هو مدة

كما حذفته من غير ذلك في نحو (عَدِيّ)، فإذا حذفت حرف المد، قلبت اللام ألفًا فانفتح ما قبلها، ثم قلبتها لمكان الإضافة إليه واوًا وضممت الفاء، ولم يجز الكسر فيه، لأن العلة التي من أجلها كسرت زالت.

قال: وتقول في الإضافة إلى عَدُوٍّ: عَدُوَيٍّ، وإلى عَدُوَّةٍ عَدُوِّيٌّ، وإلى مَرْمِيّ: مَرْمِيٌّ، تحذف الياءين، وتثبت ياء الإضافة، ومن قال: حانَوِيٌّ قال: مَرْمَوِيّ.

قال أبو علي: من قال في (قاضٍ: قاضِيٌّ) فحذف لام الفعل، قال في مَقْضِيٌّ ومَرْمِي: مَقْضِيٌّ، فحذف لام الفعل من (مَفْعُول) كما حذفه من (فاعِل)، لأن هذه اللام كتلك، ولو أثبتَّ ولم تحذف لصار فيه مما يستثقل ما كان في تلك، أعني (يا قاضِيّ) فإذا حذفت اللام من (مَفْعُول) وجب أن تحذف لحذفها واو (مَفْعُول) كما أنك إذا رخَّمت (منصورًا) اسم رجل حذفتها لحذفك اللام، فإذا حذفت واو (مَفْعُول) لما قلناه، وجب أن تنكسر العين من (مفْعُول) لأنها تلي ياء النسب، والحرف الذي يليها لا يكون إلا مكسورًا فلذلك كسرت، وإن زال عنه ما من أجله أبدل من ضمة عين الفعل من (مَفْعُول) كسرة.

ومن قال: مَاضَوِيٌّ قال مَرْمَوِيٌّ، وذلك أنك لما قلت: قاضَوِيٌّ أبدلْت من ياء قاضٍ ألفًا، ولذلك انفتح ما قبلها، فكما أبدلت من هذه الياء التي هي لام في قاضي ألفًا، كذلك تبدل منها ألفًا في مفعول، فإذا أبدلت منها وجب أن ينفتح ما قبل الألف، وما قبل الألف التي تبدلها من الياء واو مَفْعُول، وواو مفعول لا تتحرك، فلما كان يلزم تحريك شيء لا يتحرك حذف، كما حذفوا اللام الأولى من قولهم: عَلْماءِ بنو فُلان، وبَلْعَنْبَر وكما حذفت التاء من قولهم: (اسْطاعَ) فيمن جعلها (اسْتَفْعَل) لما أريد إدغام التاء في الطاء لقرب المخرج، ولو أدغم لوجب أن تلقى حركتها على السين من استفعل، فيتحرك السين، وهذه السين لا تتحرك، ولما كان يؤدي إلى تحريك ما لا يتحرك حذف الحرف الذي أريد إدغامه حذفًا. وإذا حذف المتحرك لهذا الذي ذكرت لك، فحذف واو (مَفْعُول) التي هي غير متحركة أجدر أن تحذف إذا لزم تحريكها، فإذا حذفت واو (مَفْعُول) ولِيَتْ الميم التي هي عين الألف فانفتحت، لأن ما قبل الألف لا يكون إلا مفتوحًا، ثم تبدل من الألف الواو لما يلزم من تحريكها لياء الإضافة فتقول: (مَرْمَوِيّ)، ولو لم تحذف واو (مَفْعُول) للزم أن يقال: (مَرْمُوْوٌ)، فكان يخرج إلى ما لا أصل له.

هذا باب الإضافة إلى كُلّ اسمٍ كان آخرُه ياءً، وكان الحرفُ الذي قبل الياء ساكنًا

قال: وأمّا يونس فكان يقول: في (ظَبْيَة: ظَبَوِيٌّ)، وفي (دُمْيَة: دُمَوِيّ)، و (فِتْيَة: فَتَوِيٌّ)، فقال الخليل: كأنّهم شبّهوها حيث دخلتْها الهاء (بفَعِلَة)، لأن اللفظ بفَعلة إذا أسكنت العين، (وفَعْلَة) من بنات الواو سواءٌ.

قال أبو علي: من قال في (ظَبْيَة ظَبَوِيّ) بفتح العين قدره (فَعِلَة)، وقدر العين مسكّنة كما يسكّن منه نحو (عَلْم وفَخْذ)، فإذا أضاف إليه وجب أن يفتح العين المخففة لأن الحركة في النّيّة. والدليل على أن هذه الحركة في النية أنك لو بنيت (فَعِلة) من بنات الواو ثم خفّفتها فقلت: (فَعْلَة) لم تردّ الواو التي قلبتها ياء لكسر ما قبلها كما لا تردّه إذا ثبتت الحركة، فتقول إذا ثَبَتَتْ في (فَعِلة) من (غَزَوْتُ: غَزِيَة)، فإن خفّفت قلت: (غَزْيَة)، و لم تقل: (غَزْوَة).

لأن الحركة في نيَّتك فهي بمنزلة ما في اللفظ، فكما أنك لو أضفت إلى شَقِرة قلت: شَقَرِيّ ففتحت العين كراهة الكسرتين قبل الياءين، كذلك تقول في ظَبْيَة إذا أردت بها (فَعِلة) فخففت (ظَبَويّ)، فتجري ما الكسرة فيه مخففة مجرى ما ثبتت الكسرة فيه في أن تبدل من عينه فتحة، كما أبدلت من عين نَمِر فتحة، فإذا وجب أن يبدل من العين الفتحة لزم أن تقلب اللام واوًا لأنه لا يخلو من أن تكون اللام ياء أو واوًا، فإن كانت واوًا فالأمر فيه بَيِّن، وإن كان ياء قلبتها واوًا كما قلبت في (رحًا) حين قلت: رَحَويّ، فظَبَويّ كرَحَوي لأنك إذا أبدلت من الكسرة المنوية فتحة ذهبت بفَعِل إلى فَعَل، وحذفت تاء التأنيث، فصار كـ (رَحًا) لا (فَعِل)، فهذا وجه الاستدلال بقوله، لأن اللفظ (بفَعْلة) إذا أسكنت العين، و (فَعْلَة) من بنات الواو سواء، يريد الحركة في النّية – وإن خففت– ولذلك لم تردّ الواو فكذلك هي في نيّتك إذا قلت (ظَبْيَة) وأنت تريد التحريك، فيجب أن تبدل منها فتحة كما تبدل منها إذا كنت في اللفظ.

قال: ولا أقول في غَزْوَة إلاّ غَزْوِيّ.

قال أبو علي: كأنّ قائلاً قال له: أتقول في غَزْوة: غَزَوِيّ فتنوي (بفَعْلَة: فَعِلَة)، فإذا نويت بها الحركة في العين كان بمنزلة ما في اللفظ، ففتحت العين كما فتحت من شَقَرة،

ويكون تقديرك في غَزْوَة الذي هو فَعْلَة (فَعلة)، كتقديرك ظَبْيَة الذي هي (فَعْلَة فَعلة): فقال مجيبًا: لا أقول في غَزْوَة غَزَوِيّ كما قلت في ظَبْيَة، ولا أقدّر أنّ غَزْوَة (فَعلَة)، مسكنة من (فَعْلَة) كما قدرت في ظَبْيَة إنها فَعْلَة مسكنة من (فَعلَة) لأن التقدير بغَزْوَة أنها (فَعْلة) مسكنة من (فَعِلَة) لا يصح، وذلك أنه لو كان كذلك لانقلبت الواو ياء، ولم تثبت واوًا كما كانت تنقلب والحركة في اللفظ، فهذا الذي يمنع من أن تقدر غَزْوَة (فَعْلَة)، وهو ثبات الواو، ولم يمنع من أن تقدر (ظَبْيَة) (فَعِلَة) أمر، لأن اللام ياء، فهذا الفصل بينهما.

قال: ولا تقول في عُرْوَة إلا عُرْوِيٌّ، لأن (فُعْلَة) من بنات الواو إذا كانت واحدة (فُعُل) لم يكن كذا.

قال أبو علي: إذا جمع عُرْوَة، والنية بها تحريك العين، وجب أن تقلب الواو ياء، وذلك الجمع هو الذي بين جمعه وواحده الهاء، تقول إذا جمعت هذا الجمع: عُرٍ، فتقلب الواو ياء والضمة كسرة، لأنه ليس في الأسماء شيء هكذا، والعلة الأخرى مطردة في هذا أيضًا وسائِغة أن ينوي بها (فَعِلَة) كما نُوِي بظَبْيَةٍ (فَعْلَة)، إذا لم تصح الواو فيه.

هذا بابُ الإضافة إلى كل اسمٍ لامُه ياءٌ أو واوٌ وقبلَها ألفٌ ساكِنَةٌ

قال في الإضافة إلى رايَةٍ ونحوه: رائِيٌّ، ومن قال: أمَيَيٌّ قال: رائِييّ.

قال: ولا يكون في مثل سِقايَةٍ سِقايِيٌّ.

قال أبو علي: لما أجاز في (رَايَةٍ) رَائِيٌّ، فكأنه قيل له: هل تجيز سِقائِيٌّ على ذلك؟ لأن الياء بعد ألف، فقال لا أجيزه، لأن الياء في سِقَايِيّ بعد ألف زائدة، وهي لام تعتل إذا وقعت بعد هذه الألف، وإن كانت ساكنة، وليس سكونها كسكون يا أمَيَّةَ لو لم تكن هاء، لأن الياء التي قبل اللام من أمَيَّة ساكن يدغم ويجوز أن يدغم في اللام، فإذا أدغم فيها صح فلم يعتل و لم يقلب همزة، كما لا تعتل الياء التي هي لام من مَرْمِيٍّ، فلو لم تكن في أمَيَّة الهاء صحت اللام منها أيضًا، وليست كسقاية التي لو حذفت الهاء منها أعْلَلْتَ اللام.

قال: وإذا أضفْت إلى سِقاية فكأنّك أضَفْت إلى سِقاء، كما أنك لو أضفت إلى رَجُلٍ اسمُه (ذُو جُمَّةٍ) لقلت: (ذَوَوِيّ)، كأنك أضفت إلى (ذَوًا). لأن الياء تسقط قبل أن تنسب إليه، فإذا سقطت صار على التذكير ووجب انقلابها همزة.

قال أبو علي: الواو التي قبل ياء النسب في ذوويّ منقلبة عن لام الفعل التي في قولك: ﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾ [الرحمن:٤٨] وسقوط اللام في الواحد كسقوطها من أخٍ في حال الإفراد، ورجوعها في التثنية، كرجوعها في الأخ مثنى.

قال: ولو قلت: سِقاوِيٌّ جاز فيه وفي جميع جنسه كما يجوز في سِقاءٍ.

قال أبو علي: لو قلت: سِقاوِيٌّ فقلبت اللام واوًا فيما هو مبني على التذكير لأن المبني على التأنيث مساوٍ في الإضافة المبني على التذكير.

قال: وحَوْلايا، وبَرْدَرايَا بمنزلة سِقايَة.

قال أبو العباس: ألف حلايا بمنزلة هاء سِقاية.

قال أبو العباس: جاز تصحيح اللام في رائِييّ في الإضافة من حيث جاز أن يقال رأيٌّ، فتصح ولا تُعل، و لم يجُز سِقايِيٌّ من حيثُ لم يَجُز سِقَايٌّ.

هذا باب الإضافة إلى كلّ اسمٍ آخرُه ألفٌ مُبدَلةٌ من حرف من نفس الكلمة

قال: وسألتُ يونس عن مِعْزَى وذِفْرَى فيمن نَوَّن. فقال: هما بمنزلة ما كان من نفس الكلمة كما صار عِلْباءٌ.

قال أبو علي: ألف مِعْزَى وذِفْرَى للإلحاق، كما أن همزة علباء للإلحاق، وإذا ثبتت ألف حُبْلى في النسب قُلِبَتْ واوًا فقيل: حُبْلَوِيٌّ، فثباتُها في مَرْمًى ومِعْزًى أجدر، لأن الألف منقلبة مما هو من نفس الكلمة، ومما هو بمنزلة ما هو من نفس الحرف، والألف في حُبْلى علامة تأنيث يجب أن تحذف فيها الياء فإذا ثبتت فيها ما حكمه أن يحذف، فثبات ماحكمه أن يثبت أولى.

قال: كما صار عِلْباءٌ حيث انصرفت بمنزلة رِداء في الإضافة والتثنية، ولا يكون أسوأ حالاً في ذا من حُبْلى.

قال أبو علي: قوله في ذا أي في ثبات الألف فيه وقلبها واوًا إذا ثبتت الألف في حُبْلَى، فقيل حُبْلَوِيّ لما قُلبت واوًا.

قال: وسمعنا العرب يقولون في أعْيا: أعْيَوِيّ، ويقولون في أحْوى: أحْوَوِيّ.

قال أبو علي: الواو في أحْوَوِيّ، أعني التي هي لام منقلبة عن ألف منقلبة عن واو لأن أحْوَى من الحُوَّةِ، فهو من مضاعف الواو، والواو في أعَيَوِيّ منقلبة عن مضاعف الياء.

openkanal.com

هذا باب الإضافة إلى كُلّ اسمٍ كان آخِرُه ألفًا زائدةً لا يُنَوَّنُ وكان على أربعة أحْرُفٍ

قال: فإن قلت في مَلهًى: مَلْهِيٌّ لم أرَ به بأسًا كما لم أر بحُبْلَوِيٍّ بأسًا، وكما قالوا: مَدارَى، فجاءوا بها على مثال حَبالى.

قال أبو علي: مِدْرَى (مِفْعَلٌ)، واللام فيه أصل فجمع جمع ما ألفه زائد للتأنيث فقيل مِدارًا، كما قيل حَبالى، فهذا أيضًا من التوفيق بين الألف الزائد والمنقلب عن الأصل.

قال: وكما تستوي الزائدة غير المنونة والتي هي من نفس الحرف إذا كانت كل واحدة منهما خامسة.

قال أبو علي: هذا نحو حُبارَى، ومُرامى، يريد تستوي الزيادة التي للتأنيث إذا كانت خامسة والأصل إذا كان خامسًا في أن يحذف إذا أضيف إليهما، فتقول في حُبارَى: حُبارِيٌّ، وفي مُرامى: مُرامِيٌّ، فتحذف الألفين جميعًا، فكما استويا هنا وفي مَدارَى وحَبالى، كذلك استويا إذا كانا رابعين، فأجيز في كل واحد منهما الحذف وقلبه واوًا، فقيل: حُبْلَوِيٌّ وحُبْلِيٌّ، ومَلْهَوِيٌّ ومَلْهِيٌّ.

قال: وأما جَمَزَى فلا يكون جَمَزَوِيٌّ ولكن جَمْزِيٌّ، لأنها ثَقُلَتْ، وجاوزت زنة مَلْهًى فصارت بمنزلة حُبارى لتتابع الحركات.

قال أبو علي: الحركة في جَمَزى عادلت الحرف الخامس من حُبارَى، ومُرامَى فلم يجز قلب الألف واوًا في جَمَزى، كما لم يجز قلبها واوًا في حُبارَى ومُرامَى، إذ كانت الحركة معادلة للحرف، ومما عادلت فيه الحركة الحرف أيضًا الحركة في قَدمٍ اسم امرأة، عادلت الباء من زَيْنَبَ، فلم يصرف اسم امرأة، كما لم يصرف زَيْنَبُ اسمًا لها.

هذا بابُ الإضافة إلى كلّ اسمٍ كان آخِرُه ألفًا وكان على خمسة أحرفٍ

قال: فإن لم تقل ذا وأخذْتَ بالعدد فقد زَعَمْتَ أنّهما يستويان.

أي الزائد والأصلي إذا وقعا خامسين يستويان في الحذف.

قال: لأنه حين كان واقعًا في الاسم بزنة ما ألفه منه، كان الحذف منه جائزًا.

قال أبو علي: يعني أن حُبْلَى بمنزلة مَرْمَى.

قال: بمنزلة سَلامانٍ وزَعْفرانٍ.

أي في أنَّ آخره متحرك كما أنّ آخر مَعْيُورًا، ونظائره متحرك.

قال: وإنما جسروا على حذف الألف لأنها ميِّتة.

قال أبو علي: يعني في مُرامَى.

قال: ولو كانت الياءان متحركتين لم تُحذفا.

يعني بقوله (الياءان متحركتين): الألفات في مُرامَى وحُبارَى.

قال: وإنما جعلوا ياءَي الإضافة عِوضًا.

أي من الألف في حُبارَى إذا كانت خامسة.

قال: وهذه الألف أضعفُ، تذهب مع كل حرف ساكن.

أي: الألف من مُرامَى، وقوله: تذهب مع كل حرف ساكن فإنه يعني في نحو مُرامَى القَوْم.

قال: وإنما هذه مُعاقِبَةٌ.

قال أبو علي: يعني أن ياء النسب تعاقب الألف إذا كانت خامسة.

قال: ولو أضفْتَ إلى عِثْيَرٍ وحِثْيَلٍ لأجريته مجرى حِمْيَرِيّ.

قال أبو علي: يقول: لم تحذف الياء في عِثْيَر وحِثْيَل كما حذفته من هُذَيْلٍ وسُلَيْمٍ ونحوه، لأن هذه متحركة حيَّة، وتلك ساكنة مَيِّتة، فكذلك لا تحذف همزة مَعْيُورًا، لتحركها وتحذف ألف حُبارى ومُرامى لسكونهما.

قال: وزعم يونس أن مُثَنَّى بمنزلة مُعْطَى.

قال: وينبغي له إن سُمِّيَ رجلٌ باسم مؤنّث على زنة (مَعَدٍّ) مدغم مثله أن يصرفه.

قال أبو علي: هذا لا يلزمه لأن (مَعَدّ) لو كان ثلاثيًا أيضًا لم ينصرف لأنه متحرك الأوسط.

obeikandl.com

هذا بابُ الإضافة إلى كُلِّ اسمٍ مَمْدُودٍ لا يدخله التنوين

قال: تبدل الواو مكان الهمزة ليُفَرِّقوا بينه وبين الهمزة التي هي من نفس الحرف وما جُعل بمنزلته وذلك قولك في زَكَرِيَّاء: زَكَرِيَّاوِيٌّ.

قال أبو علي: وقوع علامة الفرق حكمه أن يكون في الفرع دون الأصل، والواو أولى في البدل من الهمزة من الياء، لشبه الياء بالألف، فلو أبدل ياء كأنه قد اجتمع حروف من جنس واحد.

هذا بابُ الإضافة إلى بنات الحرفين

قال: في الإضافة إلى غَدٍ ويَدٍ: يَدَوِيٌّ وغَدَوِيٌّ.

قال: فإن قال: فهلاّ قُلت: غَدْوِيٌّ فالجواب أنهم ألحقوا ما ألحقوا وهم لا يريدون أن يُخرجوا من حرف الإعراب التَّحركَ الذي كان فيه لأنهم أرادوا أن يزيدوا لِجَهْدِ الاسم.

قال أبو علي: لو حذفت الحركة من عين (يَدَوِيٍّ وغَدَوِيٍّ) في الإضافة إليه لِرَدِّ لامه عليه لصارت اللام المردودة كأنها لم تُردَّ إذ حذف منه لما ردّ إليه شيء كان ثبت فيه وهو الحركة، والحركة قد تقوم مقام الحرف في ذا الباب، ألا ترى أنها قامت في جَمَزَى مقام ألف حُبارَى، فلو حذفت الحركة لردّ اللام إليه لكان ردّ اللام كَلا رَدّ.

هذا بابُ ما لا يجوز فيه من بنات الحرفين إلاَّ الرَّدُّ

قال أبو علي: الذي يلزم أن تردّ اللام إليه في النسبة ما ظهرت لامه في تثنية أو جمع بالتاء، وكانت فيه زائدة فحذفت منه نحو الهمزة في ابن.

قال: وإذا أضَفْتَ إلى أُخْتٍ قُلت: أُخَوِيّ هكذا ينبغي أن يكون على القياس، وذا القياس وهو قول الخليل.

قال أبو علي: التاء التي في أُخْتٍ وإن كانت للإلحاق بفَعْلٍ فقد أجري مجرى ما هو لغير الإلحاق، فصار التأنيث أغلب عليه من الإلحاق إذ حذفت في الجمع بالتاء كما حذف ما ليس للإلحاق نحو: عِضَة وعَضَوات، لئلاّ يجتمع علامتان للتأنيث فلما حذف من قولك: أخواتٌ علم أنه أجري مجرى التي في عِضَةٍ في الجمع بالتاء كما حذفت منها، وكما لزم أن يحذف في الجمع بالتاء كذلك يلزم أن يحذف في النسب كما حذفت التي في طَلْحَةَ حين قلت طَلْحِيٌّ و لم يَجُزْ ثباتُها فيها من حيث لم يَجُز ثباتُ التي في طَلْحَة في الإضافة وهذا قياس الخليل.

هذا بابُ الإضافة إلى ما فيه الزوائدُ من بناتِ الحرفين

قال: وإن شئتَ حذفت الزيادة فقلت: بَنَوِيٌّ وسَتَهِيٌّ.

قال أبو علي: فُتحت الباء في بَنَوِيّ في النسب؛ لأن أصله (بَنا)، يدلُّك على ذلك جمعهم إياه على (أبْناء).

قال: وتصديق ذلك أن أبا الخطاب كان يقول: إن بعضهم إذا أضاف إلى (أبْناءِ فارِسَ) قال بَنَوِيّ. وفي نسخة أخرى أبْناوِيّ، وفيها: والصواب ابْنِيّ.

قال أبو علي: من تصديق ذلك، أي من تصديق أن لك أن تحذف الزوائد فالصواب أن يكون بَنَويّ في الكتاب، فتكون الحجة في حذف الألف في ابْن وأبناوِيّ لا حجة فيه.

قال: وقد كنتَ تردّ ما عدّة حروفه حرفان و لم يُحذف منه شيء.

أي لم يكن فيه زائد فتحذف.

قال: فإذا حَذَفْتَ منه شيئًا ونقصته منه كان العِوَضُ لازمًا.

يعني بالعوض ردّ ما كان في الأصل.

قال في تاء (بنْت): وذلك أنّهم شبَّهوها بهاء التأنيث، فلما حذفوا وكانت زيادة في الاسم كتاء سَنْبَتَة.

قال أبو علي: كأنّ قائلاً قال له: هلاّ جعلْتَ (بِنْت) إذا كانت التاء فيه للتأنيث بمنزلة قُلَةٍ وَضَعَة فأجزت النسب إليه بغير ردّ اللام كما أجزته في قُلَةٍ ونحوه.

قال: يدُلك على ذلك سُكونُ ما قبلها.

قال أبو علي: يدل على أن هذه التاء للإلحاق أنّ سكون ما قبلها لو لم يكن له لما سكن، ولتحرك.

قال: جَعَلْناها بمنزلة ابْنٍ.

أي في أنّا إذا حذفْنا الزيادة منه في الإضافة، فرددنا إليه فيها الساقط منه، فالمحذوف من (ابْنٍ) الهمزة والمحذوف من (بنتٍ) التاء والمردود فيها اللام.

قال: فإن قلت: بَنِيٌّ كما قلت بَناتٌ فإنّه ينبغي له أن يقول: بَنِيّ في (ابْن) كما قلت في (بَنُون).

قال أبو علي: قوله: بَنِيٌّ أي إن قلت في الإضافة إلى بنت: بَنِيٌّ فلم تردّ اللام في الإضافة لقولك بناتٌ، أي لأنك تجمع بالتاء فلا تردّ اللام، لزمك أن تقول في ابن: بَنِيّ قال تردّ اللام لقولك في جمعه: بَنونَ، فلا تردّ اللام في الواحد إذا أضَفْتَ إليه، كما لم تردّه في الجمع، فقد دلّك قولك في ابْنٍ: بَنَوِيّ، وإن لم تردّ اللام في جمعه أنه يلزم أن تقول في بِنْتٍ: بَنَويّ وإن لم تردّ اللام في جمعه بنات. وإنما رددت اللام فيهما جميعًا لأنك قد حذفت من كل واحد منهما زيادة تثبت فيها، فإذا حذفت الزيادة وجب الرَّدُّ، إذ قد يرد فيما لا زيادة ثابتة فيه، مثل دَمَوِيٌّ، فهذا المعتبر فيه في هذا.

قال: فإنّما ألْزَمُوا هذا الرّدّ في الإضافة لقوتها على الرّدّ لأنّها قد تردّ ولا تحذف.

قال أبو علي: قوله هذه الأسماء يعني ابْنَ واسمٌ، وقوله: "لأنها تردّ ولا حَذْف" أي تردّ اللام فيما لا تحذف منه شيئًا نحو يَدَويّ ودَمَوِيّ.

وقوله: "فالتاء تعوّض منها" أي تردّ لحذفها اللام.

وقوله: "كما يُعوّضُ من غيرها" نحو الهمزة في (ابْنٍ) والميم في (ابْنَمٍ) ونحو هذا.

وقوله: وكذلك كِلْتا وثِنْتان.

أي إذا أضفت إلى (كِلْتا) رددت اللام لحذفك الياء كما تردّ اللام في (بِنْتٍ) لحذفك التاء منها والألف في كِلْتا ألف تأنيث، فتحذفها كما تحذف علامات التأنيث في النسب، وثِنْتان مثلُه يلزم رَدُّ اللام فيها في الإضافة لحذف التاء لأن التاء فيها مثل بنتٌ، لأن ما قبلها ساكن كما أن ما قبلها ساكن.

قال أبو علي: قال أبو بكر: قال أبو العباس: يقول سيبويه في التاء التي في كِلْتا: إنه بدلٌ من الألف في كِلا مثل التاء التي هي عِوضٌ من الواو، فلذلك حذفت ألف التأنيث وردّ ما التاء بدل منه وهو الواو.

قال: وكان أبو عمر يقول: كِلْتا فِعْتل، التاء زائدة والألف من الأصل فتقول: كِلْتَوي.

قال: وليس أحد من النحويين يقول بقول أبي عمر إلا على من قال حُبْلَوِيّ لا على أنه لام.

قال في كِلْتا: وصارت التاء بمنزلة الواو في شَرْوَى.

قال أبو علي: يقول: صارت التاء التي هي بدل من اللام بمنزلة الواو التي هي لام في شَرْوى والألف بعدها بمنزلة الألف بعد واو شَرْوَى.

قال: ولو جاء شَيْءٌ مثل (بِنْتٍ) واسْتَبان لك أنّ أصله (فِعْل) لكان في الإضافة متحرك العين.

قال أبو علي: يقول: قد قامت لك الدلالة في أن عينات (بِنْت، وأخْتٍ) وسائر هذه الأسماء التي قدمها أو أكثرها متحركات العين، فإن جاء شيء مثل بِنْتٍ فقامت لك الدلالة على أنّه فَعْل أو فُعْل أو على غير ذلك من الأبنية التي تسكّن عيناتُها فحركْه في الإضافة إليه، لأنّك إذا رَدَدْتَ هذه اللامات على هذه النواقص في الإضافة حركت العين عنده وإن كان أصله السكون كما قلت في غَدٍ: غَدَوِيٌّ، وحجته في ذلك ما تقدم.

قال: فكأنّك ألحقْتَ ياء الإضافة اسمًا لم يكن فيه شيءٌ مما حُذف.

قال أبو علي: يعني بقوله مما حذف الزوائد التي تلحق فتحذف إذا ردّ إلى الاسم ما كان أصلاً فيه ثم نُسب.

قال: وأمّا فَمٌ فقد ذهب من أصله حرفان، لأنه لو كان أصلُه فَوْهٌ.

قال أبو علي: حذف الهاء التي هي لام من فَوْهٌ كما تحذف اللامات إذا كُنّ ياءات أو واوات، وإنّما وافقت الهاء حروف اللين في هذا لما فيها من الخفاء ومما يدلك على خفاء الهاءات وموافقتها حرف اللين أنهم لا يستجيدون قول من قال: عَلَيْهي، ويقولون: كأنه جمع بين ساكنين، لأن الهاء خفيّ، فلما حُذفت الهاء التي هي لام كما حُذف من شَفَةٍ واسْتٍ بقي الاسم على حرفين، أحدهما حرف لين فأبدلوا منه الميم في الإفراد لئلاّ يبقى الاسم على حرفين أحدهما حرف لين فإذا أضيف و لم يبدل لأن التنوين لا يلحق، فلا يبقى الاسم على حرف.

قال أبو العباس: وإنما أبدلوا الميم من الواو لأنهما جميعًا من الشفة مع الباء.

وكانت الميم أولى من الباء لأن الميم من الشفة ثم تهوي إلى الفم حتى تتصل بالخياشيم لما فيها من الغنة، والباء لازمة لموضعها.

قال أبو علي: فالميم يوافق الواو في أنهما يهويان في الفم. أنشد[1]: [الطويل]

---

(١) عجزه:

هُما نَفَثا في فِيٌّ مِـــــنْ فَمَوَيْهِما

قال أبو علي: قوله: فَمَوَيْهما. الميم بدل من الواو، لأنهما جميعًا من الشَّفَة.

والواو بدل من الهاء، فخفاء الواو للينها، ولأن الميم خفيّة مثلها، ألا ترى أن النحويين يستقبحون عَلَيْهي مالٌ، لخفاء الهاء، ومن قال: (فَمانِ)، قال في النسب: فَمِيٌّ، وله أن يقول: فَمَوِيّ كما كان له في يَدٍ يَدَوِيٌّ، ومن قال: فَموانِ لم يجُز له أن يقول إلا فَمَوِيّ، كما أنه ليس له أن يقول في ابنٍ وأخْتٍ إلا بَنَوِيٌّ وأخَوِيٌّ، فيرد اللام من أجل الزّيادة إذ كان له الردّ فيما لا زيادة فيه وهذا قياس صحيح.

قال: وكذلك الإضافة إلى ذات: ذَوَوِيّ، لأنّك إذا حذفت الهاء فكأنك تضيف إلى (ذا).

قال أبو علي: يعني بقوله ذاتُ التي إذا وُصِلت قلت: فُلانةُ ذاتُ كَذا.

وتقول للمُذكّر ذو كذا، فذاتُ هذه كذُو في أنّ اللام فيها محذوفة ومخالفة في أن (ذو) تكون حركة فائه من جنس ما تنقلب إليه عينه إن ألفًا ففتحة وإن ياءً فكسرة، وإن واوًا فضمّة، فإذا أضَفْتَ إلى (ذات) وجب أن تحذف اللام، كما أنك إذا أضفت إلى سائر ما فيه تاء التأنيث حذفت. وصفة (ذو) في الكلام، إنما هي لأن تضاف إلى الجواهر فيوصف بها إذا أضيف إليها (ذُو).

=

على النَّابحِ العَاوِي أشَدَّ رَجَام

هو للفرزدق.

قالها في آخر حياته حين تاب إلى الله مما فرط منه من هجاء الناس وقذف المحصنات، وفيها ذم لأبليس وأعوانه يقول فيها:

أطعتك يـا إبلـيس تسـعين حجـة فلمـا انتـهى شـيئ وتم تمـامي

فزعـت إلى ربي وأيقنـت أنـني مـلاق لأيـام الحتـوف حمـامي

ونفثا: ألقيا على لساني، وضمير التثنية يرجع إلى إبليس وابنه، وأراد بالنابح من تعرض لهجوه من الشعراء وأصله الكلب، وكذلك العاوى، والرجام: المراماة بالحجارة.

الشاهد في تثنية (فموين) برد الواو، وجعلها في موضع لام الفعل.

انظر: ديوانه: (٢/ ٢١٥)، واللسان (فوه)، والخزانة (٤/٤١٨).

قال: إلا أنّ الهاء جاءت بالألف والفتحة كما جاءت بالفتحتين في امْرَأة، فالأصل أولى به إلا أن تُغَيِّر.

قال أبو علي: كان (ذُو) قبل أن تدخل عليه علامة التأنيث يجري فاؤه بحسب الحرف الذي ينقلب إليه عينُه، فلما أدخل عليه علامة التأنيث التي هي الهاء، وجب أن يتحرك الحرف الذي قبله كما يتحرك ما قبل هاءات التأنيث بالفتح فانقلبت ألفًا، فلما انقلبت الفًا لأنه في موضع حركة لزم فاءَها الفتحُ؛ وسبب لزوم الفاء الفتح وانقلاب العين ألفًا من (ذُو) لحاق علامة التأنيث به إذا أرَدْتَ المؤنّث، وتنزيله أن الراء تتبع حركته حركة الهمزة التي هي لام، فإذا ألحقت علامة التأنيث انفتحت الهمزة، وإذا انفتحت الهمزة انفتح الرّاء، وتمثيل (ذات) هذا التمثيل.

قال: وأمّا الإضافة إلى شاءٍ فشَاوِيٌّ، كذلك يتَكلّمون به.

قال: (لا ينفع الشَّاوي)، وإذا سميت رجلاً به أجريته على القياس فقلت: شائِيٌّ.

قال: وإن شئت قلت: شاوِيٌّ كما قلت: عَطاوِيٌّ.

قال أبو علي: إبدال الواو من هذه الهمزة ليس بالقياس؛ لأنه أصلية، فلذلك قال: كذلك يتكلمون.

قال أبو علي: شاءٌ وزنه (فَعْلٌ)، والألف منقلبة عن واو، يدلّك على ذلك قولهم: شَوِيّ، فاشتقّوا منه ما صحت الواو فيه، ولو كانت منقلبة عن ياء لقلت شَيِيٌّ، فأما الهمزة في شَاء، وقولهم في الإضافة إليه: شاوِيٌّ فاللام عندي همزة، والواو في الإضافة إليه بدل منها، وليست الهمزة منقلبة عن ياء ولا واوٍ، لأنّك لو جعلته منقلبًا من أحدهما، جمعت على الكلمة الاعتلال من عينها ولامها، وذلك قليل، ولذلك قال سيبويه: وإن سمّيت به رجلاً قلت شائِي، أجريته على القياس.

فإن قلت: فقد جاء شَوِيٌّ على (فَعِيل)، وجاءت اللام منها غير همزة فإنه كالنَّبِيِّ والبَرِيَّة والذريَّة، كل ذلك لاماتها همزات، وقد أجمع على تخفيفها فكذلك شَوِيٌّ لامه همزة وقد خفف. وكان أبو بكر يقول: يمكن أن تكون الهمزة فيه بدلاً من الهاء، كما أن الهمزة

من ماءٍ بدل من الهاء، فكأنّه ذهب إلى شاءٍ من لفظ شاه، ولو كان كذلك لكانت الهاء جديرًا أن ترجع في قولهم شَوِيٌّ فيقال: شَوِيهٌ، فإن لم ترجع الهاء دليل على أن اللام منم شاءٍ ليست بهاء، وأن الهمزة أصل فيه، ومترلة شاءٍ من شاةٍ بمترلة آلٍ من لُؤلُؤٍ فيه بعض حروفه وليس من بنائه.

obeikandl.com

هذه فصولٌ تلحقُ بما تقدَّم من الباب تأخّرت عن مواضعِها

قال أبو العباس في (اسْم): يحتمل أن يكون وزنه (فِعْل) كقولهم سِمُهْ، ويحتمل أن يكون (فُعْل) لقوله في كل سورة سُمُهْ.

قال أبو علي: ولو قال قائل: إن الفاء من (اسْم) متحرّك بالفتح لقولهم: سَمَويٌّ، وإنّ وزنه فَعَل لقولهم في جمعه: (أسْماء)، لأن حكم (فَعَل) أن يكون على (أفْعال) في الجمع القليل، كما أن حكم (فَعْل) أن يكون في الجمع القليل على (أفْعُل)، فكما حكم على (يَد) أنه (فَعْل) بقولهم (أيْدٍ)، كذلك يحكم لقولهم: (أسماء) بأنه (فَعَلٌ)، ولفتحة الفاء في سَمَوِيّ يُحكم بأن الفاء مفتوحة، و (الأفعال) بأن العين مفتوحة.

قال أبو علي: الدليل على أن ذَيَّة أصله ذَيْتَ، أنّ ذَيَّة بمعنى ذَيْتَ فيعلم بذلك أنّ ذَيْتَ حذف اللام منها كما حذف من أخْت وبِنْت، وجعل التاء فيه للإلحاق، كما جعل فيهما له، فإذا أضفت إليه حذفت التاء ورَدَدْتَ اللام كما أنك إذا أضفت إلى بنت وأخواتها حذفت التاء ورَدَدْت اللام وتحرك العين في الإضافة إليه، فتقول: ذَيَويّ، وإن كانت في ذَيْتَ ساكنًا كما حركته من غَدَوِيّ، وإن ردَدْتَ اللام فيه قلبت الياء ألفًا، وقلبتها واوًا فقلت: ذَيَوِيٌّ.

قال أبو العباس: التاء في بنت وأخت ونحوهما، وإن كانت للإلحاق بمنزلة التاء في سَنْبَتَة وعِفْريت فقد خالفتهما في أنها لا تكون إلا بدلاً من الهاء، يعني وإن كان للإلحاق فقد وقع موقع الهاء في أخه، وبنَة، لأنها إنما تلحق المؤنث الذي له ذكر للفصل بينهما، فلذلك حذفت في الإضافة، وثَبَتَت التاء في سَنْبَتَة وعفريت.

قال أبو علي: الدليل على أن (هَنْت) (فَعَل) محرك العين أن حركة فائه بالفتح قد عُلم من (هَنُوك، وهَنْت)، فأمّا حركة عينه فتعلمه من أخواتها التي تتبع حركات عينها لاماتها أكثر على (فَعَل)، كقولك: (أخُوك وأبُوك وذو مال وحمُوك)، فتحمله على أخواتها هذه، فأمّا مِنْ حركة النون من (هَنُوك وهَناك) فلا نعلم أنه (فَعَل) ولا يحكم بحركة النون في (هَنَوات) بالفتح أن أصله (فَعَل)، لأنه لو كان (فَعْلاً) أيضًا، فردَدْت اللام إليه في الجمع لحركت و لم تسكِّن، ألا ترى أنّا نعلم أنّ (غدًا) فَعْلٌ. لقولهم[1]: [الطويل]

---

(١) البيت كاملا:

..... وغَـــــــــدْوًا بَلاقِعُ

ويُجمعُ على غَدَواتٍ.

قال: وأمّا الإضافة إلى (لاتٍ) من اللاّت والعُزّى، فإنك تمدُّها كما تمدُّ (لا) إذا كانت اسمًا.

أخبرنا أبو بكر بن دُريد أنّ بعض القراء قرأ: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى﴾ [النجم:١٩] فيقول على هذا: لاتِيٌّ مثل رادِّيٌّ.

قال: وأمّا الإضافة إلى (ماءٍ) فمائيٌّ تَدَعُه على حاله، ومن قال: عَطاوِيٌّ قال: ماوِيّ، يجعلُ الواو مكان الهمزة، وشاوِيٌّ يقوِّي ذا.

قال أبو علي: كأنَّ في قوله: وشاوِيٌّ يقوي ذا، إشارة إلى أن الهمزة في (شاءٍ) عنده أصل ليس ببدل من شَيِيٌّ، كما أن همزة (ماءٍ) بدل من الهاء، ولو كانت همزة (شاء) مبدلة من الهاء عنده لم يكن للاحتجاج به على ماوِيّ وجه، ولكان هو محتاجًا إلى الاحتجاج كاحتياج ماوِيّ إليه.

قال في امْرِيءٍ – وألفُه للوَصْل –: وليس الألفُ هاهُنا بِعِوَضٍ.

قال أبو علي: يقول: ليس الألف في امرئٍ بعوض من اللام كما كان عِوَضًا في اسمٍ وابنٍ من اللاّم الذاهب.

=

ومـــا النّـــاسُ إلا كالـــدِّيارِ وأَهلُهـــا بهـــا يَـــوْمَ حَلُّوهـــا وغَـــدْوًا بَلاقـــعُ

من شعر لبيد. ديوانه ص ١٦٩، والتبصرة ص ٥٩٨،٧٨٤، وشرح الملـــوكى ص ٣٩٤، وحاشـــية البغدادى على شرح بانت سعاد ١/ ٧٤٧.

هذا باب الإضافة إلى ما ذهبت فاؤُه من بنات الحرفين وذلك عِدَةْ وزِنَةْ

قال: فلو رَدُّوا في الإضافة الفاءَ لجاء بعضُه مردُودًا في الجميع بالتاء.

قال أبو علي: يقول: لو قلت في النسب: وِعْدِيٌّ فردَدْتَ فاءَهُ لقُلْتَ في الجمع بالتاء: (وَعْداتٌ)، كما أنّك لما ردَدْتَ بعض اللامات بالجمع بالتاء والتثنية رَدَدْتَ بالإضافة، فإن لم تردّ الفاء في الجمع والتثنية لم تردّ في النسب أيضًا.

قال: وتقول في الإضافة إلى شِيَة: وشَوِيٌّ لم تُسكن العين كما لم تسكن الميم إذا قال: دَمَوِيٌّ، فلما تركْتَ الكسرة على حالها جرتْ مجرى شَجَوِيٍّ.

قال أبو علي: قوله: (لما تركت الكسرةَ على حالها)، يُريد الكسرة في العين من شِيَة يقول: تركتها و لم تحذفها مع ردّك الفاء، فصار مثل (شَجا) في أن عينه كانت مكسورة، فلما أضفت إليه فتحة انقلبت الياء ألفًا، ولما انقلبت ألفًا أبدلته في الإضافة واوًا فقلت: وِشَوِيّ.

قال أبو علي: الشين جرت متحركة قبل أن تردّ الفاء عليها، كما أن العين من (غَدٍ) جرت متحركة قبل أن ترد اللام إليه فوجب أن تحرك كما حُرّك العين من (عَدَويّ) إذ جرت متحركة قبل ردّ اللام عليه، فإن لم تقرّ الحركة مع ردّك الفاء، فكأنك لم تردّ الفاء، إذ حذفت منه لردّك إيّاه حركة كانت لازمة له، والحركة في هذا الباب تقوم مقام الحرف، فإذا حذفت الحركة فكأنّك لم تردّ الفاء إذ حذفت ما هو مساوٍ له وهو الحركة التي كانت لزمت العين قبل ردّ الفاء، وقد ذكرنا هذا في عَدَوِيّ وما أشبهه.

هذا باب الإضافة إلى كل اسمٍ وَلِي آخِرُه ياءين مُدغَمَة إحداهما في الأخرى

قال: حذفْتَ المتحركة لتقارب الياءات مع الكسرة.

قال أبو علي: قوله لتقارب: يريد أن الياءين وإن لم يَلِيَا ياءي النّسب، فقد قَرُبنا منهما ووصلت الكسرة بينهن كسرة الحاجز الذي بينهن، ولأن الحاجز منكسر فكأنّه لا حاجز، إذ الكسرة من جنس الياء.

قال: لأنّهم لو حذفوا الساكن لكان ما يتوالى من الحركات التي لا يكون حرف عليها.

قال أبو علي: يعني أنه لا يكون اسم على أسوِديّ على أن تحذف من إحدى الياءيْن الياء الساكنة فيبقى الاسم على أفْعِليّ وهذا لا يكون.

قال: وإذا أضفْت إلى مُهَيِّيمٍ (تصغير مُهَوَّم) قُلت: مُهَيَّمِيٌّ لأنك إن حذفت الياء التي تلي الميم صِرْتَ إلى مثال أسَيْدِيّ فتقول: مُهَيْمِيّ.

قال أبو العباس: مُهَيِّيمٌ تصغير مُهَوِّمٍ.

قال أبو علي: مُهَوِّم إذا حقَّرته حذفت الواو الأولى منه الساكنة، حتى تردَّه إلى مثال ما تصغّر عليه الأسماء، ولو كان حرف اللين الواقع رابعًا غير متحرك لم يُحذف لأنه لو كان ساكنًا لكان الأول متحركًا، وكان مثل دينار وما أشبهه ما يقع على مثال (فُعَيْعِيل)، لكنه لّما كان متحركًا، حذفت الواو فوقعت ياءً وأدغمت ياء التصغير فيها وعوّضت من المحذوف ثالثُه الياء فصار (مُهيِّيمٌ) وما يحذف في التصغير غير رابعه، لك أن تعوض منه الياء ولك ألاَّ تُعَوض في التصغير فعلى هذا يجوز في تصغير مُهَوِّم: مُهَيِّم، فإن أضفت إليه و لم تعوض في التصغير جاز أن تقول مُهَيِّميّ، لأن (مُهَوِّم) إذا لم تعوض تحذف في الإضافة حرفًا واحدًا، فلا يجحف، وإنما يقع الإجحاف في الإضافة إذا عوضت في التصغير، لأنك تحذف حرفين، فإن لم تعوّض فإنما تحذف حرفًا واحدًا، كما تحذف من (أُسَيِّد) حرفًا واحدًا.

قوله: صِرْتَ إلى مثل: أُسَيْدِيّ.

قال أبو العباس: أي إذا صار مثل أُسَيْدِيّ وجب التخفيف كما تقول أسَيْدِي فتجحف بالحرف.

قال أبو العباس: لو حذفت الياء الثالثة من مُهَيِّيمِيّ، لبقي مُهَيّمِيّ، وإذا صار مُهَيِّمِيّ كأُسَيِّدِيّ، يلزم أن تحذف الثانية، فإذا حذفت صار مُهَيِّمي كأسَيّدِيّ يلزم أن تحذف الثانية، فإذا حذفت صار (مُهَيْمِيٌّ) فاختل لحذفك حرفين منه.

قال: فلم يكونوا ليجمعوا على الحرف هذا الحذف، كما أنهم إذا حقَّروا (عَيْضَمُوز) لم يحذفوا الواو، لأنهم لو حذفوا الواو لاحتاجوا أن يحذفوا الياء أيضًا.

قال: فكرهوا أن يجمعوا عليه هذا، أي حذف الواو.

قال: فكان ترك هذه الياء، (أي الثالثة من مُهَيِّيم) إذْ لم تكن متحركة.

يعني أنّها ليست كياء مَيِّت.

قال: كياء تَميمٍ، (أي في أنها تثبت في الإضافة)، وفصَلَتْ بين آخر الكلمة والياء المشدّدة، (أي الياء الساكنة الثالثة).

قال: فكان أحبّ إليهم مما ذكرت لك، أي من حذف الحرفين.

obeikandl.com

هذا بابُ ما لَحِقَتْه الزيادتان

وذلك مُسْلِمُونَ.

قال: فإن كان من هذا اسم رجل فأضَفْتَ إليه، حذفت الزائدتين الواو والنون والألف والنون والياء والنون.

قال أبو علي: لو لم تحذف الزيادتين اللتين تلحقان التثنية أو الجمع، لجمعت في الاسم رفعين أو نصبين، أمّا الرفع الأول فالألف من (زَيْدان)، والواو من (زَيْدُونَ) والثاني الضمة التي تلحق ياءي النسب، فلما كان إثبات هذه الزيادة الملحقة للجمع تؤدي إلى ما لا مثال له ولا نظير حذفْتَ.

هذا باب الإضافة إلى كل اسمٍ لحِقَتْه التّاء للجمع

قال: وتقول فيه مُسْلِمِيٌّ، وتحذف كما حذفت الهاء وصارت في المعرفة حين قلت: رأيت مسلمات، ولا يجوز أن تصرف التاء بالنصب في ذا الموضع.

قال أبو علي: قوله: وصارت كالهاء أي صارت الألف والتاء في أن حُذفا من الاسم الذي يضاف إليه وهما فيه كالهاء في أنها تُحذف كما تُحذف وكما صارتا هنا بمنزلة الاء، وذلك في أن حذفتها في الإضافة كما حذفت، كذلك صارتا في المعرفة بمنزلتها، وذلك إذا صارتا في اسم علم فقد لا تُصْرف ولا تُنوّن، كما لا يُنون الاسم الذي فيه الهاء إذا صار علمًا، فصيرورة الألف والياء في الإضافة بمنزلة الهاء، كصيرورتها بمنزلتها في المعرفة.

obeikandl.com

هذا بابُ الإضافة إلى الاسمين اللذين ضُمَّ أحدُهما إلى الآخر فجُعِلا اسمًا واحدًا

قال: فمن ذلك خمسةَ عَشرَ ومَعْدِ يَكرِبَ في قول من لم يُضِفْ.

أي لم يضف (مَعْدِي) إلى (كَرِبَ) لكن جعلهما اسمًا واحدًا. ومَنْ أضاف (مَعْدِي) إلى (كَرِب)، فلم يصرف (كَرِبَ) فلفظ الإضافة كلفظ البناء، والوجه فيه الإضافة.

قال: وليس بزيادة في الأوّل كما أنّ المضاف إليه ليس بزيادة في الأول المضاف إليه.

قال أبو علي: يقول: ليس الاسم الثاني المضاف إليه من بناء المضاف، ولا الاسم الثاني المضموم إلى الأول من بناء الأول، ولو كان الثاني من نفس البناء كما أن الياء والسين من (عنْتَرِيسٍ) من بناء الاسم لما خرج الاسمان المضمومُ أحدُهما إلى الآخر ولا المضاف والمضاف إليه من الأبنية التي تكون عليها الآحاد، ولم يجيء فيها مثل (شَغَرَ بَغَرَ) و (قَدَكُ عَلَمٍ)، فإن جاء في النوعين مثل هذا، فهو دليل على أنهما ليسا بمنزلة الأسماء الثلاثية والرباعية والخماسية بما يلحقها من الأسماء.

قال: ولم يكُن اسمٌ توالتْ فيه ولا بِعِدَّته من المتحركات ما في هذا.

قال أبو علي: يعني توالت فيه الحركات التي لا يتوالى مثلها في الأبنية الأصلية ولا يكون أيضًا بناءُ أصلٍ على هذه العدّة يجتمع فيه ستة أحرف لا زائدَ فيهنّ.

قال: وقالوا حَضْرَمِيٌّ كما قالوا عَبْدَرِيٌّ، وفَعلوا به كما فعلوا بالمضاف.

قال أبو علي: حَضْرَمَوْتُ اسمان جعلا اسمًا واحدًا وعبدُ الدّار مضاف ومضاف إليه فبني من الاسمين اللّذين جعلا اسمًا واحدًا على وزن (جَعْفَر)، فأضيف إليه كما بني من المضاف والمضاف إليه اسم على ذلك نحو (عَبْدَرِيّ)، وأضيفَ إليه فهذا مما وافق فيه الاسمان المضموم أحدهما إلى الآخر المضاف والمضاف إليه.

قال: وسألتُه عن الإضافة إلى رجل اسمُه اثنا عَشَر فقال: اثْنِيٌّ وثَنَوِيّ وتحذف عَشَرَ كما تحذف نون عشرين.

قال أبو علي: قوله تحذف (عَشَرَ) كما تحذف نون عِشرينَ أي يلزم أن نحذف الألف من (اثنا) التي هي حرف الإعراب كما حذفته من (رجلان) إذا نسبت إليه اسم رجل وتحذف (عَشَرَ) كما تحذف النون من رَجُلان ومن عشرين، لأن عشرين بمنزلة رجلان في

أنّ الياء منه حرف الإعراب، والنون لحقت بعده، كما أن ألف رجلان حرف الإعراب، فالنون لحقت بعده، وشِبْهُ عَشَر من (اثنا عَشَر) بالنون في رجلان؛ لأنّ النون لا تجتمع مع عَشَر كما لا يجتمع الشيء والعوض منه في موضع، وأما اثنا عَشَر التي للعدد فإنما لم تُضَفْ، فيقال: اثنا عَشَرَ زيدٍ من حيث لم يجز رجلان زيدٍ حتى تحذف النون، لأن عَشَر بمنزلة النون وعِوَضٌ منه، فإن حذفته كما تحذف النون زال معنى العدد، فلهذا لم تجز إضافته.

فأما قوله: ولا يُضاف إليها فالمعنى أنه لا ينسب إليها وهي عَدَدٌ، كما جاز أن ينسب إليها وهو اسم رجل، لأنه إن أضيف إليها وهو عدد لزم أن يحذف الألف (وعَشَرَ) كما يلزم أن يحذف الألف والنون من رجلان، فإذا حُذِفتا للنَّسب زال معنى العدد، والتبس اثنا عشر باثنين.

فأما الإضافة التي بمعنى المِلْك فجائز أن يقع إليها، ولو قلت: هذا غُلامُ اثْنا عَشَر كان جَيّدًا، كقولك: هذا غلام رجلين.

openkandil.com

هذا بابُ الإضافة إلى المضاف من الأسماء

قال: وإنّما تُريد أن تضيف إلى الاسم الأول، وذلك المعنى، تريد، فإذا لم تحذف الآخر صار الأوّل يضاف إلى مضاف إليه.

قال أبو علي: يقول: لو لم تحذف الاسم الآخر الذي هو مضاف إليه، صار الأول يضاف إضافة المِلْك إلى منسوب إليه نحو قولك: غُلام زَيْدِيٍّ إذا نسبت إلى (غُلام) المضاف إلى (زَيد).

وقوله: لأنه لا يكون هو والآخر اسمًا واحدًا.

أي لا يكون الأول والآخر اللذان هما المضاف والمضاف إليه اسمًا واحدًا فيكون نسبتك إلى الاسم الثاني كنسبتك إلى الاسم الأول.

قال: الإضافة تُفرد الاسم.

قال أبو علي: النسب يكون إلى اسم مفرد لا مضاف.

قال: ولا يخرجُ الأوّل من أن يكون المضاف إليه وله.

قال أبو علي: قوله: لا يخرج الأول من أن يكون المضافون إليه، أي المنسوبون فإن وقعت النسبة إلى الثاني وإليه في موضع نصب، لأنه خبرٌ يكون، وله، عُطِف على الخبر، والمعنى أنه لا يخرج الأول، وإن كان محذوفًا وقعت النسبة إلى الثاني في اللفظ من أن يكون المنسوبون إليه نُسبوا إلا إلى الآخر في المعنى.

قال: غير أنه لا يكون غالبًا.

قال أبو علي: يقول: غير أن الابن والأب وما أشبه ذلك من الصفات المضافة لا يكون غالبًا.

أي لا يكون وصفًا غالبًا بمنزلة الاسم العَلَم حتى يصير كزيد وعمرو في أنه تعرّف بالوصف كما يُعرَّف بالاسم نحو زيد وعمرو.

قال: كما صار (ابنُ كُراع) وصفًا غالبًا.

قال أبو علي: يعني أن قولهم: ابن كراع وصف غالب صار بغلبته كَزَيدٍ وعَمْرو في أنّه تعرّف بهذا الوصف كما تعرف باسمه الذي هو زيدٌ أو عَمْرٌو.

قال: وأمّا ما يُحذف منه الآخرُ فهو الذي لا يُعرّفُ بالمضاف إليه، ولكنه صار معرفة، وليس بوصف غالب كالأوّل.

قال: فمن ذلك عبدُ القيس، وامرؤ القيس فهذه الأسماء علامات كزَيْدٍ وعَمْرٍو، أي ليس بأوصاف غالبة كالأول، نحو ابن كراع، لكنها أعلام مختصة.

قال: وسألت الخليل عن قولهم في (عبد مَناف): منافِيّ، فقال: أما القياس فكما ذكرت لك إلا أنهم قالوا: منافيّ مَخافة الالتباس، ولو فُعِل ذلك بما جُعل اسمًا من شيئين جاز لكراهية الالتباس.

قال أبو علي: يقول: لو نُسب إلى الاسم الثاني من الاسمين اللَّذين جعلا اسمًا واحدًا إذا خيف الالتباس في إضافته إلى الصدر لجاز أيضًا نحو مَعْدِي كَرِبَ جعله اسمًا واحدًا مؤلفًا من اسمين لو خيف الالتباس في النسب إلى معدي لقيل: كَرِبِيٌّ.

obeikandl.com

هذا باب الإضافة إلى الحكاية

قال: وسمعنا من العرب من يقول: كُونِيّ حيث أضافوا إلى كُنتُ.

قال أبو علي: الواو التي هي عين من (كنتُ) سقطت لالتقاء الساكنين فإذا تحركت اللام رجعت.

هذا باب الإضافة إلى الجمع

قال أبو علي: يقول: قلت في النسب إلى (مَساجدَ) وأنت تريد جمع مَسجد مَسْجديٌّ لتفصل بينه إذا كان اسم واحد، وبينه إذا كان جمعًا، وذلك أنه إذا كان اسم واحد نسبت إليه على لفظه فقلت في رجل اسمه مَساجِد: مَساجِديٌّ، كقولك: مَدائِنيٌّ ومَعافِرِيٌّ.

قال: وتقول في الأعْراب: أعْرابيّ، لأنه ليس له واحد على هذا المعنى.

قال أبو علي: حكم الجمع أن يكون أعمّ من واحده، ولا يكون واحده أعمّ منه، لأن الأعرابَ مَنْ سَكنَ البادية دون الحاضرة، والعرب يقع على من بدا منهم ومن حَضَرَ.

قال: ولو سَمَّيْتَ رجلاً ضَرَباتٍ لقلت: ضَرَبِيٌّ، لا تُغَيِّر المتحرك، لأنك لا تريد أن توقع الإضافة على الواحد.

قال أبو علي: لم ترد قولك: (ضَرَبِيٌّ) في النسبة إلى الواحد، لأنه وإن كان جمعًا كاسم واحد، ولو رددته إلى واحده لقلت: ضَرْبِيٌّ فأسكنت العين.

قال: وسألته عن قولهم: مَدائِنيٌّ، فقال: صار هذا البناءُ عندهم اسمًا للبلد، وهو واحدٌ يقع على الجميع، كما يقع المؤنث على المذكر في مساجدَ.

قال أبو علي: حكم الواحد أن يقع على الواحد، والجمعُ أن يقع على الجمع، فإذا وقع الجمع على الواحد فهو كوقوع المؤنث على المذكر في أنه خارج عن منهاجه.

قال: وفي مَعافِر مَعافِرِيٌّ.

قال أبو علي: (مَعافِر) وإن كان اسم واحد فهو اسم منقول من الجمع يُسمَّى به واحد بعينه، وليس يقع على أمّة لها الآحاد، فيلزم إذا سميت رجلاً بمساجد أن تصرفه، لأنك وجدت في الآحاد له نظيرًا، قول النحويين: ليس في الأسماء الآحاد على مفاعل، لا يعنون به أسماء الأشخاص، ولكنهم يعنون به أسماء الأنواع الحاوية للأشخاص، كرجلٍ وفرسٍ وضَرْبٍ.

هذا باب التّثنية

قال: فإذا كان المنقوص من بنات الواو ظَهرت الواو في التثنية، لأنّك إذا حرّكْتَ فلا بُدّ من ياء أو واو.

قال أبو علي: انقلبت اللامات إذا كانت ياءات أو واوات ألفًا من بنات الثلاثة لتحركها وتحرك ما قبلها، وسقطت اللاماتُ في الدّرجِ لالتقاء الساكنين، أحدهما الألف والآخر التنوين، فبُني الاسم، وقد لزم اللام في الواحد الانقلابُ، ولا يخلو من أن تُرجع لامه التي انقلبت الألف عنها في التثنية أو تَدَعَهُ على انقلابه، فإذا تركته على انقلابه لوجب أن يسقط لالتقاء الساكنين، لأنّ حرف التثنية لا يخلو من أن يكون ألفًا أو ياء. فكلا الحرفين ساكن، فلو لم تقلب لسقط لالتقاء الساكنين، وإذا سقط لالتقاء الساكنين أدّى إلى الالتباس، فإذا لم يجز هذا وجب أن يردّ إلى أصله كما ردّت هذه اللاّمات في التثنية لما ذكرنا، كذلك ردت إلى الأصل في الجمع بالألف والتاء، لأنه لو لم تردّ فيه أيضًا لسقطت لالتقاء الساكنين وذلك قولك: (رَحَياتٌ، وقَطَواتٌ)، وما أشْبَهَ ذلك.

قال: وليس شيءٌ من بنات الياء لا يجوز فيه إمالة الألف.

قال أبو علي: معناه كل شيء من بنات الياء يجوز فيه إمالة الألف، وليس في هذا إخبارٌ بأن بنات الواو لا تكون فيه الإمالة.

قال: وأما مَرْضِيٌّ فبمنزلة مَسْنِيَّة، أي لأن حكمه أن يكون مَرْضُوًا، فأبدل من الواو الياء، كما قيل: مَسْنِيّة وحكمها مَسْنُوَّة، لأنه من يسنوها المطر.

قال: وكذلك الجمع بالتاء في جميع ذا لأنه تحرّك.

قال أبو علي: يريد أنك رجعْت اللام فيما كان مجموعًا بالألف والتاء، من حيث رجعته في التّثنية، لأنه يلتقي فيه ساكنان في الجمع كالمُبْقى في التثنية.

قال: وإنّما صارت الياء أوْلى حيثُ كانت الإمالة في بنات الواو وبنات الياء أنّ الياء أغْلَبُ على الواو حتى يصيّرها ياء من الواو على الياء حتى يصيّرها واوًا.

قال أبو بكر: يعني أن الياء أغلب على الواو في هذا الباب، باب ما اعتلت لامه.

قال: وذكر في تصغير ما اعتلّت عينُه و لم يعلم ممّ انقلبت ألفه، أن الواو أولى به، وأن الألف وحدها هناك تنقلب عن الواو أكثر.

قال: وسترى ذلك في أفْعَلَ، وفي تثنيته ما كان على أربعة أحرف يصير لامه في التثنية ياء من بنات الواو، كان أو من بنات الياء. فالياء أغلب في ذا الباب.

قال: لأن الياء أقوى وأكثر وذلك نحو (مَتِ) إذا صارت اسمًا، (وبَلى)، وكذلك الجمع بالتاء.

قال أبو علي: يعني أن (متِ) مما لامه الألف، فإذا سمَّيت به جعلته من بنات الياء، فأظهرت الياء في التثنية، وكذلك الجمع بالتاء.

obeikandl.com

هذا باب تثنية ما كان منقوصًا وكان عِدَّةُ حروفه أربعة أحرفٍ فزائدًا

قال في مَرْمَى ونحوه: يُثنى ما كان من ذا من بنات الواو، كتثينة ما كان من بنات الياء، لأن أعْشَى ونحوه لو كان (فَعْلاً) لتحول إلى الياء.

قال أبو علي: يعني أن (أعْشَى) لو كان فَعْلاً لصار إلى الياء في مثل (يَعْشَى) وهما (يَعْشَيان)، والأسماء في باب الإعلال تردّ إلى الأفعال، لأن الإعلال حكمه أن يكون فيما دون الأسماء، وإنّما يُعَلّ من الأسماء ما كان مناسبًا للأفعال، بأن يكون جاريًا عليه أو مأخوذًا من المصدر الذي أخذتْ منه الأفعال أو كان من بناء من أبنية الأفعال، فهذه جُمل من الإعلال في الأسماء، فإنما كان حكمه أن يكون في الأفعال هي التي تتغير أبنيتها، وتبنى على أقسام الأزمنة الثلاث، وليس حكم الأسماء كذلك، والذي يُعَلّ منها ما كان مناسبًا لما ذكرنا من الجاري على الفعل، فنحو: قائِلٌ ومَبْيعٌ والمأخوذ من المصدر مثال مُقَالٍ، وأما ما كان على بناء من أبنية الفعل فنحو بابٍ ودارٍ.

قال: في حُبْلَى ونحوه لا تكون تثنيتُهُ إلا بالياء لأنّك لو جئت بالفعل من هذه الأسماء بالزيادة لم يكن إلا من الياء.

قال أبو علي: لو جئت بالفعل من (حُبْلَى ومِعْزَى) لم يكن إلا بالياء كقولك: حَبْلَيْتُ، كما لو جرى ما كان على (مِفْعَل) فعلاً لكان يظهر فيه الياء فثَنَّيْتَ حُبْلَى بالياء كما ثَنَّيْتَ ذاك به.

obeikandi.com

هذا بابُ جمع المنقوص بالواو والنّون

قال: وإنّما حذَفْتَ لأنّه لا يلتقي ساكنان.

لأنك إذا حذفت لا يلتقي ساكنان.

قال: و لم يُحركوا كراهة الياءين مع الكسرة والياء مع الضّمّة والواو، حيث كانت معتلة.

قال أبو علي: من حيث حذف تاء التأنيث في النسب، وجب إبدال الهمزة التي للتأنيث، ووجب إبدالها أيضًا في الجمع بالتاء من حيث حذف فيه تاء التأنيث، فأمّا إبدالها في التثنية فلأن الجمع بالياء على حدّها يكون. وإنما أبدلت من هذه الهمزة الواو دون الياء، لأنها لو أبدلت منها الياء لاجتمعت حروف متجانسة، والواو بعد مخرج الألف والياء أقرب منها.

قال في إبدال الواو من الهمزة في حمراء وعلْباء ونحوه: وكانت الواو أخفّ عليهم حيث وُجِدَ لها شبيهٌ من الهمزة.

قال أبو علي: يريد: أنّ (ثَنايَيْنِ ومِذْرَوَيْنِ) مَبْنِيّان على التّثنية، لم يفرد لهما واحد، فيلزم انقلاب الواو والياء فيهما همزتين كما انقلبا في (عَطاءٍ وسِقاءٍ) فهذا مبني على التّثنية، كما أن (السَّماوَة) مبنية على التأنيث، ولذلك لم تنقلب الواو فيه هـــ همزة، ولو كانت (السَّماوة) مبنية على التذكير لانقلبت الواو فيه همزة، لأنها كانت تقع طرفًا، فيلزم انقلابها كما انقلبت فيما ذكرنا.

قال: فَذا بمنزلة السَّماوَة لما لم يكن لها جمعٌ كالعَظاء؛ ولذلك صحَّت الواو فيه ولو جُمعتْ كما يُجمع (تَمْرة) على (تَمْرٍ) لقلت: (سَماءٌ)، فأعْلَلْتَ الواو لوقوعها طرفًا، وزوال البناء على التأنيث، فقال أبو الحسن وأبو العباس في قوله عز وجل: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ [فصلت:١١]: إنه جمع سَماوَة، وكذلك أظُنُّهما قالا في قوله: ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾ [المزمل:١٨]: إنه على جمع سَماوةٍ، فأمّا الخليل فحمله على قولهم: قَطاةٌ مُطرِّقٌ.

هذا بابٌ لا تجوز فيه التثنية والجمعُ بالواو والياء والنّون، وذلك نحو عشرين وثلاثين

قال: لو سَمَّيْتَ رجلاً بمسلمِينَ، قلت: هذا مُسْلِمونَ، أو بِرجُلَيْنِ قلت: هذا رجلانِ، لم تُثَنِّه أبدًا و لم تجمعه كما وصفتُ لك.

أي كما وصفتُ لك في حدّ النسب أنه لا يجوز الإضافة إلى رجل اسمه (رجلانِ) حتى تَحذِف، لأنه لا يجتمع رَفْعان ولا جَرّان في الاسم الواحد؛ فكذلك لا يجوز أن تثني هذا الاسم المثنى ولا تجمعه، لأن الأمرين سواء.

قال: في قولهم في اسم اليوم الاثْنان: ولكنه صار بمنزلة الثلاثاء والأربِعاء اسمًا غالبًا فلا تجوز تثنيته.

قال أبو علي: إنما امتنع الاسم الغالب والاسم العلم من أن يُثَنّى، لأنَّ الذي يُثنّى هو الاسم المنكور، فمتى ثُنِّي الاسم وقع التنكير، ولذلك يدخل الألف واللام نحو: الزيدان وما أشبهه، إلا أنّ الفصل بين التنكير في الأعلام والأسماء الغالبة إذا ثُنِّيتْ وبين أسماء الأنواع نحو (رجلان) أن التنكير في الأعلام عارضٌ ليس بقصد، ألا ترى أن المسمى ابنه (بزَيْدٍ) يقصد بتسميته إياه بهذا الاسم أن يعرّف به بين عشيرته وحيِّه، وإنما يعرض التنكير في اسمه إذا سمّى آخر ابنه بذلك الاسم فليس تنكيره عن قصد، وأمّا (رجلان) فعلى الإشاعة وأصل التنكير.

قال: وبعضُ العرب يقول: اليوم الثُّنَيُّ.

قال أبو علي: حذف من (اثنين) علامة التثنية فبقي (اثْنٌ) ثم صغر فقيل: ثُنَيٌّ.

obeikandl.com

هذا باب جمع الاسم الذي آخره هاء التأنيث

قال: في طَلْحَةَ جمعهم إياه اسم رجل طلحات، فهذا الجمع على الأصل، لا يتغيّر عن ذلك، كما أنه إذا صار وصفًا للمذكّر لم تذهب الهاء.

قال أبو علي: يعني في مثل قولك: هذا رجلٌ رَبْعَةٌ.

قال أبو علي: إذا سميت رجلاً بطلحة قلت: طَلَحات، فجمعته بالألف والتاء وإنما جمعته بهما، لأنّك لو جمعته بالواو والنون لم يخلُ من أحد أمرين: إما أن تحذف علامة التأنيث فتقول: (طَلْحُونَ) وهذا لا يجوز لزوال علامة التأنيث، فإنه خلاف ما قالت العرب من قولهم: طَلْحَةُ الطَّلحات، ورجال رَبَعاتٌ، وإمّا أن تُثبت علامة التأنيث فتقول: طَلْحَتون، وهذا أيضًا في الامتناع من الجواز كالأوّل وأشدّ، لأنك تجمع علامتين للتأنيث والتذكير، فتذكر الاسم بعد تأنيث، ولا يجوز أن تجتمع هاتان العلامتان، فإذا لم يجوزا، قلت طَلَحاتٌ، فحذفت ما كان في الاسم من علامة التأنيث للحاق علامة أحْرَى به له.

فإن سمَّيت رجلاً بحُبْلى أو حَمْراء، جمعتهما بالواو والنون ولم تجمعهما بالألف والتاء كما جمعت حمزة وطلحة، وإنما جمعتهما بالواو والنون من حيث لم تحذف علامتي التأنيث إذا جمعت بالألف والتاء، ألا ترى أنك تقول: حُبْلَيات، وحَمْرَاوات فلا تحذف كما تحذف التاء من طَلْحَة، وإنما لم تحذف منها وإن حذفت من طَلْحَةَ؛ لأنك إنما حذفت من طَلْحَةَ لئلا تجتمع علامتان للتأنيث، وفي قولك: حَمْراوات وحُبْلَيات لم تجتمع العلامتان، فيلزم الحذف، ألا ترى أنّ العلامتين هما الألف والمدّة، وقد أبدلت من الألف ياء، ومن الهمزة واوًا، فلم يجتمع في الجمع علامتان فإبدالك هاتين العلامتين مثل حذفك تاء التأنيث من حَمْرات، فكما جاز اجتماع هاتين العلامتين المبدلة مع الألف والتاء في الجمع، جاز أن يجتمعا مع الواو في الجمع، فجاز حَمْراوُونَ وحُبْلَوْن، لأنه لم يجتمع في الجمع علامة تأنيث وعلامة تذكير، أو كانت علامة التأنيث قد أزيلت بأن قُلبت، ومن حيث لم يجز أن تجتمع علامتا التأنيث في طلحة مع الألف والتاء، لم يجز جمعه بالواو والنون.

قال: وإذا جَمَعْتَ ورْقاءَ اسم رجلٍ بالواو والنون وبالياء والنون، جئتَ بالواو ولم تَهْمِز كما فعلت ذلك بالتّثنية والجمع بالتاء فقلت: وَرْقَاوُونَ.

قال أبو عثمان: لا أرى بهمز جمع (وَرْقاءَ) بأسًا إن شئت؛ لانضمام الواو.

قال أبو علي: ليس يهمز أبو عثمان الواو، لأنه ليس يقلب الهمزة من وَرْقاء واوًا، هذا محال، ولكنه يهمز من حيث يهمز الواو المضمومة في نحو (أدْؤُرٍ)، والذي يريد سيبويه عندي بقوله: جئت بالواو والنون و لم تهمزه: أن تقلب الهمزة التي للتأنيث لجمعك الاسم بالواو والنون، ولا تدعها همزة فتكون قد جمعت بين التأنيث والتذكير في اسمٍ واحد، فأمّا همزه من حيث قال أبو عثمان فلم يمنعه على أنه لو قال قائل: إن همزَهُ قبيح، لأنه كان يجتمع علامتا التأنيث والتذكير في اسم واحد قال قولاً.

قال: ألا تراهم قالوا: زَكَرِيّاوُونَ فيمن مَدَّ زَكَرِيّاء، وزَكَرِيُّونَ فيمن قصر.

قال أبو علي: استدل بجمعهم زَكَرِياءُ زكرِيّاوُونَ، وبجمع زَكريّا: زَكَرِيُّون على أنّك إذا سمّيت رجلاً حُبْلى أو حمراء قلت في جمعه حمراوُونَ وحُبْلَوْن، فجمعتهما بالواو والنون وإن كانا فيهما علامتا تأنيث؛ لأن علامتي التأنيث قد أبدل من كل واحد منهما حرف ليس من علامات التأنيث اللاحقة للأسماء في أواخرها، فجاز جمعهما بالواو والنون وإن لم يجز جمع (حَمْزَة) بهما للفصل الذي تقدم ذكرنا له.

openkandil.com

هذا باب جمع الرجال والنساء

قال: وقولُهم أرَضاتٌ دليل على ذلك.

قال أبو علي: جمع التكسير ما غُيِّر له بناء الواحد عما كان عليه، فأمّا ما لم يُغَيَّر له بناء الواحد، فإنه وإن لم يجمع بالواو والنون فإنّه ليس بجمع تكسير.

قال: وقد قالوا: فَوارِسُ في الصِّفة، فهذا أجدرُ أن يكون.

قال أبو علي: حكم الصفة أن تكون مسَلَّمَةً غير مُكسَّرة، لأنّها مشابهة للأفعال، وفيها ضميرُ موصوفاتها كما أن في الأفعال فاعليها؛ فوجب أن تَسْلَمَ ولا تُكَسَّر، وحكم التكسير أن يكون في الأسماء، ألا ترى أنّ كل اسم يُجمعُ مسلَّمًا يجوز فيه التكسير، وليس كل اسم يجمع مكسّرًا يجوز فيه التسليم؟ فالتكسير في الأسماء أعمّ وأكثر، فقوله: وقد قالوا فوارس أي كسَّروا الصِّفة، فتكسير الاسم أوْلى وأجْدَر.

قال: ولو سَمَّيْتَ رجلاً أو امرأةً بِسَنَةٍ لكُنْتَ بالخيار، إن شئتَ قلت: سنواتٌ، وإن شئتَ قلت سِنُونَ.

قال أبو علي: سَنَةٌ وزنُهُ: (فَعَةٌ) على ما لفظ به، ووزنه في الأصل يشبه أن يكون (فَعْلَة)، أما حركة الفاء بالفتح، فعلمناه من قولهم: سَنَةٌ والكسرة في فائه إذا جُمع عارضة؛ إنما هي مثل الفتحة في (أرَضين) غُيِّر تغييرًا لما جُمع بالواو والنون، وحكم هذا الجمع أن يكون مُسَلَّمًا لما يعقل، فلما جمع به ما لا يعقل لم يسلّم بناؤه كما سلّم بناء اسم ما يعقل، فسَنَةٌ وإن جُمع جَمْعَ الأناسِي بالواو والنون فقد خالف جَمْعَهم في أنه غُيّر، فكأنّه بهذا التغيير يُعدّ مكسّرًا.

وكذلك القول في فتحة (أرَضِينَ) فيمن جمعه بالواو والنون، وأمّا من قال: (أرَضات) فعلى القياس، لأنه اسم مؤنث كفَعْلَة وإن لم يكن فيه علامة تأنيث في اللفظ، فالفاء من سَنَة أصلها الفتحة، والكسرة عارضةٌ لما قلت، فأما العين فهي ساكنةٌ لأنه لم يقم دليل على تحركه، ولا يحكم بالحركة إلا بدليل، فإن قلت: فقد تحركت في سَنَوات فإنما تحركت العينُ هنا كما تحركت في يَدَويّ وغَدَويّ، فلا يحكم بحركتها هذه أنها فَعَلَةٌ لأنّك إن حكمت بحركتها لهذا لزِمَكَ أن تحكم في (غَد) من أجل (غَدات) أنها (فَعَلٌ) وقد ثبت أنه (فَعْلٌ)، فليست فتحة العين في الجمع بالياء دليلاً يعتمد على تحرُّك العين، واللام من (سَنَةٍ) ساقطة وهي واو لقولهم (سَنواتٌ)، وهاءٌ في قول من قال: سانَهْتُ.

obeikandl.com

قال: وإذا سمَّيت رجلاً بـــ (اسمٍ) فَعَلْتَ به ما فعلت بـــ (ابنٍ) إلاّ أنّك لا تحذف الألف.

قال أبو علي: يقول: إذا سميت رجلاً باسم لم تحذف ألف الوصل منه في الجمع على حد التثنية فقلت: (اسْمُونَ)، وكان القياس أن تثْبُتَ في (ابن) أيضًا كما ثبت في تثنية واحده، لكن حُذفت لكثرة الاستعمال فقيل: بَنُونَ، فصار بعد حذف الألف كمَنِينَ، وهَنِين لم يُحذف منه شيء، فوافق (ابن) مجموعًا بعد حذف ألف الوصل منه (مَنِينَ) في اللفظ و لم يَزِدْ عليه اللام إذ قد وُجد ما هو على حرفين قد جمع هذا الجمع وهو (مَنُونَ).

قال في عَبْلَةٍ: إذا سَمَّيْتَ به عَبَلات.

قال أبو علي: تثقيل العين هنا نظير تكسير أحْمَر على أحامِر.

قال: ولو سميت رجلاً بشاةٍ لم تجمع بالتاء و لم تقل إلا شِياهٌ؛ لأنّ هذا الاسم قد جَمَعَتْه العرب فلم تجمعه بالتاء.

قال أبو علي: لو جُمع شاةٌ بالألف والتاء لم يخل من أحد أمرين:

أمّا أن تردّ فيه اللام أو لا تُردّ، فإن لم تردّ اللام قلت: شَواتٌ، فتردّ الواو التي هي عينٌ، وإن ترد اللام التي هي هاء قيل: شَوْهاتٌ، فلم يجمع هذا الجمع، لكنه جمع مكسرًا فقيل: شِياهٌ.

قال: وأمّا عِدَةٌ فلا تُجمعُ إلا عِداتٌ.

قال أبو علي: يقول: (عِدَةٌ) وما أشبهها لم يُكسر للجمع لأنه على حرفين، ولو رددت إليه الساقط فكسَّرت لأزلت الاسم عما كان عليه.

قال: ولو سمَّيت رجلاً شَفَةً أو أمَةً.

قال أبو علي: (أامٌ)، وزنه أفْعُل، ونظيره من الصحيح أكَمَةٌ، وأكُمٌ.

والذي علمت به أن وزن أمَةٍ فَعَلة: هو أنك قسْتَه ورددته على نظيره من الصحيح لا من تحرُّك العين بالفتح، وقد قلنا: إن تحرُّك هذه العَيْنات بالفتح ليس تغييره في الحكم على تحرك العينات بالفتح إذا ردّ البناء على أصله، فأمةٌ وزنُه فَعَلة، ردًا على أكَمَة وفاء الفعل همزة، فإذا زدت عليه همزة (أفْعُل) اجتمعت همزتان، الأولى همزة أفْعُل الزائدة، والثانية فاء

الفعل، فوجب قلبها ألفًا، كما وجب قلبها في (أأدَم) و (أأخَر) ألفًا، وهكذا سبيل كل همزتين يجتمعان في كلمة واحدة.

وحكم الثانية أن تبدل بحسب الحركة التي على الأولى، فأمّا العين من (أأمٍ)، فأصلها الضمة، لكنّها كُسِرتْ من حيث كُسِر عَيْنُ (أظْبٍ)، و (أدْلٍ)، وأبدلت من الواو ياء، كما أبدل منهما، وسقط اللام لالتقاء الساكنين.

قال: وربُّما قالوا: الأفْعِلاءُ في الأسماء نحو الأنْصِباءُ، وذلك الكثير.

أي نحو فُعْلان، وفِعْلان في أنه جمع لفَعيل كما كان (ذاتُ) جمعًا له وإن كان (ذاتُ) أكثر.

قال: كما أن الذين قالوا حارِثٌ، قالوا: حَوارِثُ.

قال أبو علي: إذا سمعت (حَوارِث) علمت أنه تكسير اسم (حارِث) إذا كان علْمًا، وإنْ كان (حارِثٌ) صفة قلت: (حارِثون).

قال: ومن أراد أن يجعل (الحارث) صفةً كما جعلوه.

قال أبو علي: لأن الذين أدخلوا في (الحارث) الألف واللام وهو اسمٌ عُلِمَ أنّما قصدوا الصفة ثم غلَّبوها.

قال: وأمّا عُثمان ونحو فلا يجوز فيه أن تُكسِّرَهُ.

قال أبو علي: لو جاز تكسيره على (عَثامين) لجاز تصغيره على (عُثَيْمن) لأنّ التكسير أخو التصغير.

قال: إلا أن تُكسِّر العربُ.

قال أبو علي: حكم الألف والنون في آخر الاسم ألا يكونا للإلحاق، وإنما يكون للإلحاق ما كسّر فيه على (فَعاليل) نحو سِرْحانٍ وسَراحين،

وعَتْبانُ لا يُكسّر على (فَعاليل)، لكن يكسر على فَعْلَى وفَعالى نحو سَكْرَى وسَكارَى.

قال: ولو سَمَّيْتَ رجلاً بمُصران.

قال أبو علي: لو سميت رجلاً بمُصْران لقلت: مُصَيْرانَ في التّحقير، كما أنّك لو سمَّيت بعُثمان لقلت عُثَيْمان، لأن الألف والنونٍ ليستا للإلحاق كما أنه في عُثمان ليس له، فلا يلزم أن يصغّر هذا تصغير المُلحق لأن الألف والنون فيه للجمع ليس للإلحاق، كما أنّك إذا

صغَّرت أبْياتًا قلت: (أبَيات) و لم تقل: أبيَّات لقولك: أبابِيتٌ، فكذلك لا تقول في تحقير مُصْران: مُصَيرين لقولك: مصارِين، فإثباتُ نظير مُصْرانٍ لم يُعتبر جمع جمعه، كما لم يُعتبر مُصْران.

obeikandl.com

هذا بابٌ يُجْمَعُ الاسمُ فيه إن كان لِمُذَكَّرٍ أو لمُؤنّث بالتاء

فمن ذلك بنتٌ.

قال أبو علي: لا يجوز (بِنتون) في اسم رجل كل واحد منهم (بِنْتٌ)، من حيث لم يجز (حَمْدَتُون) ولا (بَنُون)، من حيث لم يجز (طَلَحُون)، فبقي أن يجمع على (بَنات) إذ ليس قسم رابع.

هذا بابُ ما يُكسَّرُ مِمّا كُسِّر للجمعِ وما لا يُكَسَّرُ من أبنية الجمع

قال: لأن هذا المثال لا يُشبه الواحد، و لم يُشبَّه به فيكسّر على.

قال أبو علي: ما كان على ثلاثة في التكسير مثل ما كان على أربعة، فَسَواءٌ ذكر الثلاثة هنا أو الأربعة، أو ذكرهما جميعًا.

قال: لأنّ (فُعُولاً) قد يكون الواحد على مثاله كالأُتيّ والسُّدُوس.

قال أبو علي: يقول: قد جاء (فُعُول) بناءً للواحد اسمًا كالأتِيّ والسُّدوس، و لم يجيء بناء للواحد يكسر كما كسر (فُعُول)، إذا كان

فُعُول على وزن (فَعُول) كما يكسر (أفْعال) التي للجمع لأنه على وزن (إفْعال) الذي هو للواحد.

هذا بابُ جمع الأسماء المضافة

قال: لأنّ ذا بمنزلة ابن كُراعَ.

أي: صارت الكُنى في أنها في التعريف كالأعلام كابن كراع في أنْ صار في التعريف، وأنه علمٌ كالعلم.

هذا بابٌ من الجمع بالواو والنّون وتكسير الاسم

سألت الخليل عن قولهم: الأشْعَرونَ.

قال أبو علي: قوله: أَلْحَقُوا الواو والنونَ كما كَسَّروا، يريد أنّ كلّ واحد منهم اسمه أشْعَرِيٌّ، ومَسْمَعِيٌّ، ليس بأشْعَر ولا مَسْمعَ فكسَّر، فقيل: الأشاعرة والمسامعَةُ، فتزّل أن كل واحد مسْمَع وأشْعَر وإن كان في الحقيقة مَسْمَعِيّ وأشْعَرِيٌّ فمن حيث كُسِّر على أنّ كل واحد منهم مَسْمَعٌ، كذلك جمع بالواو والنون فقيل: أشْعَرون على تنزيل أنّ كل واحد منهم (أشْعر) كما كان في التكسير كذلك.

قال: وإن شئت قلت هو بمنزلة مِذْرَوَيْن.

قال أبو علي: يقول: إن شئت قلت في تصحيح الواو في (مُقْتَوينَ) أنه مبني على الجمع فصحَّتْ فيه الواو كما صحَّتْ في (مِذْرَوَيْن) لما كان مبنيًا على التثنية.

قال أبو العباس: حق مَهْرِيّة ألا تجمع على مَهارَى، لأن الياءين ياءا النسب وليس بمنزلة بُخْتِيَّة، لأنَّ بُخْتِيَّة فُعْلِيَّة هذا بناؤها، ولكن لما كثر استعمالهم مَهْرِيَّة حتى شهر فصار بمنزلة الاسم لها، حتى إنا قلنا هذا مَهْرِيّ وهذه مَهْرِيّة، فإنما يعني الشخص جُمع كما جمعت بُخْتِيَّة.

قال أبو علي: قوله: هذا مَهْرِيّ، وهذه مَهْرِيَّةٌ، يريد أنه وإن كان في الأصل صفة فقد صار بمنزلة الاسم، لأنه ليس يجري على موصوفه ألا ترى أنك لا تكاد تقول: هذا جملٌ مَهريٌّ ولا ناقَةٌ مهرية، إنما هو هذا مَهريٌّ وهذه مَهْرِيّة، والمَهْرِيّ مغصوبٌ، فجرى هذا مجرى عَبْدٍ؛ تقول: هذا عبدٌ ولا تقول: رجلٌ عبدٌ، فلما صار بمنزلته كسِّر كما كسِّر (عبدٌ) وما أشبهه تكسير الأسماء، فلما صار بمنزلة الأسماء، صارت الياءان فيه بمنزلة ما هو في الاسم بغير معنى النسب، وحكم مهريّة إذا أجريت مجرى الاسم في أن كسِّر كما كسِّر مَهارِيٌّ مثل بَخاتِيٌّ لكن تحذف إحدى الياءين فيصير مَهارٍ، فأبدلوا من الياء ألفًا كإبدالهم من (مَدارِيّ).

هذا باب تثنية المُبْهَمَة التي أواخرها مُعتلةً

قال: وإنما حذفت الياءَ والألف لتَفْرِقَ بينها وبين.

أي: يعتل ذَيَّا بفتح أوائله وأوائل ما يُصَغّر.

قال: واعلم أن هذه الأسماء.

قال أبو علي: المعنى الذي تَعرَّف به المبهم قائمٌ أبدًا فيه، فلذلك لا يجوز أن يتنكر فإذا لم يتنكر لم يجز أن يضاف.

هذا باب ما يتغيّر في الإضافة إلى الاسم

قال: ففُوكَ: لم يُغيَّر له فمٌ في الإضافة.

قال أبو علي: لم تُحذفت الميم من (فم) لتردّ الواو، وإنّما حذفت الميم في الإضافة لما أُمِنَ من التنوين وأن يبقى الاسم للحاق التنوين به على حرف واحد (ف)، فإذا أضفت لم يلحقه التنوينُ للإضافة، وصار بمنزلة (ذو) في قولك: (ذُو مال)، في أنَّ الفاء تكون على الحركة المجانسة للحرف الذي تنقلب إليه العين. فكما أنك لو سمَّيت رجلاً (ذو)، قلت: (ذَوًا)، فإذا أضفته قلت: (ذَواكَ) و لم تقل: ذُوكَ، كذلك تقول: فَمُكَ ولا تقول: فوك، لأن الميم هنا بمنزلة ردّ العين واللام في (ذُو).

قال: وسألت الخليل عمّن قال: رأيتُ كِلا أخَوَيْكَ.

قال أبو علي: جعلوه بمنزلة (عليْكَ ولدَيْكَ) في أن قلبوا ألفه ياء إذا أضيف إلى المضمر، وقلب ألف (كِلا) ياءً في الجر والنصب كما أنّ ألف (لدى وعلى) تُقلبُ ياءً وهو في موضع جر أو نصب.

قال: ولا يُفرد كلا إنما يكون للمثنى أبدًا.

قال أبو علي: قد جاء في شعر قديم: كِلا ذلك.

فإنما أضيف إلى ذلك من حيث أضيف (بَيْنَ) إليه في قوله عز وجلّ: ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ [البقرة:٦٨]، (وبَيْن) لا يقع إلا لاثنين، كقولك: المال بينهما وبين زيدٍ وعمرٍو، وإنما أضيف إلى (ذلك) لأن المراد به ما فوق الواحد، وجاز هذا فيه، لما فيه من الإبهام، لأن الأسماء المبهمة تقع على لفظ الآحاد والمراد بها أكثر من الواحد، فلو أضيفت (كِلا) إلى مخصوص واحد غير مبهم لم يجز، كما أنّك لو أضفت (بَيْنَ) إلى مخصوص كزيد ونحوه و لم

تثن لم يجز، فأما رواية من روى "بَيْنَ الدَّخولِ فحومَلِ" فإنه ذهب بحَوْمَلٍ مذهب المبهم لما كان يقع على أماكن شتَّى، فكأنه قال: بين هذه الأماكن، كقوله عز وجلّ: ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ وهو إشارة إلى ألوان وأوصاف.

ورواية الأصمعي: "بين الدخول وحَومل" فيما سمعت من أبي بكر، وهذا بَيِّنٌ لا عَملَ فيه، فأما قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُزْجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ﴾ [النور:٤٣] فلأنَّ (بَيْنَ) مضاف إلى ضمير السّحاب جمع سحابة كما كان قولك: ذاك، إشارة إلى جمعه؛ فأما قولهم: بَيْنَ نحنُ كذا إذْ لَحِقَنا العدُوُّ، فقال أبو العباس: المعنى: بَيْنَ الأمرُ الذي تعرفُ والأمر الذي لا تعرفُ إذْ كان كذا.

قال: كما شُبِّهَ أمْسِ بغاق، وكما قالوا: مِنَ القومِ فشبَّهوه بأيْنَ.

قال أبو علي: شَبَهُ (مِنَ القوم) (بأين) في أن فتحت النون منهما لالتقاء الساكنين كما فُتحت من (أيْنَ)، فكان حكمها أن تكسر لالتقاء الساكنين، لأن الساكنين إذا اجتمعا من كلمتين حُرِّك الأول بالكسر، إلا أن الساكن مِنْ (مِنْ) تَحرَّك بالفتح من أجل الكسرة التي قبله، كما فتح من (أيْنَ) للياء قبلها، فشُبِّهت الكسرة بالياء وإن لم تكن مثله.

هذا بابُ إضافة المنقوص إلى الياء التي هي علامة المجرور المضمر

قال: وناسٌ يقولون: بُشْرِيّ، وهُدَيّ، لأن الألف خفيَّة والياء خفيّة فكأنهم تكلموا بواحدة.

قال أبو علي: يقول: إذا قيل: هُدايَ فكأنهم تكلموا بحرف واحدة.

قال: ومنهم من يقول: أفْعَيْ في الوقف والوصل فيجعلها ياء ثانية.

قال أبو علي: لأن الياء أقلّ خفاء من الألف، فكما أبدلها من ألف أفْعى لخفاء الألف كذلك أبدلها من ألف بُشْرَى وأدغمها في ياء الإضافة.

هذا باب إضافة كل اسمٍ آخره ياءٌ تلي حرفًا مكسورًا

قال: وذلك قولك: هذا قاضِيَّ.

قال أبو علي: الياء التي هي لام من (قاضٍ) لا تُحرك بالكسرة كما لا تحرك بالضَّمة، فإذا أضيف (قاضي) إلى ياء المتكلم وجب أن تسكَّن الياء التي هي لام، فإذا أسكن أدغم في ياء الإضافة، ولو لم تسكّن لوجب أن تُحرك بالكسر؛ لأن هذه الياء تكسر ما يليها إذا كان الحرف الذي يليها متحركًا، ولم يجز في الياء التي هي لامٌ أن تُحذف لأن ياء الإضافة بعدها متحرك فلم يجتمع ساكنان كان يجب حذفها من أجلهما، ومع ذلك فلو حذف لأدَّى إلى الإلباس بالمفرد غير المضاف.

قال أبو علي: لما وقعت الواو ساكنة قبل الياء قلبتها ياءً وأدغمتها في الياء، ولما قلبتها ياءً لزمك أن تبدل من الضمة كسرة، لأنك لو لم تبدل لم تنقلب الواو ياء، وقد لزم انقلابه لما قلت، فنظير قلب الضمة هنا كسرة قلبُها كسرة في مَرْمِيٌّ، فلذلك قلت: مُسْلِمِيَّ وصالِحِيَّ.

قال: ويصير الحرف الذي كانت تليه مضمومًا مع الواو لأنه حرف الرفع.

قال أبو علي: قوله: لأنه حرف الرفع فلا بُدَّ منه، يريد أن الكسرة التي كانت في عين (فاعِل)، أبدلْت منها ضمةً لتثبت الواو التي هي للرفع، إذ لو تركت الكسرة لم تثبت الواو

التي هي للرفع، لأن الكسرة كانت تقلبها ياء كما قلبها ياء في (ميزانٍ)، فلما كان كذلك أبدل من الكسرة ضمة، لتصبح الياء المبدلة من واو (مَفْعُول)؛ فلهذا أبدل من كسرة العين من (قاضٍ) ضمةً، لأن الحركة من الياء حولتْ إليها، لأن هذه الياء تُحرّكُ، و لم تُستعمل مُتحركة، فيكون له حركة تنقل إلى غيره، ولكن القول فيه ما ذكرنا.

obeikandl.com

هذا بابُ التَّصْغير

هذا باب تصغير المضاعف

قال: وجاز أن يكون الحرف المدغم بعد الياء الساكنة كما كان ذلك بعد الألف التي للجمع.

قال أبو علي: إنما جاز اجتماع الساكنين إذ كان الحرف الساكن الأول من حروف اللّين والثاني مدغمًا، لأن ما في حروف اللّين من المَدِّ يصيرُ عِوَضًا من الحركة فيها، ويرتفع اللسان عن المدغم فيه ارتفاعة واحدة، سواء كانت الحركة التي قبل حرف اللّين مجانسة له أو غير مجانسة لا يُعَرَّى الحرف من المدّ، ولذلك أدغمت مثل (جَيْب بَّكْر، وثَوْب بَّكْر)، كما أدغمت (المال لّك، وهم يظْلمونِّي)، إلا أنه بيَّن أن الحركة التي قبل الحرف اللين إذا كانت مُجانسة للحرف اللّين كان المدُّ فيه أكثر، وقد أجري ما ذكرت لك مجراه.

قال: وجرت في التحقير هذه الألف مجرى ألف مَرْمَى.

قال أبو علي: يقول: إن ألف (مِعْزَى) إذا كانت ملحقة مثل نون (رعْشَنٍ) إذا كانت ملحقة ومِعْزَى على وزن درْهَم.

قال: في حذف ألف قَرْقَرَى في التحقير: وإنّما صارت هذه الألف إذا كانت خامسةً عندهم بمنزلة ألف جُوالِقٍ، ومُبارَكٍ.

قال أبو علي: ألف (مُبارَكٍ) تحذف في التصغير والجمع، لأنه لو لم تحذف لخرج عن مثال الجمع والتصغير إلى ما لا يكونان عليه، فحذف الألف ليصير في الموضعين على مثالين يكون عليهما الجمع والتصغير، فكما حذفت هذه الألف، كذلك حذفت ألف (قَرْقَرى) وكانت أجدر، لأنّها طرف، والحذف إلى ما كان طرفًا أسرع، ألا ترى أنّ ما كان على خمسة أحرف آخره ألف منقلبة عن الأصل يحذف في باب الإضافة لسكونه، وأنه طرف كقولك في مُرامَى: مُرامَي، فكذلك حذفت هذه الألفات التي للتأنيث والإلحاق في التصغير.

قال: وكذلك هذه الألف إذا كانت خامسة فصاعدًا.

قال أبو علي: إنما ذكر هذا ليفرِّق بينه وبين خُنْفُساءَ، لأن تحقير خنْفُساءَ: خُنَيْفساء، فالألف فيها متحركة، وفي قَرْقَرى ساكنة، وإنما لم تحذف ألف خُنْفُساء ونظائرها كما حذفت ألف قَرْقَرى لسكون ألف قَرْقَرى، وتحرك ألف خُنْفُساء.

هذا باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التأنيث

قال: ألا تراهم أجْرَوا على هذه النّون ما كانوا يُجْرون على الألف.

قال أبو علي: النون في (فَعْلان) بدل من ألف التأنيث، لأن ألف التأنيث لم تدخل عليه، كما لا تدخل علامة التأنيث على ما فيه علامته، فلما امتنعت علامة التأنيث من دخولها عليه كما يمتنع من الدخول مما فيه له علامة، عُلم أن النون بمنزلة الهمزة إذ لم يجتمعا معًا كما لا يجتمع الحرفان اللذان كل واحد منهما بمعنى الآخر أو عوض منه.

قال: تقول عُلَيْبِيٌّ وحُرَيْبِيٌّ كما تقول في سِقاءٍ سُقَيْقِيٌّ.

قال أبو علي: الياءان في سُقَيْقِيّ الثانية منهما لام الفعل، وهي التي كانت انقلبت همزة لوقوعها بعد الألف طرفًا، والأولى منقلبة عن الألف الزائدة انقلبت ياء لكسرة ما قبلها، وكذلك في مُعَيْلِيٌّ ونظائره.

قال في سُقَيْقِيَّة ودُرَيْحِيَّة: وإنّما كان هذا هكذا لأن زوائده لم تجئ للتأنيث.

قال أبو علي: يقول: لأن زوائد الملحق نحو عِلْباء، ودِرْحايَة لم تلحق للتأنيث، ولو ألحقت للتأنيث لصُغِّر كما يُصغَّر ما ألحق الزيادة فيه للتأنيث وكان يقول: عُلَيباء كما يقول: حُمَيْراء، وفي دِرْحايةٍ: دُرَيْحاء، فكان يفتح ما بعد ياء التصغير.

قال: وعلم أنّ كلّ اسم آخره ألف ونون زائدتان وعدَّة حروفه كعدّة حروف فَعْلان.

قال أبو علي: لأن باب ما كان في آخره ألف ونون زائدتان أن يجعل بمنزلة (فعَلان)، الذي له (فَعْلى)، وتحقيره تحقيره، وإنما يجعله كفُعَيلِيلٍ إذا سمعت فيه ذلك من العرب، ولو سمعت ذلك من العرب، ولو سمعت اسمًا في آخره ألف ونون ولم تسمع له تحقيرًا ولا تكسيرًا، فلم يُدْرَ أمن باب (عُثْمان، وغَضْبان) هو، أم من باب (سِرْحان) جعلته من باب (غَضْبان) دون باب (سِرحان) وحملته على الأكثر.

قال: ويقولون في فِرْزان: فُرَيْزِينٌ، لأنهم يقولون: فَرازينُ في جمعه، ومن قال: فَرازِنَةٌ، قال أيضًا: فُرَيْزِينٌ.

قال أبو علي: يقول: لو سمّيْتَ شيئًا في آخره ألفٌ ونونٌ، وقد جُمع على (فَعَالِيَة)، ثم صغرته لقلت فيه: (فُعَيْلين)، لأن (سَماعَل) بفَعالية بمنزلة (سَماعَل فعَالِين) إذ الهاء عوض

من الياء، والعوض بمنزلة المعوَّض منه، فالهاء إذن بمنزلة الياء، والدليل على أن الهاء عوض من الياء أنهما لا يجتمعان، لا يقال: زَناديقَةٌ.

قال: وأمّا ظَرِبانٌ فتحقيره على ظُرَيْبانٍ، كأنّك كسَّرْته على ظِرْباءَ.

قال أبو علي: الألف والنون في (ظِربان) بمنزلة الألف والهمزة في صَلْفاء، - وليست كالألف والنون في سِرْحان، لأنّه لو كان مثله لكُسِّر على (فَعالين) فظهرت فيه النون. لكنه لما كانت الألف والنون بمنزلة الألف والهمزة في صَلْفاء، كُسر تكسيره، فقيل: ظرابيٌّ كما قيل: صَلافِيٌّ، فهذا أيضًا مما يوفّق بين نون (فَعْلان) وهمزة (فَعْلاء)؛ ألا ترى أن (فَعْلان) أبدلت نونه ياءً في التكسير كما أبدلت همزة (فَعْلاء) فيه ياء، فقيل: ظرابيٌّ، وأناسيٌّ كما قيل: صَلافِيٌّ، فأما (صَحارَى) فتقدير جمعه تقدير (صَلافِيّ) كأنه مثل صَحارِيٌّ ثم أبدل من الياء ألفًا ومن الفتحة كسرة كما أبدل في (مَدارا) وكان في (صَحارٍ) أجدر إذ كان جمع مؤنث ليكون آخره كأواخر ما فيه علامات التأنيث.

قال: فالذي هو مثله في الزّيادتين والذي يصير مثله في المعرفة بمنزلته أوْلى به حتى تعلم.

قال أبو علي: لو سَمَّيْت رجلاً باسم في آخره ألف ونون ينصرف في النكرة ولم ينصرف في المعرفة، كما لم ينصرف (فَعْلان) الذي هو (فَعْلى).

قال: ولو قلت سُرَيْحانٌ، لقلت في رجل يُسمى عَلقىً: عُليقاء، وفي مِعْزَى: مُعَيْزاء أو امرأة اسمُها سِرْبالٌ: سُرَيْبالٌ.

قال أبو علي: يقول: لو قلت: سُرَيْحانٌ فصغرته كما تصغر ما لا ينصرف في النكرة لأنه لا ينصرف في المعرفة للزِمَكَ أن تقول: سُرَيْبال في تحقيرك (سِرْبال) — اسم امرأة، لأن سِرْبالاً إذا كان اسم امرأة لا ينصرف وإن كان ينصرف غير اسم امرأة، كما أن سِرْحانًا لا ينصرف اسم رجل وإن كان ينصرف نكرة، فإنّما تجري هذه المعارف في التحقير على ما كانت تجري عليه منكورًا به إذا كنّ متصرفات.

هذا بابُ ما كان على أربعة أحرف تلحقه ألف التأنيث بعد ألف، أو لحقت ألفٌ ونونٌ كما لحقت عُثمانَ نحو خُنْفُساءَ

قال: ولا تَحْذِفْ، يعني المدّة، كما تحذف ألف التأنيث، أي كما تحذف ألف التأنيث الساكنة إذا كانت خامسة نحو: قَرْقَرى، تقول: قُرَيْقِرٌ.

قال: فالهاء بمنزلة اسم ضُمَّ إلى اسمٍ فجُعلا اسمًا واحدًا، فالآخر لا يحذف أبدًا لأنه بمنزلة مضاف.

قال أبو علي: قد ذكرنا شبهه بالمضاف إليه في باب النسب.

قال: ولا تُغيّر الحركة التي في آخر الأول.

قال أبو علي: يريد من الاسمين اللذين جعلا اسمًا واحدًا كحضْرَمَوت.

قال: وأمّا ما لحقته ألفٌ ونونٌ فَعُقْرُبانٌ وزَعْفَرانٌ، تقول: عُقَيْربانٌ وزُعَيْفِرانٌ تُحقِّره كما تُحقِّر ما في آخره ألف التأنيث ولا تحذف لتحريك النّون.

قال أبو علي: يقول: لا يُحذف النون من (عُقرُبان) إذا حقَّرته، لأنها متحركة، كما لا تحذف الهمزة من (خُنْفُساءَ) لتحرّكها، فليست نون (زَعفران) وهمزة (خُنفُساء) بمنزلة ألف (قَرْقَرى) لسكون هذه وحركة تينك.

قال: ويقول في أقْحُوانة وعُنْظُوانَة: أُقَيْحِيانَةٌ وعُنَيْظِيانَةٌ، كأنك حقَّرت عُنْظُوانًا، وإذا حقَّرت عُنْظُوانًا فكأنك حقرت عُنْظُوَةً، وفي نسخته: فكأنك حقَّرت عُنْظُواءَ، وأقحواء، وإذا حَقَّرْتَ عُنْظُواءَ وأقْحُواءَ فكأنك حقَّرت عُنْظُوَةَ وهو الأجود.

قال أبو علي: عُنظوانة مثل عُنظواء، لأن الهمزة متحركة كما أن النون متحركة وجميعًا يثبتان في التحقير لتحركهما، ولا يحذفان كما حذفت ألف قرقرى، فكلتا النسختين صواب.

فأما ما في نسخة أبي العباس: إذا حقرت عُنْظُواء فكأنّك حَقَّرْت عُنْظُوةً فتشبيه صحيح، لأن الهمزة تثبت لتحركها كما تثبت الياء لذلك، ولهذا جاء ممثّلاً بعُنْظُوَةٍ، وتشبيهُ النون بالياء صحيح أيضًا لمثل هذه العلة.

قال: لأنّك تُجري هاتين الزيادتين مجرى تحقير ما فيه الهاء.

قال أبو علي: يعني أن الألف والنون يثبتان كما تثبت الهاء لتحركها.

قال: وأمّا أسْطُوانةٌ فتحقيرُها أسَيْطِينَةٌ لقولهم: أساطِينُ.

قال أبو علي: أسْطُوانةٌ أفْعُوَالَةٌ، النون لام، لقولهم: مُتَسَطِّنٌ.

فالمحذوف من الجمع الألف، لأنك إذا قَدَّرْتَ (أفْعُوالةٌ) لم تلحق الألف والنون معًا فيلزم حذفهما معًا، لأن النون لام، فتحذف على هذا التقدير في الجمع والتصغير الألف، وتدع الواوَ لأنّها رابعة، وهي أولى ألاَّ تُحذف لتحركها وسكون الألف ومن قدره (فُعْلُوانة) فكسَّره أو صغَّره، لزمه أن يحذف الواو دون الالف؛ لأن الألف والنون يلحقان معًا، فإذا حُذف أحدهما وجب حذف الآخر.

obeikandl.com

هذا باب ما يُحقَّر على تكسيرك إيّاه لو كسَّرْتَهُ للجمع على القياس لا على التكسير للجمع على غيره

أي غير القياس وذلك قولك في خاتَمٍ: خُوَيْتِمٌ.

قال: وسمعنا من يقول ممّن يوثق به من العرب خُوَيْتِيمٌ، فإذا جمع قال: خَواتِيمُ.

قال أبو علي: يستدل بهذا أن خواتيم بقوله من يقول: (خاتَمٌ) في واحده، ولا يقول: (خاتام)، إنّما تلحق الزيادة في الجمع لا من حيث كانت بعد حرف لين يلزم العوض منه في الجمع، ولو كان كذلك لألْزمه إيّاها في التصغير كما ألزمه إيّاها في التكسير.

قال: ولو قلت خُوَيْتِيمٌ، ودُوَيْنِيق لقولك: خَواتيم ودَوانيق لقلت في أثْفِيَّةٍ: أثَيْفِيَةٌ، لأنّك تقول أثاف.

قال أبو علي: يقول: لا يزيدُ في التصغير حرفَ الزيادة حرفٌ في الجمع، كما لم ينقص في التصغير حرفَ النقصان حرفٌ من الجمع، فلا تقول: دُوَينيق كما تقول: مُعَيْطِيٌّ وأثَيْفِيَّةٌ، فكما لا تحذف في التصغير من الجمع، كذلك لا تزيد في التصغير لزيادتك في الجمع.

obeikandl.com

هذا بابُ ما يُحذَف في التَّحقير من بنات الثلاثة من الزّيادات لأنّك لو كسَّرتها للجمع لَحَذَفْتَها

قال: وتقول في مُحْمَرٍ مُحَيْمِرٌ كما حَقَّرْتَ مُقَدَّمًا.

قال أبو علي: ليس في الكلام (مُفاعِلٌ) كما لم يكن فيه (مُفاعِّل) مثل (مُقادِّم).

قال: وتقول في مُحْمارٍّ: مُحَيْمِيرٌ ولا تقولُ مُحَيْمِرٌّ.

قال أبو علي: ليس لك في تصغير (مُحْمارّ) الخيار في تعويض الياء وتركها كما كان لك في مُحْمَرّ، لأن حرف اللين في (مُحْمارٍّ) رابعة، ولما كان سائر مواضع الزوائد يُعوضُ منه هنا وجب التعويض منه.

قال: وتقول في تحقير حَمارَّة: حميرة، كأنك حقّرت حَمَرَّة، لأنك لو كسرت حَمارَّة للجمع لم تقل: حَمائرٌّ.

قال أبو علي: لو لم تحذف الألف من (حَمَرّة) في التكسير للزمك أن تقول: (حَمائرّ) فتبدل منها في التكسير همزة، كما أبدلت منها همزة في (رَسائِل) جمع رِسالةٍ لكنك حذفتها لأنك لو أبقيتها لصار على (فَعائلٌ)، وهو وزن ليس في الكلام.

قال أبو العباس: سألت أبا عثمان المازني عن (حَمارّ) جمع حَمارّة، فقال: إن جمعته على حد قولك: تَمْرَةٌ وتَمْرٌ صَرَفْتَهُ، لأن الألف ليست ألف تكسير، إنما هي التي كانت في (حَمارّة)، فإن جمعت مُكسَّرًا قلت: (حَمار) فلم تصرف كما لم تصرف (دَوابّ) وما أشبهه، لأن الألف فيه للجمع، والتي كانت في (حَمارَّة) حذفت لَما أريد تكسير الاسم كما تحذف من مُبارَك، وجوالِق وما أشبههما.

قال: وإذا حقَّرتَ (غَدَوْدَن) فبتلك المنزلة.

يعني: مثل خُفَيْدِدٌ وجُوالِقٌ في أنّ الزيادة ثالثة، لك أن تعوّض منها ولك ألا تعوّض.

قال أبو علي: إنما تسقط واو (غَدَوْدَن) إذا جمعْتَ أو حقَّرتَ، كما تسقط ألف (مُبارَك) ليصير على مثال التكسير والتحقير، وحذف الواو أولى، لأنه أشبه بحروف الزيادة من حرف الدال.

قال: ألا ترى أنّ مَنْ لغته ذُرَحْرَحٌ يقول: ذَرارِحُ.

قال أبو علي: يقول: من قال: (ذَرارِحٌ) في الجمع فقد حذف الحاء الأولى في التكسير ولو حذف الثانية لكان (ذراحِر)، فكما حذف الأولى في التكسير كذلك يحذف الأولى في التصغير، وجُلَعْلَعٌ ونحوه مثل هذا والقول فيه كالقول في هذا.

قال: وكرهوا ذَراحِحُ، وذُرَيْحِحٌ، للتضعيف في التقاء الحرفين من موضع واحد، وجاء العِوَضُ فلم يُغَيّر ما كان من ذلك قبل أن يجيء.

قال أبو علي: كأنه قيل: فهلاّ جمعت بين الحرفين إذا أدخلت الياء للعوض فقلت: ذَراحيحٌ؟ فأجاب بما قال.

قال في تحقير مَرْمَريس: مُرَيرِيسٌ. قال: ولو قلت: مُرَيْمِيسٌ لصار كأنه من باب سُرْحُوبٍ.

قال أبو علي: لأنه لو قيل مُرَيْميسٌ، لظُنَّ أنّ الميم أصل، لأنّها قد فُصل بينها وبين الميم براءٍ، والراء إذا ضُوعِفَتْ عُلم أنّ العين قد ضُوعِفتْ وهو ثلاثي.

قال: فكل شيء ضُوعف الحرفان من أوّله وآخره.

قال أبو علي: ما ضُوعف الحرفان من أوله مثل: (مَرْمريس)، وما ضُوعف الحرفان من آخره مثل: (ذَرَحْرَح)، وما ضوعف الثاني من أوّله مثل: (فَعَّلٌ)، وما ضوعف الآخر منه نحو (فِعَلّ) مثل (خِدَبّ)، وما كان على خمسة أحرف رابِعُهُ حرف لينٍ والعين فيه مضاعف مثل (فِعّيل) نحو (صِدِّيق)، وهذا كله معلوم أنه ثلاثي.

قال: فالواو المتحركة بمنزلة ما هو من نفس الحرف، لأنه أَلْحَق الثلاثة ببنات الأربعة.

قال أبو علي: قوله: فالواو المتحركة بمنزلة ما هو من نفس الحرف أي الواو في عِلْواطٍ للإلحاق بِسِرْداحٍ.

قال: في حُبارَى: حُبَيِّر وحُبَيْرى.

قال أبو علي: لو لم يقلب الألف الأولى من (حُبارى) في التصغير ياءً لانفتح ياء التصغير.

قال: إذ لم يصل إلى أن يُثبَتَ.

قال أبو علي: في الألف التي للتأنيث، وإنما لم يصل إليه لخروجه من بناء التحقير والتكسير.

قال: وقال بعضهم: عُفَيِّرةٌ وثُمَيِّنَةٌ، شبَّهها بألف حُبارى.

قال أبو علي: لكن الألف من (حُبارى) الأخيرة زائدة للتأنيث، وياء (عُفارية) مثل راء (عُذافِرة)، فحذفُ الألف من (عُفارِيَةٍ) أحسن من حذف الياء.

قال: وكذلك صحارى وعَذارى وأشباه ذلك.

قال أبو علي: يقول: وكذلك حذف الألف من صحارى الثالثة أحسن من حذف الألف الخامسة، فقولك (صُحَيْراء) أحسن من قولك: (صُحَيِّر).

قال: عَفَرْنى وعَفَرْناة: عُفَيْرِنٌ وعُفَيْرِنَةٌ.

قال أبو علي: في عَفَرنى زائدان، النون والألف، وكلتاهما للإلحاق، وحذف كل واحد منهما حَسَنٌ، وليست الزيادتان كزيادة (عُفارِيَة)،

لأن إحدى الزيادتين في (عُفارِية) للإلحاق، والأخرى للمدّ دون الإلحاق، فحذف المدة في التحقير أحسن من حذف الملحق، وحذف كل واحد من (عَفَرْنى) في الحسن كحذف الأخرى، إلا أن نقول إن الياء، لأنها طرفٌ حذفها أحسنُ من حذف النون.

قال: وإذا حقَّرت رجلاً اسمه قبائل.

قال أبو علي: الهمزة والألف في قبائل زيادتان، أمّا الألف فللجمع، والهمزة بَدَلٌ من الياء في قبيلة، إلا أن الهمزة وإن كانت زائدة فقد وقعت موقع الأصلي نحو جيم مَساجِد، وتحركتْ، والألف لم تقع موقع أصليّ ولم تتحرك، والحذف فيما لم يتحرّك وعليه أغْلَبُ، ألا ترى أنّك تحذف الألف إذا كانت خامسة من قَرْقَرى ونحوه لسكونه، ولا تحذف همزة حَمراء لحركته، فكذلك يحذف الألف ولا تحذف الهمزة فتقول: قُبَيْئِيلٌ لما ذكرنا من مشابهة الأصلي لحركته ووقوعه موقع الأصلي الذي لا يجوز حذفه، فإن حذفت الهمزة على قول يونس فليس في الحسن كحذفك الألف،

لأنه قد أجيز ذلك لما اجتمعا في أنهما زائدتان وإن كان أحدهما أشبه بالأصلي، وشبهه بالأصليّ لا يمنعه أن يُحذف، لأنه في الأصلي زائد، وهو مع ذلك أقرب إلى الظرف كما جاز حذف الياء من (عُفارِيَةٍ) لما كان زائدًا في الأصل وإن كان الأصلي، وواقعًا موقعه.

قال: وإذا حقَّرت لُغَّيْزَى قُلت: لُغَيْغِيزٌ، تحذف الألف ولا تحذف الياء.

قال أبو علي: يقول: لو حذفت الياء دون الألف لزمك أن تحذف الألف أيضًا، لأن التصغير كان يتم دون الألف كما أن الجمع يتم دونه، فلو حَذَفْتَ الياء للزمك أن تقول: لُغَيْغِز، إذ لم يكن سبيلٌ إلى أن تقول لُغَيْغِزاءَ كما لا تقول: لَغاغِزاء في الجمع لخروجه عن بناء التصغير والجمع،

فإذا حذفت الألف بقيت الياء رابعة فثبتت في التصغير في قولك: لُغَيْغِيزٌ، كما ثبتت في الجمع في قولك: لَغاغِيز.

قال: وكذلك فعلت في اقْعِنْساس، حذفت النّون وتركت الألف.

قال أبو علي: يقول: لو حذفت الألف احتجتَ أن تحذف النون أيضًا، إذ لا سبيل إلى أن تقول: قُعَيْنِسِسٌ، كما لا تقول: قَعانِسِسٌ، لخروجهما عن مثال التكسير والتصغير وتمامهما بغير النون، فلما كان كذلك حذفت النّون وتركت الألف في الجمع والتصغير لمجيئهما إذا حذفت النون على مثاليهما اللذين يكونان عليهما فقلت: قُعَيْسِيسٌ وقَعاسِيسٌ كما أنك إذا حذفت الألف من (لُغَّيزى) جاء في الجمع والتصغير على ما يكونان عليه، ولا تحتاج إلى حذف الياء إذا حذفتها، وإن حذفت الياء احتجت إلى حذف الألف. فحذفك النّون من اقعنساس نظير حذفك الألف من (لُغَّيْزَى).

قال أبو علي: ثَبتت الجيم في (عَفَنْجَجٍ) مُكبرًا ولم تُدغم، لأنه ملحق بسَفَرجل، فلو أدغمت ولم تُبين لعدلتَ عمّا لهُ قصدت، ألا ترى أنه لو لم يُبيّن لم يكن بزنة (سَفَرْجل)؟! وإنما زدت الحرف ليكونَ به على زنته، فلهذا بُيِّن الحرفان المثلان إذ كان أحدهما للإلحاق ولم يُبيّن إذا كان لغيره، (فمَهْدَدٌ)، بيّن الدال الأولى فيه للإلحاق بجَعْفَرٍ، ومَرَدّ، ومفَرّ ونحوه، لم يُبّن فيه الحرف الأول، لأنه ليس للإلحاق، فأمّا عِبدًا فليست الدال فيه للإلحاق.

قال: وإذا حقَّرت بَرُوكاءَ وجَلولاءَ قلت: بُرَيْكاءُ وجُلَيْلاءُ، لا تحذفُ هذه الزوائد.

قال أبو علي: ليست الهمزة كهاء التأنيث، لأن الهاء جُعلت مع الاسم التي هي فيه بمنزلة اسم ضُمَّ إلى اسم، ألا ترى أنه قد يُكسَّر الاسم الذي فيه الهمزة للتأنيث، نحو قولهم في صَلْفاء: صَلافِي، فتجري هذه الهمزة مجرى ما هو من أصل الكلمة فتنقلب ياء، كما تنقلب الهمزة في تكسير مِعْطاءٍ إذا قلت: مَعاطٍ والهاء تُحذف حذفًا من الاسم، فلما خالفت الهمزة تاء التأنيث في أنْ صارت في الاسم الذي هي فيه بمنزلة ما هو من نفس الحرف، لزم أن تُحذف الزيادة الأولى، ولم تكن بَرُوكاءُ كبَرُوكَةٍ، لكن الهمزة بمنزلة

الكاف في (مُبارَك) لأن الهمزة يُكَسَّر الاسم عليها، فتثبت في التكسير كما أرِينا، وهاء التأنيث ليست كذلك، فلهذا فُصل بين همزة التأنيث وتائه، فجعل الهمزة بمنزلة الزيادة اللازمة للاسم، والياء بمنزلة المنفصل منه، فقال في بَراكاءَ: بُرَيْكاءَ، كما تقول في تصغير مُبارِك: مُبَيْرِكٌ، لأن الهمزة بمنزلة الكاف من مُبارَكٍ. لأن الاسم يكسَّر عليه، فلا يحذف منه، كما لا يحذف الكاف من مُبارَك.

قال: ألا ترى أنّك كنت لا تحذفها لو كان آخر الاسم ألف التأنيث.

قال أبو علي: يقول: لا تحذف الواو من (فَعْوَلاء) لو كان آخر الاسم ألف التأنيث المقصورة، لكنك كنت تحذف ألف التأنيث المقصورة دون الواو، فتقول: (فُعَيِّلٌ)، (وفُعَيْوِلٌ) في تحقير (فَعُولى)، ولا تحذف الواو منها كما لا تحذف القاف الثالثة من (قَرْقَرى).

"ومن قال في أسْوَدَ: أسَيِّدُ وفي جَدْوَل: جُدَيِّلٌ قال في فَعَولاء إن جاءت: فُعَيلاء، يحذفُ لأنّها صارت بمنزلة السواكن".

قال أبو علي: كأنّه قيل له: لم تحذف الياء التي انقلبت عن واو (فَعولاء) وهي متحركة، وشرطك في هذا الباب حذف الساكن، نحو واو (جَلُولاء)، فقال لأنّه لما غيروا وافق بالتغيير السكون فحذف كما حذف الساكن.

قال: لأنّها تغيّرها وهي في مواضعها.

قال أبو علي: قوله: لأنّها تُغَيِّرُها، أي لأن ياء التصغير تغيِّر الواو من فَعولاء فتقلبها ياء.

وقوله: وهي في مواضعها: أي الواو التي تنقلب ياء من فُعَيّلاءَ في موضع الألف والياء السواكن، فلما وقعت هذه متحركة وتلك سواكن، لأنها بالتغيير شابهت السكون، إذ كان التغيير إعلالاً، والسكون كذلك، فقد وافق التغيير السكون، فحذف المغيَّر كما يحذف الساكن.

قال: وإذا حقَّرْت ظريفَيْن غير اسم رجل، أو ظَريفات أو دَجاجات، قلت: ظُرَيِّفونَ، وظُرَيِّفاتٌ، ودُجَيِّجاتٌ من قِبَلِ أنّ الواو والياء لم يُكَسّر الواحد عليهنّ كما كسر على ألفي جَلولاء.

قال ابو علي: قوله: لم يُكسّر الواحد عليهنّ، يعني أنّك لم تكسر الاسم للتصغير وفيه الواو والنون إذا كان جمعًا، إنما تحقر واحدَه، ثم تلحقه الواو والنون للجميع، فليست زيادة الجمع كهمزة جَلولاء، لأنّ الهمزة والألف لازمتان لجَلولاء، وقد كسّرت الاسم للتصغير وفيه هاتان الزيادتان، فقلت: جُلَيْلاء.

وقال أبو علي: لأن ألفي جَلولاء لا يفارقان الاسم والألف والنون والواو والنون والألف والتاء إذا كنّ في اسم لغير واحد بعينه يفارقنه.

قال: ولكنك إنّما تُلحق هذه الزوائد بعد ما يُكسّر الاسم في التحقير للجمع، وتخرجهنّ إلى الزوائد.

قال أبو علي: قوله للجمع الذي ليس على حدّ التثنية تكسيرًا، لأن التكسير تغيير وأنت تُغيّر الاسم في التصغير كما تغيّره في هذا النوع من الجمع.

قال في الزيادتين: وتخرجهما إذا لم ترد معنى الجمع، كما تفعل ذلك بياءي الإضافة.

قال أبو علي: يقول: تُلحِقُ علامتي الجمع بعد تسلُّمك الاسم على صيغته غير محذوف منه شيء، كما تلحق بياءي النسب الاسم بعد تسليمك إياه غير مُغيّر منه شيء.

قال: وكذلك هما، يعني الواو والنون فلمّا كان ذلك كذلك شبَّهوه بهاء التأنيث وكذلك التثنية.

قال أبو علي: يقول: فلما كان الاسم تلحقه علامة الجمع بعد التسليم وأن لا يغيَّر منه شيء شبَّهوه إذا كان في اسم مصغّر بهاء التأنيث، في أنه لم يحذف من الاسم اللاحقته علامة الجمع شيء، كما لم يحذف من الاسم اللاحقته تاء التأنيث وياء النسبة وعلامة التثنية في التصغير شيء، فتقول: ظُرَيِّفون ولا تخفّف، كما تقول: ظُرَيِّفة وظُرَيِّفيٌّ وظُرَيِّفان، ولو كان كل ما ذكرنا اسم رجل لخففه كله، لأن الزيادة الثانية تلزم من أجل التسمية، ولا تلحق الاسم بعد أن يمضي التصغير في أول، لكن الزيادتان كلتاهما لازمة له.

وقال عن يونس في تحقير ثلاثين: ولو كانت إنما تلحق هذه الزيادة الثلاثَ التي تستعملها مفردة لكنت إنما تعني تسعة.

قال أبو علي: لو كان الواو والنون في (ثلاثون) للجمع لوجب أن تكون تسعة لأن الجمع بالواو والنون، والألف والتاء قد يكون لأدنى العدد، وأدنى العدد من الثلاثة إلى العشرة.

قال: وإن سمَّيت رجلاً بدجاجة أو دجاجتَيْن ثَقَّلْتَ في التحقير، لأنّه حينئذ بمنزلة دَرابَجَرْد، والهاءُ بمنزلة جَرْدَ، والاسم بمنزلة دَرابَ.

قال أبو علي: من شرطه في هذا الباب أنه إذا سمي باسم ثلاثي يلزمُه زيادتان، أن تحذف الأولى كقوله في تحقير (ظَريفان) اسم رجل: ظُرَيِّفان و (دجاجة) فيها زيادتان، إحداهما الألف، والأخرى تاء التأنيث، فيقول القائل: هل تقول على هذا الشرط: دُجَيْجَةٌ فتحذف، لأن فيه زيادتين كما تخفف سائر هذا الباب، وكما خفّفت جمع هذا الواحد اسم رجل فقلت: دُجَيجاتٌ؟ فقال: لا أقول في دجاجة اسم رجل: دُجَيْجَةٌ على قولي في ظَريفَيْنِ، اسم رجل: ظُرَيِّفان، لأن الهاء في دجاجة بمنزلة اسم ضم إلى اسم نحو (دَرَابَ جَرْدَ)، فأنت تصغّر الاسم الأول ثم تضم الثاني إليه.

وقد صغرت الأول، فكذلك تصغِّر الاسم الذي فيه الهاء قبل أن تضُمّ الهاء إليها، فالاسم الذي فيه الهاء بمنزلة الاسم المضموم إلى الاسم تُصغّره ثم تضم الهاء إليه، فكما أنّك صغَّرت (دَرابَ) قلت: (دُرَيِّبٌ) فلم تحذف منه شيئًا؛ لأنه ليس في الاسم زيادتان، فيلزم حذف إحداهما، كذلك لا يصغّر دَجاجٌ ثم تضم الهاء إليه، وقد مضى التصغير في الأول، ولم يلزم أن تحذف منه شيئًا، لأنه ليس فيه زيادتان، فيلزم حذف إحداهما كما لم يكن في (دَرابَ) ذلك، فإذا حقَّرته وجب أن تثقل، وإذا ثقلت ضممت إليه الهاء كما ضممت إليه الاسم الأول وقد مضى التثقيل فيه ولم يلزم فيه حذف، وكما لم يلزم في واحد دَجاجة الحذفُ لما ذكرنا، كذلك لم يلزم الحذف في التثنية لأن الياء وما بعده من دَجاجَتَيْن بمنزلة جَرْدَيْنِ من (دَرابَ جَردين)، وليست الألف والتاء في الجمع كذلك، ألا ترى أن دجاجات ليست كدَرابَ جَرْدات ليس ما قبلها مفتوحًا، كما أن الباء من درابَ مفتوحٌ، والجيم من دجاجٍ مفتوح فإن قلت: أفَلَيْسَ قد أجريت الألف والياء في الجمع مجرى التاء فلم تصرف الاسم إذا كانتا فيه كما لم تصرف ما فيه هاء التأنيث، وذلك في قول من قال: هذه أذْرِعاتُ، فلم يُنَوِّن تشبيهًا بطلْحَةَ، فهل يجوز على هذا أن تقول: دُجيِّجاتٌ، فتُثَقِّل اسم رجلٍ، كما قلت: دُجَيِّجةٌ فتقلب؟.

فالجواب في ذلك أنه لا يجوز دُجَيجاتٌ على قولك: دُجَيِّجَةٌ. وعلى أن تجري الألف والياء مجرى التاء، وتجعل الألف والتاء بمنزلة الهاء في أنه اسم ضم إلى اسم، لأن ما قبل التاء مفتوح، وليس ما قبل التاء في الجمع مفتوحًا إنما هو ساكن فليس مثله. ومع ذلك إن من

شبّه الألف والتاء بالهاء فأنه شبهه به في حذف التنوين منه فقط، فأما في غيره فلم يجر مجراه، ألا ترى أن من قال: هذه أذْرِعاتٌ فلم ينوِن تشبيهًا بطلحةَ، ولم يقل: رأيتُ أذرعاتَ فاعلمْ، كما تقول: رأيتُ طلحة فاعلم، لكنه يكسر التاء وإن لم ينون كما كان يكسره من لم ينون، فقد بان لك من هذا أن من شبَّهه بطلحةَ لم يشبهه بها إلا من حيث ذكرنا، فلا يجوز على هذا إذا سمي بدَجاجاتٍ أن يقول: دُجيِّجات، فيثقّل كما يثقّل دُجَيِّجة، لأن الألف والتاء لا يشبهان الهاء، وإذا لم يشبهاها لم يكن الألف والتاء في الاسم بمنزلة الاسم المضموم إلى الاسم كما كان التاء في طلحة كذلك.

obeikandl.com

هذا باب تحقير ما تثبتُ زيادتُه من بنات الثلاثة في التحقير

قال: وإذا حقَّرت بَرْدَرايا وحَولايا، قلت: بُرَيْدِرٌ وحُوَيْلِيٌّ.

قال أبو علي: بَرْدَرايا رُباعيّ، ولذلك كرر ذكره في الباب الذي بعد هذا، والألف فيه زائدة، والياء للإلحاق، كأنه رباعي ملحق بخماسي فيه زيادة كما أن دِرْحايَة ثلاثيٌّ ملحق برباعيّ فيه زيادة والألف للتأنيث، فإذا حقرته لزمك أن تحذف الألف والياء وعلامة التأنيث، أما علامة التأنيث فإنك تحذفها كما حذفتها من قَرْقَرى إذا قلت: قُرَيْقِرٌ، وحذفها من هذا أجدر لأنه أكثر من أربعة أحرف، وأما الألف والياء فتحذفهما لتمام التصغير دونهما لأنّك لو أثبتهما جميعًا أو أثبتَّ إحداهما لخرج الاسم عما عليه التصغير والتكسير، ألا ترى أنك لو قلت: بُرَيْدِراء، أو قلت بُرَيْدِريّ، لم يكن ذلك، لأنه ليس في أمثلة التصغير مثل فُعَيْعِليّ ولا مثل فُعَيْعيل، فإن قلت: أحذف الألف الزائدة وأدع الياء التي للإلحاق لم يجز أيضًا، لأنّه يصير على مثال فُعَيْعِل ولا يكون فُعَيْعِلٌ، كما لا يكون في التكسير فَعَاعِلٌ، فإذا لم تجز فيه هذه الوجوه الثلاثة يبقى (بُرَيْدِرٌ) في التصغير كما يكون في التكسير (بِرادرٌ)، فإنْ عوّضْتَ قلت: (بُرَيْديرٌ)، والعوض غير لازم، لأن الزيادة غير رابعة.

وأمّا حَولايا، فكأنّه ثلاثي، والياء فيه للإلحاق أيضًا بقَضْقاضٍ.

وإن كان يكون (حَوْلايا) مضعّفًا فأصل الكلمة كأنه حُول، فالألف الأولى زائدة، والياء للإلحاق، وصحّت كما صحّت في بَرْدَرايا وفي دِرْحايَة لأن جميعها مبني على التأنيث، فإذا صغّرت حذفت الألف كما تحذف من الرباعي وما أشبهه، أعني ألف التأنيث، فإذا حذفتها بقي (حَولايَ) فقلبت الألف ياءً وأدغمته في ياء الإلحاق، ولم تحذفها كما حذفت الألف من (بَرْدَرايا) الأولى لأنّها رابعة وتلك خامسة، وحروف المد إذا وقعت رابعة لم تُحذف في التكسير ولا في التصغير، فحُوَيلى كعُوَيْفى لم يلزم حذف الألف منه كما لم يلزم حذف الألف من (غَوْغاء) في تصغيره وتكسيره.

قال: لأنّ هذه ليست حرف تأنيث وإنما هي كياء دِرْحايَةٍ.

قال أبو علي: يريد: أن الياء فيهما للإلحاق ليس للتأنيث فيلزم حذفهما من الاسمين في التصغير، لكن علامة التأنيث فيهما الألف التي بعدهما.

قال: فكأنك إذا حذفت ألفًا إنّما تُحقِّر قُوباء أو غَوغاءٌ فيمن صرف.

قال أبو علي: قوله: فكأنك إذا حذفت ألفًا يريد ألف التأنيث وتشبيهه هذا يقع على حَوْلايا، دون بَرْدَرايا، لأن الذي على زنة (قُوباء وغَوغاء) من هاتين الكلمتين إنما هو (حَوْلايا)، دون (بَرْدَرايا).

ألا ترى أن رابع (حَولايا) الألف الزائدة، كما أن رابع (قُوباءَ وغوغاءَ) الألف الزائدة، وخامسُها ياء الإلحاق، كما أن خامس (قُوباءَ) ياء الإلحاق التي انقلبت الهمزة عنها، وليس رابع (بَرْدَرايا) الألف الزائدة، إنما رابعُه الراء التي هي اللام الأخيرة من الرباعيّ، فبيّن أن التشبيه بغَوْغاء وقوباء إنما هو لحَوْلايا دون بَرْدَرايا، لأن حَوْلايا مثل غَوغاء في حركته وسكونه، وزيادتيه اللّتين إحداهما للإلحاق والأخرى لغير الإلحاق.

obeikandl.com

هذا باب ما يُحذف في التحقير من زوائد بنات الأربعة، لأنّها لم تكن لتَثْبُتَ لو كسَّرتها للجمع

قال في تحقير خَنْشَليلٍ: خُنَيْشِيلٌ، قال: لأنها، يعني النُّون من النُّونات التي تكون عندي من نفس الحرف إلا أن يجيء شاهد.

قال أبو علي: قوله: إنها وقعت ثانية وهي إذا وقعت أولاً وثانية في الأسماء حكم بأنها أصل حتى يقوم الدليل على أنها زائدة كما قام في نحو (جُنْدَبٍ) أنها زائدة، لمجيئه على ما ليس في أبنية الأصول مثله عند سيبويه، والموضع الذي يحكم فيه بزيادتها وإذا لحقت بعد الألف في آخر الاسم نحو (فعْلان).

قال: وكذلك مَنْجَنُونٌ، تقول: مُنَيْجينٌ وهو من الفعل: فُعَيْلِيلٌ.

قال أبو علي: النون الثانية في مَنْجَنون أصل وليست بزيادة، كما كانت التي في منجنيق زائدة، فمنجنيق رباعيّ ومَنْجَنون خماسيّ بمنزلة عَرْطَليلٌ إلاّ أن الزيادة هنا واو، وثَمَّ ياءٌ، والذي عُلِم منه أن النون الثانية من منجنون أصل أنها تثبت في التكسير في قولك: مَناجِي، ومَناجينُ، ولو كان النون زائدًا أعني الثانية لقلت في تكسيره مَجانين كما قلت: مَجانيقُ فحذفتها، فالمحذوف من النّونات من (مَنْجَنون) الثالثة التي بعد الواو، حذفت هي مع الواو لتمام التصغير دونهما فلزم أن يقال: مُنَيْجنٌ كما تقول: عُرَيْطِلٌ، فإن عوّضت قلت: مُنَيْجينٌ، وأنت في التعويض وتركه بالخيار، لأن الرّابعة ليست برابعة.

قال: وإذا حقَّرت الطُّمأنينة والقُشَعْريرة قلت: طُمَيْئِنةٌ تحذف إحدى النّونين.

قال أبو علي: تحذف النون الثانية من طمأنينة، لأن مثال التصغير يتم دونه، وأنت في العوض وتركه بالخيار.

قال: وإذا حقَّرت قِنْدَأوٌ، حذفت الواو لأنها زائدة كزيادة ألف حَبْرَكَى.

قال أبو علي: حقَّرتَ (قِنْدأوٌ) فحذفت الواو، قلت: قُنَيْديّ، وإن عوّضت قلت: قُنَيْدِئيٌّ، وإن حذفت النون من (قِنْدأوٍ) قلت: قُدَيِيّ، مثل قُدَيِّع ورأيت قُدَيئِيًا، وإن عوضت قلت: قُدَيْئِيٌّ مثل: قُدَيْعِيٌّ، وإن كسَّرت على حذف النون قلت: قُدائِيّ مثل قُداعِيّ، وإن كسرت على حذف الواو قلت: قَنائِد، وإن عوضت قلت: قَنائِيد.

قلت: وإذا حقَّرت إبراهيم وإسماعيل قلت: بُرَيْهيمٌ، وسُمَيْعيلٌ.

قال أبو العباس: قال أبو عثمان: الهمزة لا تزاد في الأربعة ولا في الخمسة، وأنا أقول: أَبَيْرِيهٌ، لأن الألف رابعة.

قال أبو علي: لو لم يحذف الميم من مُجَرْفَسٍ ومُكَرْدَسٍ لاحتيج إلى حذف حرف أصلي.

obeikandl.com

هذا باب بناتِ الخمسة

قال: لأن ما يُشبه الزوائد ها هنا بمنزلة ما لا يشبه الزوائد.

قال أبو علي: ذلك لأنه ليس بزيادة وإن كان من مخرج حرف زائد وكان هذا في النون أسهل، لأنه نفسه حرف زيادة، وإن كان في خَدَرْنَقٍ أصليًا، لأنه لم يقم على زيادته هنا دليل من اشتقاق ولا من مخالفة بنائه بناء الأصلي.

هذا باب ما ذهبت لامُه

قال: ومثل ذلك في: ذِهْ: ذُيَيَّة لو كانت امرأة، لأن الهاء بدلٌ من الياء.

قال أبو علي: الهاء بدل من الياء التي هي عين، كما أن ميم (فم) بدلٌ من الواو التي هي عين.

قال أبو علي: لأن الهاء ليس مما يؤنث به والياء يؤنث به، تقول: أنتِ تفعلين، فأما قولك: هذِهِي، وذِهي، فالياء زائدة، زيدت لخفاء الهاء كما تزاد بعد الهاء التي هي علامة الضمير.

oberikandl.com

هذا باب تحقير ما كانت فيه تاء التأنيث

قال: وليس ببدل لازم كياء (عيدٍ).

قال أبو العباس: ياء (عيدٍ) عنده مبدلة من الواو بدلاً لازمًا، والدليل على ذلك قولهم: أعْيادٌ، وليس في أعْيادٍ ما تقلب له الواو ياء.

قال أبو العباس: قيل: أعياد ليفرق بين جمع عُودٍ وعيد.

قال: وإنما يجمع الاسم الذي هي فيه، أي التاء، كما يجمع ما فيه الهاء.

قال أبو علي: يقول: إنّ (بِنْت) ونحوه يجمع بالألف والتاء فتحذف منه التاء كما أن (ثُبَةً) ونحوه مما فيه الهاء للتأنيث إذا جمع بالألف والتاء حذف منه الهاء.

قال: وإنما لحقت بعد ما بُني الاسم ثم بني بها بناء بنات الثلاثة بعدُ، فلما كانت كذلك لم يحتمل أن تَثْبُت مع الحرفين، يعني الهاء والعين، حتى يصير معها في التحقير على مثال (فُعَيْلٍ)، كما لم يجُز ذلك للهاء.

قال أبو علي: يقول: لو ضُمَّت هذه التاء إلى ما سقط لامه كما ضم إليه الهاء سقط في التصغير، و لم يثبت في الاسم إذا كسر للتصغير ثبات ما هو أصل.

وقال أبو علي أيضًا: يعني أن هذه التاء في (أخْتٍ) لم يُكسر الاسم في التصغير عليها فتقول: أخَيْتَةٌ، كما لم تكسِّره للتحقير على الهاء التي في (ثُبَةٍ)، فتقول (ثُبَيَّة)، ولكنك تردّ اللام في (أختٍ) كما رددته في (ثُبَةٍ) فتقول: (ثُبَيَّة).

قال: فإذا جئت بما ذهب من الحرف حذفتها، وجئت بالهاء لأنها العلامة التي تلزم لو كان.

قال أبو علي: الحرف الذي يلحق للتأنيث في مثل حَمْدَةٍ وما أشبهه هو تاءٌ وإنما تقلب في الوقف هاء، والدليل على ذلك أن من الناس من يجعله في الوصل والوقف تاء، فأما تاء أخت فإنها للتأنيث، كما أن هذه التاء له. يدلك على أنها للتأنيث أنها لا تلحق إلا حيث لو كانَ الاسم غير ناقص كان هاء، فالتاء التي في أختٍ هي التي في حَمْدَة إلا أن الفصل بينهما أن هذه تقلب في الوقف هاء، والتي في أخْتٍ في الوصل والوقف سواء، لأنه لما جعل للإلحاق صار بمنزلة ما هو من نفس الكلمة.

قال: ومن العرب من يقول في هَنْتٍ: هُنَيْهَة، وفي هَنٍ هَنَيْهٌ يجعلها بدلاً من الياء.

قال أبو علي: يعني أن يجعل الهاء من هُنَيْهة بدلاً من الياء التي هي لام محذوفة في هَنٍ.

قال: ولأنهم لا يؤنِّثون بالتاء شيئًا إلا شيئًا علامته في الوصل الهاء.

قال أبو العباس: قوله في الأصل الهاء، أي يوقف عليه بالهاء.

قال: كما لا تكون علامة ما يجيء على أصله من الأسماء التاء كذا قول الخليل.

قال أبو علي: يعني أن التاء لا تكون علامة لما يجيء على أصله من الأسماء لأنها إذا جاءت على الأصل انقلبت في الوقف هاء.

obeikandl.com

هذا باب تحقير ما حُذِف منه ولا يُرَدُّ في التحقير

قال: فمن ذلك قولك في مَيْتٍ مُيَيْتٌ، وإنما الأصل مَيِّتٌ، غير أنّك حذفت العين.

قال أبو علي: الدليل على أن العين المحذوفة ظهور الياء التي في فَيْعل، ولو كانت ياء فَيْعَل المحذوفة دون الياء المنقلبة عن العين التي هي واوٌ لقلت: (ماتٌ) ولم تقل (مَيْتٌ)، فأظهرت الواو دون الياء، وقلبتها ألفًا لأن العلة التي لها انقلبت الواو مرتفعة، وهي وقوع الياء الساكنة قبلها، وإذا حذفت ياء (فَيْعَل) لم يجب أن تنقلب الواو ياء ولم يوجب انقلابه شيئًا، فيُعلم بقولك: مَيْتٌ وهَيْنٌ أنّ المحذوف من بنات الياء أيضًا هو العين، فليس يُعلم أن المحذوف منه هو العين، والياء ياء فَيْعِل كما كان المحذوف في نظيره من بنات الواو العين، فميْتٌ: فَيْلٌ، وتصغيره: فُيَيْلٌ.

قال: غير أنّهم حذفوا الهمزة كما حذفوا ياء مَيِّتٍ وكلاهما بدل من العين.

قال أبو العباس: قوله كلاهما بدل من العين، يعني أن الياء في مَيِّتٍ الثانية بدلٌ من الواو والهمزة في (هائر) بدل من واو، ولأنك تقول: هارَ يهورُ، ومات يموتُ، فكلا المحذوفين عينٌ.

قال أبو علي: هار: فال، لأن عينه محذوفة، وهذا ألفُ فاعل، وتحقيره: هُوَيْرٌ على (فُوَيْلٌ)، الواو منقلبة عن ألف (فاعِل) كما تنقلب عنها في (فُوَيْعِل) وفي التكسير (فَواعِل).

قال: ومن قال هُوَيْئِرٌ فإنه لا ينبغي لك أن تقيس عليه، كما لا تقيس على من قال: أَبَيْنُونَ، وأَنَيْسانٌ، إلا أن تسمع من العرب شيئًا فتؤدِّيه، وتجيء بنظائره مما ليس على القياس.

قال أبو علي: كان قياس تصغير (أبْنى) أن يكون أَبَيْنًا، والأشبه أن يكون لما جمع (ابن) على (أفْعال) حذفت الألف الزائدة كما تحذف من الممدودات فيقصرن في الشعر وضروب الجمع وكما يقصر سائر الجموع، فتُحذف منها حروف المد نحو: أُسْد وفُلْك، لأن عندهم أنه كان (أسُدًا) جُمع على (فُعُولٍ)، ثم قصرت المدة فصار (فُعُل)، ثم خُفِّف كما يخفف (رُسُلٌ)، فكذلك (أبْناء) كأنه قصرت مَدَّته فصار (أبْنى)، ثم انقلبت ألفًا لزوال العلة التي لها كانت انقلبت اللام همزة وفي وقوعها طرفًا بعد ألف زائدة، فصار (ابنًا)، ثم صغرته فقلبت الألف المنقلبة عن الواو التي هي لام ياءً لانكسار ما قبله، فصار (أَبَيْنِيّ)، على وزن (أَفَيْعِل)، فزالت دلالة الجمع عنه، فألحق به الواو والنون دليلاً للجمع، لأن الواو

والنون قد تكون للجمع القليل، كما أن أفْعالاً للجمع القليل، ولما ألحقت الواو والنون سقطت الألف التي قدرناها منقلبة عن اللام لالتقاء الساكنين فصار أبيْنُون في التصغير وهو خارج عن القياس، وهذا وجٌ يخرجه وردّه إلى القياس.

قال: ومثل ذلك رجلٌ يُسمّى بـــ (يَضَعُ)، تقول: يُضَيْعٌ، أي لا تقول: يُوَيْضعُ إلا على قول من قال: هوئير في تصغير هارٍ.

obeikandl.com

هذا باب تحقير كل حرف كان فيه بدلٌ
فإنّك تحذف ذلك البدل ويُردّ الذي من أصل الحرف إذا حقَّرتَه

قال في قولهم: عيدٌ وأعيادٌ: فصار بمنزلة همزة (قائلٍ).

أي لزم الياء المبدلة في (عيد) من الواو في التصغير كما تلزم الهمزة المبدلة من واو (قائل) في التصغير في قولك: (قُوَيْئِلٌ)، ولا ترد واحدًا منهما إلى أصله.

قال: وإذا حقّرتَ قِيٌّ.

قال أبو علي: (قِيٌّ) اجتمع فيه شيئان يقلبان الواو ياءً:

أحدهما: أنها ساكن وما قبلها مكسور.

والآخر: أنها ساكن قبل ياءٍ.

إلا أن الذي قلب هنا الواو ياءً هو انكسار ما قبلها، لأن القلب مضى فيه قبل حروف العلة الثانية، ألا ترى أنّ مثل (مِعاد) في أن الكسرة قلبت الواو الساكنة ياءً؟!.

قال: ومن ذلك أيضًا عَطاءُ وقَضاءُ ورشاء، تقول: عُطيّ وقُضَيّ.

قال أبو علي: لامات عَطاء وقضاء ورَشاء ونحوهنّ ينقلبن همزات إذ وقَعْنَ أطرافًا بعد ألف زائدة، فإذا صغرت فالقياس أن يُقال فيه: عطيِّيٌ مثل (جُمَيِّل)، فتجتمع ثلاث ياءات: الأولى ياء التصغير، والثانية: المبدلة من ألف (فَعال)، والثالثة: لام الفعل، فتحذف الثانية حذفًا، فيصير على مثال (فُعَيْل)، ولا تثبت في التصغير الهمزة التي كانت في واحدة، لأن إبدال هذه اللامات همزة ليست بلازم، إنما تبدل لما تقدم، فإذا زالت تلك العلة لم تبدل، فلهذا لم يقل: عُطِيئِيٌ كما قلت في تكسيره عَطاء.

قال: ولو كانت كذلك لكان الحرفُ خليقًا أن تكون فيه ألاية.

قال أبو علي: لو كانت اللام من (الاءة) ياءً انقلبت الهمزة عنها ولم تكن الهمزة أصلية لكان جائزًا أن يقال: ألايَةٌ فتظهر اللام ياءً إذا بُنيت الكلمة على التأنيث، كما أن (عَباءَة) لما كانت اللام ياء والهمزة منقلبة عن ياء ظهرت الياء التي هي لام في (عَبايَة) لما بُني على التأنيث فإن لم تظهر الياء في (ألاة وأشَاة) كما ظهرت فيما ذكرنا إذا بُني على التأنيث دليل على أن اللام همزة ليست بمنقلبة، ومعنى قولهم مبني على التأنيث، أن (عَبايَة)

لم يقل أولاً (عَباءٌ)، ثم أدخلت التاء بعد مضي القلب فيه، إنما بني في أول حاله، وصيغَتْ صياغة التأنيث، فلم يقع اللام فيه طرفًا بعد ألف زائدة، إنما الذي وقع طرفًا هو تاء التأنيث، وعَباءَة بني على التذكير فوقعت الياء طرفًا بعد الألف الزائدة، فقلبت همزة، ثم أدخل تاء التأنيث على التذكير وقد مضى القلب في اللام.

قال: وأمّا النّبي فقد اختلفت العرب فيه فمن قال: النُّباءُ قال: كان مُسَيْلَمَةٌ نُبَيِّيءَ سَوْءٍ.

قال أبو علي: نَبِيّ، فَعِيلٌ من النَّباء، إلا أن الهمزة فيه ألزمت التخفيف كما ألزمته في بَرِيَّة والذرِيَّة في قول من جعلها فُعِّيلة من ذَرَأ، وإذا صغّر قيل: نَبيءٌ فرجعت الهمزة التي كانت خففت في الواحد، وأدغمت الياء الأولى التي للتصغير في فَعْيَل.

قال: ذا القياس لأنه مما لا يلزم.

قال أبو علي: يعني التخفيف.

قال: ومن قال: أنبياء قال: نُبَيّ سَوْءٍ كما قال في عيدٍ حين قالوا: أعْيادٌ: عُيَيْدٌ.

قال أبو علي: جعله مثل عُطَيّ، والأصل في نُبَيّ عند سيبويه الهمزة، وإنما لم يرد الواو في تصغير نُبَيّ على قول من قال: أنْبِياءَ وإذا كان أصله الهمزة، كما لم ترد الواو في (عِيدٍ) فيقال: (عُوَيْدٌ) وإن كان أصله الواو.

قال: وأمّا الشّاءُ فإنّ العرب تقول: شُوَيٌّ.

قال أبو علي: يقولك إن (شاءً) وافقَ (شاةً) في أن فيه بعض حروفه، كما أن (سواسِية) ليس من (سِيّ) وإن كان فيه بعض حروفه.

قال: والدليلُ على هذا قولهم: شُوَيٌّ.

أي لأنه لو كان من لفظ (شاةٍ) لكان شَوِيهٌ.

قال: وأما من قال: دَيامِيسُ، ودَيابِيجُ فهي عنده بمنزلة واو جِلْواخ وياء جِرْيال.

قال أبو علي: أي في هذه الواو والياء تاليين للإلحاق، كما أنّ الياءين في دِيماسٍ وديباجٍ للإلحاق.

قال: ولو سميت رجلاً: ذوائبَ لقلت: ذُؤَيْئِبٌ، لأن الواو بدل من الهمزة التي في ذُؤابَة.

قال: يريد أن الواو في قولك: (ذَوائب) بدل من الهمزة التي هي عين في (ذُؤابة) وكان القياس (ذأإب) مثل ذَعاعِب إلا أنه أبْدِلَ من الهمزة واوٌ لاجتماع ثلاثة أحرف متجانسة، وفي التصغير ليس تجتمع هذه المتجانسة، فلا يلزم البدل.

obeikandl.com

هذا باب تحقير ما كانت الألف بدلا من عينه

قال: ولو حَقَّرْتَ رجلاً اسمه سارَ أو غابَ، لقلت: غُيَيْبٌ وسُيَيْرٌ لأنّهما من الياء، ولو حقّرت السَّارَ وأنت تريد السّائر لقلت: سُوَيْرٌ.

قال أبو علي: (السّارَ) إذا أردت به السَّائر كقوله[1]: [الطويل]

وهي أدمـــــــاءُ ســـــــارُها

فوزنه (فالٌ)، فلو صغّرته لقلت: (سُوَيْرٌ)، و لم تقل: (سُؤَيْرٌ)، لأن الألف ليست الهمزة التي هي عين الفعل من (سائر)، إنما هي ألف فاعل الزائدة التي تقلب واوًا في التصغير والتكسير، وكذلك لو جعلت (السّار) محذوفًا من (سائر) الذي هو فاعل من (السير) لقلت في تصغيره (سُوَيْر) و لم تقل: (سُيَيْرٌ)، لأن الألف ليست منقلبة عن الواو، (والسّائر) الذي يقال لما يبقى من الشيء: رأيتُ زيدًا وسائرُ من في الدار عينُه همزة كذلك.

قال أبو إسحاق: (سائر) الذي هو فاعل من السير عينُه ياء، وهُمِزَتْ هذه الياء لسكون ما قبلها وسكونها لجريه على باعَ وسارَ.

قال: وسألتُ الخليل عن (خاف ومال) في التحقير فقال: (خاف) يصلح أن يكون (فاعِلاً) ذهبت عينُه، وأن يكون (فعِلاً)، فعلى أيّهما حملته لم يكن إلا بالواو.

قال أبو علي: إنما لم تُقلب الألف من (خاف ومال) إلاّ إلى الواو في التصغير، لأنّه لا يخلو من أحد ضربين:

– إما أن يكون (فَعِلاً) فانقلبت الواو ألفًا لتحركها وتحرك ما توسطته، فإذا صغّرت وجب أن ترجع الواو التي هي عين من (خَوَّفْتُ وتموَّلَ).

– وإما أن تكون الألف ألف (فاعِل)، وهي أيضًا تُقلب في التصغير والتكسير واوًا فعلى أي الأمرين حملته وجب أن تُظهر في التصغير الواو دون الياء، إلا أنه إذا كان الواو منقلبة عن ألف (فاعِل) فوزنه (فُوَيْلٌ)، وإن كانت عن العين فوزنه (فُعَيْل).

---

(١) البيت كاملا:

وَسَـــوُّدَ مَـــاءُ المَـــرْدِ فَاهَـــا فَلَوْنُـــهُ كَلَوْنِ النَّئُـــورِ وَهْـــيَ أَدْمَـــاءُ سَـــارُهَا

وهو لأبي ذؤيب في وصف ظبية.

انظر: المقتضب، وشرح أشعار الهذليين ص ٧٣

قال: وأما (مالٌ) فإنّه (فَعِلٌ)، لأنهم لم يقولوا: (مائِلٌ) ونظائره في الكلام كثيرة، فاحمله على أسهل الوجهين.

قال أبو علي: قوله: وأما (مالٌ) فإنه (فَعِلٌ)، يريد أن قوله: (رَجُلٌ خافٌ) احتمل أن يكون (فَعِلاً)، وأن يكون (فاعِلاً) محذوف العين، أما احتماله أن يكون فَعِلاً فذا الفعل يجيء اسم الفاعل منه على (فَعِل)، نحو فَرِقَ يَفْرَقُ فهو فَرِقٌ، وخافَ يخافُ على هذا الوزن، فلذلك احتمل أن يكون خافَ: فَعِلاً.

وأما احتماله لأن يكون فاعِلاً فإنه قد سُمِع (خائفٌ) من خافَ يخافُ، كما سُمِع سامِعٌ من سَمِعَ، (وفاعِل) من نحو هذا تحذف عينه كما حذف (هارٌ)، و (لاغٌ) وما أشبهه، فاحتمل لذلك أن يكون (خافٌ) (فاعِلاً) محذوف العين، وللأول أن يكون (فَعِلاً)، (فأمّا رجلٌ مالٌ) فلم يقل فيه مائِلٌ فيحكم أنه فاعِلٌ محذوف العين، فإذا لم يسمع منه فاعِل حكمْتَ أنّه (فَعِلٌ) ولم تحكم على حذف شيء منه إلا بثَبَتٍ، وحمله على (فَعِلَ) وهو أسهل الوجهين على ما ذكر.

هذا باب تحقير الأسماء تثبتُ الأبدالُ فيها، وتَلزمُها

وذلك إذا كانت أبْدالاً من الياءات والواوات التي هي عَيْناتٌ نحو قائِلٌ قُوَيْئِلٌ فليست هذه بمنزلة التي هي لامات، لو كانت مثلهنّ لما أبدلوا.

قال أبو علي: يقول: لم تُبدل هذه العينات من حيث أبدلت اللاّمات، لأنّها لو أبدلت من حيث اللاّمات لم يلزم إبدالها، لأنّها لم تقع طرفًا، واللاّمات إذا لم يَقَعْنَ طرفًا لم يلزم إبدالهنّ، وذلك إذا بُني الاسم على التأنيث أو التثنية لم يلزم أن يرجع مُبدلها في التصغير كما رجع مُبدل اللام في التصغير، لكن يلزم البدل في التصغير كما لزم قبله.

قال: فهذه الهمزة بمنزلة همزة ثائرٍ وشاءٍ.

قال أبو علي: يقول لما لزمت بدلاً من الياء والواو صارت بمنزلة الهمزة التي هي أصل، نحو التي في (ثائرٍ). وفي ذكر (شاءٍ) هنا كالنَّصِّ في أن الهمزة من شاءٍ لامٌ.

قال: وكذلك (فَعائلُ) لأن علته كعلة (قائلٍ)، وهي همزة ليستْ منتهى الاسم ولو كانت في (فُعائل) مثل حُطائِط لو كسرته للجمع لقلت: حُطائِط، فإذا جمعت فَعائِلَ جمع التكسير، فلفظ التكسير كلفظ الواحد، لأن ألف التكسير تلحق ثالثة وثالث الاسم ألفٌ يجب حذفها، كما يحذف من مُبارِكٍ، فإذا حذفت أثبتَّ الألف التي للجمع، فوافق الواحد الجمعَ في اللفظ.

هذا باب تحقير ما كان فيه قَلْبٌ

قال: ومثل ذلك أيْنُقٌ، إنما هي أنْوُقٌ في الأصل، وأبدلوا الياء مكان الواو وقلبُوا.

قال أبو علي: ليس في (أيْنُق) شيء يوجب قلب الواو ياءً كما في (قِيل) وأشباهه لكنه قلب قلبًا، ويجوز أن تكون الياء زائدة ألحقت عوضًا من حذف الواو التي هي عين، فلا تكون منقلبة عن الواو، فأيْنُقٍ على ما ذكره سيبويه وزنه أعْفُل، وتصغيره: أعَيْفِل، لأنه جعل الياء منقلبة من الواو التي هي عين، فإن قدّرت في الياء أنها زيدت زيادة ليست بعوض من العين فوزنه (أيْفُلٌ)، وتصغيره (أيَيْفِلٌ) تلفظ بالياء الزائد في الوزن لفظًا.

قال: وكذلك مُطْمَئِنٌّ إنما هو من طامَنْتُ، فقلبوا الهمزة.

قال أبو علي: طَامَنَ، فعْلَلَ في الأصل، فإذا قُلِبَ صار طَمْأنَ، فَلْعَلَ ومُطْمَئِنٍ: مُفْلَعِلٍ وتصغيره: طُمَيْأنٌ، فُعَيْعَلٌ، وطُمَيئِنٌ، فُلَيْعيل.

قال: ومثل ذلك قولهم: أكْرَهُ مَسائِيَتَكَ.

قال أبو علي: جمعْتَ مَساءَةً، والأصل مَساوِئ، وزنه مَفاعِل، ثم قلبت فصار (مسايِؤٌ) على وزن (مَفالِعٌ)، ثم أبدلت الواو التي هي عين أخِّرت إلى موضع اللام، لانكسار ما قبلها، فصار مَسائِيءٌ، ثم تحذف الياء حذفًا على مذهب سيبويه فيلحق التنوين بدلاً منها فصار (مَساءٍ)، وعلى قول يونس وعيسى: (مَسايِيٌّ)، ولا تحذف الياء على قولهم: ثم تلحقه الهاء كما فعلت ذلك في البرابِرَة فصارت مَسائية، فإن حقرته اسم رجل قلت: مُسَيْئِيَةٌ على وزن مُفَيْلِعَةٌ.

obeikandl.com

هذا باب تحقير كل اسم كانت عينُه واوًا وكانت العين ثانية أو ثالثة

قال: وفي أرْوَيَّةٍ: أرَيَّةٌ، وفي مَرْوِيَّةٍ: مُرَيَّةٌ، واعلم أن من العرب من يُظهر الواوَ في جميع ما ذكرناه.

قال أبو العباس: من كان أرْوَى عنده (أفْعُل)، قال في أرْوِيّة: أرَيَّة على أسَيِّد وأرَيْوِيَةٌ على أسَيْوِدٍ، ومن كانت أرْوى عنده (فَعْلى) لم يقل في أرْوِيّة إلا أرَيَّة، لأن الواو في موضع اللام على هذا القول، وإليه كان يذهب الأخفش.

قال أبو علي: من كان أرْوَى عنده أفْعَل، كانت أرْوَيَّة: أفْعُولَة، أصله أرْوُوِيَةٌ، قالوا: والثانية واو أَفْعُولة، وقعت ساكنة قبل ياء فلزم انقلابها ياءً، ولما لزم انقلابها ياءً وجب أن يبدل من ضمة عين أفْعُولة كسرة، فصار أرويَّة، فإن صغّرته على هذا قلت على قول من قال: أسَيْوِدٌ أرَيْوِيَة، فيصير على مثال فُعَيْعِيل، ووزنه أفَيْعِيلَة، وإن صغّرته على قول من قال: أسَيِّد أرَيْوِيَة، فيصير على مثال فُعَيْعِيل، ووزن أفَيْعِلَة، وإن صغّرته على قول من قال: أسَيِّد قلت: أرَيَّة، وكان أصله: أرَيِّيَة، الياء الأولى للتصغير والثانية عين الفعل التي انقلبت ياء، والثالثة واو أفْعُولة التي قلبت قبل التصغير لوقوعها ساكنة قبل ياء، والرابعة لام الفعل، فاجتمعت أربع ياءات، فحذفت اثنتين منها كما حذف من بُختيّة إذا نسبت إليها اثنتين لاجتماعهن، ومثل ذلم مَرْوِيَّة إن صغَّرته على أسَيِّد قلت: مُرَيَّة، والأصل مُرَيِّيَةٌ، فحذفت اثنتين كما حذفتهما من أرَيِّيَة، وإن صغَّرته على أسَيْوِدٍ قلت: مُرَيْوِيَة.

ومن كان أرْوَى عنده (فَعْلى) قال في (أرْوِيَّة) أنه فُعْلِيّة، فإن صغَّرته وهو فُعْلِيَّة لم تقل فيه إلا أرَيَّة ولم يجز فيه أريوِيَة، لأن اللام واو، فكما لا يجوز في عُرْوَة عُرَيْوَةٌ، فكذلك لا يجوز على هذا القول في أرْوِيّة: أرَيْوِيَة. وكان الأصل فيمن جعل أرْوِيّة فُعْلِيَّة أن يقول: أرَيْوِيَة، إلا أنّه لما كان اللام واوًا، لزم أن يقلبه ياءً، ولم يجز فيه قول من يقول: أسَيْوِدٌ، لأن الجميع يقلبون اللام ياء، فيجب على هذا أرَيِّيَةٌ، ثم تحذف ياء (فُعْلِيَّة) فيبقى أرَيَّةٌ، وزِنَتُه من الفعل على هذا القول: فُعَيْلَةٌ، وعلى القول الآخر: أفَيْعَةٌ هذا شرح بنائه وتصغيره.

فأما وزن (أرْوى بأفْعَل)، إن جاء منونًا فهو أجود، لأن الهمزة إذا جاءت أولاً في كلمة على أربعة أحرف، وجب أن يحكم بزيادتها حتى يقوم دليل على أنه أصل كنحو ما قام في (أوْلَقٍ)، فتمثيل أرْوَى على هذا بِفَعْلى بعيدٌ جدًا من الجواز إلا أن يكون أريد به

الإلحاق كأَرْطَى، فقد تكون على هذا الهمزة أصلاً كما أنها في أَرْطَى أصل وإن لم يجئ منونًا كأن أصله (فَعْلَى)، لأنه لو كان (أَفْعَل) لنوِّن لأنه نكرة، كما ينون (أَفْعَى) وما أشبهه من الأسماء النكرات غير الصفات التي تجيء على (أَفْعَل).

قال: واعلم أن الواو إذا كانت لامًا لم يجز فيها الثبات في التحقير على قول من قال: أسَيْوِدٌ.

قال أبو علي: الإعلال تغييرٌ، ومعلوم أن اللام يلحقه التغيير أكثر لما يُحذف فيه من حركات الإعراب، فإذا لحقه التغيير أكثر كان في الإعلال أقعد، إذ الإعلال تغيير، ولا يلحق العين من الإعلال ما يلحق اللاّم، لأن هذه الحركات لا تعتقب عليها، ومما يُبيِّن أن اللامات أضعف من العَيْنات أنّها عُدلت بالحركات فحُذفَت كما يحذَفْنَ في قوله: (لَمْ يَغْزُ، ولَمْ يَرْمِ)، والحركة أضعف من الحروف، فما عُدِلَ بها يجب أن يكون مثلها، والواو إذا كانت عَيْنًا لم تعدل بالحركة فتحذف كما تحذف، فأمّا التي هي عين لالتقاء الساكنين في مثل قِيلَ، فإن التي هي لام قد تحذف أيضًا لها في مثل: هُوَ يرمي القومَ.

قال: وفي عَشْواءَ: عُشَيَّاءُ، فهذه الواو لا تثبت كما لا تثْبُتُ في (فَيْعِلٍ) ولو جاز هذا لجاز في غَزْوَةٍ: غُزَيْوَةٌ.

قال أبو علي: قول: ولو جاز هذا، أي لو جاز أن تصح اللامات التي هي واوات، إذ لم يَقَعْنَ طرفًا كما صححت العينات في نحو أسَيْود لقلت في غَزْوٍ غُزَيْوٌ، فصححت الواو لأنها في غُزَيْوٍ لامٌ، كما أنك في عَشْواءَ لامٌ، فإنْ صححتها فيها لزم أن تصححها في غَزْوٍ إذا حقرت لاجتماعهما في أنهما لامان.

قال: وهاء التأنيث بمنزلتها لو لم تكن.

قال أبو علي: يقول: لا تتوهم أن تصحيح اللام في غُزَيَّة جائز، لأنه ليس بطرف كما جاز في أسَيْوِد، لأن هاء التأنيث بمنزلة المنفصل من الاسم وكذلك الياء المقصورة والممدودة وياء الإضافة بمنزلتهن في هذا.

قال: وإذا كان الوجه فيما يثبت في الجمع أن يبدل، فهذه المَيْتَةُ التي لا تثبت في الجمع لا يجوز فيها أن تثبُت.

قال أبو علي: إذا جمعت المَيْتَةَ: (فَعالَة) مكسّرًا قلت: فَعائِل، وذلك أنه يجتمع ساكنان، ألف (مَفاعِل) التي للجمع، وألف (فَعالة)، فتحرك الألف فتنقلب همزة، ثم تبدل

واو (عَجُوزٍ) وياء (صَحيفَةٍ) إذا كسرتا همزة وإن لم يكونا ألفين، لأنهما يوافقان الألف في المدّ، وفي أنهما لم يجيئا للإلحاق كما لم تجئ هي أيضًا له، هذا إن لم يكن لفظ فهو مذهبُه.

قال: وأمّا مُعاوية فإنّه يجوز فيه ما جاز في أسَيْوِد.

قال أبو علي: إذا صغرت مُعَوْية على قول من قال: أسَيِّد قلت: مُعَيَّةٌ وكان يجب أن يقال: مُعَيِّيَةٌ، تقلب الواو التي هي عين مفاعلة ياءً لوقوع ياء التصغير الساكنة قبلا، وتثبت الياء التي هي لامٌ بعدها لكن حذفت التي هي لام كما حذفت في تصغير عَطاء لاجتماع ثلاث ياءات فيبقى مُعَيْيَة: مفَيْعَة، فإن حقَّرته على قول من قال: أسَيْوِدٌ قلت: مُعَيْوِيَةٌ، ولم يلزمك حذف اللام.

obeikandl.com

هذا باب تحقير بنات الياء والواو اللاتي لاماتُهنَّ ياءات وواوات

قال: وكذلك (أحْوَى) إلا في قول من قال أسَيْوِدٌ، ولا تصرفْه، لأن الزيادة ثابتة في أوله.

قال أبو علي: أحْوَى وأحْمَر وما أشبههما لا ينصرف في النكرة لأنه على وزن الفعل وهو صفةٌ، فإذا حقَّرت أحْوَى وأحمر على قول من قال: أسَيِّد قلت: أحَيٌّ، فحذفت لام الفعل لاجتماع ثلاث ياءات، ولا يجوز صرفُه، وإن حُذفت اللام من، لأن الزيادة التي بها شابَه الفعل ثابتةً فيه وهي الهمزة وإن حُذفت اللام من لعلَّة، ومع ذلك فإن هذه اللامات قد تُحذف من الفعل في نحو (لَمْ أرْمِ)، ولا يخرجه ذلك من أن يكون فعلاً؛ فكذلك إذا حذفت مما أشبه الفعل لم تزل عن مشابهة الفعل، كما لم تزل بحذفها الفعلية من الفعل، فلا يخرج هذا عن مشابهة الفعل، وإن حُذفت من اللام كما لا يخرج (يَضعُ) إذا سمَّيت به رجلاً عن مشابهة (يذْهَبُ) وإن حذفت منه الفاء.

قال: وأمّا عيسى فكان يقول: أحَيٌّ ويصرفُه؛ لأنه حذف حرفًا كما أنه حذف من أحَيٌّ.

قال: واعلم أن كلّ ياءٍ أو واوٍ أبدل الألف مكانها، ولم يكن الحرف الذي الألف بعده واوًا ولا ياءً.

أي: كما أن ما الألف بعده من أحْوَى وأعْيَا، ياءٌ أو واوٌ فإنّها ترجع ياء أي لا يحذف كما حذف من أحَيٌّ.

قال: وإذا كانت الواو والياء خامسة وكان قبلها حرف لين، فإنها بمنزلتها إذا كانت ياء التصغير تليها فيما كان على مثال (فُعَيْلٍ)، لأنها تصير بعد الياء ساكنة.

أي: فإنّ الواو بمنزلتها إذا كانت ياء التصغير تلي الواو والياء إذا كانت خامسة وقبلها حرف لين في التصغير بمنزلة ما كان على ثلاثة أحرف آخره واوٌ، وقبله ياء التصغير، لأنك إذا صغّرت ما آخره واو خامسة قبلها حرف لين انكسر الحرف الذي قبل حرف اللّين الرابع، لوقوعه بعد ياء التصغير، فإذا انكسر فكان الحرف الذي بعد اللين واوًا قبلها، قُلب الواو ياءً، فصارت الياء المنقلبة عن الواو لانكسار ما قبلها، بمنزلة ما إذا أوقعت قبل اللام التي هي واو من (فُعَيْل) في أنها تقلب الواو ياءً لسكونها ووقوعها قبلها كما تقلبه ياء التصغير فصار (مُريْمِيٌّ ومُغيزيٌّ).

بمنزلة (دُليه)، فهذا العمل فيه إذا كان الحرف بعد ياء التصغير واوًا، وكان الحرف الخامس أيضًا واوًا. فأمّا إذا كان الحرف الذي بعد الحرف الذي بعد ياء التصغير ياءً وكان الحرف الخامس أيضًا ياءً، لم يحتج إلى أن يقلب ياءً، لانكسار ما قبلها، ولا واوًا لوقوع ياء ساكنة منقلبة عن واوٍ قبلها، لكنك تدع الياءين على ما كانا عليه قبل التصغير.

وحكم الألف في أنها تنقلب ياءً لوقوع الحرف المكسور قبلها حكم الواو.

قال: وإذا حقَّرت (مَطايا) اسم رجل قلت: (مُطَيٌّ)، والمحذوف الألف التي بعد الطاء كما فعلت ذلك (بقبائل)، كأنك حقَّرت مَطيًا.

قال أبو علي: (مَطايا) لامُه ألف منقلبة عن ياء عن واوٍ.

وقوله: ومن حذف الهمزة التي في (قبائل)، فإن ينبغي له أن يحذف الياء التي بين الألفين، هذا لأن الياء ففي (مَطايا) بمنزلة الهمزة في (قَبائل)، وذلك أن (مَطِيَّة) مثل (قَبيلة)، فإذا جمعت فالقياس أن تقول على قبائل: مَطائِي، فتهمز ياء (فَعيلة) كما همزتها في الجمع، لكن لما أبدل من الياء ألفٌ، أعني من الياء التي في (مَطائِي) كما قلبت من (مَدارا) صار (مَطاأأ)، فاجتمعت متجانسات فأبدلت من الهمزة ياء فصار (مَطايا)، فلذلك صارت هذه الياء بمنزلة همزة (قبائل)، فعلى قول يونس، يجب أن تحذف الياء من (مطايا) كما تحذف الهمزة من قبائل، فتقول: قُبَيِّل، فإذا حذفت الياء صرت كأنك حقرت (مَطاء)، فتقع ياء التصغير ثالثة، ويلزم أن تقلب الألف ياء، وتكسر، وتنقلب الألف التي هي لام أيضًا ياء، فيصير (مُطيِّي)، فتحذف الثالثة كعُطَيّ.

وعلى قول سيبويه والخليل تصغيره على هذا اللفظ، إلا أنهما يحذفان الألف التي هي ثالثة حروف (مَطايا).

قال: وكذلك (خَطايا) اسم رجل إلاّ أنّك تهمز آخر الاسم لأنه بدلٌ من همزة فتقول: خُطَيِّيءٌ.

قال ابو علي: (خَطِيئَةٌ) وزنُها (فَعِيلةٌ)، والهمزة منها لام، فإذا كسِّر كما يكسِّر ما كان على وزنه وجب أن يبدل من ياء فعيلة همزة كما أبدل منها في صحائف، واللام همزة أعني لام (خطيئة) فيصير (خَطائِيءٌ) وإذا اجتمع همزتان في كلمة واحدة، أبدلت الثانية منهما بحسب الحركة التي على الأولى، فيلزم على هذا أن تقول: (خطائي)، فتبدل الثانية ياءً لأن الأولى منكسرة، فإذا أبدلتْ صارت ياءً مثل (مَطايِي) في جمع (مَطِيَّة) فيلزم أن

تقلب اللام التي هي ياءٌ ألفًا كما قلبت من مَدارى فتصير (خَطاأأ)، فتجتمع ثلاث متجانسات، فتبدل الوسطى ياءً كما قلبت من مَطايا، فإذا صغرته أعني خطايا حذفت الألف أعني ألف (فَعائِل) على قول سيبويه، وأدغمت ياء التصغير في ياء (فعائِل)، وقلبت الألف التي انقلبت عن الياء التي انقلبت عن الهمزة همزة، لأن العلّة التي لها كانت قُلبت اللامُ التي هي همزة ألفًا قد زالت، أعني اجتماع الهمزتين، فلما زالت العلّة بطل المعلول، فرجعت اللام التي هي همزة لزوال الهمزة الأولى التي لها قلبت ياءً؛ ألا ترى أن ياء التصغير صادف الياء من (خَطايا) وهي غير همزة فهذا تصغيره على قول سيبويه وتصغيره على قول يونس أيضًا موافق لذا في اللفظ وإن كان مختلفًا في التقدير، لأن المحذوف على قوله الياء من (خَطايا)، وفي كلا القولين ترجع الهمزة التي هي لام لزوال العلّة التي لها كانت قُلبت ياءً قلبت ألفًا وهو اجتماع الهمزتين في كلا القولين خُطَيِّيء.

قال: وتَردّ الهمزة كما فعلتَ بألف (مِنْساة) ولا سبيل إلى أن تقول (مُطَيْيٍ).

قال أبو علي: قوله: وتردّ الهمزة، أي تردّ الهمزة التي هي لام (خطيئة) لأنك إنما قلبتها لاجتماع همزتين في كلمة وتخفيف الهمزة الثانية إذا اجتمعا في كلمة واحدة قلبُها، كما أنّ تخفيف الهمزة الواحدة إذا انفتحت، وانفتح ما قبلها أن تجعل بين الهمزة والحركة التي عليها أنّ الهمزة في (مِنْسَأة) قلبت قلبًا، كما أنّ لام (خَطايا) قلبت قلبًا، وإذا صغر رجع اللام، لأن البدل لم يلزم إلا في اليسير.

قال: وإنّما انتهت ياء التصغير إليها، يعني إلى الياء في (مَطايا)، وهي بمنزلتها قبل أن تكون بعد الألف.

قال أبو علي: قوله: وهي بمنزلتها، أي الياء من مطايا بمنزلة نفسها قبل أن تكون بعد ألف الجمع، يعني أنها بمنزلتها في (مَطِيَّة).

وهذه مسألة أملَيْتُها ليس هذا موضعُها

قال أبو علي: (عارِيَّة)، لا يخلو من أن تكون (فاعُولَة)، أو (فَعَلِيَّة)، فإن حكم بأنّها فاعُولَةٌ صارت الألف فيه زائدة، وصارت الياء الثانية من (عارِيَّة) التي هي لامٌ مدغم فيها واو فاعُول، وكُسِرت الراءُ التي كان حكمها أن تكون مضمومة لمجاورتها الياء، لأن الواو إذا أدغمت في الياء قلبت ياءً، ثم أدغمت فيه، فلو لم تُبدل من الضمة كسرة لم تنقلب الواو المدغمة في الياء ياءً، بل بقيت واوًا لانضمام ماقبلها، كما انقلبت الياء من (مُوسِرٍ) (ومُوقِنٍ) واوًا لانضمام الميم قبلها، وهما من اليقين واليسار، فكسر هذه الراء هنا مثل كسر العين من (مَفْعُول) إذا كان اللام ياءً نحو (مَرْمِيّ) وكان يلزم على تقدير أن تكون (عارِيَّة) فاعُولة أن يكون الفعل (أعْراه كذا) (وأعْرَيْتُكَ كذا)، لأنه إذا قدّر (عارِيَّةً فاعُولَةً)، فقد قدر الإعلال في اللام، فكان يلزم على هذا أن يكون الإعلال في الفعل في اللاّم دون العين، وليس الأمر على ما لزم، لأن الاعتلال في الفعل في العين دون اللام، ألا ترى أنّك تقول: أعَرْتُكَ كذا، وأعارَهُ، فيقع الإعلال في العين، وإنما اللام راءٌ والدليل على أن الاعتلال في العين دون اللام أنّك القيت في (أعارَ) حركة العين التي هي الفتحة على الفاء التي هي عين، فقلت: (أعارَ)، ثم لما حدَّثْتَ بالفعل عن نفسك، وضَمَمْتَ تاء المتكلم إليه سَكنَ لام الفعل كما سُكن (أكرمْتُ)، وقد كانت العين قبل ذلك أسْكَنَتْ أيضًا. وألقيت حركتُها على الفاء؛ فاجتمع ساكنان: العين واللام، فحذفت العين، فبقي (أعرْتُ)، فقد وضح بما قلنا أن (عارِيَّة) لا يجوز أن تكون (فاعُولَة)، وإذا لم يجز أن تكون (فاعُولة) ثبت أنّه (فَعَلِيَّة)، وأن الياء فيه كالياء في (بُخْتِيّ، وقُمْرِيّ) ونحوه مما فيه ياء النسب لا لمعنى إضافة ككُرْسِيٍّ.

قال: وإذا حقَّرت (عَدَوِيٌّ) اسمُ رجلٍ أو صفة قلت: عُدَيِّيٌّ، لا بد من ذا ومن قال: عُدَوِيٌّ فقد أخطأ.

قال أبو علي: (عُدَيِّيٌّ) على وزن (فُعَيليل)، من التصغير، ووزنه من الفعل فُعَيليّ، وتحقير عَدِيّ، عُدَيٌّ، فإذا أضفت إليه حذفت ياء التصغير كما تحذفها من (أميّة)، وقلبتها ألفًا أعني الباقية، ثم قلبتها واوًا فصار (عُدَوِيّ)، كأمَوِيّ وزنه من الفعل: فُعَوِيّ، لأنك كنت حذفت لام الفعل في التصغير لاجتماع ثلاث ياءات فنسبت إليه ولام الفعل محذوف.

قال: وإذا حقرت أُمَوِيّ قلت: أُمَيِّيٌّ كما قلت في عَدَوِيّ، لأن أمَوِيّ ليس بناؤه بناء التحقير، إنما بناؤه بناء فُعَلِيّ.

قال أبو علي: أُمَيِّيٌّ وزنه فُعَيْلِيٌّ و لم يجز أن تقل: أمَيْوِيٌّ كما قلت: أسَيْوِدٌ لأن اللام لا تظهر بعد اللام الساكنة كما تظهر العين.

وقال أبو علي: يقول: أُمَوِيّ وإن كان قبل الإضافة إليه محقَّرًا، فإذا أردت تحقيره منسوبًا إليه لم يكن من إثبات عَلَم التصغير بُدٌّ، ووزنه من الفعل إذا حقرته: فُعَيليٌّ، ومن مثال التصغير: فُعَيْعِيلٌ، وليس كعُدَوِيّ، لأن عُدَوِيّ: فُعَوِيّ، وإنما خالف عندي أمَيَّةَ في التحقير، لأن عديًّا اجتمع فيه ثلاث ياءات إحداهن ياء التصغير، والثانية ياء فَعِيل والثالثة لام الفعل، فلزم حذف لام الفعل لاجتماع ثلاث ياءات فبقي عُدَيّ على وزن فُعَيّ، فلما أضفت إليه حذفت ياء التصغير لاجتماع أربع ياءات كما حذفته من أمَيّ، فبقيت الياء وهي ياء فُعَيْل، فانقلبت ألفًا لما وليت الدالَ المفتوحة، فكأنّه صار عُدا، ثم قلبت الألف واوًا لحاجتك إلى تحريك ما قبل ياء النسب فقلت: عُدَوِيّ، فخرج وزنه من الفعل: فُعَوِيّ، وأمَّية لم تجتمع فيه ثلاث ياءات في التصغير، فيلزم حذف لامه.

قال: وإذا حقَّرت مَلْهَويّ قلت: مُلَيْهِيّ تصير الواو ياءً لكسرة الهاء، وكذلك إذا حقَّرت حُبْلَويّ.

قال أبو علي: تحقير مَلْهَوِي مُلَيْهِيٌّ على ستة أحرف، فإذا حُقر فلا بدّ أن تحذف حتى يصير على مثال ما يُصغّر، فيلزم الحذف من الطرف وهي إحدى الياءين، فيصير على خمسة أحرف، رابعه حرف لين. وهو مثال قد يصغَّر مثله، فإذا حذفت إحدى الياءين لزم حذف الآخرين، لأنهما لحقتا معًا، فكأنه يبقى (مَلْهُو)، فإذا دخلت ياء التحقير انكسرت الهاء بعدها فانقلبت الواو التي هي لامٌ ياءً لانكسار ما قبلها فيصير (مُلَيْه) ثم يُعوّض ياءً، أي النسب ياءً، فيصير: مُلَيْهِيٌّ على مثال: فُعَيعِيل، ولو لم تحذف ياءي النسب لقلت: مُلَيْهِي، فيخرج عن مثال التحقير، فعلى هذا يجوز أن تخفف الياء من مُلَيْهِيّ، لأن ما حذف منه ليس برابع فيكون العِوَضُ منه لازمًا فأنت في العوض وتركه بالخياء، فإن قلت: أحذف إحدى الياءين أعني ياءي النسب وأبقي الأولى، لأن الثانية قد تحذف وتبقى الأولى في نحو (يَمانٍ) وما أشبهه، فتصير الياء في مُلَيْهى الثانية غير عوض، إنما هي الياء الأولى من ياءي الإضافة، فلا يجوز تخفيفه، ولا يجوز إلا مُلَيْهَى، إذا كانت الياء من نفس الكلمة، فلا يجوز

أن تكون الياءُ في مُلَيْهى الثانية الياءَ الأولى من النسب كما كانت له في (يَمانٍ) وما أشبهه، لأنه حيث حذفت الياء الثاني للنسب عوّض منها شيء كتعويضك الألفَ في (يَمانٍ) (وشَآمٍ) منها، وليس في (مَلْهَوِيّ) شيء يُجعل عوضًا من الياء المحذوفة فيحكم أن الياء الثانية من مَلْهَوِيّ هي الأولى للنسب، وإذا لم يكن كذلك جاز فيه التخفيف والتشديد، إلا أنّه إذا شدّد كان أدلّ على أنه تحقير مَلْهَوِيّ، وعلم أن الياء عوض من شيء محذوف، فلا يلتبس تحقير مُلَيْهوِيّ بتحقير مَلْهَى، وحكم (حُبْلَوِيّ) في التحقير حكم (مَلْهَوِيّ)، إلا أن الواو في (مَلْهَوِيّ) لام، والواو في (حُبْلَوِيّ) بدل من ألف التأنيث.

وقال أبو علي: الواو في حُبْلَوِيّ لما انقلبت زالت عن أن تكون للتأنيث، كما أنّها لما كسِّر عليها الاسم في (حَبالى)، زال عن أن يكون علامة التأنيث؛ فصارت وإن كانت زائدة بمنزلة الألف في (مَدارا) التي هي منقلبة عن الياء التي هي لام، فلذلك جاز أن تنقلب الواو من (حُبْلَويّ) في التصغير ياءً، لانكسار ما قبلها، كما جاز أن تنقلب الواو التي هي لامٌ في نحو (مَلْهِيّ) وصارت علامة التأنيث بانقلابها واوًا بمنزلة اللامات التي هي أصول كما صارت في (حَبالى) بمنزلة ألف (مدارا)، فجاز انقلابها كما تنقلب الأصول لذلك؛ ومن هنا قيل في جمع هذا اسم رجل (حبلوي) وفي جمعه اسم نساء: (حُبْلَيات) لمّا زال عن أن يكون علامة التأنيث للانقلاب، ثبت في جمع التذكير والتأنيث.

قال: لأنّك إنْ حقّرت وهي بمنزلة واو مَلْهَوِيّ. أي في أن ألف التأنيث قد انقلبت واوًا، كما أنّ ألف مَلْهى انقلبت واوًا فصارت بمنزلة ياء صَحارى، أي في أنها ليست للتأنيث.

قال: لأنّك لم ترد أن تحقِّر (حُبْلى) ثم تضيف إليه، أي إنّما حقَّرته مضافًا إليه، وقد لزم ألفه الانقلاب.

هذا بابُ تحقير كلّ اسم كان من شيئين أحدُهما ضُمَّ إلى الآخر فجعلا بمنزلة اسم واحد

قال في اثني عَشَرَ: إذا حقَّرته قلت: ثُنَيّا عَشَر، كما أنّك إذا حقرت اثْنَيْنِ قلت: ثُنَيّان، لأن (عَشَر) من اثْنَيْ عَشَرَ بمنزلة النون من اثنين.

قال أبو علي: هذا لأن (عَشَر) من (اثْنَيْ عَشَر) بمنزلة النون من اثنين، وذلك أنّ الألف والياء إذا ثبتتا في التثنية ثبتت بثباتهما النون، فلم تسقط النون إلا في الإضافة، وليس (اثْنا) مضافًا إلى (عَشَر)، فتسقط النون له، فإذا لم يكن مضافًا إلى (عَشَر)، ثبت أن (عَشَر) بدل من النون إذا لم تثبت معه كما لم يثبت البدل مع المبدل منه، وذا ليس من ذا الباب.

قال أبو علي: التصغير يقوم مقام الصفة، فقولك: (زُيَيْدٌ)، بمنزلة قولك: (زيدٌ صغيرٌ)، فإذا لم يجز أن يوصف الشيء وصف تخليص وتمييز من غيره و لم يكن له باب يشبّه به لم يصغّر كما لا يوصف.

قال: واعلم أن علامات الإضمار لا يحقّرْنَ من قبل أنها لا تقوى قوة المظهرة.

قال أبو علي: لم يُصغَّر من حيث لم يُوصف لأنّه لا يضمر حتى يُعرف، فيستغني عن الوصف.

قال: ولا يُحقَّر أين ولا متى.

قال أبو علي: لم تصغّر لمضارعتها الحروف، وصغّر (دون وتحت)، لأنّها أسماء متمكنة غير متضمنة معنى الحروف، ولا قائمة مقامها.

قال: وأمّا أمْسِ وغَدٌ فلا يُحقران.

قال أبو علي: لم يجز تحقير (أمْسِ) لأنّه مبنيٌّ و لم يبن إلا لمشابهة الحرف، (وغَدٌ) ما أراه يمتنع من أن يُصغّر.

قال أبو علي: ليس وضع الأعلام أن تحقر كما أنها لا توصف، وإنما صغِّر ما يكون صغيرًا بالنسبة إلى ما هو أكبر من جنسه.

قال: واعلم أنك لا تُحقّر الاسم إذا كان بمنزلة الفعل.

قال أبو علي: يقبح تصغير اسم الفاعل إذا أعملته عمل الفعل من حيث يقبح أن تصفه إذا أعملته عمله، وإنما يقبح إذا أعملته عمله أن تصفه من حيث قبح أن توصف الأفعال، وكما لا توصف الأفعال، كذلك لا يوصف ما أقيم مقامه.

قال: وكذلك (عنْ ومَعَ)، صارتا في أن لا تُحَقَّرا كَمَنْ.

قال: لأن (عَنْ ومَعَ) وإن كانا قد استعملا اسمين فالحرفية عليهما أغلب.

obeikandl.com

هذا باب تحقير المؤنّث

قال: قلت: فما بالُ سَماءٍ قالوا سُميَّة.

قال أبو علي: تحذف اللام لاجتماع ثلاث ياءات فيصير إلى بناء الثلاثي، فتلحق هذه الهاء كما تلحق في (قَدَم) مُصغَّرة.

قال: وإذا حقّرت امرأة سَقَّاء قلت: سُقَيْقِيٌّ و لم تدخل الهاء لأنّ الاسم قد تَمَّ.

قال أبو علي: يعني بقوله: أن الاسم قد تم أنه جاوز الأربعة الأحرف، فلا تثبت فيه الهاء، لأنه لم يقع فيه حذف كما وقع في (سَماءٍ) الحذف، لاجتماع ثلاث ياءات، فثبتت التاء كما تثبت في (سماء).

قال: قلتُ: ما بالُ المرأة إذا سميتْ بحَجَر قلت: (حُجَيْرةٌ)، قال: لأن حَجَرًا صار اسمًا علمًا وصار لها خاصًّا، وليس صفة ولا اسمًا شاركت فيه مذكرًا على معنى واحد فلم تُرد أن تحقِّر الحجر.

قال أبو علي: يقول لم يشارك المؤنث المذكر هنا كما شارك المؤنث المذكر في قولك: (رجلٌ رِضًا، وامرأة رضًا) فلا تلحق علامة التأنيث، و لم ترد أن تحقِّره وهو خاص تحقيرك إيّاه وهو عام لغير شخص بعينه.

هذا باب تحقير الأسماء المبهمة

قال أبو علي: ألحقت الألف في آخر المبهمات ليُدَل على ما كانت الضّمّة تدل عليه في غير المبهمة، فالألف في آخر المبهمات كالضمة في أوائل غيرها. فإن قلت: ما تنكر أن تكون هذه الألف في (ذَيَّا وذَيّاكَ) لامَ الفعل؟ قيل: لا يجوز ذلك من غير جهة. إحداها: أنها لو كانت لام الفعل لكانت الياء التي قبلها ياء التصغير، لأنها تقع في الثلاثي قبل اللام، ويمتنع أن تكون هذه الياء للتصغير لأنها متحركة وتلك ساكنة؛ وأيضًا فإن ما قبله ساكن والياء المدغم فيه، وما قبل ياء التصغير يكون متحركًا، وأيضًا فإن هذه الألف تزاد فيما لم يحذف منه شيء، كما زيدت في تحقير (ألا) المقصورة، فقيل: أليَّا، فلو كانت لامًا لم تزد هنا، لأن (ألا) على وزن (هُدى) فهو غير ناقص منه شيء فإذا لم يجز أن تكون هذه الألف التي ألحقتْ في هذه الأواخر من نفس الكلمة لما قلنا: ثبت أنها زيدت دلالة على التصغير.

فأمّا (ذَيَّا) فالدليل على أنَّ العين منه محذوفة سكونُ الياء التي بعد الذال، ولو كانت هذه هي العين لوجب أن تكون متحركة، وأن تكون الياء التي بعدها المفتوحة ساكنة، فلما كانت الأولى ساكنة والثانية مفتوحة، عُلم أن العين محذوفة، ويدل أيضًا على أنّ هذه الألف التي في أواخر المبهمة ليست بلام أنّها قد زيدت فيما زاد على ثلاثة قبل آخره، كزيادتهم إياها في الياء في تصغير (ألا)، فهذا أيضًا يبيّن أنها ليست بلام.

قال: وأمّا (تَيَّا) فإنما هي تحقير (تا)، وقد استعمل ذلك في الكلام.

قال أبو علي: يقال للمذكر (ذا)، وللمؤنث (ذي)، فلو حُقِّر المؤنث (ذي)، لصار (ذَيَّا) فالتبس المذكر بالمؤنث، فلما كانت (ذِي) التي للمؤنث تؤدي في التصغير إلى إلباسٍ، حُقِّر (تا)، واستغنى بها عن (ذي).

قال أبو علي: (ألاء) على وزن غُرابٍ، فإذا صغّرته على قياس المبهمة وجب أن تقول: أليِيءٌ مثل أليِّعٌ، ثم تلحق الألف التي تلحق أواخر المبهمة، فتقول: أليَّئا مثل: أليَّعا.

قال العباس: (ألا) إنما ألحقت الألف قبل الهمزة فقيل: (أليَاءِ) على مثال (أليَّاعِ) خلافًا لأخواتها، لتسلم كسرة (ألاءِ)، لأن الألف لو أُلحقت بعد الهمزة لفُتحت الهمزة وزالت كسرتها التي كانت في مُكبَّرها.

قال: وإذا ثَنَّيْتَ حذَفْتَ هذه الألف كما تحذف ألف (ذواتا) و(اللَّذان) لكثرتها في الكلام.

قال أبو علي: يعني في التثنية إذا قلت تانِ، واللّذانِ، وذانِ.

هذا باب تحقير ما لم يُكَسَّر عليه واحدٌ للجمع

قال: وإذا حقَّرت السين لم تقل إلا سُنَيَّاتٌ، لأنك قد رددت ما ذهب فصار على بناءٍ لا يجمع بالواو والنون.

قال أبو علي: إنما يجمع كثيرًا هذا الضَّرب الذي سقطت لامه بالواو والنون والياء والنون، لأن جمعه بالواو والنون كأنه عوضٌ من سقوط اللاّم، فسنُون في التكسير ساقط اللام، فإذا صغرته رَجَعَتْ لامه في التصغير فلم يُقل (سُنَيّون) لأنَ اللاّم رجَّعها التصغير، وإنما كان يجمع بالواو والنون لسقوط اللام منها، فإن قلت: إن (أرَضين) لم تسقط لامُه وقد جُمع بالواو والنون. فمن الجواب في ذلك أنه يقال: كان يجب أن تكون فيه علامة تأنيث، فلما لم تكن فيه كان جمعه بالواو والنون عوضًا من تلك العلامة، فإذا صغَّرته ثبتت فيه الألف والتاء، فصارتا تقومان في الجمع مقام تاء التأنيث في الواحد، لأنهما في الجمع بمنزلة الهاء في الواحد.

قال: وإذا حقرت (أرَضِينَ) اسم امرأة قلت: أرَيْضُونَ، وكذلك السِّنُونَ لا تُدخل الهاء، لأنّك تحقِّر بناءَ أكثر من ثلاثة.

أي فإذا حقَّرت ما كان على أكثر من ثلاثة لم تلحق فيه الهاء مصغَّرًا، ولست تردّها إلى الواحد، لأنك لا تريد تحقير الجمع.

قال أبو علي: يقول: لست تُحقِّر الجمع إنما تحقِّر اسمَ واحد.

وقوله: ولا تدخلها الهاء أي لا تدخل في سِنُون وأرَضَونَ إذا صغّرتهما اسم امرأة، كما تدخل في قَدَمٍ وقِدْرٍ لو صغرتهما اسمين لامرأتين، لأن (أرَضِينَ) (وسِنِينَ) كل واحد فيهما على أكثر من ثلاثة أحرف، فكما لا تدخل هاء التأنيث فيما كان على أربعة أحرف نحو (عَناق)، كذلك لا تدخلها في (أرَضِينَ وسِنِينَ).

قال: وإذا حقَرت السِّنِينَ اسم امرأة قلت في قول من قال: (هذه سِنِينٌ): سُنَيِّنُ على قوله: يُضَيْعُ، ومن قال: (سِنونَ)، قال: (سُنَيُّونَ) إذا وقعتا في الاسم بمنزلة ياء الإضافة وتاء التأنيث التي في بنات الأربعة لا يُعتدّ بها، كأنك حقرت سِنِيٌّ.

قال أبو علي: قول: الواو والنون في (سِنُونَ) بمنزلة التاء في بنات الأربعة فالتاء في بنات الأربعة نحو: (جُنْدَلةٍ)، لا يعتد بهذه التاء إذا صغرتها أي لا تحذفها كما تحذف اللام

من (سَفَرْجَل) فتحذفها في التصغير كما تحذف اللام إنّما الهاء بمنزلة اسم ضم إلى اسم، تحقر الصدر وتُدغم الثاني، وكذلك الواو والنون في قولهم: (سنون)، ولا يعتد بها من بناء الاسم كما يعتد بالياء والنون في (سنين) اعتداد ما هو من نفس الكلمة، فتصغّر الاسم أعني في (سنينَ) عليه، فيقال: (سُنَيِّنٌ)، ووزنه من أمثلة التصغير (فُعَيْعِلٌ)، ومن الفعل (فُعَيِّنٌ)، فأمّا الواو اللاحقة مع النون في (سِنُونَ) فلا يعتد بها كما اعتُدَّ الياء في (سِنِينَ) اعتداد الأصلي، لكن تصغّر (سِنُونَ) اسم رجل فيقال: (سُنَيُّونَ)، يردُّ اللام في (سِنِينَ)، فيصير وزنه من التصغير والفعل جميعًا (فُعَيْلُون)، ولو رددت اللام في (سنينَ) على قياس من ردّ الفاء في (يَضَعُ) فقال: يُوَيْضِعٌ، وفي هارٍ: هُوَيْئِرٌ، لكنت قائلاً: (سُنَيِّينَ)، فخرج وزنه من الفعل: فُعَيْلِينَ، ومن التصغير (فُعَيْعِيل).

قال: وإذا حقّرت (أفْعالٌ) اسم رجل قلت: (أفَيْعال) كما تحقرها قبل أن تكون اسمًا فتحقير (أفْعالٍ) كتحقير عَطْشانٍ.

قال أبو بكر: لم يقولوا: (أفَيْعُيل)، ليفرق بين (أفْعال) التي للجمع (وإفْعال) التي للواحد.

قال: ولا تُشبِّهُهُ (بِلَيْلَةٍ) ونحوها إذا سميت بها رجلاً ثم حقَّرتها، لأن ذا ليس بقياس، وتصغير (أفْعال) مطرد على (أفَيْعالٍ).

قال أبو علي: يقول تحقير (لَيْلَة لُيَيْلَيَة)، ليس بقياس، فإذا سمَّيت به رددته إلى القياس، وتصغير (أفْعال: أفَيْعالٌ) قياس، فتدعه اسم رجل على ما كان عليه من القياس قبل أن يكون اسم رجل، إذ كنت تردّ إلى القياس إذا سمَّيت رجلاً بشيء صُغِّر على غير القياس، ومع ذلك فإن العلة التي لها صغِّر (أفْعال) قبل أن يكون اسمًا لشيء بعينه (أفَيْعالٌ) قائمة في التسمية، لأنّك لو صغرته وهو اسمٌ: (أفَيعِيل) لالتبس برجل يسمى (بأفْعال).

قال: وليست أفْعالٌ وإن قلتَ فيها: أفاعيلُ كأنْعامٍ وأناعيم، تجري مجرى سِرْحانٍ وسَراحينَ، لأنه لو كان كذلك لقلت في جَمَّالٍ: جُمَيْمالٌ.

قال أبو علي: يقول: لا تقولُ في تحقير (أفْعال): (أفَيْعِيلٌ)، لأنّك تقول في تكسيره (أفاعيل)، كما أنّك لا تقول في جَمّال: جُمَيْمالٌ، لأنك لا تقول: جَماميلٌ، وكما أنك تقول: جُمَيْميلٌ وإن لم تقل: جَماميلٌ، ولا تقول: جُمَيْمالٌ، كذلك تقول: أفَيْعالٌ، ولا تقول: أفَيْعِيلٌ، وإن قلت: أفاعيل فقد أوجدت ما لا يكسر على وزن مفاعِيل، يصغر على

(مُفَيْعِيل)، كما جاء ما يكسر على مَفاعيل و لم يُصغّر على مُفَيْعِيل، لأنّه لو صُغِّر على مثال (فُعَيعِيل) لزال عنه دلالة الجمع، فلذلك لم يعتبر تصغيره بتكسيره، ونظير هذا في أنه لم يعتبر بتكسيره تصغيرُه، لزوال الجمع قولك في مُصْرانٍ جمع مَصير: مُصَيْرانٌ، و لم تقل: مُصَيْرِينٌ وإن قلت في تكسيره مَصارِين، لأنّك لو صغرته على تكسيره لقلت: مُصَيْرِين فزالت دلالة الجمع، وصار بمنزلة (فِعْلان) الذي هو واحد غير جمع مثل (سِرْحان) كما أنك لو قلت في (أفْعال): (أفَيْعِيل)، لالتبس بالواحد وزالت دلالة الجمع فلهذا لم يعتبر بتصغير هذا الضرب من الجمع تكسيره.

obeikandl.com

هذا بابُ حُروف الإضافة إلى المحلوف به وسقُوطِها

أنشدنا أبو بكر[1]: [الوافر]

ألا نـــادَتْ أُمامَـــةُ باحْتِمـــالِ لتَحْزُنَني فـــلا بِـــكَ مـــا أُبَـــالِي

فدلك هذا على أن الأصل باء الجر، لأن من يقول: (والله)، إذا أضمر قال: (به لأفْعَلَنَّ)، فجرى هذا مجرى الأشياء لاتي تَرُدُّ الضمير إلى أصله نحو: (أعْطَيْتُكُمُوه) في قول من قال: (أعْطَيْتُكم)، فإنّما أبدل من الباء الواو، ثم أبدِل من الواوِ التاءُ، واستعمل الفعل مضمرًا، كقولك: (بِسْمِ الله) ونحوه.

هذا باب ما يكون قبل المحلوف به عِوَضًا من اللفظ بالواو

وذلك قول: إي ها اللهِ ذا.

قال أبو علي: إثباتهم اللام الساكنة المدغمة بعد الألف في المنفصلة كإثباتهم الباء الساكنة بعد الألف في المتصل نحو دابَّةٍ وشابَّة وما أشبهها.

قال أبو العباس: منهم من يقول: (إيَ اللهِ)، فيحرك ياء (إيَ) بالفتح لالتقاء الساكنين، ومنهم من يدعُها على سكونها، لأن الساكن

الذي بعدها مُدغم، فمن حرَّكها فلالتقاء الساكنين، وامتناعهم من تحريكها بالكسر من أجل الياء.

قال: وإذا قلت: (والله لآتينّك ثم لأضربنَّك اللهَ) فأخَّرته لم يكن إلا النصب، لأنه ضمّ الفعل إلى الفعل، ثم جاء بالقسم له على حدته و لم يحمله على الأول.

---

(١) هو لِعُوَيّة بن سُلْمَى بن ربيعة.

و (الاحتمال): الارتحال.

ومعنى البيت: خَبّرتني أُمامة بارتحالها؛ لتجلب عليَّ الحزن والغم، لكنّني أدعو أن لا يقع ذلك.

والشّاهد فيه: (فلا بك) حيث جرّ الباءُ الكافَ؛ فهي تجرّ الاسم الظّاهر والمُضمَر؛ وهي هُنا للقسم.

انظر: المسائل العسكريّة ١٠٠، وسرّ صناعة الإعراب ١٠٤/١، والخصـــائص ١٠٩/٢، والتّبصـــرة ٤٤٥/١، وشرح الحماسة للمرزوقيّ ١٠٠١/٢، وشرح المفصّل ٣٤/٨، ١٠١/٩، وشرح ألفيّة ابـــن معطٍ ٤٢١/١، ورصف المباني ٢٢٤/١.

قال أبو علي: يجوز أن تقول: واللهِ لآتينَّك، ثم واللهِ لأضربنّك، فيكون الكلام جملة واحدة، ويجوز: واللهِ لآتينّك، ثم اللهَ لأضربنّك على ضربين من التأويل:

أحدهما: أن تضمر فعلاً ناصبًا للاسم، فيكون الكلام على هذا التقدير جملتين كأنك قلت: أقسم باللهِ، وأذكُرُ اللهَ.

ويجوز أن تعطف اسم اللهِ على موضع الجارّ والمجرور، كأنك قلت: أحلفُ باللهِ، واللهِ، فيكون الكلام جملة واحدة، ويصير التقدير كقولك: مَرَرْتُ بزيدٍ وعمرًا.

قال: إذا قال: واللهِ لأضربنَّك ثم لأقتُلنَّكَ اللهِ فجرَّ المحلوف عليه بعد لأقتُلنَّك، لم يعطف (بثم لأقتُلنَّكَ) على (لأضربنَّك)، ولكنّه عطف اسم اللهِ بثُمّ على اسم اللهِ فجرّه بعطفه إيّاه على ما انجرّ بالواو، وفصل بين اسم اللهِ وثُمَّ، الذي قام مقام حرف الجر، بـــ(لأقتلنَّك) كما تفصل بين الجار والمجرور في الضرورة، نحو: بكَفَّ يَوْمًا يهوديٍّ، وقولك: لأقْتُلنَّك من قولك: (لأضربَنَّكَ ثم لأقتُلنَّكَ اللهَ)، متعلق بقوله: (ثمَّ اللهَ) كأنه قال: (واللهِ لأضربنَّك ثم اللهِ لأقتُلنَّك)، إلا أنه فَصَلَ بين (ثُمَّ) واسم اللهِ بـــ (لأقتلنَّك)، فلأقتلنّك متعلق بالاسم المعطوف بثُمَّ كما كان لأضربنَّك متعلقًا بقوله: (واللهِ)، وكذلك قولك: (مَرَرْتُ بزيدٍ أوّل مِنْ أمْسِ وأمْسِ عَمْرٍو) تقديره: (مررتُ بزيد أوَّلَ مِنْ أمس وعمرو أمْسِ) ففصل بين (عمرٍو) وبين الواو بأمس كما فصل بين ثُمَّ وبين اسم (اللهِ) بـــ(لأقتلنَّك).

قال: ولو قال لحقِّك وحقِّ زيدٍ على وجه النسيان والغلط لجاز.

قال أبو بكر: يريد بذلك أنه لا يجوز لغير غالط أن يقسم قسمًا على غير شيء يقسم عنه ثم يجيء بقسم آخر.

هذا بابُ ما عَمِلَ بعضُه في بعضٍ وفيه معنى القسم

قال أبو علي: لَعَمْرُ اللهِ: اسم مبتدأ، وخبره محذوفٌ، واللام في لَعَمرُو اللهِ لام الابتداء، ولذلك قالوا: إنّ المحذوف من هذه الجملة هو الخبر دون المبتدأ لأن لام الابتداء إنما يدخل على المبتدأ، ولا يدخل في الخبر إلا في ضرورة شعر، نحو(١): [الرجز]

---

(١) هذا صدر بيت من قصيدة لرؤبة بن العجاج، وفي "القباب" لعنترة بن عروش بالشين المعجمة، وعجزه:

تَرْضَى من اللَّحْمِ بَعَظْمِ الرَّقَبَهْ

ومن قصيدة لشظاظ اللص الذي يضرب به المثل، فيقال: (أَلَصُّ مِنْ شِظَاظ)، وعجزه (٢): [الرجز]

عَلَّمْتُهَا الإِنْقَاضَ بَعْدَ القَرْقَرَهْ

وأنشد ابن طريف صدر بيت شظاظ:

رب عجوز من غير شهربه

قال الميداني: علموا أنه مر بامرأة من بني غير وهي تعقل بعيرًا لها وتتعوذ من شر شظاظ وبعيرها مسن، وكان هو على صغير فشغلها ثم استوى على بعيرها وجعل يقول:

رُبَّ عَجُوزٍ مِنْ نمير شهربه عَلَّمْتُهَا الإِنْقَاضَ بَعْدَ القَرْقَرَهْ

اللغة: " الحليس " هو تصغير حلس، والحلس - بكسر فسكون - كساء رقيق يوضع تحت البرذعة، وهذه الكنية في الاصل كنية الانان - وهي أنثى الحمار - أطلقها الراجز على امرأة تشبيها لها بالانان " شهربة " بفتح الشين والراء بينهما هاء ساكنة، والمراد بها ههنا الكبيرة الطاعنة في السن " ترضى من اللحم " من هنا بمعنى البدل مثلها في قوله تعالى (لجعلنا منكم ملائكة) أي بدلكم، وإذا قدرت مضافا تجره بالباء، وجعلت أصل الكلام: ترضى من اللحم بلحم عظم الر قبة - كانت من دالة على التبعيض.

الشاهد فيه: قوله " لعجوز " حيث زاد اللام في خبر المبتدأ، والذهاب إلى زيادة اللام أحد تخريجات في هذا البيت، ومنها أن " عجوز " خبر لمبتدأ محذوف كانت اللام مقترنة - به وأصل الكلام على هذا: أم الحليس لهي عجوز - إلخ.

فحذف المبتدأ، فاتصلت اللام بخبره، وهي في صدر المذكور من جملتها وقد مضى بحث ذلك في باب المبتدأ والخبر (انظر ما تقدم لنا ذكره في شرح الشاهد رقم ٥٣) ومثل هذا البيت قول أبي عزة عمرو بن عبد الله بن عثمان يمدح رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقد امتن عليه يوم بدر: فإنك من حاربته لمحارب شقي، ومن سالمته لسعيد الشاهد في قوله: " من حاربته لمحارب " وفي قوله " من سالمته لسعيد " فإن " من " اسم موصول مبتدأ في الموضعين، وقد دخلت اللام على خبره في كل منهما.

انظر: الخزانة ٣٤٥/١٠، والأصول ٢٧٤/١، والاشتقاق ٥٤٤/١.

أمُّ الخُلَيْسِ لَعَجُـــــوزٌ شَهْرَبَهْ

وإنما أقسم بالجملة التي هي من المبتدأ والخبر، كما أقسم بالجملة التي هي من الفعل والفاعل، لأن الجمل هذان قسماها، وحُذف من كلا الجملتين لدلالة ما بقي منها على ما حُذف، فأمّا التي من الفاعل والفعل فحذفت بأسرها، وأمّا التي من المبتدأ فحذف بعضها نفسها، إلا أن الذي

يشتمل عليهما أن الذي أبقي منهما دال على ما حذف منهما.

قال: وزعم يونس أن ألف (أيْمُنُ) موصولة، وأنشد[1]: [الطويل]

... وفَريقٌ لَيْمُـــــــنُ اللهِ...

قال أبو علي: قولهم: (لَيْمُنُ الله)، يدل على أن الألف ألف وصل وسقطت لما اتصل بما قبله، أعني باللام التي تدخل على المبتدأ، كما تسقط ألف ابن في قولك: لابنُ زيدٍ ظريفٌ، ولو قال قائل: إنّ (أيْمُن) جمع (يمين)، لكان مخطئًا، لأنه لو كان كذلك لثبتت في الدّرْج ولم تسقط، لأن ألف (أفْعَل) ليست بألف وصل، فهذا بيِّن جدًا أنه ليس بجمع (يمين)، فإن قيل: إن الهمزة من قوله: ليْمُنُ مخففة، فلذلك حذفت، قيل: لو كانت مخففة لوجب أن تثبت مخففة، لأن ما قبلها متحرك، وإنما تحذف الهمزة في التخفيف إذا كان من قبلها ساكنًا، كقولك: جَيَّلٌ في جَيْأل واضْرِبْ باكَ.

فأما الهمزة فإذا كان ما قبلها متحركًا وكانت هي نفسها متحركة أو ساكنة لم تحذف، تقول في تخفيف (سَأَلَ): (سَالَ)، وفي تخفيف (رَأسٍ: راسٍ)، فلا تحذف الهمزة البتة، فعلى هذا لو كان (أيْمُنُ) جمع لكان (لايْمُن) إذا خفف.

قال: وسمعنا فصحاء العرب يقولون في بيت امرئ القيس[2]: [الطويل]

---

(١) البيت كاملا:

فَقَـــالَ فَرِيـــقُ الْقَـــومِ لَمَّـــا نَشَـــدتُهم نَعَمْ وفريـــقٌ لـــيَمنُ اللـــه مـــا نَـــدري

رفع (ليمن) وحذف ألف الوصل.

قاله نصيب بن رباح، انظر: الديوان ٩٤/١.

(٢) البيت كاملا:

فقُلْـــتُ يَمِـــينَ اللهِ أَبْـــرَحُ قاعِـــداً ولَوْ قَطَعوا رَأْسِـــي لَـــدَيْكِ وأَوْصَـــالِي

فقُلْتُ يَمـــــــــــــينُ اللهِ...

قال أبو علي: من قال: (يَمِينُ اللهِ) فرفع اليمين حذف بعض الجملة وهو الخبر ومن نصب حذف الجملة بأسرها، ويجوز أن يكون المحذوف المبتدأ إذا رفع يمين الله، كأنه قال: قسمي يمين الله.

وإنما لم يجز في (لَعَمْرُ اللهِ) أن يكون المحذوف المبتدأ لمكان اللام.

=

قوله: (يمين الله) أراد ويمين الله، فلما ألقى (الواو) وصل الفعل. وتقديره: أحلف يمين الله.

ويجوز أن يكون (يمين الله) نصبًا على المصدر، ويجوز الرفع فيه على أن يجعل خبره مضمرًا كأنه قال: (عليَّ يمين الله)، وجواب القسم محذوف وهو (لا)، كأنه قال: (لا أبرح قاعدًا)؛ أي: لا أزول.

وقوله: (وَلَو قَطَعوا رَأسي) معناه: وإن قطَّعوا رأسي.

(والأوصال): جمع (وصل)، وهو كل عَظْم يفصل من آخر.

والشّاهد فيه: (أبرح قاعدًا) على أنّه يسوغ حذف ما هو للنّفي دون الإيجاب، والتّقدير: لا أبرح.

البيت لامرئ القيس في ديوانه ٣٢/١، وكتاب سيبويه ٥٠٤/٣، والخصائص ٢٨٤/٢،وشرح المفصل ١١٠/٧ وخزانة الأدب ٤٨/١٠، والدرر ٢١٢/٤. وبلا نسبة في المقتضب ٣٦٢/٢.

obeikandl.com

هذا بابُ ما يذْهَبُ التنوين فيه من الأسماء لغير إضافة ولا دخول ألفٍ ولامٍ ولا لأنه لا ينصرف وكان القياس أن يثبت التنوين فيه

قال أبو علي: لما كان الساكن الأول قد يُحذف إذا كان تنوينًا في غير ما يكثر في الكلام نحو: ولا ذاكرِ اللهَ إلا قليلا وقراءة من قرأ: "أحَدٌ اللهُ" وجب حذفه فيما يكثر في الكلام نحو: زيدُ بنُ عبدِ اللهِ وسائر الألقاب الجارية مجرى الأعلام، فهذا وجه في حذف التنوين من هذه الأعلام، وإن شئت قلت: جُعِلَت الصفةُ والموصوفُ اسمًا واحدًا، كامْرئٍ وابْنَمٍ، فلما اجتمع ساكنان من اسم واحد وجب حذف الأول، كما يجب حذف الأول من الساكنين إذا اجتمعا في كلمة واحدة نحو: قُلْ، وما أشبهه.

قال أبو علي: وقولك: زيدُ بنُ عبد الله مثل امرئٍ في أنّ الدال منه متحرك بحركة النون التي في (ابْن)، كما أن الراء من (امرِئٍ) تتحرك بحركة همزته.

قال: وإذا اضْطُرَّ الشاعر في الأول أجراه على القياس، سمعنا فصحاء العرب أنشدوا هذا البيت: لِثَعْلَبَـــــة بنِ نَوْفَـــــلٍ بنِ جَسْرِ.

قال أبو العباس: هذا في الكلام جائز حسن.

قال: ليس عندي كما قال: ولو كان كذلك لجاز (قَوَلَ) في (قالَ)، و (وَدَعَ) في ماضي (يَدَعُ)، فهذه الأشياء وإن كانت مطّردة في القياس فهي شاذة في الاستعمال فلا ينبغي أن ينون هذا في الكلام، وإن كان القياس يسيغه لشذوذ عن الاستعمال، كشذوذ (وَدَعَ) وما أشبهه.

هذا بابٌ تُحرَّكُ فيه التنوين في الأسماءِ الغالِبَة

وذلك قولك: هذا زيدٌ بنُ أخيكَ، وهذا زيدٌ بنُ أخي عَمْرٍو، إلا أن يكون شيءٌ من هذا يغلب عليه فيعرف به كالصَّعِق.

يقول أبو علي: تقول: هذا زيدُ بنُ الصَّعِق، وهذا بكرُ بنُ النابغة، فلا تقول: زيدًا ولا بكرًا، لأن النابغة والصعق غالبان، وهذا أخرج اللام التي للتعريف من النابغة فقال[1]: [الطويل]

ونابِغَةُ الجَعْـــــــدِيُّ بالرمْلِ بَيْتُهُ

كما أخرج من نحو (زيد) وما أشبهه من الأعلام.

قال: وتقول: هذا زيدُ بنُ أبي عَمْرٍو إذا كانت الكنية أبا عَمْرٍو.

قال أبو العباس: إن لم تكن الكنية أبا عمرو في قولك: هذا زيدُ بنُ أبي عمرو ولكنك أردت أنّ أباه أبو آخر يقال له (عمرو) لم يكن في زيد إلا التنوين إلا في قول من قال: ولا ذاكرِ الله.

قال: وتقول: هذا زيدٌ بُنَيُّ عَمْرٍو وفي قول أبي عمرو ويونس، لأنه لا يلتقي ساكنان، وليس بالكثير في كلامهم ككثرة (ابنٍ) في هذا الموضع.

قال أبو علي: يونس يقول: هندٌ بنتُ زيد، فيثبت التنوين لتحريك الباء في (بِنْتٍ)، وأبو عمرو يحذف التنوين، ويقول: هو وإن كان محركًا فقد كثر في الكلام فاحذفه، فإذا صُغِّر لم يُحذف، لأنه ليس في المصغَّر كثرة المكبَّر، فسببا إثباتهما التنوين مختلفان، و لم يثبته أحدهما من حيث أثبته الآخر، كما لم يحذفه كل واحد منهما من حيث حذفه الآخر وإن اتفق قولاهما في إثباته وحذفه.

---

(١) عجز البيت:

عليه صَفِيحٌ من تُرابٍ مُوَضَّع

لمسكين الدارميّ. ديوانه ص ٤٩، وانظر المقتضب ٣/ ٣٧٣، وإن كانت القافية فيه مكسورة «منضّد». وانظر حواشي كتاب الشعر ص ٥٣٢، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٢٥.

الشاهد فيه أنه جعل النابغة – وهو في الأصل صفة – بمنزلة الاسم العلم، ونزع منه الألف واللام. وجعله اسماً كما تجيئه بطلحة وحمزة.

هذا بابُ النُّونَيْنِ الثقيلة والخفيفة

قال: وقد تدخل النون بغير (ما) في الجزاء، وذلك قليل في الشعر، شبَّهوه بالنَّهي حين كان مجزومًا غير واجب.

قال أبو علي: يقول: شبَّهوا الجزاء لّما أدخل النون عليه بالنّهي، لأن الجزاء فعل مجزوم، كما أن النهي فعل مجزوم، وهو غير واجب، كما أن النهي غير واجب.

قال: وقالوا: (بِعَيْنٍ ما أرَيَنَّكَ)، فـ (ما) ها هنا بمنزلته في الجزاء.

أي في أنهما لّما وقعت أول الفعل دخلت النون.

ويجوز للمضطرّ: (أنت تَفْعَلَنَّ ذاك)، شبَّهوه بالتي بعد حرف الاستفهام.

قال أبو علي: يريد: إنّ الفعل الذي بعد حرف الاستفهام فعلٌ مرتفعٌ دخل عليه النونان، فشبَّه هذا الذي في الخبر به، إذ كان مرتفعًا، كما أن ما بعد الاستفهام مرتفع، وإن اختلفا في باب الإيجاب، فشبّه المرفوع بالمرفوع، كما يشبه المجزوم بالمجزوم في الضرورة أيضًا تقول: (لم يَعْلَمَنَّ) كما تقول: في الكلام (إنْ يَفْعَلنَّ).

قال: وزعم يونس أنهم يقولون: (رُبَّما يقولن ذاك)، (وكَثُرَ ما تَقولَنَّ ذاك) لأنه فعل غير واجب ولا يقع بعد هذه الحروف إلا و (ما) له لازمة. فأشبهت عندهم لام القسم.

قال أبو علي: يعني أنَّ (ما) أشبهت لام القسم لوقوعها بمعنى التأكيد وفي أول الفعل.

قال: وإن شئت لم تُقْحِم النون في هذا النحو. أي لم تُدخل، فهو أكثر وليس بمنزلته في القسم، لأن اللام إنما ألزمت اليمين كما لزمت النون اللام وليست مع المقسَم به بمنزلته حرف واحد.

قال أبو علي: قوله: وليست مع المقسَم به بمنزلة حرف، أي ليست اللام مع المقسَم به بمنزلة حرف واحد، كما أن (ما) في (رُبَّما) و (بِألَمٍ ما)،

بمنزلة حرف واحد لأنَّ اللام إنّما هو في المقسم عليه، (وما) في (ربّما) ونحوه ليس في المقسم عليه، (فليس "ربّما" لم يجز في الفعل بعد المقسم به).

قال: واللام ليست مع المقسم به كحرفٍ واحد.

قال أبو علي: يعني أن لام القسم ليس كـ (ما) في (ربّما) لأنها و (رُبَّ) شيءٌ واحد، ولا كـ (ما) في (بألَمٍ ما تُخْتَنَنَّهُ)، لأنَّ (ما) لغو، واللام لازمة للفعل ومنفصلة من المقسم به.

هذا بابُ أحوال الحروف التي قبل النون الخفيفة والثقيلة

قال: وإذا كان فعل الجميع مرفوعًا، ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة.

قال أبو العباس: إن النون في فعل الاثنين والجميع في أنها تفريعٌ، حذفت كما يحذف الضمير من (هل تَفْعَلَنَّ)، لأن النون في فعل الاثنين والجميع في أنهما تفريع كالضمة في فعل الواحد، وهو قول أبي عثمان المازني، وسيبويه يقيس ما ذكر من اجتماع النُّونات في هذا الحدّ كلّه، والقول عندما ذكرت وهو القياس.

قال: واعلم أن الخفيفة والثقيلة إذا جاءت علامة الإضمار بعدها تسقط إذا كانت بعدها ألف خفيفة، أو ألف ولام.

قال أبو علي: قوله: تسقط، نعت لقوله: لعلامة الإضمار إلى قوله: ألف ولام، رجع فإنما سقط أيضًا مع النون الخفيفة والثقيلة وإنما سقطت يعني علامة الإضمار، لأنها لا تحرك، يعني علامة الضمير، وإذا لم تُحرّك حذفت، يقول: يحذف مع النون الخفيفة والثقيلة كل ضمير تحذفه مع ألف الوصل، تقول (اضْرِبُوا ابْنَكُم)، فتحذف علامة الضمير، (واضْرِبُوا القومَ) فتحذف أيضًا، فكذلك تقول: اضْرِبَنَ زيدًا، واضْرِبَنَّ عمرًا، فتحذف مع علامة الضمير كما كنت تحذفه مع ألف الوصل.

قال: وإذا جاءت، يعني النونين، بعد علامة مضمر، تتحرك للألف الخفيفة أو اللألف واللام حركت لها، وكانت الحركة هي الحركة التي تكون إذا جاءت الألف الخفيفة أو الألف واللام.

قال أبو العباس: لم يحذف الياء من (اخْشَيْ)، والواو من (اخشَوا) لالتقاء الساكنين، لأن حركة ما قبلها ليس منها، وإنما تحذف إذا كان حركة ما قبلها منها، كقولك: (ارْمِ الرَّجُلَ)، و (اغْزُ القومَ)، ومع ذلك فلو حذفت لالتبس لفظ المؤنث والجمع بلفظ الواحد.

قال أبو علي: قوله لالتبس لفظ المؤنث والجمع بلفظ الواحد، يقول: لو حذفت الواو من (اخْشَوْا) التي هي للضمير، والياء من (اخْشَيْ) اللاحقة للتأنيث لالتقاء الساكنين كما حذفت من قولك: (اضْرِبنْ) لالتقاء الساكنين إذا حذفت الواو والياء أن تردّ اللام في (اخْشَيْ واخْشَوا) المحذوفة لالتقاء الواو والياء من (اخْشَوا واخْشَيْ) الساكن معهما، فلزم أن تقول: اخشيَنَّ فتفتح اللام في كلا الفعلين، فتقول: اخشيَنّ إذا أردت أن تأمر الجميع والواحد والمؤنث، و لم يكن يجوز أن تضم الياء التي هي لام.

هذا بابُ الوقف عند النون الخفيفة

قال أبو علي: الألف في (مَثْنى) في الرفع والجرّ هي المنقلبة عن اللام إذا رفعت فإذا نُصبت فالألف بدل من التنوين وليست بلام.

قال أبو علي: الياء في (اضْرِبِي) ليست بدلاً من النون التي كانت في قولك: (اضرِبنْ يا هذه)، لكنها الياء التي تلحق المؤنث المخاطب، لأن النون الخفيفة إنما تبدل منها إذا كان ما قبلها مفتوحًا. فأمّا إذا كان ما قبلها مكسورًا أو مضمومًا فلا يبدل منها شيء عند الخليل، "وأما يونس فيقول: (اخشَيِيْ واخْشَوُوا) يزيد الياء والواو بدلاً من النون الخفيفة من أجل الضمة والكسرة".

قال أبو علي: هو بمنزلة التنوين اللاحق للاسم المنصرف في ألاّ يُبدل منها ياءٌ ولا واوٌ في الوقف، كما لا يبدل في المجرور والمرفوع إذا رفعْتَ ياءً ولا واوًا.

وقال أبو علي: إذا قال يونس: اخْشَيِيْ واخشَوُوا، فالياء الأولى هي التي تلحق المؤنث المخاطب، والياءُ الثانية بدلٌ من التنوين، فأمّا لام الفعل فمحذوفة، كأنّك حذفت في (اخشَيْ) لالتقاء الساكنين، فحرك الساكن الذي من أجله حُذف الساكن الأوّل، ولم يردّ الساكن الأول الذي هو اللام، لأن الحركة في الياء التي للتأنيث ليست بلازمة، فلذلك لم ترد اللام كما لم ترد العين المحذوفة لالتقاء الساكنين في (قُلِ الحقَّ)، و (بِعِ الثَّوبَ)، لأنّ الحركة ليست بلازمة، والواو الأولى في (اخْشَوُوا) في قول يونس علامة الضمير، والثانية زائدة بدل من النون، واللام محذوفة لالتقاء الساكنين، والقول فيه كالقول في (اخْشَيِيْ).

قال: ولا تقول: (هل تضْرِبُونَا) فتجريها مجرى التي تثْبُت مع الخفيفة في الصلة.

قال أبو علي: يقول: لا تقول (هلْ تَضْرِبونا)، فتجعل الألف بدلاً من النون الخفيفة، وتثبتها مع النون التي للرفع.

قال: لأنّ ما قبلها، أي الواو، في الوصل مرتفع، أي مضموم إذا كان الفعل للجميع ومنكسر إذا كانت للمؤنث، أي النون، ولا تُردُّ النون، أي النون التي ثباتها دليل الرفع مع ما هو بدل من الخفيفة.

قال أبو علي: الذي هو بدل من الخفيفة هو الواو في قولك: (اضْرِبُوا) في الوقف على قول يونس، والمبدل منع النون الخفيفة، رجَع: (كما لم تثبت في الصلة).

قال أبو علي: يعني بقوله: كما لم تثبت في الصلة، أي كما لم يثبت نون الرفع في الصلة مع النون الخفيفة في الصلة، فلم يقل: ليضربونَنَّ زيدًا فيثبتها مع الخفيفة، فكذلك لا يثبتها مع ما هو بدلٌ منها، لأن البدل منها بمنزلتها، رجَعَ: (فإنّما ينبغي لمن قال بذا أن يُجرِيَها مجراها في المجزوم لأن نون الجميع ذاهبة في الوصل).

قال أبو علي: قوله: لمن قال بذا، أي لمن أبدل من النون الخفيفة المضموم ما قبلها في الوقف واوًا.

وقوله: أن يجريها في المرفوع مجراها في المجزوم، فيقول: هل تضربُوا) فلا يثبت نون الرفع فيما هو مرفوع مع ما هو بدل من النون، كما لا يثبته فيما هو مجزوم مع ما هو بدل من النون، وذلك قولك: (ألم تضربُوا) وأنت تريد البدل من الخفيفة التي في قولك: (ألَمْ تضربُنْ زيدًا) في الوصل. وذا على قول يونس فالمرفوع والمجزوم سواء لا يثبت مع النون نفسها وإنّما لم يثبت نون الرفع في قولك: (هَلْ تَضْرُبُنْ زيدًا)، (وهَلْ تضرِبُوا) في قول من أبدل، لأن الفعل إذا دخلته النون بُني فزالت حركة الرفع في واحده عنه، فكما يزول في فعل الواحد الإعراب بدخول النونين الثقيلة والخفيفة، كذلك يزول في فعل الاثنين والجميع، فإذا الإعراب لم يثبت النون التي للرفع، إذ النون إعراب.

قال: وفعل الاثنين المرتفع بمنزلة فعل الجميع المرتفع.

أي في أن لا تلحقة الخفيفة في وصل ولا وقف، كما أن فعل الجميع المرفوع لا تلحقه الخفيفة في الوقف.

قال: وإذا كان بعد الخفيفة ألفٌ ولامٌ، أو ألفُ وصلٍ ذَهَبتْ.

أي ذهبت الخفيفة في الوصل، وسقطت لالتقاء الساكنين، كما حرّكوا التنوين الذي يلحق في الاسم في نحو (زَيْدُنِ الطويلُ) لالتقاء الساكنين.

قال: فرَّقوا بين الاسم والفعل، وكان في الاسم أقوى وأشدّ تمكنًا.

قال أبو علي: كان التنوين في الأسماء أولى بأن يثبت، وفي الخفيفة أولى بأن يحذف من الفعل، لأن الاسم أشد تمكنًا من الفعل، فما يلحقه أيضًا أشد تمكنًا مما يلحق الفعل، ومع ذلك فقد حذف النون اللاحقة للاسم في "ولا ذاكرِ اللهَ، وأحدُ اللهُ"، فحذف هذا أجدر.

هذا بابُ الثقيلة والخفيفة في فعل الاثنين وفعل جميع النساء

وذلك قولك: لا تَفْعَلانِّ.

قال أبو العباس: كسرت النون في (لا تفعلانِّ) لأنها بعد ألف خفيفة، أو ألف ولام، لما يذهب لالتقاء الساكنين ما لم يحذف عنه شيء.

قال أبو علي: الذي يذهب لالتقاء الساكنين و لم يذهب عنه شيء مثل الياء من (يَرْمي القومَ)، و (يَغْزُو الرُّومَ).

قال أبو علي: يقول: الحرف اللين إنما وقع الساكنُ المدغم بعده، لأن ما فيه من المدِّ يصير عوضًا من الحركة، فكأنه لم يجتمع ساكنان، أدخلت الحركة في الحرف الأول المدّ، والحرف اللين متى كانت الحركة التي قبلها من جنسها كان المد فيها أكثر، وهذا غير خفي، فوقوع الساكن المدغم بعده أحسن، وقد اختير ذلك في (أصَيْمَّ) وإن لم تكن حركة ما قبل الياء من جنسها، لأنها فتحة، كما اختير (المال لَّكَ).

قال: وقال الخليل: إذا أردت الخفيفة في فعل الاثنين كان بمنزلته إذا لم ترد الخفيفة، ألاّ تحذف الألف فيلتبس فعل الواحد والاثنين.

قال أبو علي: يقول: لو حذفت الألف لالتقاء الساكنين من فعل الاثنين إذا لحقته النون الخفيفة، لالتبس في الوصل والوقف فعل الاثنين بفعل الواحد، ألا ترى أنّك لو قلت: هل تَضْرِبا، أو اضْرِبا عبدَك أو هل تَضْرِبا، أو اضْرِبا وأنت تأمر اثنين أو تستفهم اثنين التبس بالواحد.

قال: وكيف تردّه وأنت لو جمعت هذه النون إلى نون ثانية لاعتلَّتْ فأدغمت، وحُذفت في قول بعض العرب.

قال أبو علي: يقول: كيف تردّ النون الخفيفة في (اضْرِبا نُّعْمانَ) وهي نون غير ثابتة قبل الإدغام، والنون التي تثبت قبل الإدغام وتحذف في الإدغام مثل "أتُحاجُّونِي" فيمن خفف.

قال: ولو قُلت ذا، لقُلت: (اضْرِبانَ اباَكُما) في قول من لم يهمز، لأنّ ذا موضع لم يمتنع فيه الساكن من التحريك فتردّها.

قال أبو علي: يريد: أثبتت النون الخفيفة حيث يؤمَنُ اجتماع السّاكنين، أثبتت في هذا الموضع لأنك كنت تحذف الهمزة، فتحذفها وتلقي حركتها على النون لأنها ساكنة قبلها متحرك.

قال: ولا تُردُّ في شيء من هذا، أي: الخفيفة، لأنّك جئت به.

أي: جئت بالنون من (نُعمانَ)، والهمزة من (أب) إلى شيء، يعني النون الخفيفة، قد لزمه الحذف، ألا ترى أنّك لو لم تخف اللبس، أي: التباس فعل الواحد بفعل الاثنين، فحذفت الألف، لم تردّها، أي: لم تردّ الألف، وكذلك لا تردّ النون.

قال أبو العباس: يقول: لولا اللّبس فحذفت الألف لالتقاء الساكنين خيف اللبس، حذفت النون، فكما أنّ الألف لو جاز حذفها لم يجز أن تردّ، كذا حال النون.

قال: والنون لا تُردُّ هنا كما لا تُردُّ في الوصل والوقف هذه الواو في نحو ما ذكرنا.

قال أبو علي: يقول: النون الخفيفة لا تثبت في مثل (جيئونِّي)، وإن كان موقعًا يجوز أن يقع فيه الساكنان، كما لم يثبت الواو في مثل قولك: (جِيِّنَّ زيدًا) وإن كان موضعًا لو ثبتت فيه لجاز كما جاز (تُمُوّد الثوبُ).

قال: ولو أردت الخفيفة في فعل الاثنين.

قال أبو علي: إنما لم يثبت نون الرفع معها، لأن الرفع إعراب، والخفيفة إذا دخلت بين الفعل لدخولها وزال عنه الإعراب.

قال: فلما أمِنُوها، ثبتت نونُ الرفع في الصلة كما ثبتت نون الرفع في فعل الجميع في الوقف، ورددتَ نونَ الجميع أي في الوقف في قولك: (هلْ تضربُون)، كما رددت ياء (اضْرِبي)، وواو (اضربُوا) حين أمِنْتَ البدل من الخفيفة في الوقف.

قال أبو علي: أمِنْتَ البدل من الخفيفة في (اضربي واضْرِبُوا)، لأنها إذا كان قبلها مضمومًا أو مكسورًا لم تبدل منها.

قال: فلما أمِنْتَ النون، يعني من فعل جميع النساء، لم تَحتج إليها، يعني الألف، فتركتها كما أثبتّ نون الاثنين في الرفع إذا أمنت النون أي الخفيفة، وذلك لأنها لم تكن لتثبت مع نون الجميع، يعني الألف التي تفصل بين النونات.

يقول: لا تثبتُ الخفيفة بعد الألف كما تثبتُ الشديدة بعدها في مثل: (اضْرِبَانِّ)، لأنه يلتقي ساكنان، كما لم تثبت في فعل الاثنين في قولك: (هل تضربان زيدًا) وأنت تريد الخفيفة لالتقاء الساكنين.

قال: ويقولون في الوقف: - يعني يونس- اضْرِبا، واضْرِبْنا، فيمدون وهو قياسُ قولهم، لأنها، أي النون الخفيفة، تصير ألفًا، فإذا اجتمعت ألفان مُد الحرف.

قال أبو عثمان: قولهم: (اضْرِبْنآ) ومدهم لها هو قياس قولهم إذ كانوا يجيزون النون الخفيفة بعد الألف في الاثنين وجمع النساء، فالقياس أن يبدلوا منها في الوقف ألفًا، فيقولون: (اضراأ)، أو (اضربناأ)، فكما ثبتت النون بعد الألف عندهم، يجب أن تثبت علامته، وما هو بدل منه، ومثله.

قال: وإذا وقع بعدها (أي إذا وقع بعد الألف المبدلة من الخفيفة) ألف ولام أو ألفٌ موصولة جعلوها، (أي جعلوا الألف المبدلة من الخفيفة) همزة مخففة وفتحوها. فأمّا القياس في قولهم: أن يقولوا: (اضْرِبَ الرجلَ) كما تقول بغير الخفيفة، (أي إذا كان فعل اثنين ولا نون خفيفة فيه) إذا كان بعدها ألف وصل.

قال أبو عثمان: يصيرونها همزة خفيفة إذا لقيها ألف ولام أو غيرها من ألفات الوصل، وهذا رأي البغداديين أيضًا وهو خطأ، لأنه إذا وقع بعد النون الخفيفة شيء من السواكن حذفت و لم تثبت، لأن النون لا تثبت في الوصل، فتحذفها لالتقاء الساكنين، وتحذف الألف التي قبلها كذلك، فتصير كقولك: (اضرِبَ الرَّجُلَ) للواحد.

قال أبو علي: يريد الواحد المأمور بالنون الخفيفة.

قال أبو علي: من قال: (اضْرِبانْ زيدًا) فأثبت الخفيفة بعد الألف التي للتثنية كما يثبتها في فعل الواحد، لزمه إذا وصل وبعده ساكن أن يحذفها كما يحذف من فعل الواحد، فإذا حذفها وصله وبعده ساكن، فكما يقول: (اضربَ الرجلَ) وهو يأمر الواحد، فيحذف النون في الوصل لالتقاء الساكنين كما حذفها من فعل الواحد، فإذا حذفها من فعل الاثنين بقي ساكنان: الألف للضمير، والساكن الذي بعده ألف الوصل، فتحذف الألف فيصير (اضربَ الرجلَ)، فيكون فعل الاثنين الذي تلحقه الخفيفة بمنزلة فعل الواحد إذا أمر به، وألحقت في فعله الخفيفة، وكفعل الاثنين إذا أمرتهما و لم تلحق الخفيفة، هذا القياس على قول يونس.

فأما إبداله من الألف المبدلة من الخفيفة في الوصل همزة خفيفة فخطأ لما ذكرنا.

هذا بابُ مضاعف الفعل واختلاف العرب فيه

قال: ويقولون: ارْدُدِ الرجلَ، يَدَعُونَه على حاله لأن هذا التحريك ليس بلازم.

قال أبو علي: قوله: (لأن هذا التحريك ليس بلازم)، يريد: إن اللام إنّما حُرّك لساكن لا يلزم الكلمة لزوم الأولى من النونين في مثل ردَّنّ، ولزوم الخفيفة في مثل رُدَّنْ يا هذا، لأنه قد يقع بعد اللام المضاعف ما ليس بساكن مثل: (ارْدُدْ عَبْدَك) وما أشبهه من المتحركات، فلما كانت الحركة غير لازمة لهذا الساكن الثاني، لم يجب الإدغام كما لم تردّ العين المحذوفة لالتقاء الساكنين إذا تحركت اللام نحو (قُلِ الحقَّ) لأنّ الحركة غير لازمة، كما لم يجب في الأول لازمه، لأنك قد تقول: (قُلْ حقًا) وما أشبهه فلا تتحرك.

قال: وإن كان الساكن الذي قبل الأول بينه وبين ألفه، (أي ألف الوصل) حاجز، ألقَيْتَ عليه حركة الأول، لأن كل واحد منهما يتحرك في حال صاحبه عن الأصل.

قال أبو علي: يريد: إن الساكن يصير متحركًا، والمتحرك يصير ساكنًا، والساكن إذا تحرك فقد تحوّل عن أصله، كما أنّ المتحرك إذا سكن فقد تحوّل عن أصله.

قال: فصار في الإدغام وثبات الألف مثله في غير الجزم، أي لفظه في الجزم في أن الألف تثبت مثله في الرفع والنصب.

obeikandl.com

هذا باب اختلاف العرب في تحريك الآخر لأنه لا يستقيم أن يسكن هو والأوّل من غير أهل الحجاز

قال: ومثل ذلك: مُذْ وذَهَبْتُمْ فيمن أسْكَنَ، تقول: مُذُ اليومَ، وذهبتُمُ اليومَ.

قال أبو علي: يقول: (مُذْ) في الأصل وميم (ذهبتمْ) مضمومتان، فإذا حركتهما لالتقاء الساكنين رددتهما إلى أصلهما كما ترد (مَدَّ الرجلُ) إلى أصله في قول من يقول: (مُدُّ)، فيتبع، لأن حكم مثل هذا أن يحرك بالكسر في مثل: اضربِ الرجلَ.

قال: وأهل الحجاز وغيرهم يجتمعون. على أنهم يقولون للنساء: ارْدُدْنَ وذلك لأن الدال يم يَسكُن هاهنا لأمرٍ ولا نهيٍ.

قال أبو علي: لم يَسكُن هذا لأمر ولا نهي كما يَسْكُنُ (ارْدُدْ، ولا تَقْصُصْ لهما)، فيكون وما في الذي سكن للأمر ولا للنهي من البيان والإدغام معًا إنما أُسكنت هذه اللام من حيث سَكَنَ يَضْرِبْنَ واضْرِبْنَ وما أشبهه.

قال: وزعم الخليل وغيره أن ناسًا من بكر بن وائل يقولون: رَدّنَ.

قال أبو عمر: كأنهم عندي قدّروا الإدغام قبل دخول النون والتاء.

قال: وأما رَدَّدَ يُرَدِّدُ فلم يُدغموه، (أي لم يدغموا الدال الثانية في الثالثة) لأنه لا يجوز أن يَسكن حرفان فيلتقيا، ولم يكونوا ليحركوا العين الأولى.

قال أبو علي: يقول: لو قلت: ردَّدَ فحركت الساكن الأول، لتُدغم الثاني في الثالث، لكان كقولك: رَدَّدَ، وقد ضعَّفت العين، ولم تُدغمه في اللام لأنَّ في قولك: (رَدَّدَ) ثلاثة أمثال أوَّلهنّ ساكن، وفي قولك: (رَدَدَّ) ثلاثة أمثال الأوسط ساكن ففي كلا الأمرين يجتمع ثلاثة أمثال أحدها ساكن، فلما كان الأمر في كِلا العملين واحدًا لم يُغيَّر عما كان عليه.

هذا باب المقصور والممدود

قال: وقالوا: بَدا له يبْدُو بَدًا، نظيره: حَلَب يَحْلُبُ حَلَبًا.

قال أبو علي: وجدت في النسخة الطاهرية المقروءة على عبد الله بن هاني صاحب الأخفش: وقالوا: بَدا لهُ بَدًا وبَداء، وفيها قال الأخفش:

نعرف الممدود ولا نعرف المقصور، ولكن يقال: بَدا بَدْوًا وبَداءً.

هذا باب الهمز

قال: ومثل هذا (مِنْ غُلامِ بَيِيْكَ).

قال أبو علي: الهمزة المفتوحة إذا انكسر ما قبلها لم يجز أنت جعل بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها، لأنّك إذا جعلتها كذلك نحوت بها نحو الألف، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا، فلما لم يمكن التليين فيها قُلبت إلى الحرف الذي منه حركة ما قبلها، وهو الياء، وأنشد[1]:

مِنْ حَيْثُ زارَتْـــــني ولَمْ أُورَ بها

قال أبو علي: قوله: لم أوَرابها، أي لم أعلمْ بها.

وقال عبد الله بن هاني صاحب الأخفش: هو مقلوب من (رَأيْتُه)، قلب اللام التي هي الياء إلى موضع الفاء، ثم قُلبت واوًا لانضمام ما قبلها فصار أوْرَأ مثل أوْرَع، ثم خفّف الهمزة فقلب ألفًا لأنها ساكنة وما قبلها مفتوح، فوزنه من الفعل على هذا التقدير: (ألْفَعْ).

قال: وقد قالوا الكَمَاةُ والمرَاةُ ومثلُه قليل.

قال أبو العباس: هذا بَدلٌ يعني قولهم: الكَمَاةُ، أبدل الألف من الهمزة كما أبدلت الهمزة من الهاء وليس بتخفيف.

---

(١) صدر البيت:

عَجِبْتُ من لَيلاكَ وانتيابِها

أي و لم (أورأ) بها أي لم أشعر بها ورائي.

انظر: المخصص ٤٢٠١، واللسان (ورأ).

قال: ولم يكن ليلتقي ساكن وحرف ذِهْ قصَّته، يعني بقصته إخفاؤه وتقريبه من الساكن.

قال: غير أن كلّ شيء كان في أوله زيادة سوى ألف الوصل (مِنْ رَأَيْتُ) فقد اجتمعت العرب على تخفيفه.

قال أبو علي: يعني بقوله سوى ألف الوصل من رأَيْتُ مثل قولك: يفعل كل ما كان في أوله زيادة من زيادات المضارعة، خففت الهمزة بعدها، ومن يخفف مع هذه الزيادات فقد يحقِّق مع همزة الوصل، فيقول: (إِرْأ).

قال: فكرهوا أن يُبدلوا مكان الألف حرفًا ويغيّروها، لأنه ليس من كلامهم أن يغيِّروا السَّواكن.

قال أبو علي: لا يبدل الحرف الساكن إذا ألقيتْ حركةُ الهمزة المحذوفة عليه لكنّه يُحرّكُ، فأمّا نفس الحرف فلا يُبدل ولا يُغير.

قال أبو علي: يقول: لو ألقيت حركة الهمزة التي قبلها الألف على الألف لانقلبت فصارت همزة، ولو انقلبت لخرج كلام كثير من حدِّ كلامهم والخارج كان من الحدِّ مثل (شاءَ، وأاءَة، وفاءَ)، لو خففت هذه الهمزات على حسب تخفيف جَيْأَلٍ، والخَبْءِ، للزم أن يقال: (سأزَيْد)، (وناءَ عَدُوُّكَ)، وكذلك كل ما أشبه هذا، ولو خففت (أاءةً) كما خففت (الخَبَا)، للزم أن يقال: (أَاةٌ)، فكان يجتمع همزتان، ثم كان يلزم أن تخفَّف الثانية فيقال: (أاةٌ)، وكل ذلك خروج عما ينبغي.

قال: لأنه ليس من كلام العرب أن تثبت الياء والواو ثانية فصاعدًا وقبلها فتحةٌ، إلا أن تكون الياء أصلها السكون.

قال أبو علي: الياء إذا كان أصلها السكون وما قبلها مفتوح لم تنقلب نحو (عَيْبٍ، وبَيْتٍ)، وإذا تحركت وما توسطها انقلبت ألفًا نحو (باَعَ، وباتَ).

قال: وكانت مدَّة في الاسم والحركة التي قبلها منها بمنزلة الألف، (يريد أنّها الألف في أن حركة ما قبلها أبدًا منها) رَجَع أبدل منها، وإن كانت بعد واوٍ وياء إن كانت بعد ياء، ولا تُحذف فتحرك.

قال أبو علي: أي لا تحذف الهمزة إذا وقعت بعد ياء أو واو، لأنّها إن حذفت لزم أن تلقى حركتها عليها كما تلقى على سائر السّواكن، وهذه الحروف، أعني الياء والواو إذا

كُنَّ مَدَّاتٍ لغير الإلحاق، لم يجز تحريكهن كما لا يجوز تحريك الألف، لأنها إن حركت صارت غيرَ ألف، والواو والياء يحركان ولا يُغيَّران.

قال أبو علي: الألف لا تغيّر إذا خففت الهمزة بعدها في كلمة واحدة وفي كلمتين منفصلتين، تقول: (اضْرِبا أباهُما، ومَساءَكَ)، فلا تلقي حركتهما في الموضعين على الألف كما تلقي حركتهما على الياء والواو إذا كانت لغير مدٍّ في الاتصال والانفصال.

أنشد:

كُلَّ غَـــــــــــرَّاءَ إذا ما بَرَزَتْ

سمعنا من العرب من ينشده هكذا.

قال أبو علي: قوله: ينشده هكذا، أي يحقق الأولى، ويخفف الثانية كما يختار الخليل، ويخفف الأولى ويحقق الثانية كقول أبي عمرو.

فالإنشاد على القول الأول: (غَرّاءُ بِذا)، وعلى القول الثاني: (غَرَّا إذا).

قال: ومَن حَقَّق الأولى قال: (أقَرآية)، لأنك خففت همزة متحركة قبلها حرفٌ ساكن.

قال أبو علي: يريد بالهمزة المخففة المتحركة الهمزة التي هي فاء من (آيَةٍ) والحرف الساكن الذي قبلها هي الهمزة التي هي لامٌ من (اقْرَا)، سكنت للأمر، فحذفت الهمزة التي هي فاء من (آيةٍ)، وألقيت حركتها على الساكن الذي هو همزة لام من (اقْرَأ)، فصار على وزن (اقْرَعَّايَة).

قال: فأمّا أهل الحجاز فيقولون: (اقْرَا آيةً)، لأن أهل الحجاز يخففونهما جميعًا.

قال أبو علي: قال أهل الحجاز: (اقْرَا آيةً) فخَفَّفوهما جميعًا، والهمزة الأولى إذا خففت في (اقرأ) لزم قلبها ألفًا لأنها ساكنة وما قبلها مفتوح، مثل (راسٍ وفاسٍ)، والهمزة من (آية) حكمها أن تجعل بين الألف وبين الهمزة لأنها متحركة، وجاز وقوعها مخففة بعد الألف من حيث جاز وقوع الساكن بعدها، ومن حيث جاز أن تقع مخففة قبل الساكن في (أانْ رَأيْتَ رجلاً) ونحوه.

قال: وسألت الخليل عن (فَعْلَل) من (جِئْتُ) فقال: جَيْأى.

قال أبو علي: العين من (جئْتُ) ياءٌ، يدلك عليه: (يَجِيءُ)، واللام منه همزة فإذا بَنَيْتَ منه مثل (فَعْلَلَ) زدت على اللام لامًا، لأن حكم ما ألحق من الثلاثي بالرباعي بغير حروف المد أن تكرر لاماتها، كما كررت في (مَهْدَدٍ) ونحوه، فإذا كرّرت اجتمعت همزتان، وإذا اجتمعت همزتان في كلمة واحدة أبدلت الثانية.

قال: وإذا جمعت آدَمَ، قلت: أوَادِم، كما أنّك إذا حقَّرت قلت أوَيْدِم.

قال أبو علي: الهمزة الأولى همزة (أفْعَل)، والثانية بدل من الهاء، وهو يوافق الزيادة — أعني الألف التي هي بدل من الفاء — في أنها ليست من نفس الكلمة، كما أن ألف (فاعِل) الزائدة ليست من نفس الكلمة، هي الهمزة التي هذه بدل منها، فقد وافق البدل الزيادة في أنه ليس من نفس الحرف، كما أن الزيادة ليست من نفس الحرف، فلذلك قلبت هذه الألف في التصغير والتكسير واوًا، كما قلبت الزائدة واوًا فيها.

قال: فلمّا أبدلُوا من الحرف الآخر ألفًا استثقلوا — يعني الحرف الآخِر- الهمزة التي هي لام من (خطيئة)، المبدلة في الجمع ألفًا إذا قلت: (خَطايِئُ)، ثم أبدلت الهمزة الأخيرة ياءً لانكسار ما قبلها، واجتماع همزتين، ثم أبدلت الياء ألفًا كما أبدلته في مَدارَى.

قال: لأن الاسم قد يجري في الكلام، ولا يلزم في الألف الآخِر أن تهمزها.

قال أبو علي: أي الألف التي هي بدل من التنوين، أو الألف التي هي رفع الاثنين، يريد: أن هذه الألفات الأخيرة لا تلزم الكلم الذي هي فيها كما يلزم الألف المنقلبة عن اللام في (خَطايا ومَطايا)، لأن هذه الألفات قد سَقَطْنَ، وذلك إذا كان الاسم في موضع جَرّ، أو رفع أو تثنية، منصوب أو مجرور.

قال: فصارت كالهمزة التي تكون في كلمة على حِدَةٍ، فلما كان ذا من كلامهم أبدلوا مكان الهمزة التي قبل الآخر ياءً، (يعني في خطايا).

قال أبو علي: أي لما كان تخفيف الهمزة الواقعة بين ألفين غير لازمين من كلامهم كراهة الهمزة بين ألفين وإرادة لتقريبها من الياء بالتخفيف أبدلوا الهمزة المبدلة من حروف اللين في (فَعِيلة) وما أشبهها ياءً لأنها بين ألفين لازمتين في كلمة واحدة، وليست بين ألفين لا يلزمان ككِساءَان، وبُرَآء.

قال: ليفرقوا بين ما فيه همزتان إحداهما بدلٌ مما هو من نفس الحرف.

قال أبو علي: هذا مثل الهمزة في (قَضاء) التي هي بدل من زائدة، لأنها أضعف يعني همزة (خَطايا)، أي الأولى التي هي من نفس الحرف وهي لام (قَضَيْتُ)، رجع أو همزة بمنزلة ما هو من نفس الحرف.

قال أبو علي: هذه الهمزة مثل الهمزة في (جَيْئاى) إذا جمعت قلت: جَيائِي، إنما يقع إذا ضاعَفْتَ.

قال أبو علي: قوله: إنما يقع إذا ضاعفت، صفة لقوله أو همزة.

وقوله: إذا ضاعَفْتَ، أي إذا ضاعفْت الحرف الأخير من الثلاثي للإلحاق بالرباعي.

قال: وقد بَلغَنا أنّ قومًا من أهل الحجاز من أهل التحقيق يُحقِّقون (نَبِيءٌ) (وبَرِيئَةٌ)، وذلك قليل رديء، فالبدل ها هنا بمنزلة الألف في (مَنْسَأةٌ).

قال أبو علي: يريد، أنّه قليل رديء، لأنه مخالف لما عليه الاستعمال، لأن أصله غير الهمزة، فرداءة هذا كرداءة (وَدَعَ) في ماضي (يَدَعُ) كما قال: حتّى وَدَعَهْ.

قال أبو علي: قوله: فالبدل ها هنا كالبدل في (مِنْسَأة)، يريد أن الهمزة في (نبيء وبَريئة) أبدلت بدلاً كما أبدلت من (مِنْسَاة) بدلاً وإن كان لفظ التخفيف في (نَبِيّ) كلغة الإبدال، فأما لفظ التخفيف في (مِنْسَأة) فمخالف للفظ الإبدال، لأن الإبدال ألف محضة والتخفيف فيه بين الألف والهمزة، والفصل بينهما بَيِّنٌ جدًا.

قال: وإن خففت (أجْلِبْنِي إبِلَكَ) في قولهم.

أي في قول من قال: (أوَنْتَ)، و (ارْمِيَ اباكَ).

قال: فمن ثم فعلوا ذلك.

أي فمن ثم قالوا: (أوَّنْتَ) و (ارميَّ اباكَ).

قال: وهؤلاء يقولون: (أنا ذُوُنْسِه)، حذفوا الهمزة و لم يجعلوها همزة تحذف.

قال أبو علي: قوله: حذفوا الهمزة، يريد حذفوه للتخفيف، لأن قبله ساكنًا.

وقوله: و لم يجعلوها همزة تحذف، أي لم يجعلوها همزة تحذف فيُبدَلُ منها واوٌ كما حذفت التي في (أوَنْتَ) وأبدل منها الواو، فقيل: (أوَّنْتَ)، لم تبدل هنا واوًا للضمة التي كانت تقع على الواو المبدلة من همزة (أنْسِه)، كما لم تبدل من (أبُومِّك) للضمة التي كانت تقع عليها.

وقوله: (وهي مما يثبت)، أي الواو الساكنة والتي هي من نفس الكلمة، أو بمنزلة ما هو من نفس الكلمة إذا كانت ساكنة وألقي عليها حركة همزة مخففة تثبت و لم تبدل.

قال أبو العباس: قوله: و لم يجعلوها همزة.

قال أبو العباس: يعني بواو (ذوُنُسِه) لما انضمت.

قال أبو علي: وإنما قال ذلك لأن الواو إذا انضمّت قد تقلب همزة نحو: (أرْقَةٍ) في (وُرْقَةٍ).

قال: وعلى هذا تقول: هو يرمِ خْوانَه بحذف الهمزة، ولا تطرح الكسرة على الياء لما ذكرت لك.

قال أبو علي: قوله: لما ذكرت لك، أي لما ذكرت لك من كراهة حركة الياء والواو بالكسرة والضم.

obeikandl.com

هذا باب الأسماء التي تُوقَعُ على عِدَّة المؤنث والمذكر ليُبيِّن ما العدد إذا جاوز الاثنين

قال: وجاء الآخِرُ على غير بنائه.

قال أبو علي: يقول: جاء الآخر وهو (عَشَر) من (أحَدَ عَشَرَ) للمذكر متغيرًا عما كان عليه، لأن الهاء حذفت منه.

قال: وبُني الحرف الذي بعد (إحْدَى)، (وثِنْتَيْنِ) على غير بنائه والعددُ لم يجاوز العَشْرَ.

قال أبو علي: الحرف الذي بعد إحدى وثِنْتَيْنِ هو (عشرة) في قولك: إحْدَى عَشْرَةَ، وثِنْتَيْ عَشْرَةَ وقوله: بعد إحدى، بُني على غير بنائه والعدد لم يجاوز العشرة، أي: أدخل فيه الهاء، و لم يكن يدخله قبل أن زيد على العشرة واحدًا الهاء، إنما كان (عَشْر) بغير هاء.

وقوله: كما فُعل ذلك بالمذكر، أي غُيِّر ما بعد إحْدى، وثلاث في المؤنث بأن أُدخل فيه الهاء، فقيل: إحْدَى عَشْرَةَ، كما غُيِّر ما بعد أحَدَ وثلاثَة في المذكر بأن أخرج منها الهاء فقيل: ثلاثةَ عَشَرَ وقد كانت الهاء ثابتة قبل أن تزيد على العشرة، لأنّك تقول: هذه عَشَرَةٌ فتثبتها.

openkandil.com

هذا باب ذكرك الاسم الذي تُبيِّن العِدَّةُ كم هي مع تمامها الذي هو من ذلك

قال: صار قولهم: حادي عَشَرَ بمنزلة خامسِ خَمْسَةٍ ونحوه.

أي في أن حادي عَشَرَ اسم فاعل مضاف إلى العدَّة التي يُتمَّها، كما أن (خامسَ) اسم فاعل مضاف إلى العدّة التي يُتمها، وإنما حادي عَشَرَ بمنزلة خامسِ أي في أن كلّ واحد منهما اسم فاعل، وفي النسخة الظَّاهرية، فتزّل حادي عَشَرَ بمنزلة خامس.

قال: وتقول: هو خامسُ أرْبَعٍ إذا أرَدْتَ أنّه صيَّر أربعَ نسوةٍ خمسةً، ولا تكادُ العرب تكلَّمُ به كما ذكرت لك، وعلى هذا تقول: (رابعُ ثلاثةَ عَشَرَ)، كما قلت: خامسُ أرْبَعَةَ عَشَرَ.

قال أبو علي: من قال: (هذا رابع ثلاثة)، فإنه لا يجوز له أن يقول: هذا رابعُ ثلاثةَ عَشَرَ، لأن (فاعل) من أربعة عشر لا يُبْنى كما بُني من خمسة حين قلت: خامسُ، ومن قال: (خامسُ أربعة) أراد أنه خمَّس أربعة، فاشتق من (خمسة) فعلاً، ولا يجوز على هذا أن يشتق من أربَعَة عَشَرَ فعلاً فيكون له فاعل كما جاز أن يشتق من خامس وما أشبهه، خمَّستُ وربَّعتُ، ولا يجوز أن يُتَكلَّم بأربعةَ عَشَرَ وما أشبهه إلا على قول من قال: ثالثُ ثلاثة دون من قال: ثالثُ اثنين، تقول على الحذف: ثالثُ ثلاثةَ عَشَر، وعلى الإتمام ثالثُ عَشَرَ ثلاثةَ عَشَر، لأن معناه: أحدُ ثلاثةَ عَشَرَ، ولا يريد أن يشتق فاعلا من ثلاثةَ عَشَرَ، لأنه لا يمكن كما يشتق ضاربًا من ضربَ، وخامسًا من خمس.

قال أبو الحسن: ومن قال: خامسُ خمسة عشر لم يجز له أيضًا أن يقول: خامس أربعة عشر، لأن خامس هنا محذوف، إنما أردت خامس عشر خمسة عَشَرَ، فحذفت كما تحذف بعض الكلام لدلالة بعض ما يبقى منه عليه، فكما لا يجوز هذا في الإتمام، كذلك لا يجوز في الحذف، إذ المراد بالحذف الإتمام والامتناع من إجازة ما ذكرنا قول أبي الحسن وأبي عثمان وأبي العباس وأبي إسحاق.

هذا باب المؤنث الذي يقع على المؤنث والمذكر وأصله التأنيث

فإن وقع على التذكير إذا أضيف إليها العدَّة جُعل العدد بمنزلتها إذا أضيفت إلى المؤنث المحض مثل ثلاثُ نِسْوَةٍ ونحوه مما لا يقع على المذكر.

قال: وتقول: ثلاثةُ نَسَّاباتٍ وهو قبيح، وذلك أنَّ النَّسَّابَةَ صفة.

قال أبو علي: قبح، لأن (نَسَّابات) وصف، وإقامة الصفة مقام الموصوف عنده قبيح، فأمّا إثبات الهاء في (ثلاثة) من قولك (ثلاثة نَسَّابات) فإنّك أثبتَّها، كما أنّك لو أضفْتَهُ إلى الموصوفين المحذوفين لأثبتَّه وذلك قولكك ثلاثةُ رِجالٍ نَسَّابات، فنسابات صفة للرّجال المحذوفين.

قال: وتقول: ثلاثةُ دَوابّ إذا أردت المذكّر، لأن أصل الدّابة عندهم صفة.

قال أبو علي: قوله: (ثلاثةُ دوابّ) ومثل (ثلاثةُ نسّابات) من جهة، ومخالف له من جهة أخرىن أمّا الموافقة، فإن (دابَّة) صفة كما إن (نسَّابة) صفة، فقدّر حذف الموصوف فيه كما قدّر حذفه من قولك: ثلاثةُ نسّابات، ولذلك أثبتت الهاء في (ثلاثة) مضافًا إلى (دوابّ)، و (نَسّابات)، والتقدير فيه (ثلاثةُ رجالٍ نسّابات وثلاثة أشخاص دوابّ)، فكما أنّك لو أضفته إلى الموصوف لم تحذف الهاء، كذلك لم تحذف وأنت مقدّر الإضافة إليه، فقد وافق (ثلاثة دوابّ) في ثبات الهاء فيها (ثلاثةُ نسّابات). والجهة المخالفة له هو أن (دوابّ) وإن كان أصله صفة، فقد استعمل استعمال الأسماء، ألا ترى أنّك تقول: (هذا دابَّةٌ) ولا تقول: هذا شخصٌ دابّة، فهو من هذه الجهة أحسن من ثلاثة نسّابات لأنّك كأنك لم تُقم صفةً مقام موصوف، إذ قد جرى (دابّة) مجرى الأسماء.

قال: لأنّ المتكلم لا يجوز له أن يقول: (له خَمْسَةَ عَشَرَ عبدًا).

أي لا نعلم هذا كما نعلم إذا ألقى العِدَّة على اللّيالي لأن الأيام داخلة فيها.

قال: وأمّا (ثلاثةُ أشياءَ) فأثبتُوا الهاء وإن كان (أشياء) مُؤنثًا كحمراءَ، لأنه اسم للجمع مؤنث بمدة التأنيث، و لم تحذف الهاء من (ثلاثة) كما تحذف منها إذا أضيف إلى مؤنث، لأن (أشياء) جمع (شيءٍ)، و (فَعْلٌ) قد يُجمع على (أفْعال)، و (أشْياءُ) وإن كان على وزن (لَفْعاء) فهو على حركات (أفْعال) وسُكونِها، فصار لذلك بدلاً من (أفْعال)،

وجرى مجراها، فلم تحذف التاء من ثلاثة وما أشبهه إذا أضيف إليه كما لم تحذف التاء منها إذا أضيفت إلى (أفْعال).

قال: وزعم الخليل أن (أشْياءَ) مقلوبة كقِسِيّ، فكذلك فُعل بهذا الذي على لفظ الواحد و لم يكسر عليه الواحد.

قال أبو علي: قوله: فكذلك فُعل بهذا، أي على ما ذكرت لك من إثبات الهاء في العدد إذا أضيف إلى (أشياء)، وإلى (رَجْلَة)، لأنّ (أشْياء) اسم على لفظ الواحد معناه الجماعة، و لم يكسّر عليه واحدٌ كما يُكسّر (فَرْخٌ) على (أفْراخٍ).

obeikandl.com

هذا باب ما لا يحسُن أن تضيف إليه الأسماء التي يبيَّن بها العدد

قال أبو علي: يقول: تصييرهم (قُرَشِيِّين) صفة، وامتناعهم من إضافة (ثَلاثَة) وما أشبهها من العدد إليه يدلك على أنّ (نسّابات) في قولك: (ثلاثةُ نسّابات) صفة لمذكر محذوف، إذ لو لم يكن وصف مذكر لما أضيف (ثلاثة) إلى (نسّابات)، كما لم تضف (ثلاثة) إلى (قرشيين) في قولك: ثلاثةٌ قُرَشِيُّون.

قال: وقال الله عز وجل: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام:١٦٠].

قال أبو علي: كأنّ (عشْر) في قوله عز وجلّ: ﴿عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ مضاف إلى ما قبل قوله عز وجل: ﴿أَمْثَالِهَا﴾، وصفة التقدير (فَلَهُ عَشْرُ حسنات أمثالُها)، ألا ترى أن (عَشْر) لا هاء فيها وأن (أمْثَالُها) صفة، ويقبح إضافة (عَشْر) ونحوه إلى الصفة من حيث يقبح إقامة الصفة مقام الموصوف والموصوف محذوف في هذا الموضع مؤنث، فلذلك حذفت الهاء، كما أن الموصوف المحذوف من (ثلاثة نسّابات) موصوف مذكر، فلذلك أثبتت الهاء، (فعَشْرُ أمْثالِها) بمنزلة قولهم (ثلاثةُ نسّابات) (وثلاثةُ دوابّ) في أن الموصوف محذوف منه، ولو قال قائل: إن (عَشْرَ) من قوله (عَشْرُ أمثالِها) لما حذف الهاء منه، لأنه مضاف إلى مضاف إلى مؤنث، قيل: هذا التقدير والتأويل في القرآن يُعتدّ كالفاسد، إنما يجوز هذا في ضرورة الشعر نحو:

تَسَفَّهتْ أعالِها مَرُّ الرِّيـــــــاحِ

وما أشبهه، ولا يسوغ هذا في الكتاب، فإن قلت: فقد جاء: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران:١٨٥] كانت (كُلّ) لما أضيف إلى (نفس)، فإن ذلك في (كُلّ) حسُنَ لعمومه واستيفائه جميع ما يقع عليه حتى يصير كأنه الشيء المضاف إليه، وليس البعض، وما عدا الكلّ في هذا كالكلّ لما ذكرنا، وكذا كان يقول أبو بكر وعلى هذا: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾ [النمل:٨٧]، وعلى الأول قول الشاعر[١]:

ولِهَـــتْ عليهـــا كـــل مُعْصِـــفَةٍ هَوْجـــاءُ لـــيس لِلُبِّهـــا زَبْـــرُ

---

(١) البيت لابن أحمر.

أنشده سيبويه برفع هوجاء على أنه وصف لكل، وأنث الشاعر الوصف حملا على المعنى، إذ الكـــل، هنا ريح، والريح أنثى.

هذا باب تكسير الواحد للجمع

قال: وقد يجيء (خَمْسَةُ كلابٍ) يُرادُ به خمسةٌ من الكلاب.

قال: أضاف أسماء العدد القليل إلى معدود كثير، وكان الوجه إضافتها إلى المعدود القليل نحو (أكْلُبٍ) لو لم يحمله على ما ذكره من التأويل، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة:٢٢٨].

قال: وقال الراجز[١]: [الرجز]

ظَرْفُ عَجُـــــوز فيه ثِنْتا حَنْظَلِ

قال أبو علي: في هذا شيئان نادران: أحدهما أنه أضاف (اثنين) إلى عدّة يبيّن بها مِمَّ هو، وحكم هذه الإضافة أن تكون في الثلاثة وما فوقها مما لا يجتمع لك به معرفة النوع والعِدَّة، ألا ترى أن ثلاثة لو لم تضفها إلى ما بيَّنتَها لم تعرف مِمَ هي، فلما قلت: (ثلاثةُ دراهمٍ)، وأضفْتَ بيَّنْتَ، واثنان وواحدٌ تجمع تعريف الأمرين، ألا ترى أنّ قولك: رَجُلٌ ورجلان يُبَيّنُ فيهما معرفة العدد والمعدود معًا؟، فعلى هذا القياس الاستعمال الشائع إلا أن يجيء في شعر مثل: اثْنا أفْراسٍ، وثنتا حَنْظَلات. فإذا جاء فقياسه أنه عدد كما أن (ثلاثة) عدد، فيضاف إلى المعدود كما أضيف إليه الثلاثةُ، إلا أن هذا نادرٌ عن الاستعمال.

والوجه الآخر من الشذوذ في "ثِنْتا حَنْظَلٍ" أنه أضيف إلى العدد الكثير وكان حكمه أن يضاف إلى العدد القليل، فيقال: (ثنتا حنظلات)، إن لم يُرد به ثِنْتانِ من الحنظل.

قال: وذلك نحو: قَتَبٍ وأقْتابٍ، ورَسَنٍ وأرْسانٍ.

---

(١) صدره:

كَأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ

يُنسبُ لخطّام المجاشعيّ، أو لجندل بن المثنّى، أو لسلمى الهذليّة، أو لشمّاء الهذليّة.

و(ظرف جِراب): وِعاءٌ من جلد.

والشّاهدُ فيه: (ثنتا حنظل) حيث أضاف ثنتان إلى (حنظل) وذلك ضرورة شعرية.

انظر: الكتاب ٥٦٩/٣، ٦٢٤، وإصلاحُ المنطق ١٦٨، والمقتضب ١٥٦/٢، وما يجوز للشّـــاعر في الضّرورة ٢٣٤، والمنصف ١٣١/٢، وفرحة الأديب ١٥٨، وأمالي ابن الشّجريّ ٢٨/١، وشرح المفصّل ١٤٤/٤، وشرح الجُمل ١٤٠/١، ٢٩/٢، وابن النّاظم ٧٢٨، والخزانة ٤٠٠/٧.

قال أبو العباس: حكم ثلاثة وأربعة ونحوه أن يضاف إلى ما يقع لأدنى العدد، فإذا جاء جمع لم يكن فيه أدنى العدد أضيف إلى ما هو للكثير نحو "ثلاثةُ شُسُوعٍ"، كما أنّ أدنى العدد فيما ليس له اسم أكثر العدد يجري مجرى ما هو للكثير وذلك نحو: أيْدٍ، وأرْجُلٍ، وأرْسانٍ.

قال: ووَثَنٍ وَوُثْنٍ، بَلَغَنا أنّها قراءة.

قال أبو علي: وجدت في هذه النسخة الطاهرية: قال: بعض القراء يقرأ قوله: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلا إِنَاثًا﴾ [النساء:١١٧] "إنْ يَدعون من دونه إلا أَثْنًا".

قال: إذْ لم يكن كثيرًا مثلُه، كما لم يجيء في مضاعَفٍ (فَعَلٍ) ما جاء في مضاعف (فَعْلٍ) لقلّته.

أي: لم يجيء فيه بناء الكثير كما جاء (صِكاك وضِباب)، لم يجيء في (فَنَنٍ) بناء الكثير.

قال: فلمّا جاز لهم أن يَثبُتُوا في الأكثر على (أفْعال) كانوا له في الأقل ألزم.

قال أبو علي: الأكثر وهو (فَعَلٌ)، أي لما جاز ألا يجاوز بناء أدنى العدد في الأكثر وهو (فَعَلٌ)، نحو قولهم في: (رَسَنٍ: أرْسانٌ)، كان ألا يجاوزه في الأقلّ أولى.

قال: وقال الله تعالى: ﴿فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾ [الشعراء:١١٩]، ولما جمع قال: ﴿وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ﴾ [البقرة:١٦٤] كقولك: أسَدٌ، وأسْدٌ.

قال أبو علي: كسّر (فُعْل)، (وفَعَل) على (فُعْل)، كما كسّر عليه (فَعَل)، لأنّ (فُعْل)، و (فَعَل) أختان وهما يعتقبان على الكلمة الواحدة نحو حَزَنٍ، وحُزْنٍ وما أشبه ذلك.

قال: كما قالوا: ثلاثةُ قِرَدَةٍ، وثلاثةُ حِبَبَةٍ وثلاثةُ جُروحٍ وأشباه ذلك.

أي على أن تضع ما هو لأكثر العدد في موضع الأقل.

رجع وهذا في (فُعْلَة) كبناء الأكثر في (فَعْلَة).

قوله: وهذا، يعني (فُعَل) في جمع (فُعْلة)، نظير (فِعال) في جمع (فَعْلةٍ).

قال: والفُعَلة تكسّر على (فُعَل) إذا لم تجمع بالتّاء، وذلك قولك: (تُخَمَةٌ، وتُخَمٌ)، وليس (كرُطَبَةٍ ورُطَب)، ألا ترى أنّ (الرُّطَبَ) مذكر (كالبُرّ، والتّمْر)، وهذا مؤنث (كالظُّلَمِ والغُرَفِ).

قال أبو علي: يريد أن (الرُّطَبَة) جمعها (رُطَبٌ)، كما أن جمع (بُرَّةٍ بُرٌّ)، فلم يكسّروا الواحد للجمع كما لم يكسّر (بُرٌّ وتَمْرٌ)، لأنه من المخلوقات.

فأمّا (تُخُمٌ)، فإنه تكسير (فُعَلَة)، كما أن (فُعْلَة) تكسيرها (فُعَلٌ)، فليس تُخَمٌ كرُطَبٍ، لأنّك تقول: هو الرُّطَبُ، كما تقول: هو التَّمْرُ، فتذكّره كما تذكّر الواحد، والتُّخَمُ، والظُّلَمُ وما أشبهه مؤنث.

قال أبو علي: يقول أبو العباس: الواحد من هذا الباب فيه هاء التأنيث والجميع لا هاء فيه، كبقرة وبقر، فلو جعل الفصل بين المذكر والمؤنث إثبات الهاء وحدها وحذفها لالتبس الواحد المذكر بالجمع، ولو جعل الاسم الذي فيه الهاء كبقرة للمذكر، وزيدت عليه علامة أخرى للمؤنث لم يجز أيضًا، لأن علامتين للتأنيث لا تجتمعان، فلما لم يجز ذلك، صيغ للمذكر لفظ من غير لفظ المؤنث كثَوْرٍ في ذَكَر بَقَرَةٍ.

قال: وقد قالوا: حَلَقٌ وفَلَكٌ، ثم قالوا: حَلْقَةٌ وفَلْكَةٌ، فخفّفوا في الواحد حيث ألحقوه الزيادة وغيّروا المعنى.

قال أبو علي: لما رُدَّ الجمع إلى الواحد وأُلحق التأنيث فقيل: حَلْقَةٌ، وغيّر المعنى غُيِّر البناء، كما أن الاسم لّما ألحق ياء الإضافة. وغيِّر معناه بهما، غُيِّر بناؤه.

هذا باب نظير ما ذكرنا من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات فيهن عَيْناتٌ

قال: وقالوا: فَوْجٌ وفُؤُوجٌ، كما قالوا: نَحْوٌ ونُحُوٌّ كثيرة.

قال أبو علي: وقوله: وهذا لا يكاد يكون في الأسماء، يريد تصحيح الواو إذا كانت لامًا، لا يكاد يجيء في الجمع، إنما تصح في المصدر نحو (العُتُوِّ)، وجميع المصادر من هذا الضَّرب، فأما الجمع فإن الواو التي هي لام تنقلب فيه ياء كالدُّلِيِّ، والحُقِيّ وما أشبه هذا. وإنّما صح في المصادر واعتلّ في الجمع أن الواو أثقل من الياء والجمع أثقل من الواحد، فأُبدل الواو في الجمع للتخفيف ياء.

ومن قول سيبويه والخليل: إنّ (ديكًا وفِيلاً)، وما أشبه ذلك يجوز أن يكون (فِعْلاً وفُعْلاً)، ويستدلان على إجازتهما، أن يكون (فُعْلاً) بقولهم: (بِيضٌ) فيقولون: إنه جمع (أفْعَل)، وحكمه أن يكون (فُعْلاً)، مثل (أحْمر، وحُمْرٌ)، فلما كانت ضمة فاء الفعل تقلب العين التي هي ياءٌ واوًا أبدلت من الضمة كسرة، لتصح الياء، فقيل (بِيضٌ)، فإلى هذا يَرُدّان (ديكًا وفيلاً)، ويُغيِّران البناء والبناء والياء والياء.

فأمّا أبو الحسن فيقول: إن (ديكًا) (فِعْلٌ)، وكذلك جميع ما أشبهه، ويقول: لو كان (فُعْلاً) لانضمّت الفاء؛ وكذلك يقول: إذا بُني مثال (فُعْلٍ) من (البَيْع) قيل (بُوع)، والأوّلان يقولان: (بِيع).

ويقول أبو الحسن في (بِيض)، جمع (أبْيَضَ) ونحوه: إنما كسرت الفاء كراهية الواو في الجمع، كما قلبت في باب (حُقِيٍّ) وما أشبهه، وصحّ في (عُتُوٍّ)، وكذلك قلبت من الضمة في (بِيض) كسرة لأنه في جمعٍ فهو تغيير الواحد والجميع في هذا دون البناء، ويستدل بكل واحد من الجمعين على الآخر، ولا يقيس الآحاد عليه.

ومن قوله في (مَعِيشَة): إنّه (مَفْعِلَة)، ومن قول الخليل وسيبويه: إنه يجوز أن يكون (مَفْعِلَة) و (مَفْعُلَة) كما قالوا ذلك في (دِيك) ونحوه.

قال المازني: فسألته. عن (مَفْعُول) من البَيْع، وقوله فيه: (مَبيع): هلا قلت على هذا (مَبُوعٌ)، لأن المحذوف عندك واو (مَفْعُول) دون العين، فلم يُبدل من الياء والواو لأنه في واحد، قولك: إنّك إنما تُبدل في الآحاد دون الجمع، فألزمه المناقضة في قوله.

قال: وقالوا في (فِعْلٍ) من بنات الواو: (رِيحٌ وأرْواحٌ ورِياحٌ)، ونظيره (أبْآرٌ، وبِئارٌ)، وقالوا فيه (فِعالٌ) كما قالوا في (فَعْلٍ) من الواو، و لم يجعلوه بمنزلة ما هو من الياء.

قال: كما أنّه غلب على (فَعْلٍ) من الواو الفِعالُ، فكذلك هذا، فَرّقوا بينه وبين (فُعْلٍ) من الياء، كما فرقوا بين (فَعْلٍ) من الياء (وفَعْلٍ) من الواو.

قال أبو العباس: فرقوا بينه وبين (فُعْل) من الياء والواو من الياء لم يذكره، وإنما ذلك لأن (قِيل) يصلح أن يكون (فُعْلاً).

قال أبو علي: فقالوا فيه: (فِعْلان)، و لم يقولوا: (فُعُول) كما قالوا في دِيكٍ الذي يجوز أن يكون فُعْلاً دُيُوك.

قال: وقد قالوا: (فَعْلَة) في بنات الواو، وكسروها على (فُعَل) كما كسروا (فَعْل) على بناء غيره.

قال أبو علي: يريد: إنهم كسّروا (فَعْل) على (أفْعال)، وليس (أفْعال) بباب (فَعْل).

قال أبو علي: يمتنع تحريك العين من (فَعْلة) إذا كانت ياءً أو واوًا في الجمع بالياء، لأنها إن حركت لزم أن تنقلب لتحركها، وتحرك ما توسط فلذلك لم تحرك العين من (ضَيْعَةٍ ونَوْبَةٍ) إذا جمعتا بالتاء، كما تتحرك من (صَفْحَةٍ) وما أشبهها.

قال: وأما ما كان من (فِعْلة)، فهو بمنزلة غير المعتل، وذلك قولك: قِيمَة، وقِيماتٌ، ودِيَمَةٌ، وديماتٌ، وقِيَمٌ، ورِيَبٌ، ودِيَمٌ.

قال أبو علي: الدليل على أنّ دِيمَة (فِعْلَة)، قولهم: (دِيَمٌ)، فجمع على (فِعَلٍ) ولو كان (فُعْلَة)، كما أن دِيكًا يجوز أن يكون عنده (فُعْلاً) لقيل في جمعه: (دُوَمٌ) كقولهم في ظُلْمَةٍ: (ظُلَمٌ).

قال: وإنما أعملت الفِعَل في بنات الياء والواو، لأن الغالب الذي هو حد الكلام في فَعَلَة في غير المعتل الفعَال، وفي نسخة: والفُعَل منقوص من فِعالٍ.

قال أبو علي: لما كان فَعْلَة في الصحيح بابه أن يُجْمع على (فِعالٍ) مثل: رَقَبَة ورِقاب وجب أن يجمع ما كان من المعتل بزنته على (فِعالٍ) أيضًا، فجمع على (فُعَل) نحو: جُرَذ جمع على (فِعْلانٍ)، كما جُمع ما كان على (فعَال) على (فِعْلان) نحو: غُراب وغِرْبانٍ، لأن (فُعَل) مقصور من (فُعال).

هذا باب ما يكون واحداً يقع على الجميع من بنات الياء والواو يكون واحده من بنائه ولفظه

قال: وأما ما كان (فِعْلاً)، فقصته قصة غير المعتل، وذلك قولك: تِينٌ وتينَةٌ وتِينات، وطِينٌ وطِينَةٌ وطِينات.

قال أبو علي: طِينَةٌ وطِينٌ، يحتمل عنده أن يكون (فِعْلَة)، وأن يكون (فُعْلَة)، فلا يحكم بأحد البناءين دون الآخر، كما حُكم في (دِيمَة) أنها (فِعْلَة) لقولهم: (دِيَم) لأنه لو كان (فُعْلَة) لكان: دُوَم)، كقولهم: إنَّ (فِعْلَة) دون (فُعْلَة)، بقي احتمال الوزنين قائمًا فيه.

هذا بابُ ما هو اسمٌ واحدٌ يقعُ على جميعٍ وفيه علامة التأنيث

قال: وبيَّنوا الواحدة بأن وصفوها بواحدة.

أي فقالوا: بُهْمى واحدة، فبانت الآحاد من الجمع بأن وُصفت بقولهم (واحدة).

قال: فلم يجيئوا بعلامة سوى العلامة التي في الجمع، ليفرّق بين هذا وبين الاسم الذي يقع على الجميع وليست فيه علامة التأنيث، وتقول: أرْطى وأرْطاةٌ.

قال أبو علي: يريد: ليست العلامات التي في بُهْمَى، وطرْفاءَ، وما ذكره للإلحاق، فتلحق بواحدة علامات التأنيث ثم تحذف من الجميع ليكون فصلاً بينه وبين الواحد، كما كانت الألف في أرْطى للإلحاق، فجاز أن تلحق علامة التأنيث، ليصير فصلاً بين الواحد والجمع.

هذا باب ما كان على حرفين وليست فيه علامة التأنيث

قال: وإذا جمعوا بالواو والنون كَسَروا الحرف الأول وغيّروا الاسم، وذلك قولهم: سِنُونَ، وقِلُونَ ومِئونَ.

قال أبو علي: تكسير هذا الضرب الذي ليس حكمه أن يجمع بالواو والنون إذا جمع بهما لأنه كان من حكمه أن يكسّر ولا يصحح كما يصحح جمع ما يعقل بغير هذه الأسماء، فإن جمع بالواو والنون تغيَّر عمّا كان عليه قبل الجمع ليكون تكسير (مائَة) الكسرة في (مِئُونَ) وليست الكسرة التي كانت في (مِئَة)، وإنّما هي للجمع كما أن الألف في (تَهامٍ) ليست الألف التي كانت في (تِهامِيّ).

قال: والتاء تدخُل على ما دخلت فيه الواو والنون، لأنها الأصل.

أي: لأن الجمع بالتاء فيما كان على حرفين فيه تاء التأنيث الأصل.

قال أبو بكر: أي لم يقولوا: (أمونَ) حيث قالوا: (إماءٌ)، (وأامٌ) فردُّوا ما ذهب وإنما يجمعون بالواو والنون ما لم يردوا إليه ما حذف في أكثر الأمر.

قال: فقد يستغنون بالشيء عن الشيء.

هو كما استُغني بالجمع بالواو في (قُلَةٍ) عن تكسيره على (قُلاتٍ)، كما استغني في غير (قُلَةٍ) بالواو عن غيره من ضروب الجمع.

وقوله: وقد يستعملون فيه جميع ما يكون في بابه.

هو كما استُعمل في (بُرَةٍ) أن جمع بالتاء من حيث كان في واحدة التاء، وإن جمع بالواو من حيث كان ناقصًا، وعلى (فُعَل) من حيث كان وزنه (فَعْلَة)، فقد استعمل فيه جميع ما يكون فيه من ضروب الجمع.

قال: فقلت: فهلاّ قالوا: أرْضُونَ كما قالوا: أهْلُونَ؟.

قال أبو بكر: قالوا: أرَضُون، لأنهم لم يستعملوا أرْضَةَ ألبتّة، فأشبه المنقوص من هذه الجهة.

قال أبو علي: يعني أن (أرْض) يلزم أن يكون فيها علامة التأنيث، إذ كان مؤنثًا كما كان يلزم أن تثبت لام (سَنَةٍ) فيها، فلما لم تثبت علامة التأنيث في (أرْضٍ) مع أن ثباته

كان لازمًا، كما أن اللام في (سَنَةٍ) لم تثبت مع أن ثباته كان لازمًا أشبهتها في ذلك فجُمعتْ كما جُمعتْ لموافقها إيّاها في النقص.

قال: وقد قالوا عِيراتٌ، وقالوا: أهْلاتٌ، فخَفَّفوا، شبَّهوها بصَعْباتٍ.

قال أبو علي: يريد، شبَّهوا (أهْلاتٍ) وإن كان اسمًا (بصَعْباتٍ) التي هي صفة فلم تحرّك عينُها في الجمع بالألف والتاء، كما حركت العين من (جَفَناتٍ)، ووجه الشبه بين (أهْلات) وبين (صَعْبات) وسائر الصفات أنه اسم جمع بالواو والنون، والألف والتاء كما تجمع الصفة إذا كان للمذكر بالواو والنون، وإذا كان للمؤنث بالألف والتاء.

قال: وقد قالوا: إمْوانٌ جماعة الأمَة كما قالوا: إخْوانٌ.

قال أبو علي: يقول: لما كان أمَةٌ (فَعَلَة)، و لم يعتدّ بعلامة التأنيث فيه في الجمع لزم أن يكسّر على (فِعْلان) كما يكسّر (فَعَل) عليه إذا كُسِّر للجمع الكثير على (فِعْلان)، كأخٍ، وإخْوانٍ، وبَرْقٍ وبِرْقانٍ وما أشبه ذلك.

هذا باب تكسير ما عدَّةُ حروفه أربعة أحرف للجمع

قال: وأمّا ما كان من الياء والواو فإنّه لا يجاوز به بناء أدنى العدد كراهية هذه الياء.

قال أبو علي: يقول: لو جمع ما كان من الياءات والواوات التي هي لاماته الجمع الكثير للزم أن يقال على قول من قال (رُسُلٌ) (رُشُوٌ)، فيقع آخر الاسم واوٌ قبلها ضمة، ثم يلزم أن تُبْدل الضمة كسرة، والواو ياءً، فيصير (رُشِيّ) فتجتمع ياء قبلها كسرة قبلها ضمة، فهذا الذي كان يلزم في التثقيل على قول من قال (رُسُلٌ)، ولو خفف على (فُعْلٍ) لصارت فيه ياء قبلها ضمة وبينها حرف ساكن، فيصير كأنه (سُعْيٌ ورُشْيٌ)، والساكن يقول فيه إنه ليس بحاجز قوي.

قال الأخفش: والدليل على أنّ الأصل التثقيل أنهم يقولون: طرفَت.

قال أبو علي: يقول: الدليل على أنهم يريدون في التخفيف الحركة التي عنها خففت الكلمة أنّهم يقولون: طَرَفَت، فيحركونه لالتقاء الساكنين.

الصَّرف بالحركة التي يُحرك بها من لا يخفف.

قال: وقالوا حين أرادوا الأكثر (ذِبَّانٌ)، و لم يقتصروا على أدنى العدد، لأنّهم أمِنُوا التّضعيف.

قال أبو علي: يقول: لم يقتصروا على (أذِيَّةٍ) كما يُقتصر على (أخِلَّة) لأنه لما جُمِعَ (فُعالٌ) في الكثير لم يقع تضعيف، كما يلزم وقوعه في جمع (فِعال) لو قلت (فِعْلَل).

قال: خالفَتْ (فَعِيلاً) كما خالفتها (فُعالٌ) في أوّل الحرف.

قال أبو علي: يقول: (فَعُولٌ) تجمع على (فِعْلان)، و (فُعال) تجمع على فِعْلانٍ، (وفَعِيل) يجمع على (فُعْلانٌ) مثل: رَغيفٌ، ورُغْفانٌ، فلذلك كان مخالفًا في أول الحرف.

قال: وقال بعضهم: ذِفْرَى وذَفارٍ، و لم يُنَوِّنوا ذِفْرى.

قال أبو علي: يقول ذَفارٍ من يقول: ذِفْرَىن فيجعل الألف للتأنيث دون الإلحاق، والباب إذا جعل الألف للإلحاق أن يُقال: ذَفارٍ، كأرْطى وأراط، ومن لم ينوّن ذِفْرَى وقال: ذَفارٍ، شبَّه ألف التأنيث بألف الإلحاق لّما شبّهه به في قوله: حُبْلَوِيّ، فقال: ذَفارٍ كما قال: حُبْلَوِيٌّ، والوجه ذَفارى كما أن الوجه حُبْلِيٌّ.

قال: وكذلك ما كانت الألفات في آخره للتأنيث، وذلك صَحْراء وصَحارى، وعَذْراء وعَذارَى، وقد قالوا: صَحارٍ، حذفوا الألف التي قبل علامة التأنيث.

قال أبو علي: قوله: حذفوا الألف التي قبل علامة التأنيث، يريد، الألف قبل الهمزة، حذفت في التكسير، ليكون آخر (صَحارى)، كآخر (حَبالى) فيتَّفقا في التكسير كما اتّفقا في التأنيث، ومن قال: صَحارٍ، أجرى الهمزة والألف اللتين للتأنيث مجرى الهمزة التي للأصل والتي بمنزلة الأصل، نحو (عِلْباء)، كما أجرى ألف (ذِفْرَى) غير منونة مجرى الألف من (أرْطَى)، إلا أنه حذف الألف من (صحراء) لمّا قال: (صَحارٍ)، كما حذف الياء الأولى من (أثْفِيَّة)، والألف من (معْطاءٍ) حين قالوا: أثافٍ، ومَعاطٍ.

قال: جعلوا (صَحْراء) بمنزلة ما في آخره ألفٌ، إذ كانا أواخرهنّ.

يعني: (حمراء)، و (حُبْلى) علامات التأنيث مع كراهيتهم الياءات حين قالوا: مَدارَى، ومَهارى.

قال أبو علي: يقول: حذفت الياء الأولى من صحارى في قول من قال: (صَحارٍ)، ولم يجز غير الحذف، إذ قد جاء الحذف فيما لم يكن للتأنيث نحو: (أثافٍ) قلبت الياء ألفًا فيما كان للتأنيث نحو (صَحارَى وحَبالَى) إذ قد قلبت الياء ألفًا في مثل (مَدارى، ومَهارى)، وليس شيء من ذلك للتأنيث.

قال: وقد يقولون: ثلاثُ صَحائفَ، وثلاثُ كَتائبَ، وذلك لأنّها صارت على مثال فَعالِلَ نحو حَضَاجِرَ، وبَلابِلَ.

قال أبو علي: يعني بقوله: (حَضاجِر)، أن بنات الأربعة لا تأتي على أمثلة أدنى العدد إذا كان ذلك المثال يُحذف بعض حروفه، فلما صار (صحائف) على مثال الأربعة لم يجمعه على أدنى العدد وخرج على الأكثر.

قال: والتاء أمرها ها هنا كأمرها فيما قبلها.

أي الجمع بالتاء.

قال: وكلُّ شيء كان من هذا أقلّ كان تكسيره أقلَّ كما كان ذلك في بنات الثلاثة.

قال أبو علي: التكسير تصريف، فإذا قلَّ الشيء قلّ تكسيره.

قال: وقوله من بنات الياء أضاءَةٌ وأضاءٌ...

قال أبو علي: أضاءةٌ لغة قوم يمدون، وقد يقصر فيقال: (أضًا)، مثل أكَمَةٌ، فإذا كُسِّر قيل: (أضاءٌ) مثل (أكامٌ)، وإذا جمع بحذف التاء قيل: (أضا) مثل (أكَمٍ).

قال: وما لم يُلْحَقْ ببنات الأربعة وفيه زيادة وليست بمدَّة، فإنّك إذا كسَّرته كسّرته على مثال (مَفاعِل)، وذلك تَنْضُب وتَناضِبُ وأجْدَلُ وأجادِلُ.

قال أبو علي: ليست زيادة الإلحاق كما كانت زيادة (سَبَنْتَة) و (جَدْوَلٍ) له لأنه ليس في الكلام مثل (قَحْطُب)، فيكون تَنْضُب ملحقًا به، كما كان فيه مثال: (جَعْفَر)؛ فأما الهمزة في (أجْدَل)، و (أخْبَل)، وباب (أفْعَل) كله فليس للإلحاق، إنما هو للبناء فقط، ولو كان للإلحاق لما أدغمت مثل (أصَمّ، وأدَنّ)، لئلا يخرج على مثال (جَعْفَر)، ويوازن حركاته وسكونه حركاته وسكونه.

قال: وكما قال بعضهم: غائِطٌ وغِيطانٌ، وحائِطٌ وحِيطانٌ، قلبُوها حين صارت الواو بعد كسرة والأصل فُعْلان.

قال أبو العباس: قوله: في (حِيطان) الأصل (فُعْلان)، أي الأكثر (فُعْلان) لأن حيطان (فُعْلان)، هذا لا يكون فلو كان (فُعْلان) لم يكن إلا (حُوطان) وكيف يحكم على (حيطان) بفُعْلان، وقد جاء (جنَّانٌ).

قال: وقد كسَّروه على (فِعالٍ) بمعنى (فاعِلاً) حيث أجروه مجرى فَعِيل.

يقول: قالوا: صاحِبٌ وصِحابٌ، وراعٍ ورِعاءٌ، كما قالوا: فِصالٌ في جمع فَصيلٍ.

هذا باب ما يُجمع من المذكّر بالتّاء لأنّه يصير إلى تأنيث

قال: و لم يكسروه على بناء الجموع، لأنه يصير إلى التأنيث.

أي: لأنّه إذا جُمع صار إلى تأنيث لأن الجماعة تؤنث.

هذا باب ما جاء بناء جمعه على غير ما يكون في مثله

قال: وإنما يجري التحقير على أصل الجمع.

(يعني أصل الجمع: الواحد المجموع)، إذا أردت بما جاوز ثلاثة أحرف مثل مَفاعِلَ ومَفاعِيلَ.

قال أبو علي: أي لأنه قد يكون جُمِع على غير مثال مَفاعِلَ ومَفاعِيلَ.

قال: وقال بعضُ العرب: أمْكُنٌ كأنّه جمْعُ مَكْنٍ لا مكانٍ.

قال أبو العباس: هو جمع (مَكان)، بحذف الزوائد، وكذلك (كِرْوان) جمع كَرَوان كأنه جمع (كَرًا)، مثل (بَرْقٍ وبَرِقان)، ونظير هذا الجمع من التصغير ما يُصغّر مرخّمًا.

obeikandl.com

هذا باب ما عدد حروفه خمسة أحرف خامسه ألف التأنيث

قال: في جمع حُبارى حُبارِيّات، قال: ولم يقولوا: حَبائِرُ ولا حَبارَى ليُفرِّقوا بينها وبين (فَعْلاءَ)، (وفِعالَةَ).

قال أبو علي: قوله: ليُفرِّقوا بينها وبين (فَعْلاءَ وفِعالة)، فلأنّ (فَعْلاء) تُجمع على (فَعالى)، نحو صَحْراء وصحارَى، (وفِعالة) تجمع على (فَعايِل) نحو رِسالةٍ ورَسائِل.

قال: وقالوا: أناسِيَةٌ لجمع إنسان.

قال أبو العباس: أناسَيَةٌ، جمع إنْسِيٍّ والهاء عِوَضٌ من الياء المحذوفة لأنه كان يجب أناسِيّ.

هذا بابُ ما لُفِظَ به مِمّا هو مُثنّى كما لُفِظَ بالجمع

قال: وقال تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ﴾ [النساء:١١].

قال أبو علي: (إخوَةٌ) جمع عُنِي به الاثنان ها هنا في قول من حَجَبَ الأمّ عن الثُّلُث بهما، كما حجب بالثلاثة وما فوقهم عنه.

قال: لأنّك لا تريد بقولك: هذه أنْعامٌ ما تريد بقولك: هذا رجلٌ، وأنت تريد: هذا رجلٌ واحدٌ.

أي: فتثبته من حيث كان واحدًا، ولا تُثنّي الجمع، لأنك تريد التكثير.

قال: ويكون ثلاثةُ كِلابٍ على غير وجه ثلاثةُ أكْلُبٍ.

قال أبو علي: كِلابٌ قد جاء فيه أكْلُبٌ، وقُروء، وليس فيه بناء أدنى العدد فشُبِّه ما جاء فيه أدنى العدد بما لم يجئ فيه أدنى العدد، فأضيف العدد إلى الكثير، وإن كان فيه أدنى العدد كما يضاف العدد إلى الكثير الذي ليس فيه بناء أدنى العدد.

هذا باب ما هو اسمٌ يَقَعُ على الجميع

قال: والدّليل على ذلك أنّك تقول: هو الأدَمُ وهذا الأدِيمُ.

قال أبو علي: أي فتذكر، ولو كان جمعًا مكسَّرًا عليه الأديم، لأنَّثْتَه.

وقولهم: هذه صُحْبَةٌ، فإنّما أنّثَ لأنه اسمٌ مؤنّث فيه علامة التأنيث وهذه الأسماء المسمّى بها الجمع كالآحاد، فكما تؤنّث الأسماء المصوغة للجمع وتذكّرها إذا كانت مذكرة، إذ هي مثلها في الحالين.

قال: ومثل ذلك من كلامهم، أخٌ وإخوةٌ، وسَرِيٌّ وسَراةٌ.

قال أبو علي: سَرِيّ فَعِيلٌ، وسَراةٌ فَعَلَةٌ، وليس هذا جمعه على القياس.

وقوله: ويدلّك على هذا قولهم سَرَواتٌ.

يقول: لو كانت (فَعَلَةٌ) هنا جمعًا مكسرًا عليه فَعِيل كما كسّر عليه (فاعِلٌ)، لم يقل سَرَواتٌ، ولم يجمع، لأن (فَعَلة) الذي هو جمع تكسير غير اسم جمع لا يكسر كما كسِّر (أسْقِيةٌ)، فقيل: (ساق)، وسائر الجموع، ولذلك لم يجد جمع (فَعْلة) في باب جمع الجمع، وأخٌ على (فَعِل)، وإخْوَةٌ على (فِعْلة) وليس هذا جمعه على القياس.

obeikandl.com

هذا باب تكسير الصفة للجمع

أمّا ما كان فَعْلاً فإنه يكسَّر على فِعالٍ، ولا يُكسَّر على بناء أدنى العدد.

قال أبو علي: هذا القبح إقامة الصفة للموصوف، وأكثر ما يحتاج إلى أدنى العدد لإضافة الثلاث فما فوقها إلى التسعة إليه.

قال في قولهم: في جمع شاةٍ لَجَبَة: إنما جاءوا بالجمع على هذا.

أي: على حدّ ما عليه الواحد المفتوح العين، لأن العين فتحت كما فتحت في الأسماء نحو: قَصَعات.

قال: وقد كسَّروا ما استُعمل منه استعمال الأسماء على (أفْعُلٍ)، وذلك عبدٌ وأعْبُدٌ.

قال أبو علي: استعمالهم لعَبْدٍ استعمال الأسماء أنّك تقول: هذا عبدٌ ولا تكون تقول: هذا رجلٌ عَبْدٌ.

قال: وأمّا ما كان على أفْعال، فإنّ مؤنثه إذا لحقته الهاء جُمع بالتاء نحو: بَطَلة وبَطَلات، من قبل أن مذكّره لم يجمع على فعالٍ فيكسر هو عليه، ولا يُجمع على أفْعال، لأنه ليس مما يكسَّر عليه (فَعَلَةٌ) كما لا يُجمع مؤنث فَعْلٍ على أفْعُلٍ.

قال أبو علي: أيضًا هنا (فَعْل) يجمع على (أفْعُل) إذا كان اسمًا (وفَعَلٌ) على (أفْعال).

كما أنك إذا ألحقت (فَعْل) علامة التأنيث فقلت: (فَعْلَة) لم تجمعه على أفْعُل.

هذا باب تكسير ما كان من الصفات عدَّةُ حروفه أربعة أحرف

قال: وليس فُعُلٌ وفُعَلاءُ بالقياس المتمكن في هذا الباب.

يعني في جمع (فاعِل)، ومثله: صالِحٌ وصُلَحاءُ، وقد جاء، أي (فاعل) على (فِعال)، كما جاء فيما ضارع الاسم.

قال أبو علي: الذي ضارع الاسم نحو صاحِبٍ وصِحاب.

رجع حين أجري مجرى (فَعيلٍ)، أي أجري فاعِلٌ مجرى فَعيلٍ.

قال أبو علي: قوله: وجاء على فِعال، أي كُسِّر فاعِلٌ على فِعال فيما ضارَع الاسم، والذي ضارع الاسم من الفاعل فكسر على فِعال، هو مثل صاحِب وصِحاب، وإنما كسِّر على (فِعال) المضارع للاسم وغير المضارع، لأنه أجرى مجرى فَعيل، فكُسِّر كما كسِّر فَعيل عليه حين قالوا: ظَرِيفٌ، وظِرافٌ، وكَرِيمٌ وكِرامٌ، وإنّما أجري مجرى فَعيل فكُسِّر كما كُسِّر فَعيل، كما أجري مجرى فَعُول فكُسر كما كُسر عليه، وذلك لما قال من موافقتهما الفاعل في الزنة وحرف اللين، وكما أجرى مجرى فعيل فكسر على (فِعال)، كذل أجري مجراه، فكسر على (فُعْلان) كما كسر فَعيل عليه، فقيل في راكب ونحوه، رُكْبانٌ كما قيل: ثُنْيٌ وثُنْيانٌ، وأجرى كل واحد من هذه المتفقات مجرى صاحبتها في التكسير كما وافقه في البناء وحرف اللين وأنه صفة.

قال: وقد اضطر الفرزدق فقال[1]: [الكامل]

نَـــــواكِسَ الأبْصـــــــارِ

لأنك قد تقول: هي الرِّجالُ، كما تقول: هي الجِمالُ، فشُبِّه بالجمال.

---

(١) البيت كاملا:

وإذَا الرّجَـــالُ رَأَوْا يَزِيـــدَ رَأَيـــتَهُمْ خُضُـــعَ الرِّقَـــابِ نَـــوَاكِسَ الأَبْصَـــارِ

ما في شعر الفرزدق ليس مخالفاً للقياس، لأنه يريد أَنْ يصف الأبصار بالنواكس، أي: هي منكســرة ذليلة، لا أَنْ يصف الذكورَ العقلاء، عَلَى أن جمع ناكس على نواكس، ممّا استُعْمِل شاذاً عن القياس عند العرب، كما قالُوا في فَارِسٍ: فوارس، وفي هالِكٍ: هَوَالِكَ.

انظر: الكتاب ٦٣٣/٣، والمقتضب ١٢١/١، ٢١٩/٢، والكامل ٥٧٤/٢، والجمهــرة (خضــع) ٦٠٧/١، والجُمل ٣٧٧، والمخصّص ١١٧/١٤، وشرح المفصّل ٥٦/٥، واللّسان (نكــس) ٢٤١/٦، (خضع) ٧٤/٨، والخزانة ٢٠٤/١، والدّيوان ٣٠٤/١.

قال أبو علي: يقول: كما جاز أن تكسّر ما يعقل وتؤنّثه وتجريه مجرى غير الأناسي وما يعقل، كذلك جاز أن تجمعه على (فَواعِلِ) كما تجمع غير الأناسي عليه كبَوازِلٍ وما ذكره.

قال: فدخل هذا، يعني (أفْعال)، على بنات الثلاثة، كما دخل هذا.

يعني: (أفْعال)، دخل على (فاعِل)، كما دخل على فعيل.

قال: وزعم الخليل أن قولهم ظَرِيفٌ وظُرُوفٌ لم يُكسّر على ظَرِيف، كما أن المذاكير لم تكسر على ذكر، قال أبو عمرو: أقول في ظُروف، هو جمع ظَرِيفٍ كسُرِّ على غير بنائه، وليس مثل (مَذاكِير)، والدّليل على ذلك، أنّك إذا صغَّرت قلت: ظُرَيِّفُون، ولا تقول ذلك في (مَذاكِير).

قال أبو علي: يستدل على أنّ الظُّروفَ ليس كمذاكير، بأنّه إذا صغّر ظُروفًا قال: ظريِّفون، فردّه إلى واحده، ولا يُردُّ مذاكير في التصغير إلى واحده المستعمل، إنما تقول: مُذَيكيراتٌ، ولا تقول: ذُكَيْراتٌ ولا أذَيْكارٌ، فلو كان ظُروف كمَذاكير، لم يردَّه في التَّصغير إلى واحده، كما لم يُردّ فيه مذاكير إلى واحده المستعمل.

قال: وليس شيء من هذا وإن عَنَيْتَ به الآدميين يُجْمع بالواو والنُّون كما أنّ مؤنثه لا يُجمع بالتاء.

قال أبو العباس: يقول: لا يُجمع (فَعُول) بالألف والتاء، والواو والنون، وإن عَنَيْتَ الآدميين، لأنه لم يفرّق بين المؤنث والمذكر في واحده، فكذلك لم يفرق بينهما في جمعه.

قال: ومثل هذا مَرِيٌّ وصَفِيٌّ.

أي: مثل ما لم يجمع بالتاء.

قال: وقالوا للمذكّر جَزُور وجَزائر، لّما لم يكن من الآدميين، صار في الجمع كالمؤنث.

قال أبو علي: يقول: (جَزُورٌ) وإن كان مذكرًا فقد كسِّر تكسير المؤنث، لّما لم يكن من الآدميين، لأن ما لم يكن منهم أجري مجرى الموات وإن كان حيوانًا في الجمع، فيقال: هي الجمال، كما يقال: هي الجُذُوع، وقد أجري الآدميّ لما جمع هذا الجمع مجرى الموات، فغير الآدميّ به أوْلى، وعلى هذا جُمع الحائط على الحوائط وإن كان مذكرًا.

قال: وقالوا: رجلٌ وَدُودٌ ورجال وُدَداءُ، شبَّهوه بفَعيل، لأنّه مثله في الزّنة والزيادة، و لم يتَّقوا التضعيف، لأن هذا اللفظ في كلامهم نحو خُشَشَاء.

قال أبو علي: يقول: لم يكرهوا التضعيف الواقع في الجمع في قولهم: وُدَداءُ لأنه غير خارج عما يكون عليه الآحاد، نحو خُشَشاءَ، وقِدَدٍ،

وخُزَرٍ، ونحو ذلك من الأسماء التي يصح فيها المضاعف، لأنه ليس على أمثلة الأفعال.

قال: وقالوا: عَدُوٌّ وعدُوَّةٌ، شبَّهوه بصديق وصديقة، كما وافقه من حيث قالوا للجميع: عَدُوٌّ، وصديق، فأجرى مجرى ضدِّه.

قال أبو علي: وقوع عدوّ للجمع كقوله عز وجل: ﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾ [النساء:٩٢].

ووقوع (فَعيل) له أيضًا كقول الشاعر[1]: [الرمل]

---

(١) صدر البيت:

أَحَقًّا أَنَّ جِيْرَتَنَا اسْتَقَلُّـــوْا

هو مطلع للمفضل السكري من عبد القيس، واسمه عامر بن معشر بن أسحم، وإنما سمي مفضلًا لهذه القصيدة، وتسمى هذه القصيدة المنصفة، وقال صاحب الحماسة البصرية: هو لعامر بن أسحم بن عدي الكندي، شاعر جاهلي.

قال السيرافي ١٩٣/٣: الشاهد فيه أنه أتى بقوله (أنّ جيرتنا استقلوا) و (أنّ وما يتصل بها) في تقدير مصدر كأنه قال: أحقاً استقلالُ جيرتنا. و (استقلال) مبتدأٌ و (حقاً) في معنى ظرفْ وهو خبر المبتـــدأ. ومعناه: أفي حقٍ استقلالُ جيرتنا.

وزعم قوم أنّ سيبويه لا يرفع مثل هذا على الابتداء، وإنما يرفعه بالظرف، وأنه فيما سطره ســـيبويه المنع من الابتداء بـــ (أنّ) المفتوحة المشددة. وقد ذهبوا بكلام سيبويه إلى غير وجهه – والـــذي يمنعـــه سيبويه أن تكون (أنّ) التي هي مبتدأة في

حكم الإعراب – مبتدأة في اللفظ، و لم يمنع أن تكون مبتدأة من طريق الحكم.

والدليل على صحة هذا قولهم: إنّ عندي أنّك خارج. فـــ (إنّ) قد عملت في (أنّ) كما تعمـــل في (زيد) من قولك: إنّ خلفك زيداً. ولو كان (عندي) عاملاً في (أنك خـــارج) لمـــا تخطـــى عمـــلُ إنّ المكسورة إلى (أنّ).

ونحن نستدل على صحة ما نذهب إليه في قولنا (إنّ زيداً) مبتدأ من قولهم (خلفك زيد) بأنّا إذا جئنا بـــ (إنّ) المكسورة قبل الظرف، وصل عملها إلى الاسم كما يصل عملها إليه في قولك (زيد خلفـــكّ) ولو ارتفع في التأخير بالظرف، لم يصل عمل (إنّ) المكسورة إليه.

فنِيَّتُنا ونِيَّتُهم فريقُ

وقول الآخر[1]: [الرجز]

دَعْها فما النَّحْوِيُّ مِنْ صَدِيقِها

في موضع أصدقائها.

قال: وزعم الخليل أن قولهم: هِجانٌ للجماعة بمنزلة ظِراف، وكسَّروا عليه فِعالاً، فوافق فَعيلاً ها هنا، كما يوافقه في الأسماء.

قال أبو علي: يقول: إن (فِعالاً) مثل (فَعيل) في الزيادة والزِّنة كما كسِّر على (فِعال)، كذلك كُسِّر (فَعال) على (فِعال)، فوافق لفظه الواحد لفظ التكسير وليست الألف ولا الكسرة في هِجان إذا أدرت به الجمع الكسرة والألف التي كانت في الواحد، وإن اتفقت في اللفظ، لأن هذه ألف (فِعال) التي تكون للجمع لا التي تلحق الواحد ككِتاب.

=

ومعنى استقلوا: فرغوا من شد متاعهمْ ورحالهم على إبلهم، ثم أثاروا إبلهم ليسيروا، والنيّة: الموضع الذي ينوي المسافرون الرحيل إليه. يقول: هم ينوون الرحيل إلى موضع غير الموضع الذي ننوي نحن الرحيل إليه.

وفريق: مفترقة، والنية أنثى، وهي عندي من نحو قولهم: امرأة صديق، وليس على القياسْ وكان ينبغي أن يقول: ْ ونيتناْ ونيتهم فريقان، ولكنه اكتفى بخبر إحداهما عن خبر الأخرىْ ويجوز أن يكون من نحو استعمالهم (عدوّاً) للواحدْ والاثنينْ والجمع، و (صديق) كمثل ذلك.

انظر: الكتاب ٣/ ١٣٦، والمغنى ص ٥٥، وشرح أبياته ١/ ٣٤٦، ومعجم الشواهد ص ٢٤٨. والبيت مطلع قصيدة تعدّ من المنصفات. وهى فى الأصمعيات ص ٢٠٠، وكذلك فى طبقات فحول الشعراء ص ٢٧٥، والمنصفات ص ١٣.

(١) قبله:

تَنَحَّ لِلْعَجُوزِ عَنْ طَرِيقِهَا

الشاهد فيه: قوله: (من صديقها)، وهو يريد: من أصدقائها، وذلك أنه (فَعِيل)، وهو يقع للواحد، والجمع والمذكر والمؤنث وصفًا.

هو لرؤبة، والرجز في ملحق ديوانه ١٨١، وطبقات فحول الشعراء ٧٦٥/٢، والأغاني ٣٥٢/٢٠، والجمهرة ٦٥٦/٢، واللسان ٤٣٨/٢، ١٩٤/١٠، ٢٣/١٤(ذبح، صدق، أخا).

قال: وليس كجُنُب.

قال أبو علي: لفظ الواحد والجميع فيه سواء، يقال: رجلٌ جُنُبٌ، وقومٌ جُنُبٌ.

قال: وأما الفُعّال فنحو: الحُسّان، والكُرّام، تقول: شرابُونَ، وحُسّانون، كرهوا أن يجعلوه كالأسماء حيث وجدوا عنه مندوحة.

قال أبو علي: حكم الأسماء التكسير، وحكم الصفات التصحيح، إلا ما استثني مما لا يدخل واحده علامة التأنيث نحو: مِعْطارٍ وما أشبهه وإنما كان حكم الصفات التصحيح لموافقتها الأفعال، والأفعال فاعلوها فيها بالواو، ولا تكسر، فكذلك حكم الصفات.

قال: وقد قالوا: عُوَّارٌ وعَواوِير شبَّهوهُ بنُقَّاز ونَقاقِيز، وذلك أنهم قَلَّ ما يصفون به المؤنث، فصار بمنزلة مِفْعال ومِفْعِيل، ولم يصر بمنزلة فَعَّال، فكذلك مَفْعُول.

قال أبو علي: يقول: لما قلَّ وصف المؤنث به، صار بمنزلة مِفْعال، وما لا تدخله علامة التأنيث من الصفات لقلة وصف المؤنث به فكسِّر ولم يصحح.

قال: ويقولون للمؤنث أيضًا: أمْواتٌ، فيوافق المذكّر كما وافقه في بعض ما مَضى.

قال أبو علي: يعني أنه إذا كسر مَيْتًا للمؤنث، وإن كان تلحقه الهاء فيقال: مَيْتَةٌ، لم تثبت علامة التأنيث في التكسير، كما لم تثبت العلامة في أمْواتٍ جمع أمةٍ وفي غيره مما يكسر فيه علامة التأنيث، فكأنه كسر ما لا علامة للتأنيث فيه، أو كانت تسقط في التكسير، فلذلك وافق المؤنث فيه المذكر، وإن اختصت آحاد المؤنث بالعلامة.

قال: وقالوا: هَيِّنٌ وأهْوِناء، فكسّروه على أفْعِلاءَ، كما كسّر فاعِلٌ على فُعلاء، ولم يقولوا هُوَناء كراهية للضمة مع الواو.

قال أبو علي: لما جُمع فَيْعَل جمعًا وافق فيه جمع فاعل، فقيل: مَيْتٌ وأمْوات، كما قيل: شاهِدٌ وأشْهاد، وصاحِبٌ وأصْحابٌ كذلك جمع ها هنا كما جمع فاعِلٌ، فقيل في جمع هَيِّن: أهْوِناء، كما قيل في جمع صالِحٍ: صُلَحاء، إلا أن فيما اعتلَّت لامُه أو عينُه نظير فُعَلاء، فما جمع على فُعَلاءَ من الصحيح جمع نظيره من المعتل على أفْعِلاء.

أنشد[1]:

---

(١) عجزه: كانت معاودةَ الرَّحيلِ ذلولا

وهو للراعي النميري.

وكـــــأنّ ريِّضهـــا إذا ياسَرْتَها

قال: جعلوه بمنزلة سَدِيسٍ وجديد.

أي: أنهما يقالان للمذكر والمؤنث على حال واحدة.

قال: وقالوا: الآخَرُون و لم يقولوا غيره كراهية أن يلتبس بجماع الآخِرِ، ولأنه خلاف أخواته في الصفة.

أي: يقال: رجالٌ آخَرونَ، فيجعل وصفًا بغير ألف ولام، وبغير أن يوصل بمن، والاستعمال في سائر أخواتها بالألف واللام نحو: الأصغرون.

قال: وكذلك المؤنث.

قال: وشبَّهوا فَعْلانَ بقولهم صَحْراءَ وصَحارَى.

قال أبو علي: فَعْلان يشبه فَعْلاء، لأن علامة التأنيث لا تدخل على فَعْلان كما لا تدخل على فَعْلاء، وقد مضى وجوه الشبه بينهما فيما تقدم.

قال: وقالوا: رَجُلٌ رَجِلُ الشَّعَرِ، وقومٌ رَجالى، لأن (فَعِل) قد يدخل في هذا الباب.

أي في باب فَعْلان.

قال: وليس شيء من الصفات آخره علامة التأنيث يمتنع من الجمع بالتاء غير فَعْلاء أفْعَل، وفَعْلى فَعْلان، وافقن الأسماء كما وافق غيرُهنّ من الصفات الأسماء.

قال أبو علي: يقول وافقن الأسماء في أن كُسِّرتا، و لم تُصحَّحا، كما صُحِّح الصفات، وإنما كان ذلك لأن المؤنث في الواحد لم ينفصل من المذكر بعلامة التأنيث.

قال: وتقول: شاةٌ رَمِيٌّ، إذا أردت أن تُخبر أنها قد رُمِيَتْ.

وقالوا: بئس الرميَّةُ الأرنبُ، وإنما يريد: بئس الشيء مما يُرمى.

=

قال السيرافي ٢٩٣/٢: الريِّض: الناقة التي لم تَمْهَر الرياضة، أي لم تتعلم المشي، هي في أول أمرها وتعليمها، وياسَرْتها: من اليُسر، يريد لم تشادّها، والذلول: المنقادة.

وصف إبلاً، وذكر إن التي هي في أول رياضتها منها، بمنزلة التي قد فرغ من رياضتها وذلت وطاوعت وانقادت، فهي بمنزلة ناقة قد شُد عليها الرحل، ورُكبت مرة بعد مرة، وعُودت ذلك، فهي لا تُتعب راكبها. وصف كرم هذه الإبل.

قال أبو علي: هذه الصفات التي على فَعيل، وقد دخلتها علامة التأنيث ليس المراد بها أنها قد أوقع الفعل عليها فصارت مفعولاً بها على الحقيقة، إنما معناها أنها معرضة لأن يفعل بها ذلك، ومهيّأة له ولو صارت مفعولاً بها على الصحة، لم تدخل علامة التأنيث، إلا أن يشذّ كلمة كنحو حَمِيدٍ وحميدة.

قال: وقالوا: عَقيمٌ وعُقُمٌ، شبَّهوها بجديد وجُدُدٍ، ولو قيل أنها لم تجيء على فُعِلَ، كما أن حَزين لم يجيء على حُزِنَ لكان مذهبًا.

قال أبو علي: يريد أنّ (عَقيم) ليس هو فَعيل بمعنى مَفْعُول، كما أنّ (قَتيل) بمعنى مقتول، فلزم أن يجمع على فَعْلى مثل قَتْلى، وإنما هو فَعيل كان المراد بها غير مفعول، فجمع على فُعُل.

هذا باب بناء الأفعال التي هي أعمالٌ تَعدّاك إلى غيرك، وتُوقِعُها به ومصادِرِها

قال: وقالوا: لَوَيْتُهُ حقَّه لَيَّانًا على فَعْلانٍ.

قال أبو العباس: (فَعْلان) لا يكون مصدرًا، إنما حقه (فُعْلانٌ أو فِعْلانٌ)، ولكنهم فتحوا أوّل هذا استثقالاً للياء مع الكسرة.

قال: وحَرِدَ يَحْرَدُ حَرَدًا وهو حارِدٌ، وقولهم: فاعل يدلُّك على أنّهم جعلوه من هذا الباب.

قال: قولهم فاعِلٌ من حَرِدَ يدلُّك على أنّهم جعلوه من باب سَكَتَ يَسْكُتُ ونحوه، ولو جعل من باب فَعِلَ يَفْعُل لجاء اسم الفاعل فَعِلاً، والمصدر حَرَدًا على فَعَل غير مخفف.

قال: وقالوا: الضَّعَة كما قالوا: العَوْسُ.

أي فجاءوا بما كان من الهِياج وما قرب منه على فَعَلة كما جيء بالعَوْسِ ومعناه القيام بالشيء على فَعْل.

قال: وجاءت الأسماء على فاعِل، لأنها جُعلت من باب شَرِبْتُ ورَكِبْتُ.

أي من باب المتعدي، (وفَعِل) إذا كان غير متعدٍّ فاسم فاعِله على (فَعِل)، وإذا كان متعديًا فاسم فاعله على فاعِل.

هذا باب فَعْلان ومصدره وفِعْلِه

قال: وقالوا: عَجْلانُ، وعَجْلَى، وقد دخل في هذا الباب (فاعِلٌ)، كما دخل (فَعِلُ)، فشبَّهوه بسَخِطَ يَسْخَطُ، وهو ساخِطٌ، كما شبَّهوا (فَعِلٌ) بفَزِعَ يَفْزَعُ.

قال أبو علي: ما جاء من باب فَعْلان على فاعِل فهو مشبَّه بسَخِطَ يَسْخَطُن لأن فَعِلَ على وزنه أعني الماضي والمضارع وما جاء منه على فَعِل فهو الماضي والمضارع، وما جاء منه على فَعِل فهو مشبّه بفَزِعَ، لأن الفعلين في الوزن مثل الفعلين، فلما اتفقت الأفعال اتفقت أسماء الفاعلين أيضًا.

هذا بابُ ما بُنِيَ على أفْعَل

قال: واعلم أنهم يبنون الفِعْل على أفْعال نحو: اشْهابَّ، وادْهامَّ وايْدام.

قال أبو علي: الأدْمَة فاء فعله همزة، فإذا بَنَيْتَ فيه مثل احْمارَّ زدت على الهمزة التي هي فاء همزة الوصل، فاجتمع همزتان الفاء والوصل فقلبت الثانية ياء لكسرة الهمزة الأولى فصار (إيْدامَّ)، فإذا وصلته بكلام قبله سقطت التي للوصل، بقيت التي هي فاء فقلت: (قَدايْدامَّ)، ولك في الياء التي انقلبت عن الهمزة التي هي فاء التحقيق والتخفيف.

أما وجه التحقيق فلأنك كنت خفّفت الهمزة لاجتماع همزتين، فلما زالت العلة التي لها كانت قلبت ياء وهي اجتماع همزتين حَقَّقت فقلت: (قَدئْدامَّ)، وعلى ذا قراءة من قرأ "يؤمِنُون" فحقق، لّما قال: "آمَنَ" فأبدل الهمزة التي هي فاء ألفًا لاجتماع همزتين، قل: يؤمنون، لأن العلة التي لها كانت خُففت في (أأمن) مرتفعة ها هنا؛ هذا وجه قول من حقَّق مثل هذه الهمزات، وهو قياس، إلا أن تخفيفها أقيس وأشبه بما عليه مذاهب العربية وطرقها، لأنه إذا أعِلّ فِعل في موضع فلزم إعلاله أعِلّ في غير ذلك الموضع، وإن لم تكن في العلة الموجبة للإعلال فمن ذلك أنك أعللت عين قامَ وباعَ لتحركهما وتحرك ما توسطتاه، – فأتبعتهما بقُومَ وبَيْعَ في الإعلال، وإن لم يكن فيهما العلة التي في قامَ وباعَ؛ ومنه: أنك تحذف الفاء من (يَعِدُ) لوقوعها أعني الواو بين الياء والكسرة، لم تُشبه سائر حروف المضارعة، وإن عريت من هذه العلّة؛ ومنه: أنك تحذف همزة الأفعال في قولك: (أنا أَفْعَلُ)، لاجتماع الهمزتين ثم تتبعه سائر الحروف وإن لم يجتمعا فيه.

فتخفيف همزة (ايْدامَّ ويُومِنونَ) أقيس إذا رددته إلى هذه الأصول ووازنته بها، وهذه بحجج لأبي عمرو في قراءته "يُومِنون" وتخفيفه للهمز فيه وعلى هذا قرأ "يا صالحُ يتِناَ" لما حذف همز الوصل ترك الياء التي انقلبت عن الكسرة التي هي فاء من الإتيان لاجتماع همزتين، ولم يحقق الهمزة، ولكنه تركها على ما كانت تكون عليه من القلب في "ائتنا"، وإن كان قبلها ضمة، وهو لا يشبع الضمة لكن يشمّها، فهذا على قياس قراءته "يُومنون".

ومن حقق الهمزة في "يُؤمنون" لزمه أن يحقق هنا، فيقول "ياصالِحُ ائْتِنا" فيحقق الهمزة التي هي فاء الفعل من (أتَيْتُ).

قال سيبويه في قراءة أبي عمرو "يا صالحُ يتِنا": هي لغة رديئة، يلزم من قال بها أن يقوم: يا غُلا مُوْجَل.

قال أبو علي: وإنما ألزمه ذلك، لأن الياء المنقلبة عن الهمزة التي هي فاء في قوله "ياصالحُ يتِنا" ساكنة قبلها كسرة، فكما لم تقلب الياء الساكنة التي قبلها ضمة واوًا، كذلك يلزمه ألا يقلب الواو التي قبلها كسرة ياءً، فيقول: يا غُلاميْجَل.

وخبّرني أبو بكر عن أبي العباس، أن أبا عثمان قال: لا يلزم أبا عمرو ما لزمه من قوله: (ياغُلام وْجَل)، لأنه لما قرأ "يا صالحُ يْتِنا" أشم الضمة وترك الياء الساكنة بعدها، قياسًا على قول من قال: قِيلَ، وسِيقَ فإلى هذا ردّ قراءته، وعليه قياسها.

فأما (يا غُلامِ وْجَل)، فليس له في الكلام نظير فيرد إليه ويقاس عليه، فأبو عمرو في هذه القراءة ماض على أصله في "يُومِنون". وقد تقدم الاحتجاج له في "يُومنون".

هذا باب أيضًا يكون للخصال التي تكون في الأشياء

قال أبو علي: أمليت في هذا الباب عند قوله: والطّول في البناء كالقُبْح وهو نحوه في المعنى، لأنه زيادة ونقصان.

قلت: وضعُ الإعراب إنما هو استقراء وتُتُبع لكلام العرب، كأنه سمع قام زيدٌ، وضُرِبَ عَمروٌ وما أشبه ذلك من الأفعال والفاعلين، فلما استقرئ هذا وُجدتْ هذه الأسماء وما أشبهها، لا تخرج عن هذه العلامة التي هي الضمة، فلما سمع ذلك على ما ذكرنا، وضع أنّ الفاعل رَفْعٌ، وأجري ما لم يسمع فيه الرفع من العرب مجرى ما سمع منه، فإذا سمع كلمة شَذَّت مما عليه الجمهور، وخالفتها حفظت حفظًا، أو تُؤوّل لها جهة يرد هذا إلى الكثير، فإن لم يسمع فيه تأويل يلحقه بالأعمّ؛ حُكم بشذوذ، ورُوي رواية، ولم يُقل إنّ الأصل الموضوع على ما عليه الأكثر منكسر غير مطّرد، فلا يقول كقول القائل[1]: [الرجز]

قد سَالَمَ الحَيّـــــاتِ منه القَدَما

إن الفاعل نصبٌ ولكن يتأوله، أو يقول: إنه نادر عن بابه، وكما استقرئ باب الفاعل وما أشبهه على ما قلنا كذا استقرئت الأفعال وأبنيتها وأسماء فاعليها ومصادرها والمعاني التي وضعت هذه الأشياء عليها ووُسمت بها، فقيل: إن معنى كذا يختص به من أبنية

---

(١) عجز البيت:

الأُفعُوانَ والشُّجاعَ الشَّجْعَمَا

قائله: نسب هذا الرجز إلى غير واحد: في الكتاب ١/ ١٤٥ لعبد بني عبس، ونسبه الشـــنتمري إلى العجاج، ونسبه العيني ٤/ ٨٠ إلى أبي حيان الفقعسي، وذكر أنه ينسب إلى مساور بـــن هنـــد، وأيـــد البغدادي في الخزانة ٤/ ٥٧٠ هذه النسبة واعتمدها صاحب اللسان "ضرزم". وقال ابن هشام اللخمي: قائله مساور العبسي، وقال السيرافي: قائله الدبيري.

والشاهد في رفع (الحيات) ونصب (القدما) ثم نصب (الأفعوان) وما بعده بفعل مضمر دل عليه سالم من المسألة، وتوجيه آخر، وهو أن يكون الحيات مفعوله، وكذلك (القدما) ؛ لأن كل واحد منها فاعل ومفعول في المعنى، والتقدير: سالمت القدم الحيات، وسالمت الحيات القدم، وقيـــل: أصـــله القـــدمان، فحذفت النون، واستدلوا به على جواز حذف نون التثنية.

و (القدما) مرفوع ؛ لأنه فاعل (سالم).

و (الحيات) منصوب به، و (الأفعوان) وما بعده بدل منهما.

و (الشجاع) الحية، وكذا (الشجعم) والميم فيه زائدة.

الأفعال كذا ومن أبنية المصادر وأسماء الفاعلين كذا، – فتخرج عامة ذلك المعنى من الأفعال والمصادر، وأبنية أسماء الفاعلين على ما يوضح ويُعين كما يُخرج عامة باب الفاعل وما أشبهه على الوضع الذي أدَّى الاستقراء إليه عليهن فإن خرج شيء من أبنية المعاني التي يقال: إن البناء الذي يختص به كذا كان سبيله سبيل ما يخرج من باب الفاعل عن منهاجه، وما عليه الأعم الأكبر، وعلى هذا مجرى جميع أبواب العربية، والفصل بين هذا وبين باب الفاعل وما أشبهه، إن هذا استقراء في أنفس الكلم وذواتها وتلك فيما يلحق الكلمة بعد تمامها، والاستقراء يعمهما جميعًا.

قال: وما كان من الرِّفعة والضِّعَة، وقالوا: الضِّعة فهو نحو من هذا.

قال أبو بكر: قوله: وقالوا: الضّعَة، أراد أنه يقال: ضَعَةٌ وضِعَةٌ، فلما ذكر أحدُهما ذكر الآخر، وإنما الكلام على وجهه، وما كان من الرِّفعة والضِّعَة فهو نحو هذا، قال: وهو قولك: ذلَّ يَذِلُّ ذُلاً وذِلَّة وذَليلٌ، فالاسم والمصدر يوافق ما ذكرنا قبلُ، كقولهم: بخيلٌ، وبُخْلٌ وقبيحٌ وقُبْحٌ، قال: فلما صارت مما يستثقلون فاجتمعا من ذاتها أي التضعيف والضّمّة.

هذا باب علم كل فعل تعدّاك إلى غيرك

قال في بعض قول بعض العرب كُدْتَ تَكادُ، فكما ترك الكسرة كذلك ترك الضّمة.

قال أبو علي: يقول: فكما ترك الكسرة في كُدْتَ، كذلك تركت ضمة مُتَّ فقلت: مِتَّ.

قال: فكما شَرِكَتْ يَفْعِلُ يَفْعُلُ..

أي فجاء (يفْضُلُ)، وكان حكمه (يفضَلُ) في (فَعُلت) وهو (كُدْت)، وكان حكمه (يفْعلُ).

هذا باب ما يجيءُ فيه الفِعْلَةُ، تريد بها ضَرْبًا من الفعل

قال: كما قيل: حِجَّةٌ يريد بها عملُ سُنّةٍ و لم يجيئوا بها على الأصل.

أي: بغَزاةٍ وحِجَّةٍ على فَعْلَةٍ، فكان يقال: غَزْوَة، وحَجَّة، ولكنه اسم لذا، أي للعَملة الواحدة.

هذا باب نظائر ما ذكرنا من بنات الياء والواو

قال: وقد جاء المصدر في هذا الباب على فُعَل، قالوا: هَدَيْتُهُ هُدًى، و لم يكن ذا في غير هُدًى، وذلك لأن الفُعَل لا يكون مصدرًا في هَدَيْتُ فصار هُدًى عِوَضًا منه، وقالوا: قَلَيْتُه قِلًى، وقَرَيْتُهُ قِرًى فأشركوا بينهما.

قال أبو علي: جعلوا (هُدًى) عوضًا من المصدر في هَدَيْتُ، و لم يجيء له مصدرٌ لأن (هُدًى) صار عوضًا منه، والبدل والمبدل منه لا يجتمعان.

وقوله: بينهما أي بين (فُعَل، وفِعَل)، في أن جعلا عوضًا من المصدرين.

قال: فدخل كل واحد منهما على صاحبه.

قال أبو علي: دخول كل واحد منهما على صاحبه أنك تقول في جمع جِذْوَة: جُذًى وكان قياسه جِذًى، لأن جذوة مثل سِدْرَة، فكما تقول: سِدَرٌ كذلك كان يلزم جِذًى، لما وقعا في المصدر، وكذلك صُوَّة وصِوًى، إلا أنه لّما كان كل واحد بمنزلة الآخر، وقع موقع صحبه في الجمع كما وقع، كان قياسه صُوًى مثل: ظُلَمٍ، إلا أن فِعَل دخل على فُعَل، كما دخل فُعَل في جُذًى على فِعَل.

هذا باب نظائر بعض ما ذكرنا

من بنات الواو والواو التي هي فاءٌ

قال: فصرفوا هذا الباب إلى (يَفْعِلُ)، فلما صرّفوه إليه، كرهوا الواو بين ياءٍ وكسرة، إذ كرهوها مع ياءٍ.

قال أبو علي: أي إذ كرهوا الواو مع الياء حتى قالوا: يَيْجَلُ وياجَلُ.

قال: فحذفوها، أي الواو.

قال أبو علي: حروف المضارعة التي في أوائل (يَفْعَلُ) الذي ماضيه (فَعِلَ)، قد يُكسر في لغة إلا الياء، وذلك قولك: يَعْلَمُ، وتِعْلَمُ، ونِعْلَمُ ولا يقول: يِعْلَمُ من يقول: تِعْلَمُ، فأمّا من قال: يِيْجَلُ فلم يكسر الياء من حيث كسر التّاء في (تِعْلَم)، إنما كسره ليقلب الواو التي هي في فاءٍ ياءً كما قلبه في (ميزان)، ولو كان يَكْسِرُ الياء من كَسَرَ النّون في (نِعْلَمُ)، لكان جديرًا أن يكسرها في الصحيح الفاء فيقول: (نِعْلَمُ)، فلما كان هؤلاء لا يكسرون في الصحيح الفاء، إنما كسروه في معتلّه، علم أن القصد في الكسر القلب، إذ لو كان كُسِرَ من حيث يُكْسَر سائر الحروف سوى الياء لكُسِر الياء أيضًا في الصحيح.

قال: في وضُؤَ يَوْضُؤُ، فأتمُّوا ما كان على (فَعُلَ) كما أتَمُّوا ما كان من (فَعِلَ).

أي: مثل (يَوْجَلُ) لأنّهم لم يجدوا في (فَعُلَ) مَصْرِفًا إلى (يَفْعِلُ).

أي لأنه ليس في كلامهم (فَعُلَ، يَفْعُل)، (وفَعُل) مضارعه أبدًا (يَفْعُلُ)، إلا في النادر.

قال: لئلا يدخل في باب ما يختلف (يَفْعَلُ) منه.

قال أبو علي: يعني فَعَلَ.

قال: فلما كانت الواو في يَفْعَل لازمة، أي في (يَوْجَل)، قالوا: صرفوه من باب (فَعِلَ يَفْعَل)، إلى باب يلزمه الحذف أي إلى (يَفْعُل).

قال: فشَركتْ هذه الحروف (وَعَدَ)، كما شركت (حَسِبَ يَحْسِبُ) وأخواتها ضَرَبَ يَضْرِبُ...

قال أبو علي: شركت (فَعِلَ)، وهو وَلِيَ يَلِي ونحو مثل: وَرِمَ (فَعَلَ) نحو وَعَدَ، فقيل في مضارعه: يَلِي، كما قيل في مضارع (فَعَل)، وكما شركت فَعَلَ فَعِلَ، فقيل في مضارعه: (يَفْعُل)، كما قيل في مضارع (فَعِلَ)، وذلك حَسِبَ يَحْسِبُ.

قال: ولأنّهم قد يفرّون من استثقال الواو مع الياء إلى الياء.

قال أبو علي: يعني في مثل (يَجُدُ).

obeikandl.com

هذا باب افتراق فَعَلْتُ وأفْعَلتُ في الفعل للمعنى

قال: وأما سَرُع وبَطُؤَ فكأنهم غريزة.

قال أبو علي: (فَعُل يَفْعَل) مما يكونان في الأفعال لما كان غريزة، إذ كان للزومه بمنزلة الغريزة.

قال: وقد جاء فَعَّلْتُه إذا أردت أن تجعله مُفْعلاً، وذلك فَطّرته فأفْطَرَ.

قال أبو علي: (أفْعَل) ها هنا مثل (فَعَلَ) الذي لا يتعدى إذا قلت: أفْعَلْتُه فأردت: جَعَلْتَه فاعلاً، مثل أخْرَجْتَهُ فخَرَجَ، وليس هذا باب (أفْعَل) ولا موضعه، إنما هو باب فَعَلَ، ووجه أفْعَلَ هنا ووقوعه موقع فَعَلَ، وأنّ المعنى كأنّه صار ذا كذا، كما أنك إذا قلت: أقْطَفَ أي صار ذا فرسٍ قَطُوف.

قال: وقد يجيء فَعَلْتُ وأفْعَلْتُ في معنى واحد مشتركين، كما جاءا فيما صيرته فاعلاً.

قال أبو علي: يعني مثل: أفْرَحْتُهُ وفَرَّحْتُهُ.

قال: ولو قلت: أغْلَقْتُ الأبوابَ، كان عربيًا جيدًا.

قال أبو علي: ليس هذا لأن (أفْعَلْتُ) شركت (فَعَّلْتُ)، ولكن هذا كما تقول: ضَرَبْتُ مخففًا، وأنت تريد التكثير.

obeikandl.com

هذا باب دخول فَعَّلْتُ على فَعَلْتُ لا يَشْرِكُه في ذلك أَفْعَلْتُ

قال: ولكن بَيَّنوا بهذا هذا الضّرب.

أي: هيئة الجلوس والركوب وحالهما.

قال: فصار بناء له خاصًّا كما أن هذا.

أي: فعَّلتُ.

هذا باب ما جاء فُعِلَ منه على غير فَعَلْتُه

قال: كما أنه إذا قال: أَقْبَرْتُه فإنما يقول: وَهَبْتُ له قبرًا، وجعلتُ له قبرًا، وكذلك: أحْزَنْتُه وأحْبَبْتُهُ.

قال أبو علي: الذي وفق بين أحْزَنْتُه وأحْبَبْتُه، أنّ المفعول فيهما جاء على غير أفْعَلْتُ، جاء على فَعُلَ، ولو جاء على أحزَنَ لكان (مُحْزَن)

(ومُحَبّ)، والفرق بينهما أن أحْزَنْتُ قد يكون في معنى: جَعَلْتُ فيه حُزْنًا وليس معنى أحْبَبْتُه جعلت فيه حبًّا، إنما هو فِعْلٌ مُتَعدٍّ ليس على معنى جعلته ذا كذا.

obeikandl.com

هذا باب دخول الزيادة للمعاني في فَعَلْتُ

قال: في تَفاعَلْنا: وقد يَشرِكه افْتَعَلْنا، فتريد بهما معنى واحدًا.

قال أبو علي: صحة الواو في (اجْتَوَرُوا) دليل على أنه بمعنى (تَفاعَلوا)، لأن تفاعلوا يلزم تصحيح الحرف المعتل فيه لسكون ما قبلها، وافْتَعَلها يلزم إعلال الحرف المعتل فيه، لأنه لا مانع من الإعلال لولا وقوعه بمعنى ما يصحُّ، ومثل ذلك: عَورَ، صُحِّح لما كان بمعنى اعْوارَّ، فهذا دليل على أن افْتَعَلَ بمعنى تَفاعَلَ، ولو بَنَيْتَ افْتَعَلوا لا تريد به معنى تفاعلوا لأعللت فقلت: اكْتالوا، وابْتاعُوا، لأن باعَ من ابْتاعَ بمترلة قال، وباعَ في أنّ العين مُتحركٌ متوسط لمتحركين.

هذا باب اسْتَفْعَلْتُ

قال: وقد يجيء على غير هذا المعنى.

قال أبو علي: يقول: يجيء اسْتَفْعَلْتُ على غير معنى أصَبْتُه كذا، كما جاء (تَذاءَبت) غير مطاوع لفاعَلَ، وكذلك (عَاقَبْتُ) لغير اثنين.

قال: وقد قالوا: ادّلَجُوا، واتَّلجُوا.

قال أبو علي: وضَعَ أن أصل الأفعال هو أن يتخذ شيئًا مثل: اشْتَوَى، إذا اتّخذ شواءً، وقد يجيء على غير هذا المعنى، كما أنّ أفْعَل يجيء بمعنى فَعَلَ كأقْبَلَ وما أشبهه، مما لا يكون مُطاوعُه (فَعَلَ)، أنشد:

يُعْرِضْنَ إعْراضًا لِدِيـــــــنِ المُفْتَنِ

في الكتاب: يريد أن المفتن والمفتون واحد، فقال: فَتَنَ، وأفْتَنَ، فجاء هذا كما جاء قَلَعَ واقْتَلَعَ، وجَذَبَ واجْتَذَبَ.

هذا باب مصادرِ ما لحقته الزوائد

قال: و لم يُبدلوا حرفًا مكان حرفٍ.

أي لم يبدلوا حرفًا من حرف، كما أبدلوا من قال تفعيلاً للفاء من إحدى العينين.

قال: و لم يُلحِقُوا الياءَ فيلتبس بمصدر فَعَّلْتُ ولا غير الياء لأنه أكثر من فَعَّلتُ.

قال أبو علي: أي لأن (تفعّلت) أكثر من (فعّلت)، فجاءت الزيادة التي هي التاء في (فعّلتُ) عوضًا عن الياء التي تلحق (تفعيلاً)، والألف التي تلحق (فِعالاً).

قال: والهاء، يعني الهاء التي في (مُفاعَلة)، عوض عن الألف التي قبل آخر حرف.

قال أبو علي: يعني أن الألف التي تلحق قبل الحروف: الزيادة التي هي التاء في (تَفَعَّلت) عوضًا من الياء التي في أواخر المصادر، نحو (اسْتِفْعال) في (إفْعَلٍ، وفِعّالٍ).

قال: في شارَبْتُهُ مُشارَبَةً، وجاء كالمَفْعُول.

يعني أنه جاء مثل المفعول به، كقولك: ضارَبْتُ زيدًا فهو مُضارَبٌ، فمُضارَبَةٌ مثل مُضارَب، وإنما بينهما الهاء.

قال: وتَفاعلت من فاعَلْتُ بمنزلة تَفَعَّلْتُ من فَعَّلتُ.

أي: تَفاعَلْتُ مطاوع (فاعَلْتُ)، كما أن تفعَّلتُ مطاوع (فَعَّلْتُ).

قال: وضَمُّوا العين لئلا يشبه الجمع. أي لو كسر فقيل يُفاعِلُ لكان على وزن تُناضِب فالتبس به.

openkanal.com

هذا باب ما لَحِقَتْه هاء التأنيث عِوَضًا

قال: وأمّا عَزَّيْتُ تَعزِيَةً ونحوها فلا يجوز الحذف فيه ولا فيما أشبهه لأنهم لا يجيئون بالياء.

قال أبو علي: قوله (بالياء)، يريد التي تلحق في (تَفْعِيل) مصدر (فَعَّلْتُ)، لا يجيئون بها في المعتل اللام، لا يقولون (تَعْزيًا) وما أشبهه كما يقولون (تعظيمًا)، فصارت هذه الهاء في (تَعْزِيَة) ونظائرها عوضًا من ياء (تفعيل)، ولو قيل هذا فيما اعتل لامه، للزم أن يقال فيما عينه ولامه حرفا إعلال نحو (جِئْتُ) وما أشبهه، ولو قيل في (جَيِيتُ) على مثال (تَقْطِيْعٍ) لخرج إلى ما ليس في الكلام من اجتماع ثلاث ياءات وبنات الواو في (تَفْعِيل: تَفْعِلَة)، تنقلب لاماتهن ياءات لانكسار ما قبلها نحو: تَعْزِيَةٍ.

قال: كما ألحقوا أرْأَيْتُ بأقَمْتُ.

أي حين حذفوا الهمزة كما حذفوا الواو التي هي العين من أقَمْتُ، وألقيت حركة كل واحد منهما على ما قبلها.

obeikandl.com

هذا باب مصادر بنات الأربعة

قال: في (سِرْهافًا): كأنهم أرادوا مثال الإعْطاء والكِذّاب، لأنّ مثال دَحْرَجْتُ وزِنَتُها، على أفعَلْت، وفَعَّلتُ.

قال أبو علي: يقول: إنّ دَحْرَجْتُ على مثال: أفْعَلْتُ وفَعَّلْتُ، فإذا فُتِح أول مصدره فقيل: القَلْقالُ، والزِّلزال، ففتح أول جميع ما كان منه مضاعفًا، كان كفتح أول التَّفْعيل الذي هو مصدر (فَعَّلْتُ) الموافق لفَعْلَلْتُ في حركاته وسكونه، فإذا كسر أول مصدر (فَعْلَلْتُ) فقيل: السِّرهافُ والزِّلزال، وافق في انكسار أوله مصدر (أفْعَلْتُ) الذي هو أيضًا موافق له في الزِّنَة.

قال: والفِعْلال بمنزلة الفِعال في فاعَلْتُ تمكنّهما ها هنا كتمكُّن ذَيْنك هناك.

قال أبو علي: يقول: اطّرد فَعْلَلْتُ في فَعْلَلَ، كاطراد المفاعلة في فاعَلَ واطراد الفِعْلال في فَعْلَلَ كاطراد الفِعال في فاعَل.

قال: وأمّا فاعَلْتُ، فإنّك إذا أردت المرّة الواحدة قلت: قاتَلْتُهُ مُقاتَلَةً.

قال أبو علي: المقاتلةُ والإقالةُ مصدران يلزمهما الهاء وإن لم يُرَد بهما المرَّة الواحدة، وإن كان ما لا هاء فيه من المصادر إذا أريد به الفَعْلَةُ الواحدة ألحق الهاء ليكون دليلاً عليها، فما كان منها لازمه الهاء، قبل المصدر، أجدر أن تثبت فيه الهاء، فإن قيل: بم ينفصل ما يراد به المرة الواحدة مما يراد به المصدر فقط؟، قيل: إن كان في الكلام دلالة تعرف بها هذه من غيرها وإلا وصف بقولك: واحدة، ليتميّز بالصفة مما ليس به، كما تتميز الأعلام وسائر المشْبِهات بعضها من بعض بالوصف، ولا سبيل إلى إدخال علامة تأنيث أخرى على هذه العلامة.

قال: ولو أردت الواحدة من اجتورْتُ لقلت: تَجاوُرَةٌ، جاز، لأن المعنى واحدة، فكما جاز تجاوُرًا، كذلك يجوز هذا.

قال أبو علي: اجْتَوَرْتُ، وإن كان على افْتَعَلْتُ فهو بمعنى تفاعَلْتُ والدليل على ذلك تصحيح الواو فيه، فلما كان بمعناه جاز أن يُحمل مصدر كل واحد من الفعلين على الفعل الذي ليس من لفظه؛ لاجتماعهما في المعنى.

هذا باب نظير ما ذكرنا من بنات الأربعة وما أُلحِقَ

قال أبو علي: الفصل بين هذا الباب والباب الذي قبله، أن ذلك ذكر الثلاثي الزائد على ثلاثة أحرف بحروف زوائد، وهذا الباب يذكر فيه ما زاد على ثلاثة أحرف بحرف أصلي ليس بزائد.

هذا باب اشتقاقك الأسماء لمواضع بنات الثلاثة

قال: وقد يجيء المَفْعِل يراد به الحِينُ، فإذا كان من فَعَلَ يَفْعِلُ بنيته على مَفْعِل.

قال أبو علي: لما اتفقا في الظرفية، اتفقا في البناء، لأن المَبِيتَ والمَجْلِسَ ظرفان من المكان، والمَضْرِبَ من الضِّراب، والمَنْتِج من النِّتاج، ظرفان من الزمان، يراد بهما أوان النِتاج والضِّراب.

قال: وربما بَنَوا المصدر على المَفْعِل، كما بَنَوا المكان عليه، إلاّ أنّ تفسيره وجملته على القياس، كما ذكرت لك، وذلك قولك: (المَرْجِعُ) قال تعالى: ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ [المائدة:٤٨] و"المَحِيضُ".

قال أبو علي: هذا في بابه مثل (اسْتَحْوَذَ) في بابه، شاذٌّ عن القياس، وإن اطّرد في الاستعمال، ومثل ذا لا يجوز أن يطلق عليه أنه شاذ حتى يُقَيَّد فيقال: (عن وضع النحاة، والقياس الذي وضعوه)، ومثل هذا من الفقه الحكم في الجنين، والمصرّاة، لا يقال: ذا شاذ عن القياس، ولكن يقال: هذا مخصوص لا ينتزع منه علة، ولا يقاس عليه، لكن يُتلقى بالقبول، فكذلك سبيل (استحوذ والمحيض) وما أشبه ذلك، لا يقاس عليه، ولا يقال: شاذ، لكن يستعمل هذا للسمع كما يحكم بالأول للنص عن النبي صلى الله عليه وسلم.

قال: وكذلك أيضًا يُدخلون الهاء في المواضع، قالوا: المَزِلَّة.

أي موضع ذلك، وقالوا: المَعْذَرَة، والمعْتَبَة، وألحقوا التّاء، وفتحوا على القياس.

قال أبو علي: هذان الحرفان في نسخة غير أبي العباس معذِرَة، ومعْتِبَة مفتوحان، وهذا شبيه بقوله: ألحقوا الهاء، وفتحوا على القياس.

قال أبو علي: المشكل من هذا، أنه قال: يدخلون الهاء في المواضع، قالوا: المَزِلَّة، فذكرها على أنه موضعٌ أدخلت الهاء فيه، وقياسه أن تكون العين مكسورة، لأنه من زَلَّ يَزِلّ، ثم قال: وقالوا: المعذَرة والمعتَبَة، فألحقوا الهاء وفتحوا على القياس، والفتح فيهما إن

كانا اسمي الموضع ليس بالقياس، بل القياس الكسر، لأنه من عَتَبَ يعتُبُ، وعَذَرَ يَعذِرُ، فإن كانا موضعين فالقياس الكسر، وإن كانا مصدرين، فالقياس الفتح مثل: المعجزَة، والوجه فيهما أن يكونا مصدرين وإن ذكرهما بعد المَزِلَّة الذي هو موضع ليصح الكلام الذي بعده.

قال: وإذا جاء مفتوحًا في المكسور فهو في المفتوح أجدر أن يفتح، وقد كسروا المصدر كما كسروا في الأول.

أي في يَفْعِل، لقولهم: المَحِيض.

قال: وبعض العرب يقول: مَضرُبَة، كما يقول: مَقْبُرَةٌ.

أي: إن ذا اسم، كما إن ذا اسم.

obeikandl.com

هذا باب ما كان من هذا النحو من بنات الياء والواو التي الياء فيهن لامٌ

قال: فصار بمنزلة الشَّقا والشَّقاوَة.

أي: في أنه إذا كر سقطت الواو منه، وإن ألحقته تاء التأنيث ثبتت فيه الواو.

قال: وأمّا بنات الواو فيلزمها الفتح، لأنّها يَفْعُلُ، وأن فيها ما في بنات الياء من العلّة.

قال أبو علي: مثال هذا الباب من بنات الياء: المَرْمَى، ومن بنات الواو: المَغْزَى، ولو بني ما كان من بنات الواو على مَفْعِل، لاجتمع فيه من الكسرة والياء ما كان يجتمع في بنات الياء، على أنها تجيء على يَفْعُل، فيلزم بناء المكان فيه على مَفْعَل مثل مَقْتَل.

هذا باب ما كان من هذا النحو مما بنات الواو فيه فاء

قال: وتعتل لها الياء التي قبلها حتى تُكسَر، فلما كانت كذلك شبَّهوها بالأوّل.

أي بنات فَعَلَ يَفعُل، مثل وَعَدَ يَعِدُ.

قال: وحدَّثنا يونس وغيره أن ناسًا من العرب يقولون في وَجِلَ يَوْجَلُ، ونحو مَوْجَلٌ، كأنهم الذين قالوا: يَوْجَلُ فسلّمُوه.

قال أبو علي: من قال: مَوْجِلٌ ومَوْحِلٌ فكسر العين في مَفْعِل هو كأنه الذي يُعِلُّ الفعل فيقول: يَيْجَلُ، ويأجَلُن فلما أعلّ فاء الفعل هنا كما أعله في يَعِدُ وبابُه، أتى بمَفْعِلٍ مكسور العين، كما جعله مكسورًا في يَعِدُ، لأنه موافق لِيَعِدُ في اعتلال الفاء، ومن قال: يَوْجَلُ، فصحّح الفاء في الفعل، قال: مَوْجَل، فأتى بمَفْعَل على قياس الصحيح، لأنه لّما لم يُعلّ الفاء في الفعل بين الموضع من كل واحد منهما.

قال: وقوله: مَوَدَّة، لأن الواو تُسلّم ولا تُقلب.

قال أبو علي: من قال: مَوْجَل، فكسر العين من مَفْعَل مَوْضِعًا أو مَصْدَرًا لم يقل مَوَدَّة إلا مفتوح العين، وذاك أن الذي يقول: يَوْجَلُ هو الذي يقول: ياجَل، فيعلّ الفاء، والفاء في (يَوَدُ) لا يجوز إعلاله كما جاز إعلاله في ياَجَل، لأن الفعل في (يودّ) قد أعلَّت عينه بالإدغام ولا يُعَلُّ الفعل في موضعين، فلا يجوز في يَوَدُّ إلا تصحيح الفاء، وإذا لم يجز الإعلال في الفعل لم يجئ مَفْعِل منه إلا مفتوح العين، لأنه بالتصحيح يخرج من باب (يَعِدُ)، ويدخل في باب يَذْهَبُ، فلا يجوز في مَفْعِل منه إلا فتح العين، كما لا يجوز في (مَفْعِل) من

يَرْكَبُ ويَذْهَبُ ونحو إلا فتح العين منه، ولأن الفعل لا يجوز أن يعتل من موضعين، بُني هذا الفعل على (فَعَلْتُ)، نحو: وَدَدْتُ، ليلزم في مضارعه يَفْعُل، ولم يبن على (فَعَل) فيلزم إعلال الفعل في مضارعه، كما يلزم في باب (يَعِدُ)، فيصير في قولهم: يَدُّ، لو بني الماضي على (فعلت) إعلالان.

قال: وأما بنات الياء التي فيها فاء، فإنها بمنزلة غير المعتل لأنها تتمّ ولا تعتلّ.

قال أبو علي: قوله: لأنها تتم ولا تعتل، أي تتم الأفعال ولا تعتل إذا كانت فاءاتهن ياءات، وإذا صحَّحت الفاء في الفعل جاء المفعل على القياس: ألا ترى أن مَرْجَل جاء على قياس لما صحّ الفاء في الفعل؟!.

obeikandl.com

هذا باب نظائر ما ذكرنا مما جاوز بنات الثلاثة

قال: وأما قوله: دَعْهُ إلى مَيْسُورِهِ.

قال أبو العباس: عند سيبويه أن المصدر لا يكون على مفعول.

قال أبو علي: فجعل قولهم: (مَيْسُور) صفة أقيمت مقام موصوفها، تمثيله: إلى أمر ميسور، فحذف الأمر، وأقام وصفه مقامه.

هذا باب لا يجوز فيه ما أَفْعَلَهُ

قال أبو علي: الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد، وإنما زيدت عليها الهمزة وتعدت إلى مفعولين، كقولك: ضَرَبْتُ زيدًان فإذا أردت تعديته إلى مفعولين زدت الهمزة، فقلت: أضْرَبْتُ زيدًا عَمْرًا، فتعدي إلى اثنين. والأفعال المتعدية منقولة في التعجب بالهمزة، كما أنها في غير هذا الباب منقول به، فيقول القائل: هلاّ تعدى الفعل المتعدي إلى مفعول قبل النقل، إذا زدت عليه الهمزة في التعجب إلى مفعولين، كما تعدي إليهما في غيره، فقيل: ما أضْرَبَ زيدًا عَمْرًا، كما تقول: أضْرَبْتُ زيدًا عَمْرًا، إذ الفعلان متَّفقان في الفعل.

فالجواب: إن الأفعال المتعدية توافق الأفعال غير المتعدية في باب التعجب، وذاك أن الأفعال كلّها لا تدخل فيه حتى يكثر، ويصير غريزة بمنزلة ما هو كالخِلْقَة للزومه، فالأفعال المتعدية لا تدخل في هذا الباب حتى يصير لكثرته في التعجب منه غير متعدٍّ، وإذا ساوى ما كان متعدّيًا غير المتعدي من حيث ذكر ما اتفق معه في النقل و لم يجاوز مفعولاً واحدًا، كما كان المنقول مما لا يتعدَّى، لا يجاوز مفعولاً واحدًا، فقولك: ما أضْرَبَ زيدًا، بمنزلة ما أكْرَمَ زيدًا، إذ كان (أضْرَبَ) كأنه منقول من ضَرُبَ للزومه، كما أن أكْرَم منقولٌ من كَرُمَ غريزة لازمة.

والفعل الذي يتعدى إلى مفعول إذا تعدى إليه واستوفاه صار بمنزلة ما لا يتعدى، وإذا أريد بعد ذلك تعدِّيه وإضافته إلى مفعول بأن أضيف إليه بحرف خفض، كما أنّ ما لا يتعدى يضاف إليه بحرف خفض أو الهمزة، إلاّ أنّ الهمزة لم يكن لدخولها مَساغ، إذ قد دخلت في الفعل، وتعدي بها إلى مفعول، فلم يبق مما يضاف به الفعل إلى المفعول وتعدى، إلا الحرف، فأضيف به، فلهذا قلت: ما أضْرَبَ زيدًا لعَمْرٍو، فعدَّيته إلى المفعول الثاني بالحرف، و لم يجز تعديته بغيره كما جاز في سائر هذا الباب في الأفعال المتعدية إلى مفعول.

قال: ولا تكون هذه الأشياء في مِفْعالٍ وفَعُولٍ.

قال أبو علي: أي لا يبني من فِعْل اليد والرجل نحو مِفْعال، كما لم يُرَ منه ما أَفْعَلَهُ ولا أَفْعِلْ به، لأن هذين البناءين للتكثير كما أن هذه الأبنية للتكثير.

obeikandl.com

هذا باب ما أَفْعَلَهُ على معنيين

قال: فكأنّ ما أمْقَتَهُ، وما أشهاها على فَعُل، وإن لم يستعمل كما تقول: ما أبْغَضَهُ إليّ.

قال أبو علي: فكأنّ ما أمْقَتَه وما أشهاها على (فَعُل)، يريد: أن الأفعال التي تدخل في التعجب، فيقال فيه: ما أفْعَلَهُ، حكمه أن يكون منقولاً من (فَعُل) أو (فَعِلَ)، لأن الغالب على (فَعِل)، ألا يتعدى، فأما (فَعَلَ) فهو غير متعدٍّ، فحكم ما دخل في هذا الباب أن يكون للزومه غير متعدٍّ ألا ترى أن الفعل المتعدي إلى مفعول إذا زيدت عليه الهمزة لم يجاوز مفعولاً واحدًا، كما لا يجاوز ما تعدى إذا نُقل بالهمزة مفعولاً واحدًا، وقد تقدمت هذه المسألة مشروحة.

obeikandl.com

هذا باب ما يكون يَفْعَلُ من فَعَلَ فيه مفتوحًا

قال: فكرهُوا أن يتناولوا حركة ما قبلها.

يعني، العين مما لاماته حروف الحلق، بحركة ما ارتفع من الحروف.

يعني، الحروف التي ليس مخرجها من الحلق كالقاف وما بعده من الحروف.

قال: فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيِّزها وهو الألف.

قال أبو علي: إنما صارت الألف في حيّز حروف الحلق، لأنها تخرج من بين الهمزة والهاء.

قال: وكذلك حرِّكُوهُن.

أي، بالفتح.

قال: و لم يُفْعَل هذا بما هو من موضع الواو ولا الياء، لأنّها من الحروف التي ارتفعت، والحروف المرتفعة: "القاف وما بعده".

قال: وإنما يتناول المرتفع حركة من مرتفع.

أي حركة من جنس الحرفين المرتفعين، وهما الواو من الشّفة، والياء من وسط اللسان.

قال: وهذا في الهمز أقلُّ. يعني، تحريك العين بغير الفتح.

قال: وصار الأصل في العين أقلّ، لأن العين.

أي الأصل تحريك العين بالكسر أو الضمّ.

قال: وقالوا: استبرأ يستبرئ، وأبْرَأ يُبْرِئُ، وانْتَزَعَ يَنْتَزِعُ، وهذا الضرب إذا كان فيه شيء.

أي الفعل الثلاثي المزيد فيه الذي يلزم فَعَلَ بناءً واحدًا مثل اسْتَفْعَلَ الذي لا يختلف كما اختلف فَعَل فجاء على فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ.

قال: وهذا لا يَخْرُجُ إلا إلى الكسر، فهو لا يتغيَّر.

أي صار الخلاف في مضارع (فَعَلَ) من حيث كان في (فَعَلَ) نفسه و لم يصر في (يَفْعَل، ويَسْتَفْعِلُ) ونحوه من المضارع لأنه ليس في الماضي أيضًا.

قال: وهذه الأبنية.

أي التي فيها الزوائد.

قال: وأرادوا أن تكون الأبنية الثلاثة فَعَلَ، وفَعُلَ، وفَعِلَ، في هذا الباب.

أي الباب الذي عيناها أو لاماتُها حروف حلق.

قال: فإنما فتحوا يَفْعُلُ من فَعَلَ، لأنه يختلف.

أي فَعَلَ يختلف.

قال: ولا تجد في جِئز و (مَلُؤَ) هذا.

يعني، كل ما كان على (فَعُل).

قال: وإنما صار (فَعَلَ) كذلك، لأنه أكثر في الكلام.

قوله: كذلك، أي مختلف المضارع، لأنه أكثر في الكلام، فصار فيه ضَرْبان، يعني، (يَفْعُلُ ويَفْعِلُ)، ألا ترى أن (فَعَلَ) فيما تعدى أكثر من فَعِلَ، وهي، يعني (فَعِلَ) فيما لا يتعدى أكثر نحو جَلَسَ وقَعَدَ.

جعل المثال الذي هو قوله جَلَسَ وقَعَدَ (لفَعَل) الذي قدَّمه في الكثرة على (فَعِلَ).

obeikandl.com

هذا باب ما هذه الحروف فيه فاءاتٌ

تقول: (أفَلَ يأفُلُ) لأنها ساكنة وليس ما بعدها بمنزلة ما قبل اللامات، لأن هذا إنما هو نحو الإدغام.

قال أبو علي: ما بعد هذه الفاءات هو في الحقيقة ما قبل اللامات لأن بعدها العينات، فهو قبل اللامات، وإنما يريد: ليس ما بعد الفاءات إذا كنّ حروف الحلق بمنزلة ما قبل اللامات في أن العين تفتح إذا وقعت قبل لام من حروف الحلق، والعينات لا يفتحن إذا وقعن بعد فاء حلقي، كما يفتحن قبل اللامات إذا كنّ كذلك، لأن فتح هذه العينات كالإدغام في أن الأول المدغم إذا كان قريبًا من المدغم فيه قلب إلى الحرف الثاني، وقُرّب منه، فكذلك هذه العينات لما كانت وقعت قبل لام حلقي فُتِحْنَ لتكون الحركة من جنس ما بعده، كما أن المدغم يصير من جنس المدغم فيه في أن يقلب إليه ويبدل منه على هذا عامة الإدغام، وليس يقلب الثاني في الإدغام في الأمر العام إلى لفظ الأول، فكذلك لا تفتح العينات إذا كانت الفاءات حلقيات، كما لا يتبع الثاني الأول في الإدغام في الأمر العام الأكثر.

قال: فلما وقع مَوْضِعَهُنَّ.

أي العينات.

الحرفُ الذي كنّ يُفتَحن به لو قَرُبَ فُتِحَ، وكرهوا أن يفتحوا هنا حرفًا.

أي حيث الفاء حلقي، وقوله (حرفًا)، أي عينًا غير حلقيّ بعد فاء حلقيّ.

رجع: لو كان في موضع الهمزة لم يُحرّك.

أي الهمزة التي لها كانت تحرك العين، وهي فاءٌ لو أجريت مجرى اللام في انفتاح العين في المضارع.

رجع: ولزمه السكون، فحالهما في الفاء واحدة.

أي حال الحرف الحلقيّ وغير الحرف الحلقيّ واحدة في السكون إذا كانا فاءين.

رجع: كما أن حال هذين في العين واحدة.

أي حال الحلقيّ وغير الحلقيّ إذا كانا عينين في الحركة الواحدة.

قال: فأتبعوه الأول.

أي أتبعوا عين (يَأْبَى) فاءَه، ففتحوا العين لمكان الفاء كما تفتح لمكان اللام نظير هذا في الإدغام، وعَدُّهُ، ومضَّجِع انقلاب الثاني إلى لفظ الأول، ثم أدغم الأول في الثاني، وهذا خلاف ما عليه علامة الإدغام.

قال أبو علي: يَجْبَى، ويَقْلَى أشبه من عَضَضْتَ تَعَضُّ، لأن اللام فيهما تنقلب ألفًا، والألف قريبة المخرج من مخرج الهمزة.

obeikandl.com

هذا باب ما كان من الياء والواو

قال: وأمّا الحروف التي من بنات الياء نحو: جاء يَجِيءُ، فإنّما جاء على الأصل يعني بالأصل (يَفْعُلُ) حيثُ أسْكنوا.

أي العين.

و لم يحتاجوا إلى التحريك.

أي فيتناول للتحريك حركة من جنس اللام.

قال: وهذا أيضًا تدغمه بكر بن وائل.

يعني، رَدَدْتُ ورَدَدْنَ، وهذا كما حكاه عنهم في مضاعف الفعل.

قال: فلما كان السكون فيه أكثر.

أي في العين من المضاعف، جعلت بمنزلة ما لا يكون إلا ساكنًا.

يعني العين من باعَ يَبِيعُ.

قال: في قولهم: كعّ يكَعُّ: وخالفت بابَ (جِئْتَ).

أي قولهم: يَجِيءُ، لأن هذا قد جاء على الأصل.

رجع: كما خالفتها في أنها قد تُحرَّك.

أي كما خالفت العين من المضاعف العين من (يَجِيءُ) في أن العين من المضاعف قد تتحرك في (ارْدُدْ) ونحوه، فلما خالفته في الاعتلال جاء مفتوح العين في (يفْعَل) فقيل: يَكَعُّ.

obeikandl.com

هذا باب الحروف الستة

إذا كانت واحدة منها عينًا وكانت الفاء فيها مفتوحة

قال أبو علي: يقول: إن فتحت العين وسائر أخواتها أنفسها في (فَعِلَ) لما كان لفَعِلَ وجودٌ فيما كانت عينه إحدى هذه الحروف.

قال: وقالوا: رَؤُفَ، ورؤُوفٌ، فلا يُضمّ لبُعْدِ الواو منها.

أي لا يُضم الفاء.

وقالوا: يِحِبُّ، كما قالوا: يِئْبَى، فلمّا جاء شاذًا عن بابه على (يَفْعَلُ)، خولف به.

أي كسر الياء في (يفعِل)، والياء لا تكسر في المضارع.

قال: وأمّا (أجِيءُ) ونحوها فعلى القياس وعلى ما كانت تكون عليه لو أتَمُّوا.

قال أبو علي: لما كان من الفاء من (أجِيءُ) مكسورة، كما أنّها من (يِحِبّ) مكسورة، قال: لا تكسر الهمزة من (أجِيء) كما كسر من (إِحِبّ)، لإتباع الكسرة الكسرة، لأن ذلك شاذ، فلا يحمل عليه (إجِيء) وإن وافقه في انكسار الفاء، لكن تجري الهمزة مجراها والفاء ساكن.

obeikandl.com

هذا باب ما يكسر فيه أوائل الأفعال المضارِعة

قال: كما ألزمُوا الفتح ما كان ثانيه مفتوحًا في (فَعَلَ).

يعني، فتح حروف المضارعة نحو: يَضْرِبُ ويَذْهَبُ ويَعْلَمُ، وكلّ ما كان ثاني (فَعَلَ) منه مفتوحًا.

"وكان البناء عندهم".

أي بناء حروف المضارعة.

قال: فإنّما منعهم أن يكسروا الثاني.

أي: الفاء في (يعْلم) ونحوه، كما كسروا في (فَعِلَ)، أنّه لا يتحرّك فجعل ذلك في الأول.

أي، فحولت الحركة إلى حروف المضارعة لما لزم الثاني.

قال: فلما جاء مَجيء ما فَعَل منه مكسورٌ فعَلوا به ما فعلوا بذلك.

أي: لما صار مضارعه مفتوحًا، كما يكون مضارع (فَعِلَ) نحو عَلِمَ مفتوحًا، كسر حرف المضارعة منه كما كسر في (فَعِلَ).

قال: وخالفوا به في هذا الباب فَعِلَ.

أي كسر الياء فيه.

كما خالفوا به بابه حين فتحوا.

أي، فقالوا: يأبى.

قال: وقالوا: (مُرْهُ)، وقال بعضهم (أوْمُرْهُ) حين خالفت في موضع وكثر في كلامهم.

قال أبو علي: يقول: حين خالفت (يَأبَى) في موضع جاء (يفعُلُ). وكان حكمه (يَفْعَلُ)، خالفت في موضع آخر، فقيل: (يِيبَا) فكسر الياء.

قال: وأمّا يَسَعُ ويَطَأ، فإنما فتحوا، لأنه فَعِلَ يفْعِلُ.

قال أبو علي: الدليل على أن أصله (فَعِلَ يفْعِلُ)، سقوط الفاء في مضارعه، ولو كان (فَعِلَ يفْعُلُ)، لصحت الفاء كما صحت في يَوْجَلُ فقلت: يَوْسَعُ.

قال: فلما جاءت على مثال ما (فَعَلَ) منه مفتوح لم يكسروا.

يقول: لم يكسروا حرف المضارعة، فيقال: (يِسَعُ) كما يكسر مما كان على (يِفْعل) نحو (تِعْلَمُ)، لأن أصل هذا (تَفْعَل) فإنما فتح للحلقيّ، والدليل على (يَفْعَلُ) سقوط الفاء من (يَسَعُ، ويَطأ).

قال: وقال بعضهم: يِيْجَلُ، كأنه لّما كره الياء مع الواو.

قال أبو علي: يقول: لّما لم تكن الياء من (يِيْجَل) هي التي تقلب الواو ياء لتحركها، ولم يكن مثل التي في سَيِّد وأيّام كسر الياء، لتنقلب الواو التي هي فاءٌ ياءً كما انقلبت في مِيزان ونحوه.

قال: ولم يكن الواو التي تقلب مع الياء.

قال: فإذا أرادوا أن يقلبوا.

أي الواو، إلى هذا الحدّ، أي ييجل،

وكَرِهَ أن يقلبها على ذلك الوجه الآخر.

أي وجه التشبيه بالإدغام.

قال: والدّليل على ذلك أنّهم يفتحون الياءات في (يَفْعَلُ).

قال أبو علي: الدّليل على أنّه كان ينبغي أن يكون في أوائل هذه الأفعال التي للمطاوعة ألف الوصل فتحهم الياء في (يَفْعَل) وسائر حروف المضارعة في هذه الأفعال، وهي يَتَفَعَّل، ويَتفاعَلُ، ويَتَفَعْلَلُ، ففتحت حروف المضارعة في هذه الأفعال كما تفتح فيما (فَعَل) منه ألف الوصل نحو: يَسْتَعينُ ويَحْرَنْجِمُ.

قال: ومثل ذلك قولهم: تَقَى الله رجلٌ، ثم قال: يَتقي اللهَ، أجروه على الأصل.

قال أبو علي: أجروه على الأصل أي كسروا حرف المضارعة، وإن حذفت الفاء في (فَعَل) منه، لأن حكمه أن يكون في (فَعَلَ) منه أصله (افْتَعَلَ) ظهور التاء من قولك: تَقى اللهَ، ولو كان (فَعَلَ)، ولم يكن (افتعل)، لظهرت الواو فقلت: وَقَى؛ إذ لا تُبْدل الياء من الواو إبدالاً مطّرِدًا، فوزن تَقى اللهَ من الفعل (فَعَل) وشيء آخر يدل على أنّ تَقى الله أصله افْتَعَلَ وهو قولك: يَتَّقِي وفتحك التاء في المضارع، ولو كانت التاء في (تقى) بدلاً من الواو التي هي فاء ولم تكن تاء، لأسكنتها في المضارع كما سكن الفاءات فيه نحو يَذْهَبُ ويَرْمِين فقلت: تَقى يَتْقِي. ولم يقل: يَتَقِي، فهذه الياء تنفتح في المضارع كما انفتحت في نحو

يَرْتَمِي فوزن يَتَقِي من الفعل، يَتَعِل، كما كان وزن تَقَى: تَعِل، وأصله افْتَعَل، ويَفْتَعِلُ، فحذفت الفاء.

قال: وأما (فَعُلٌ) فإن لا ينضمُّ منه ما كُسِر من (فَعِلَ)، لأن الضم أثقل عندهم، فكرهوا الضمتين، ولم يخافوا التباس معنيين، فعمدوا إلى الأخف ولم يريدوا تفريقًا بين معنين، كما أردت ذلك في (فَعِلٍ).

قال أبو علي: قوله: ولم يخافوا التباس معنيين، أي في تركهم الضمتين في (يُفْعُل) مضارع (فَعُلَ). وقوله: كما أردت ذلك في (فَعِل)، يقول: لم يرد في ضم حرف المضارعة نحو (يُكْرِمُ) تفريق معنيين كما أريد في (يَفْعَل) ونحوه من الفصل بين ما كان ماضيه (فَعَلَ) ومضارعه (يَفْعَلُ)، وبين ما كان ماضي (فَعِلَ)، ومضارعه يفْعَلُ، فكسروا أوائل ما كان ماضيه على (فَعِل)، كما كسروا الثاني من (فَعِل)، ليكون فصلاً بين (يَفْعَلُ) الذي ماضيه (فَعَل)، (ويَفْعَل) الذي ماضيه (فَعِلَ).

obeikandl.com

هذا باب ما يُسكَّن استخفافًا وهو في الأصل عندهم مُتحركْ

قال: وتَدَعُ الأوّل مكسورًا لأنهم عندهم بمنزلة ما حَرّكوا.

أي العين من (شِهْد)، وإن كان ساكنًا بمنزلة المتحرك، إذ الحركة منويَّة.

وقوله: فصار كأوّل (إِبِلٍ).

أي صار أوّل (شَهْد)، وإن كان العين منه ساكنًا كأوَّل (إِبِلٍ) للينه بالحركة.

قال: كما أن الذي خفَّف، الأصل عند التَّحرُّك.

يعني في (فَخِذٍ) وغيرها.

رجع: وأن يُجري الأوّل في خلافه مكسورًا.

أي في خلاف التخفيف.

obeikandl.com

هذا باب ما تُمال فيه الألفات

قال: فلم يتفاوت هذا كما يتفاوت الحرفان حيث قلت: صَوِيقٌ.

قال أبو علي: قرّب السين من القاف في (صويق) وإن كان بينهما حرفان، كما قرّب الألف من الياء لمكان الكسرة وإن كان بينهما حرفان.

قال: وأمّا بناتُ الواو، فأمالوا ألفَها لغَلَبَة الياء على هذه اللام.

قال أبو علي: مَعْدِيٌ ومَسْنِيّة وعِصِيٌّ، مما يدل على غَلَبَة الياء التي هي لام، لأنّ (مَعْدِيّ) مأخوذ من العَدْوِ، ومَسْنِيُّها، من يَسْنُوها المطرُ فحكمها مَعْدُوٌّ، ومَسْنُوَّةٌ، إلا أنهما جاءا ياءين، لغلبة الياء على الواو، والعِصِيّ أيضًا كان حكمه عِصوٌّ، لأن اللام واوٌ، إلا أن الأسماء الثلاثية التي لاماتها واوٌ إذا جمعت على (فُعُول)، قلبت اللام فيها ياء، وأبدل إبدالاً مطّردًا، فإبدال هذه مُطّرد في الاستعمال. وقد شذّ منه نحو ما حكي من قولهم: (لتَنْظُرونَ في نُحُوٍّ كثيرة)، فتصح اللام منه، والمطّرد في الاستعمال هو الأول، فأمّا معدِيّ ومَسْنِيّة، فليس بمطرد في الاستعمال مع شذوذه عن القياس، إنما هو مما يحفظ حفظًا، وقد جاء في قوله[1]: [الطويل]

أنا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عليـــــه وعادِيًا

إلا أنّه مُطّردًا كان أو غير مطّرد، فهو مما يدل على غلبة الياء على هذه الواو التي هي لام، ومما يدل على غلبتها عليها، أنّها إذا جاوزت ثلاثة أحرف لم تكن إلا ياءً، وقد تكون ياءً وهو ثلاثة نحو: عُدِيّ، فهذا وغيره يدل على غلبة الياء على هذه الواو.

قال: وإذا ضعفت الواو فإنما يصير إلى الياء، يعني نحو: دُلِيٍّ.

---

(١) صدر البيت:

وقد عَلِمت عِرْسي مُلَيْكَة أَنَّنِي

قائله: هو عبد يغوث الحارثي.

اللغة: "عرسي" عرس الرجل: امرأته، ووقع في رواية الزمخشري: مغريا عليه وغاريا.

المعنى: قد علمت زوجتي أني بمنزلة الأسد، فمن ظلمني فإنما ظلم الأسد، فلا بد أني أهلكه.

الشاهد: قوله: "معديا" حيث جاء على الإعلال فإن أصله معدو.

انظر: الأشموني ٨٦٧/ ٣، وابن يعيش ١١٠/ ١٠، وسيبويه ٣٨٢/ ٢.

قال: وأمّا الآخرون فتركوه على حالة كراهة أن يكون كما لزمه الوقف.

أي، كراهة أن يكون كما لزمه الوقف وليس أصله أن يكون في الوصل محركًا بالكسر نحو: ماشٍ فاعْلَمْ، والذي لزمه الوقف نحو: (مَنْ).

قال: وقال ناسٌ: رأيتُ عمادًا فأمالوا للإمالة.

أي أمالوا الألف التي هي بدلٌ من التنوين لإمالة الألف الأولى الممالة في الألف الأولى، كما أمالوا الكسرة.

قال: وقال قومٌ: رأيتُ عِلْمًا، ونَصبُوا عِمادًا.

قال أبو علي: يقول: قالوا: علما فأمالوا للكسرة، وقالوا: عِمادًا فلم يميلوا للإمالة في الألف الأولى كما أمالوا للكسرة في عِمادًا للإمالة من حيث أمال للكسرة وللياء، ولما كان من جنسها.

وقال أبو علي: ووجه قول من أمال للإمالة: أن الألف الممالة مقرَبة من الياء للانتحاء بها نحوه، فكما تمال الألف للياء، ولِما كان من جنسه وهو الكسرة، كذلك أميلت لما انتحي به نحو الياء وهو الألف الممالة.

قال: ولم يقولوا: ذا مالٌ، يريدون (ذا) التي في هذا، لأن الألف إذا لم تكن طرفًا شُبِّهت بألف فاعل.

obeikandl.com

هذا بابٌ من إمالة الألف يُميلها ناس كثير من العرب

قال: كما أنه إذا قال: رُدَّها، كأنه قال: رُدًّا، فلذلك قال هذا من قال.

قال أبو علي: يقول: فلخفاء الهاء، قال: مَنْ يقول: رُدُّ، وفِرُّ، إذا أدخل الهاء رُدَّها لحقا الهاء، وأنه كأنه قال: (رُدّا)، فكما أنّ الذي يقول: رُدَّها كأنه قال: رُدًا، "كذلك من قال: يريدُ أنْ يضرِبَها، كأنه قال: يُريد أنْ يضْرِبا"، لأنّ الهاء حيثُما كانت خفيَّة، ولخفائِها أيضًا، ما استضعف قول من قال: عَلَيْهِي، فقيل: كأنّه جمع بين ساكنين لخفائها.

قال: وذلك لأنهم أرادوا في الوقف إذ كانت الألف تُمال في هذا النحو أن يبيِّنوا في الوقف.

قال أبو علي: يقول: أرادوا في الوقف أن يُبيّنوا الألف، فلذلك أمالوها لأنها بالإمالة يُنْحَى بها نحو الياء، والياء أبين في الوقف من الألف، فلذلك أبدل منها الياء إبدالاً في قولك: أفْعَي.

obeikandl.com

هذا باب ما أميل على غير قياس

قال أبو علي: إنما أميل ألف (مال) إذا كانت اللام مجرورة تشبيهًا بألف فاعِلٍ، وإنما يشبه الف (مالٌ) ألف (فاعِلٌ) إذا كان ما بعدها مكسورًا، كما أن ما بعد الألف من (فاعِل) مكسورًا، فإذا انضم أو انفتح لم يُمل، لزوال الوفاق بينه وبين ألف من فاعِل، ألا ترى أن ألف (فاعِل) لا يكون ما بعدها مفتوحًا ولا مضمومًا، وأيضًا فإنه كره أن تُمال الألف من (مالٍ) في جميع الأحوال كما أميل في الجرّ لأنه لو أميل صار مثل (رَمَيْتُ)، و(غَزَوْتُ)، وما لا اعتلال له لاحق في اللام والعين، والمعتلُّ أقوى من اللام المعتلّ، لأن العين تصح حيث تعتل اللام، وإذا كان أقوى وجب أن يكون أقرب إلى الصحيح، وإذا كان أقرب إلى الصحيح وجب أن يلحقه الإعلال أقلّ مما يلحق اللام، لأنه أدخل في باب الصحيح، فكما لا يغيّر الصحيح يجب ألاّ يغيّر ما كان أقرب إليه، والإمالة تغيير، – فيجب أن يكون أغلب على اللام منها على العين، كما أن سائر الإعلالات أغلب عليها منه على العين.

قال: وقال ناسٌ يوثق بعربيّتهم: هذا بابٌ، وهذا مالٌ، وهذا عابٌ، لما كانت بدلاً من الياء.

يريد: ألف (عابٌ) خاصة.

رجع: كما كانت في (رَمَيْتُ): شُبِّهت بها، وشبَّهوها في (بابٍ ومالٍ).

قال أبو علي: قوله: وشبَّهوها في (بابٍ، مالٍ) بالألف، إنما شُبِّه به، لأن هذه الألف منقلبة عن واو، كما أن ألف (غزا) منقلبة عن واو، إلاّ أن هذا تشبيه ليس بالقوي في القياس، لأنّ هذه في اسم، وألف (غَزا) في فعل، والفعل يلحقه الإعلال أكثر لما يلحقه من ضُروب التصاريف، فألف (غَزا) قد تصير إلى الياء في (غُزِيَ)، وألف (باب) لا تصير إليه، ألا ترى أنّ الإمالة في (غزا) مطّردة وليست بمطّردة في (عَصَا وقَفَا)، وفيما كان لامه ألفًا منقلبة عن واوٍ في الأسماء، إنما جاءت في حروف قليلة تحفظ حفظًا، فإذا لم تطّرد في (عَصًا وقفًا) ونحوه في الاسم فهي أجدر ألا تكون في (بابٍ ومالٍ) ونحوهما، لأنها ألفات منقلبات عن واوٍ، كما أن (عصا) ونحوه كذلك، وتزدادُ إمالةً هذا ضعفًا على إمالة يخشى، والحرفين الآخرين المحكي فيه الإمالة إن الممال من (بابٍ) عَيْنٌ، ومن (يخشى) وأختيها لامٌ،

والإمالة على اللام أغلبُ منها على العين من حيث فعل اللام في نحو (أعْشَى وأرَيْتُكَ) فبَعُد إمالة (بابٍ ومالٍ)، كما أريتك.

فأما إمالة (عابٌ ونابٌ) ونحو فجيدة، لأن العينات منقلبات عن ياءات.

قال: ولا يُميلون من الفعل نحو (مال)، لأنّهم يفرِّقون بين ما (فَعِلْتُ) منه مكسور، وبين ما (فَعُلْتُ) منه مضموم، وهذا ليس في الأسماء.

قال أبو علي: يقول: من أمال (بابٌ ومالٌ)، لم يُمل من الأفعال نحو (قال)، وإن كانت العين فيه واوًا، والإمالة عليه أغلب، من حيث كان التغيير له ألزم، لأنه فصل بين ما أول (فَعِلْت) منه مكسور، وبين ما أول (فَعُلْت) منه مضموم، فأميل ما كان أول (فَعِلْت) منه مكسورًا من بنات الواو انتحاء نحو الكسرة اللاحقة للفاء، و لم يمل الضرب الآخر الذي أول (فَعُلْتُ) منه مضموم.

obeikandl.com

هذا باب ما يمتنع من الإمالة التي أملتها فيما مضى

قال: وإنما مُنِعَت هذه الحروف الإمالةَ.

قال أبو علي: لتغيير التفخيم مع المستعلية، ليتْبَعَ المستعلي المستعلي كما اختيرت الإمالة في (مَساجد) لتقريب الألف مما كان من الياء.

قال: وكذلك، إذا كان الحرف من هذه الحروف بعد ألف يَليها.

أي: يلي الحرف الأول "لأنها إذا كانت مما يُنْصَبُ في غير هذه الحروف"، يعني فيما لم يكن فيه حرفٌ مُسْتَعْلٍ.

قال: وإذا كان حرف من هذه الحروف قبل الألف بحرف، وكان مكسورًا فإنه لا يمنع الألف من الإمالة، وليس بمنزلة ما يكون بعد الألف.

يريد: نحو: (ناشِط، وواقِد).

رجع: لأنهم يَضَعون ألسنتَهم في موضع المستعلية، ثم يُصوِّبون ألسنتهم، والانحدار أخف عليهم من الإصعاد، ألا تراهم قالوا: صُقْتُ.

قال أبو علي: يقول: الانحدار بعد الإصعاد في (قِفاف) أخف عليهم من الإصعاد بعد الانحدار في (واقِد) لو أمالوا، لأنّك لو أملت نحو: ناشِعًا وواقِدًا، لانحدرت بإمالتك الألف، ثم أصعدت بعد الانحدار للفظك بالحرف المستعلي، فالانحدار بعد الإصعاد في (قِفاف وصِفاف)، أخفّ من الإصعاد بعد الانحدار في (واقِد وناشِط)، ونحوها لو أمِلْنَ.

وقال أبو علي: يقول: لو قالوا: سَبَقْتُ لأصعدوا بالمستعلي بعد التَّسَفُّل بالألف بالإمالة.

قال: وقالوا: قَسَوْتُ وقَسَتْ فلم يُحوِّلوا.

قال أبو علي: يقول: قالوا: قَسَوْتُ فلم يُحوِّلوا السين صادًا، كما قالوا: صُقْتُ فحوّلوها، لأنّهم لم يكرهوا الانحدار بعد الإصعاد في (قِفاف).

قال: وكان الانحدار أخفَّ عليهم من الاستعلاء من أن يُصْعِدوا من حال التَّسفُّل.

أي بعد التسفل مثل (واقِد) وسبقت لو لم تقلب.

قال: ولا يكون ذلك، (أي الإمالة) في قائمٍ وقوائِمٍ.

قال: فلما كان قبل الألف بحرف.

أي لما كان الحرف المستعلي.

رجع: مع حرف يمال بعد الألف.

يعني أنه مع حرف مكسور صار كأنه هو المكسور، وصار بمنزلة القاف في قِفافٍ، أي، صار المستعلي كأنه هو المكسور.

قال: وبعض من يقول: قِفافٌ، ويميل ألف مِفْعال، وليس فيها شيءٌ من هذه الحروف ينصب الألف في مِصْباح.

قال أبو علي: من قال: مِصْباح فأمال الألف، لتتريله إن الكسرة كأنّها على المستعلى فكأنه صَباح في جواز الإمالة فيه كجوازها فيه، فكذلك إذا نُزل أن الفتحة بعد المستعلي على المستعلي، كما نزل في الأول أن الكسرة التي قبل المستعلي يتحرك بها المستعلي، فلا يجوز في هذا التتريل إلا التفخيم، لأن المستعلي كأنه مفتوح، وإذا انفتح لم تجز الإمالة وهذا التقدير على عكس الأول.

قال: وصار بمنزلة القاف.

قال: وتقول: رأيت عِلْقًا، ورأيتُ مِلْغًا، لأنها بمنزلتها في (غانِمٍ).

أي، لأن (غا) من (مِلْغا) بمنزلتها في (غانِمٍ).

رجع: سمعناهم يقولون: أراد أن يضرِبها زيدٌ، ويقولون: أراد أن يَضْرِبَها قبلُ، فنصبوا للقاف وأخواتها.

قال أبو علي: يريد أنه فخّم مع المستعلي ما أميل مع غيره، وإن كان كل واحد من المستعلي والحرف الذي يمال في كلمة منفصلة عن صاحبتها، – ونظير هذا في الإدغام فَعَل لَّبيد، والمال لَّك.

قال: فأمّا (نابَ، ومالَ، وباعَ) فإنه من يُميل يُلزمها الإمالة على كل حال.

أي، إن كان مع حرف مُسْتَعْلٍ، أو لم يكن معه.

قال: لأنه يَرومُ الكسرة التي في (خِفْتُ)، كما نحا نحو الياء.

يعني في نابَ، وباعَ.

قال: وكذلك باب (غَزا) لأنّ الألف هنا كأنّها مبدلة من ياء.

قال أبو علي: هذا ليصيَّر وزنه إلى الياء، وعدّة الحروف كعدّتها في (غَزا) وذلك في قولك: (غُزِيَ).

قال: في (جادٍّ) ونحوه: لا يميل، لأنه فرَّ مما تحقق فيه الكسرة.

أي من إظهار التضعيف، لأنه لو أظهر لقال: جادِدٌ، فحقق الكسرة.

قال: ولا يميل للجر، يعني (جادِدٌ).

لأنه إنما كان يميل في هذا للكسرة التي بعد الألف.

قال أبو علي: يعني أنه لا يقول: مَرَرْتُ بجاد فيُميل الألف إذا جرّ، وإن لم يُمِلْهُ في النّصب والرّفع، كما أمال قوم: مَرَرْتُ بمالِ زيدٍ" في الجر للكسر.

وقد أمال قومٌ على كل حال كما قالوا: هذا ماشْ، لِيُبَيِّنوا الكسرة في الأصل.

قال أبو علي: يقول أمال قومٌ جاد ونحوه على كل حال. وإن لم تظهر الكسرة، لِيُبينوا أن الكسرة كانت في الأصل لازمة لو ظهر التضعيف كما أمالوا (ماشُ) في الوقف، وإن زالت الكسرة التي كانت لها يُمال في الوصل، لِيُعلم في الوقف أنه مما يجري عينه مكسورة.

قال: وقد فصلوا بين المنفصل وغيره في أشياء ستُبيَّن لك إن شاء الله تعالى.

قال أبو علي: يعني من الأشياء التي يقع فيها الفرق بين المتصل والمنفصل من الإدغام، كما وقع الفرق بينهما في الإمالة أن من قال: (مَفَرٌّ ومَرَدٌّ) فأدغم نحو هذا لم يدغم من المنفصل نحو: (نَفْسُ سعيد، وقومُ موسى)، فكذلك لم يُمل المنفصل، ومَنْ أمال، فلأن المنفصل قد يدغم كما يدغم المتصل في مثل (المال لَّك) ونحوه.

قال: وقد غَلَبَتْ في المستعلية، كما غَلَبَتْ في مَناشِيط ونحوه، وصارت الهاء والألف كالفاء والألف، في (فاعِلٍ ومَفاعِيل).

يريد، (واقِد ومَناشيط).

قال أبو علي: يقول: لم يمنع الذي بين الألف والحروف المستعلية من الحروف التفخيم في (يَضْرِبَها يَنْقُلُ) وسائر المنفصلات، وإن تراخى المستعلي كما لم يمنع في المناشيط ونحوه من المتصلات وإن تراخى، (وصارت المستعلية في هذه الحروف)، أي

المتصلة، (أقوى منها في مالِ قاسمٍ، لأن القاف هنا) أي في المنفصل (ليست من الحروف، وإنما شبهت ألف مال بألف فاعل).

قال أبو علي: يقول: شُبِّهت ألف (مالِ) في (مالِ قاسمٍ) بألف (فاعِلٍ) في (نافَقَ)، فلم يُمل (مالُ قاسم) كما لم يُمل (نافَقَ) وليس بمنزلته في الاتصال وإن كان مشبهًا فلا تمتنع فيه الإمالة، إذًا كما تمتنع في (نافَقَ).

قال: إذ لم تُشبه الأخَر المتصلة، ولو فُعل بها ما فُعِل بالمال لم يُستنكر في قول من قال بمالِ قاسِمٍ.

قال أبو علي: قوله: ولو فُعل بها، يعني (يريد أن يضربَها قاسمٌ).

أي لو قلت في (يضربها قاسم) فأملت لم يُنكر.

قال: فلم يكن عندهم بمنزلة المال ومَتاعٍ وعَجْلانَ.

يقول: لم تكن عندهم هذه الأشياء المنفصلة نحو: (أنْ يضرِبَها قاسمٌ)، بمنزلة ما كان متصلاً فيه حرف مُستعل مانع من الإمالة، أو لا حرف مستعليًا فيه، ولكنه ليس فيه شيء مما يوجب الإمالة نحو الكسرة والياء والإمالة للإمالة.

قال: والذي أمال له الألف في (عِمادٍ وعابِدٍ)، ونحوهما مما لا يتغيّر.

قوله: مما لا يتغيّر خبر الذي، أي لا يزول كما زالت حركة الإعراب.

رجع: فإمالة هذا أبدًا لازمة، فلما قويت هذه، لم يَقْوَ عليها المنفصل.

قال أبو علي: قوله: فلما قويتْ: أي قويت قولهم: (يُريدُ أن يَضْرِبَها قاسم)، وإنما قويت لأن كسرها التي على الراء لازمة، كما أن الكسرة (عِماد) لازمة.

وقوله: لم يَقْوَ عليها المنفصل، أي لما قويت الكسرة في الراء في قولك: (أن يَضْرِبَها)، للزومها، لم يفخم المستعلي المنفصل منه، لكنه يقال: (أن يضرِبَها قاسم)، فتمال قياسًا على نظائره من المنفصل.

هذا باب ما يمال من الحروف التي ليس بعدها ألف

قال: وشَبَهُ الفتحة بالكسرة كشَبَهِ الألف بالياء، فصارت الحروف ها هنا بمنزلتها إذا كانت قبل الألف وبعد الألف والراء.

قال أبو علي: يقول: أمَلتَ الفتحة من البَقَر ونحوه، وإن كان في مُسْتَعْلٍ كما يميل الألف إذا كانت بعد مُسْتَعْلٍ.

قال: وتقول من المُحاذَرِ، فتميل الذال، ولا تقوى على إمالة الألف.

قال أبو علي: يريد المُحاذَر اسم المفعول مُمالاً فتحته، لا اسم الفاعل.

قال أبو علي: يقول في مَذْعُورٍ ممال، وابنُ بُورٍ، أميل ما قبل الواو.

قال أبو علي: يعني ضمة الحرف الذي قبل الواو.

قال: وقال: رأيْتُ خَبْطَ فِرِنْدٍ، كما قال (من الكافرين).

قال أبو علي: إنما أمال، لأن الراء في (خبْط فِرِنْدٍ) بعد حرف مكسور، كما أنّها في (الكافرين) كذلك، ففتحة الكاف كفتحة الطّاء.

قال: وقال: مَرَرْتُ بغَيْرٍ، ومَرَرْتُ بخَيْرٍ فلم يُشمم لأنها تَخْفى مع الياء كسرة راء (خَيْرٍ)، ولكنهم يقولون: هذا ابنُ بَوْرٍ، وتقول: هذا قَفا رِياحٍ.

قال أبو علي: يقال: يمال الحرف الذي قبل الواو التي بعدها راء مكسورة لخفاء الكسرة لوقوعها بعد الياء.

قال: ومن قال: مِنْ عَمْرٍو، ومن النُّغَرِ فأمال.

يعني الفتحة من عين (عمرو) والنون من (النُغَر)، لم يُمِلْ (مِنَ الشَّرِقِ لأن بعد الراء حرفًا مستعليًا.

قال: وقال: يَحْسُبُ ويَسَعُ ويَضَعُ، لا يكون فيه إلا الفتحُ في الياء والنون والهمزة وهو قول العرب.

قال أبو علي: يقول: لا تُمال فتحة حروف المضارعة لكسرة العين فإن قلت: فليس في (يَسَعُ) كسرة، فإن أصله أن يكون مكسورًا لأنه مثل (يَحْسبُ)، ولهذا حُذفت فاؤه، وإنما فتحت عَيْناتُها لمكان الحرف الحلقي.

آخر الإمالة.

هذا باب ما تقدم أول الحروف
وهي زائدة قدمت لإسكان أوّل الحرف

قال في همزة الوصل: وإنّما هي ها هنا كالهاء في عِهْ.

قال أبو علي: لأن ألف الوصل مجتلبة للابتداء، كما أن الهاء مجتلبة للوقوف عليها، ألا ترى أنك لو أدرجت لحذفت هذه الهاء لما تحذف ألف الوصل، ولو أدرجت فلم تحذف الهاء، لكان في الخطِّ كإثباتك ألف الوصل في الإدراج، فهذه الهاء مجتلبة للوقف، كما أن ذاك مجتلب للابتداء.

قال في احْرَنْجَمَ: فلما لم يكن ذلك، صُرف إلى باب استَفْعَلْتُ، فأجريت مجرى ما أصله الثلاثة. يعني احرنجم.

قال أبو علي: يقول: ليس في بناء الأفعال شيء على خمسة أحرف فيكون (احْرَنْجَمَ) ملحقًا به، لكنه في الرباعي مثل (اسْتَفْعَلَ) في الثلاثي، ويدلك على أن باب (احْرَنْجَمَ) ليس ملحقًا بشيء إذ ليس في الأفعال ما يلحق به إدغامك، مثل (يَقْشَعِرّ واطمأنّ) ولو كان ملحقًا لم يدغم المضاعف من نحو هذا، كما لم يدغم سائر الملحقات.

أنشد[1]: [البسيط]

وَيُلُمِّها في هواءِ الجـــــــو طالبةً

قال أبو علي: يقول: ليست الهمزة في (ابن) بمنزلة الهمزة التي في (الخليل) لأن الهمزة في (الخليل) داخلة على حرف منفصل من الاسم مثل (قَدْ) في انفصاله من الفعل، وليست التي في (ابن) بداخله على نفس الاسم، فلا توسط حرف بينه وبين الهمزة.

---

(١) عجز البيت:

ولاَ كَهذَا الذي في الأرْضِ مَطْلُوبُ

البيت لامرئ القيس، من قصيدة له بدأها بوصف الخيل ومدحها: ثم أخذ يصف الفـــرس فشـــبهه بعقاب في الجو، لاح لها ذئب، فأخذت تطارده، وقد عظم من شأن الذئب وشأن العقاب معا، ليكـــون ذلك أقوى في تشبيه الفرس بالعقاب، وقوله ويلمها أصله: ويل أمها، أو ويل لأمها.

وهناك من نسبه للنعمان بن بشير الأنصاري.

انظر: الخزانة ٨٢/٤، والأصول ٤٠٥/١وتصحيح الفصيح ٢٠٧/١.

وقال أبو علي: شُبِّهت ألف الوصل الداخلة على اللام بألف القطع الذي في (أحْمَر) لموافقته إياها في الزيادة والانفتاح، فلم يسقط إذا اتصل بكلام قبلها نحو: (الرَّجُل عندك) كما لم يسقط في (أحْمَرِ زيدٍ رأيتُ).

قال: ومثلُها من ألفات الوصل الألف التي في (أيْمُ وأيْمُنُ).

قال أبو علي: الذي منع (أيْمُ وأيْمُنُ) من التمكن أنه يلزم القسم ولا يجاوزه إلى غيره، كما لا يجاوز الحرف معناه الذي يلزمه إلى غيره.

obeikandl.com

هذا باب تحرك أواخر الكلم الساكنة

قال: وأمّا (الم)، فلا يُكسر، لم يجعلوه في ألف الوصل بمنزلة غيره.

أي لم يكسر كما كسر غيره.

ولكنهم جعلوه كبعض ما لا يتحرك لالتقاء الساكنين، ونحو ذلك: لم يَلْدَهُ، علمنَ ذلك.

قال أبو علي: (لمْ يَلْدهُ)، أصله: لم يَلِدْهُ، مثل (فَخِذ)، فسكن كما تسكن العينات من نحو: ذا، فاجتمع ساكنان، فحرك الآخر منهما بالفتح، وكذلك (ألِفْ لاميم الله)، جعل بمنزلته، ولم يُجعل بمنزلة (عَنِ الرَّجُل)، وكان فتح الميم من (ألفْ لام ميمَ اللهِ) لالتقاء الساكنين أجدر، إذ فتح لالتقائهما من المنفصل ما لا ياء قبله نحو: (مَنِ الرجل)، (واعْلَمَنْ يا هذا) ومن المتَّصل نحو: (لمْ يَلْدَهُ) وليس قبل شيء من هذه الحركات ياء، فإذا كان قبلها ياء، فحركتُها بالفتح أجدر، كما حُرِّك (أيْنَ، وكَيْفَ، وذَيْتَ)، لالتقاء الساكنين بالفتح لما كان قبلها الياء، ولو حرك بالكسر فقيل: "ميمِ الله" لم يُنكر ذلك، وقد أنكره منكر، فقال: لو جاز ذلك، لجاز (كيفِ زيدٌ) ولا أرى الكسر لو جاء ممتنعًا في القياس، بل يكون جائزًا، وإجازته قول أبي الحسن: ولو جاء مكسورًا لحمل على (جَيْرِ)، ورُدَّ إليه، لأن قبل آخره ياء، وقد كسر الساكن بعده بالكسر، كما أنه لما جاء مفتوحًا "ميمَ الله" رُدّ إلى (كَيْفَ)، ولا أدفع أن يكون التحريك بالفتح – لالتقاء الساكنين إذا كان قبل المحرّك ياء أكثر، ولا أرى قول أبي الحسن غير جائز أيضًا لما ذكرنا.

هذا باب ما يُضَمُّ من الساكن إذا حُذِفت بعده ألف الوصل

قال: وأمّا الياء التي هي علامة الإضمار وقبلها حرفٌ مفتوحٌ فهي مكسورة في الوصل.

قال أبو علي: ذكر سيبويه ها هنا أن الياء في (تَفْعَلِينَ) ضمير، وفيه عندي نظر، فمن حجة من يقول: إنه ضمير أن يقول: لا يخلو من أن يكون علامة تأنيث أو علامة ضمير، ولو كانت علامة تأنيث لثبتت في التثنية للفاعلين في الفعل كما أن التاء في (قامتْ) لمّا كانت علامة غير ضمير ثبتت في (قامَتَا)، فلمّا لم تثبت الياء في (تَفْعَلِينَ) كما ثبتت التاء، عُلِمَ أنه ضمير غير علامة، فلم يجز إثباته إذا ثنيت الفاعلتين، من حيث لم يجز أن يرتفع بفعل واحدٍ فاعلان، فكما لا يجوز أن يُرفع به فاعلان ظاهران إلا على إشراك حرف العطف؛ فكذلك لا يجوز أن يكون في فعْلٍ واحد ضميران، فهذا القول حجة لمن ذهب إلى أن الياء في (تَفْعَلِينَ) ضمير، وموضع النظر: أن فعل المذكر المخاطب لا علامة ضمير ظاهر فيه، فإذا لم يكن في فعل المذكر ضميرٌ ظاهر، لم يجب أن يكون في فِعْل المؤنث أيضًا ضمير ظاهر، كما أن قام لما لم يكن فيه ضمير ظاهر للمذكر، لم يكن فيه أيضًا ضمير ظاهر للمؤنث، ولو كان فيه ضمير ظاهر للمذكر لكان فيه أيضًا ضمير ظاهر للمؤنث. فلمَنْ قال: إن الياء في (تفعلين) ليس بضمير ظاهر للمؤنث أن يحتج بذا، ويردّه إلى ما ذكرنا، ويؤكد هذا القول: أن الفعل الذي للمؤنث بحذاء الفعل الذي للمذكر، والذي للمذكر لا علامة تأنيث فيه، فتقول: أجعل الياء علامة دون ضمير، لينفصل المؤنث من المذكر، كما انفصل (قامَتْ) بالتاء من (قامَ) فهذا موضع النظر في هذا.

هذا باب ما يُحذَف من السَّواكن

قال: فأمّا حذف الألف، فقولك: رَمى الرَّجُلُ، وأنت تريد: رَمى و لم يخفْ.

قال أبو علي: الألف من رَمَى حُذفت لما وليها الساكن الذي هو الراء المدغمة في الراء من (رَجُل)، والراء الساكنة انقلبت عن اللام التي للتعريف، فأما "لم يَخَفْ" فالألف منه أيضًا محذوفة لالتقاء الساكنين، إلا أن الساكنين في (لمْ يَخَفْ) في كلمة متصلة ومن (رَمَى الرجل) في كلمتين منفصلتين.

قال: وإنّما كرِهوا تحريكها، لأنّها إذا حُرِّكَتْ صارت ياءً أو واوًا.

قال أبو علي: إنما كانت تصير ياءً إذا كانت منقلبة عن ياء أو واوًا إذا كانت منقلبة عن واو.

قال: فقالوا: رَمَيَا فجاءوا بالياء، وقالوا: غَزَوَا فجاءوا بالواو لئلا يلتبس الاثنان بالواحد.

قال أبو علي: (رَمَيَا، وغَزَوَا)، الألف منهما ساكن، فإذا ثنّيْتَ الفاعل فيهما، فإنك تدخل الألف التي هي لضمير الاثنين، فيجتمع ساكنان: ألف الضمير، والألف المنقلبة عن اللام، والواو اللتين كانت انقلبت عنهما، و لم تحذفه لالتقاء الساكنين كما حذفت من (رَمَتْ) ومن (رَمَى الرجلُ) لالتقائهما، لأنك لو حذفتها من فِعْل الاثنين، لالتبس فعلهما بفعل الواحد، و لم يلتبس (رَمَتْ، ورَمَى الرَّجُلُ وحُبْلى الرجل) لما حذفت الألف منه لالتقاء الساكنين فيها بشيء غيرها.

قال: وأنت إذا قلت: (هذه حُبْلَى الرَّجُل) عُلم أن في آخرها ألفًا.

قال أبو علي: لأنه لو لم يكن في آخرها ألف لكان مرفوعًا أو مجرورًا.

قال أبو علي: حذفت الألف من (حُبْلَى الرَّجُل)، فقيل: (حُبْلَى الرَّجُلُ) لالتقاء الساكنين في النصب وإن كان اللفظ كلفظ ما الألف فيه لأن هذا الحرف الألف لا يلزم في كل موضع، إنما يلزم حيث كان بعده ساكن، وإن كان بعده متحرك نحو: (حُبْلَى زيدٍ)، لم يحذف وثبت وحذفت الألف في نحو: ذا لالتقاء الساكنين، (وحبلى الرجل) لم تثبت في التثنية والجمع لأنها لو حذفت فيها كما حذفت في (حُبْلى الرَّجل) لم يتبيَّن ما في آخره ألف تأنيث مما لا ألف في آخره، لأنه ليس يقع بعدها في التثنية والجمع مثل (حُبْلَى الرَّجُلِ)

(وحُبْلَى زيدٍ)، فلا يكون في التثنية والجمع إلا ساكنٌ وهو ألف التثنية أو ياؤها، أو الألف المصاحبة للتاء، وكل ذلك ساكن، فلو لم تثنَّتا (حُبْلَيانِ)، لم يبن ما فيه ألف التأنيث مما لا ألف فيه في التثنية والجمع كما بان في الانفصال في مثل (حُبْلَى زيدٍ).

obeikandl.com

هذا باب ما لا يُرَدُّ من هذه الأحرف الثلاثة لتحرُّك ما بعدها

قال: وكذلك لو قلت (رَمَتْ) لم تجئ بالألف.

أي، ألف التثنية.

لحَذَفْتَهُ، أي الحركة.

قال: فلما كانت هذه السواكن لا تُحركُ لما حُذفت الألف، حيث أسكنت الياء والواو و لم يرجعوا هذه الأحرف الثلاثة.

قال أبو علي: يريد الواو والياء الساكنين قبل الساكن المحرك لالتقاء الساكنين وهما الساكنان الأولان لا ثالث السواكن.

قال: وقولهم: (لَم يخافا و لم يَبِيعا)، و لم تدخل الألف ها هنا على ساكن.

قال أبو علي: لم تدخل ألف (يَخافَا) على ساكنين، إنما صيغ فعل الاثنين هذه الصياغة، فصار ثبات النون فيه علامة الرفع، وحذفها دليل الجزم، وذلك فعل الجمع، وليسا مثل الواحد الذي الإعراب فيه إثبات الحركة وحذفها.

obeikandl.com

هذا بابُ ما يُثْبِتُونَ حركته وما قبله مُتحرِّكْ

قالوا: وأمّا من رأى أن يُسكن الياء، فإنه لا يلحق الهاء، لأن ذلك أمرها في الوصل.

قال أبو علي: إذا كان ما يحرك في الوصل، يسكن في الوقف، فما سكن في الوصل أجدر أن يسكن في الوقف.

قال: وجميع هذا في الوصل بمنزلة الأول.

يريد بالأول، الياء من (غلامي)، ونحوه، هذه الأشياء بمنزلتها في سقوط الهاء منها في الوصل.

قال: ومن لم يُلحق هناك لم يلحق هنا.

هناك يعني في (غلامي)، لم يلحقها هنا يعني في (بِحُكْمِكَهْ) ونحوه.

قال: وأدخلوها في التي لا تزول حركتها، وصار دخولُ كلّ الحركات فيه وأن نظيره مما يتصرف منونٌ.

يعني بنظيره الأسماء المنصرفة لأنها أسماء، كما أن ما لا ينصرف أسماء.

قال: وكذلك الأفعال نحو: (ضَرَبَ وظنَّ) لما كانت اللام قد تَصَرَّفُ حتى يدخلها الرفع والنصب والجزم.

قوله: لما كانت اللام تصرَّفُ، يعني أن لام (ضَرَبَ) وإن كانت في هذا البناء مبنية، فهي في غيره من الأبنية التي تشتق من مصدرها معربة، فلما كانت في هذه المواضيع معربة لم تلحق الهاء في الوقف كما لم تلحق المعربات فيه.

قال: وأما الحروف الأوّل فإنه لا يتكلم بها مفردة.

الأول يعني (بِمَهْ) وأخواتها.

قال: فصار الأوّل والآخر بمنزلة حرف واحد كذلك.

قال أبو علي: يعني بالأوّل والآخر حرف الجر وما هو متصل به.

قال: فلما كانت الألف قد تلزم في هذا الموضع، كانت الهاء في الحرف لازمة في الوقف، ليفرّق بينها وبين الأول.

قال أبو علي: الفرق بين (عَلامَهْ)، و (مَجيء مَهْ) أن (عَلامَهْ) لّما كان الأوّل لا ينفصل من الثاني شبه بكلمة مفردة غير مركبة نحو: (اخْشَ)، فكما جاز في (اخْشَ) في الوقف إلحاق الهاء وغير الإلحاق، جاز في (عَلامَ) ونحوه.

وأمّا مثل (مَ أنْتَ)، (ومَجيءَ مَ جِئْتَ)، فالأول قد ينفصل من الثاني، لأنه اسم وليس بحرف، ومع ذلك أن ما قد يتم فيها ولا يحذف الأول منها كما حذف مما لا ينفصل، صار لزوم الهاء في الوقف إذا حذف الألف منها كأنه عوّض من حذفها، و لم يلزم في (عَلامَ) وأخواتها إثبات الهاء في الوقف، لأنه لم يتم ما فيها، فتصير الهاء في الوقف عوضًا من الألف الثابتة في الوصل كما صار في مثل (مَهْ) وأخواتها عوضًا من الألف.

obeikandl.com

هذا باب الوقف في أواخر الكلم المتحرِّكة

قال: وتاء الجميع أقرب إلى التاء التي هي بمنزلة ما هو من نفس الحرف من تاء طلحة، لأن تاء (طلحة) كأنها منفصلة.

قال أبو علي: تاء (طلحة) منفصلة من الصدر كما أن الاسم الثاني من المضموم أحدهما إلى الآخر منفصل منه، فأما تاء الجميع فإنّما صارت أقرب إلى ما هو من نفس الحرف لسكون ما قبلها، والاسمان المضموم أحدهما إلى آخر الصدر مفتوح فقد تبين أن تاء (طلحة) أبعد مما هو من نفس الحرف وأشدّ موافقة (لخمسةَ عَشَرَ) وبابه لاشتراكهما في انفتاح آخر الصدر.

هذا باب الوقف في آخر الكلم المتحركة في الوصل التي لا تلحقها زيادة

قال أبو علي: قال بعض أصحابنا: الإشمام في الرفع خاصة، وهو أن تلفظ بالحرف ثم تضم شفتيك عند انقضاء الحرف ليس إلاّ، فيكون الأعمى والبصير في سمع ذلك سواء، لا يسمعه واحد منهما إنما يراه البصير، لأن ضمَّك شفتيك كتحريك بعض جسدك، وإنما كان في الرفع خاصة بضم الشفتين، والجر والنصب لا يمكن ذلك فيهما.

فأمّا الرَّوم فإنه يكون أبلغ من الإشمام؛ ألا ترى أنّك تقول:

(رأيْتُك) و (رأيْتُكِْ) فتبين المذكر من المؤنث بروم الحركة في الوقف، وليس الروم بحركة، إنما هو أن تروم الحركة فتنتحي نحوها ولا تبالغ، فيدلّ بذلك في الوقف على أن أصل الكلمة التحرك في الأصل.

قال: ألا ترى أنك لو قلت: (هذا مَعْن) فأشممت، كانت عند الأعمى بمنزلتها إذا لم تشمم.

قال أبو الحسن: يعني أنك إذا وضعت لسانك أو حلقك موضع بعض الحروف، استطعت أن تضم شفتيك حتى يعلم الذي يبصرك أنك تنوي الرفع في الرفع، وإذا تكلمت بالحرف وأردت أن تُعْلِمَ أنك تنوي فيه الكسر والفتح كما فعلت في المرفوع لم تقدر على ذلك.

أي: لم تقدر على أن يرى من ينظر إليك ما في فيك كما أريته ما في شفتيك، لأن ما في الشفتين يظهر للناظر، وما في الفم لا يظهر.

قال أبو الحسن: هذا الذي يدعيه في الإشمام ليس كما يقول، وهو يفهم بالسمع دون النظر.

قال أبو علي: متى سمع سمعًا واستوى الأعمى والبصير في إدراكه بحاسة السمع فليس بإشمام إنما هو رَوْمٌ، ليس ينكر أن يكون مسموعًا كما أن الألف والواو والياء النواقص المسماة حركات مسموعة، إلا أن الفصل بين الرَّوْم وبينها أنّ الروم أخفى من تلك إشباعًا، وأظهر للسمع لإشباعها من الرَّوْم للسمع.

قال أبو علي: حكم التضعيف ألا يكون في المنصرف المنصوب، لأن حركته تتصل بالألف التي هي بدل من التنوين، وإنما يشدّد في الوقف، إلا أن يجيء في ضرورة شعر على ما تقدم.

obeikandl.com

هذا باب السّاكن الذي يكون قبل آخر الحرف فيُحرَّك لكراهيتهم التقاء الساكنين

وذلك قولهم: هذا بَكُرْ، ومِنْ بَكِرْ، ولم يقولوا: رأيت بَكَرْ، لأنه في موضع التنوين، وقد يُلحق ما يبيِّن حركته.

قال أبو علي: قوله: لأنه في موضع التنوين، يقول: إنه منصوب، والمنصوب يلحقه ما يبين حركته إذا كان منصرفًا وهو التنوين، فكما أنه لا يُحرّك مع المنصوب إذا نوّن لمكان ما يبين حركة لامه، كذلك لم يُحرّك مع الألف واللام، إذ الألف واللام كالتنوين، وليس يلحق المرفوع والمجرور في الوقت ما يبين حركتهما قبل أن يدخلهما الألف واللام بحركة لاميهما، كذلك حرّكت عيناهما بعد دخول الألف واللام، فقيل: النَّقُرْ، كما قيل:

(هذا نَقُرْ)، ولما لم يقل: (رأيت بَكَرْ)، قبل حرف التعريف، كذلك لم يقل: (رأيْتُ البَكَرْ).

قال: وقالوا: (رأيتُ العِكِمْ) فلم يفتحوا الكاف، كما لم يفتحوا كاف (البَكُرْ)، وجعلوا الضمة إذا كانت قبلها بمنزلتها إذا كانت بعدها.

قال أبو علي: قوله: جعلوا الضمة إذا كانت قبلها، يقول: جعلوا الضمة والكسرة إذا كانتا قبل العين الساكنة في المنصوب بمنزلتها إذا كانتا إعرابًا، فقالوا: رأيت العِكِمْ، ورأيت الحِجْر، فأتْبَعُوا في النصب حركة العين الفاء كما أتبعوا في غير النصب اللام.

وقوله: لمّا جعلوا من قبل الساكن في الرفع والجر مثله بعده، أي جعلوا العين تحرك بحركة ما قبلها فيهما كما كانت تحرك بالحركة التي هي إعراب إذا كانت ضمة أو كسرة.

وقوله: صار في النصب كأنه بعد الساكن، أي صار الكسر والضم في ذا المنصوب نحو: (لقيت الجُحُر، ورأيت العِكِمَ)، بمنزلة الرفع والجر اللذين يكوّان بعد الساكن في اللام في أن حرِّك عين المنصوب بحركتي فائهما، كما حرّك عين المرفوع والمجرور بحركة لامهما، وإنما حرّك عين المنصوب بحركة فائه إذا كانت كسرة أو ضمة، لأن لم يجز أن يُحرّك بحركة لامه، وقد تقدم القول في هذا، ولم يجز أن يحرّك عين المنصوب بحركة فائه إذا كانت فتحة، لأنه لم يحرك بحركة لامه لما كانت فتحة، فكما لم يُحرك بحركة اللام إذا كانت فتحة، كذلك لم يحرّك بحركة الفاء إذا كانت فتحة.

هذا باب الوقف في الواو والياء والألف

قال: فيهويَ الصوتُ إذا وجد مُتَّسعًا حتى ينقطع آخرُه في موضع الهمزة.

قال أبو علي: يقول: إذا وقفت على هذه الحروف، راجعُ الصوت يتصل بمخرج الهمز.

هذا باب الوقف في الهمز

قال: وهو أبين لها إذا وَلِيَتْ صوتًا.

قال أبو علي: يريد، إذا وليت حركة، وذلك قولهم: هذا الوَثُؤ.

قوله في أول الباب: ما يلزم الفرع.

قال أبو علي: الفرع كلمة مثّل بها الهمزة كما يجعل النحويون أبدًا العين موضع الهمزة.

قال أبو علي: تحريكهم العينات في النصب في (الوَثْو) ونحوه مع دخول الألف واللام يدل على أن العين هنا لم تُحرّك من حيث حرّك في (بَكُرْ والنقُرْ) ونحوه، لأنه لو حرّك من حيث حرك هذا لم يحرك المنصوب نحو: (رأيت الوَثَأ)، كما لم يحرك (رأيت البَكَرْ)، فتحريك هذا يدل على العينات حركت لتبيّن الهمزة في الوقف كما ذكره لا كما حرّك العين من (بَكْر) في قولك: (هذا بَكُرْ) وسائر بابه مما ليست بهمزة.

قال: وأما من لم يقل من البُطِئْ، ولا هو الرِّدُؤْ، فإنما ينبغي لمن اتّقى ما اتَّقوا أن يلزم الواو والياء.

قال أبو علي: أي فيقول: هو البُطْؤ، ومن البُطْئ فيُبيِّن الهمزة بقلبه إيّاها واوًا أو ياءً، إذ لم يبينها بتحريك العين قبلها، كراهة أن يصير إلى الياء، وليس له نظير في الأسماء.

قال: والهمزة بمنزلة ما ذكرنا من غير المعتل إلا في القلب والتضعيف.

أي تقلب ياءً أو واوًا أو ألفًا، وسائر الحروف لا تقلب.

هذا باب الساكن الذي تُحرِّكه في الوقف

قال: كما حرَّكوا بالكسر، إذ وقع بعدها ساكن يَسْكُنُ في الوصل.

قال أبو علي: نحو ضَرَبَتِ ابْنَها، فالساكن الثاني يجري في الوصل والوقف ساكنًا.

قال: وكذلك قد ضَرَبَتْهُ فلانةٌ، وعنه أخذْتُ فتُسكّن كما تُسكِّن إذا قلت: عنها أخَذت.

قال أبو علي: ما قبل الهاء في (عَنْهُ) ساكن، كما أن ما قبلها في (عَنْها) ساكن، إلا أن قبل الهاء في (عَنْهُ) يلقى عليه في الوقف حركة الهاء، لسكون هذه الهاء في الوقف إذا كان ما قبله متحركًا، فأما ما قبل الهاء في (عنْها) فلا يُحرك ولا يلقى عليها حركة الهاء، لأن الهاء في (عَنْها) لا تسكن على حال.

obeikandl.com

هذا باب الحرف الذي تُبْدِلُ في الوقف مكانَه حرفًا أبْيَنُ منه يُشْبِهُه لأنّه خَفِيٌّ

قال: وإذا خَفِيَت الكسرة ازدادت الياء خفاء كما ازدادت الكسرة، فأبدلوا مكانها حرفًا من موضع أكثر الحروف بها مشابهة.

أي بالياء، قوله: حرفًا أي الهاء، وهو من موضع الألف، والألف أكثر الحروف مشابهة بالياء.

هذا باب ما يُحذَفُ من أواخر الأسماء في الوقف وهي الياءات

قال: كما ذهبت في الوصل.

يعني قولك: هذا قاضٍ، فاعلم.

قال: و لم يُريدوا أن يظهر في الوقف كما لم يظهر في الوصل.

أي: في قاضٍ فاعلمْ.

قال: لأنهم لم يُضْطَرُّوا ها هنا إلى مثل ما اضطُرُّوا إليه في الوصل.

قال أبو علي: يقول: من يقول: (هذا رامي)، وأظهر الياء في الوقف، إنما أظهره لزوال العلّة التي لها حذفت في الوصل، وفي أنه لو لم يحذف منه للزم أن يُحرك بالكسر، فلما لم يلزم تحريكها في الوقف لأن الوقف يكون على ساكن لم يحذف في الوقف كما حذفت في الوصل لما كان يلزمها من التحريك والكسر.

قوله: شبَّهوه بما ليس فيه ألف ولام، يعني قوله: القاضي.

قال أبو علي: قال أبو بكر: كأنهم أدخلوا الألف واللام بعد أن وجب الحذف.

وقوله: في هذا الباب و لم يقولوا: (لَمْ يَكُ الرجُلُ)، لأنها في موضع تُحرك فيه، يعني أن النون تحرك فيه لالتقاء الساكنين.

obeikandl.com

هذا باب ما يُحذَف من الأسماء من الياءات في الوقف

قال: لأنك إذا وصلت في النداء حذفتها.

قال أبو علي: مثال ذلك قولك: يا غلامُ أقبلْ، فأمّا لِمَ حُذفت هذه الهاء؟ فقد ذكره في باب النداء.

قال: وأما الألفات التي تذهب في الوصل فإنها لا تذهب في الوقف.

قال أبو علي: يعني (قَفا ورَحَى ومُثَنًّى)، إذا وصَلْت قلت: (رحًا فاعْلَمْ)، سقطت الألف في الوصل لالتقاء الساكنين، كما تسقط الياء لالتقائهما في (هذا عَمٍ فاعْلَمْ) ونحوه، إلا أن الألف وإن سقطت في الوصل لم تحذف في الوقف كما أن الياء لّما سقطت في الوصل حذفت في الوقف، وإنّما لم تحذف الألف لما ذكره، وقياس هذه الألف أعني التي في (مُثَنًّى وقَفَا) ونحوه أن تكون في الرفع والجر إذا وقعت منقلبات عن اللامات، وفي النصب يكون بدلاً من التنوين، والمنقلبة عن اللام في النصب محذوفة لالتقاء الساكنين، وهما الألف المنقلبة عن اللام، والألف التي هي بدل من التنوين، والساكنان إذا اجتمعا من كلمتين حذف الأول إذا لم يجز تحريكه، كما يحرك الأول إذا ساغ تحريكه، والساكنان هنا منفصلان، كأنهما من كلمتين، لأن التنوين منفصل من البناء، وكذلك ما هو بدل منه منفصل أيضًا.

قال سيبويه: فَمِنْ ثَمَّ لم تُحذف الألف إلاّ أن يُضْطَرَّ شاعر فيشبِّهها بالياء، لأنها أختها، وهي قد تذهب مع التنوين.

قال أبو علي: يريد، أن الألف يذهب مع التنوين في (قَفًا فاعْلَمْ)، كما تذهب الياء مع التنوين في (قاضٍ فاعْلَمْ)، فكما حذفت الياء في الوقف لذهابها مع التنوين في الوصل، حذفت الألف في الوقف كما حذفت الياء فيه.

هذا باب ثبات الياء والواو في الهاء التي هي علامة الإضمار

قال سيبويه: وليست الياءُ في (هِيَ) وحدها باسم كياءِ (غُلامِي).

قال أبو علي: أي فتحذفها كما تحذف (من هذا غلام) في الوقف إذا أردت: (هذا غلامي)، فالاسم إنما هو (هِيَ) بأسرها، لا الهاء دون الياء، ولا الياء دون الهاء، وكذلك لو قلت: (ما هُو)، (ومَنْ هُو)، لم يلزم أن تحذف الواو في الوقف كما تحذفه من (هذه عَصاهْ).

قال سيبويه: ففيها أيضًا مثل ما في (أصابَتْهُ).

قال أبو علي: يقول في (عَلَيْهِ يافَتى)، (وعَصاهُ فاعْلَمْ)، وجوه ما في (أصابَتْه جائحة)، لأن ما قبل الياء منهن ساكن، كما أن ما قبل الهاء في أصابته ساكن، (فعَلَيْهِ فاعْلَمْ)، مثل (أصابَتْهُ فاعلمْ)، في أن ما قبل الهاء منهما ساكن، إلا أن الحذف للحرف الذي بعد الهاء في (عَلَيْهِ فاعلم)، (وشَرَوْه بثمنٍ) و (هُداهُ فاعلم)، أحسن. لاجتماع ثلاثة أحرف متجانسة على ما تقدم.

قال سيبويه: كرهوا أن يَدَعوا بعد الميم شيئًا منهما.

أي: شيئًا من الواو والياء، يعني الكسرة والضمة.

قال: ولا يحذفون الساكن في (سَفَرْجَلٍ) لأنه ليس فيه من هذا.

قال أبو علي: يقول: ليس في (سَفَرْجَلٍ) علّة ولا استثقال فتحذف منه الراء كما حذفوا من (رأيْتُهم)، و (رأيْتُ أباهُ)، الذي هو ردف الإعلال.

قال: ألا ترى أنّه لا يقول: (كُنْتُم اليومَ) مَنْ يقولك (اخْشَوِ الرَّجُلَ).

قال أبو علي: يقول: فلو حُرِّكت الميم من (كنْتُم اليومَ) للضم من حيث حركت الواو من (اخْشَوُ الرَّجُلَ) بالضم، لجاز (كنتُم اليومَ) كما جاز (فاخشَوُا الرَّجُل).

هذا باب ما تُكْسَرُ فيه الهاء التي هي علامة الإضمار

قال سيبويه: لأنها خفيِّة كما أن الهاء خفيَّة.

قال أبو علي: اشتراك الهاء والياء في الخفاء، لأن الألف من مخرج الهاء، والياء قريبة من الألف، فهي إذًا شبيهة بالهاء.

قال سيبويه: فإذا تَراخَتْ وكان بينهما حاجزٌ لم تلتقِ المتشابهة.

يعني بالمتشابهة اجتماع الكسرة مع الهاء، أو الياء مع الهاء.

قال: وإذا قال: (مَصادِرُ) فجعل بينهما حرفًا ازداد التحقيق كثرة فكذلك هذا.

أي، إذا فصل بين الهاء والكسرة أو الياء بحرف.

قال: وإنما أجري هذا مُجرى الإدغام.

قال أبو علي: أجرى تحريك الهاء بالكسر إذا وقعت بعد كسرة أو ياء كالإدغام لأن الحرف قُرِّب من شبيهه كما قرب في باب الإدغام الحرف من الحرف نحو: (أجدّك).

وقال أبو علي في بيت الحطيئة[1]: [الطويل]

رُدُّوا فَضْلَ أحـــــــلامِكُم رَدُّوا

وقال سيبويه: وهذه رديئة جدًا، إنما رَدُؤَ هذا، وحَسُنَ (بهم وعليهم) أن الهاء مشابهة للياء والكسرة لموافقتها إيّاها في الخفاء، وأنه من مخرج ما يشبه الياء وهو الألف ولغير ذلك مما بينهما من الموافقة، فأتبع الهاء الكسرة أو الياء في (عَلَيْهِي، وبهي)، للموافقة بينهن، كما قربت الألف من الياء في الإمالة، والحرف من الحرف القريب منه في الإدغام وليس بين

---

(١) البيت كاملا:

وَإن قالَ مَولاهُم عَلـى جُـلِّ حـادِثٍ مِنَ الدَهرِ رُدّوا فَضـلَ أَحلامِكُـم رَدّوا

وهو للحطيئة يمدح بني لأي بن شماس، ومولاهم: ابن عمهم وحليفهم، وجـل الشـيء: معظمـه. يقول: هؤلاء القوم إذا جنى ابن عمهم – أو حليفهم أوجارهم عليهم وخشـي عقـابهم – سـألهم أن يحملوا عنه فأجابوه. ورُدّوا فضلَ أحلامِكمْ: أي ردوا على جنايتي حلمكم الواسـع، فـإن أحلامكـم واسعة لغفران ذنوب من جنى عليكم.

انظر: شرح السيرافي لأبيات سيبويه ٢/٢٩٥.

الكاف والياء والكسرة من المناسبة ما بينهما وبين الهاء، فلهذا حسن اتباع الهاء إياهما، وقبح إتباع الكاف إياهما.

وقال سيبويه: ألا تراها جعلت في القوافي متحركة بمنزلة الياء والواو ساكنتين.

يعني جعلت الهاء وصلاً متحركة وساكنة في مثل[١]: [الكامل]

..... مَحَلُّها فَمُقامُها

و[٢]: [الطويل]

... أفْراسُ الصِّبـــــا ورَواحِلُهْ

و لم يجعل الياء والواو وصلاً إلا ساكنين نحو: مَنْزِلي، وتَنْسَلي.

ومعنى قولي: الوصل، أي زيادة ليست من نفس الكلمة ولكنها للإطلاق.

قال سيبويه: وإنما ذكرت هذا لئلا تقول: قد حرّكتَ الهاءَ، فلِمَ جعلْتَها بمنزلة الألف فهي متحركة كالألف.

قال أبو علي: أي فتقول: لم جعلت الهاء كالألف حين جعلت حركته من جنس الياء إذا وقعت الياء قبلها أو الكسرة، كما أملت الألف نحو الياء في عماد وسَيالٍ والهاء متحركة ليست كالألف لأن الألف ساكنة ومتحركة، (فما وجد كأنّ) الهاء متحركة أجريت مجرى الألف في القوافي، وكذلك أجريت عليهِي وبِهي، وإن كانت متحركة مجرى

---

(١) البيت كاملا:

عَفَـــتِ الـــدِّيارُ مَحَلُّهَـــا فَمُقَامُهَـــا بِمِنًـــى تَأَبَّـــدَ غَوْلُهَـــا فَرِجَامُهَـــا

(فَمُقَامُ) بِغَيْرِ الهَاء، وَالحَذْفُ فِي الهَاء أَبْعَدُ مِنْهُ فِي الوَاوِ وَاليَاء؛ لأنَّ الوَاو وَاليَاء شُبِّهَتَا بِالوَاو وَاليَـــاء اللَّتَيْن تَجِيئَانِ لِمَدِّ القَافِيَة.

البيت مطلع معلقة لبيد. ديوانه ص ٢٩٧.

(٢) البيت كاملا:

صَحا القلبُ عنْ سَلمى وأقْصرَ باطِلُـــه وعُـــرىَ أفْـــراسُ الصِـــبّا وَرواحِلُـــهْ

مطلع قصيدة لزهير بن أبي سلمى ديوانه ط. دار الفكر (١١٢).

صحا: أفاق عن حب سلمى. وقوله: أقصر، أي ترك وكف؛ يقال: أقصر عن الشـــيء، إذا تركـــه، وهو يقدر عليه. " عري أفراس " أي: كنت أركبها في الصبا.

الألف في أن غيرت حركتها التي هي الضمة، وجعلت من جنس الهاء كما غيرت الألف، إذا وقعت مع الكسرة والياء بأن نُحِي بها نحو الياء.

قال سيبويه: شبَّهوها بالميم التي تلزم الضمة والكسرة.

يعني ميم (عَلَيْهِمْ)، يقول: شبهت الهاء في هذه الكلمة بالميم التي في (عَلَيْهِمْ)، فحذفت الياء منها في الوصل، فقيل: (ذِهْ أَمَةُ الله) كما حذفت الياء أو الواو من ميم (عَلَيْهِمْ)، (ولَكُم) في الوصل، فقيل: (عليهم فاعلم).

obeikandl.com

ومن باب الكاف التي هي علامةُ المُضْمَر

قال سيبويه: فلما كانت الهاء يلحقها حرف مَدٍّ، ألحقوا الكاف معها حرف مَدٍّ، وجعلوهم إذ التقيا سواء.

قال أبو علي: يقول: جعلوا الكاف والهاء سواء في أنْ زيد على الكاف ألفٌ إذا كانت مفتوحة، وياءٌ إذا كانت مكسورة في الوصل كما زيدت على الهاء في الوصل واوٌ إذا كانت مضمومة وياءٌ إذا كانت مكسورة، نحو (عَلَيْهِي فاعْلَمْ، ولَهُو يا فتى).

قال سيبويه: والكاف والتاء لم يُفعل بهما ذلك إلى نهاية الباب.

قال أبو علي: يقول: لم يُزَدْ على الكاف والتاء إذا كانتا للمؤنث حرفٌ كما زيد على الهاء حرف، فيلزم أن يزاد عليها إذا كانت للمذكر حرف.

هذا باب ما يلحق الياء والكاف اللتين للإضمار

قال: و لم يسكِّنوا التاء، لأن ما قبلها أبدًا ساكنٌ، ولا الكافَ لأنّها تقع بعد الساكن كثيرًا.

أي: في نحو رَماكُما، وأعْطاكُم، و لم يَضْرِبْكُمْ.

قال سيبويه: ومع هذا أيضًا أنهم كرهوا أن يتوالى في كلامهم في كلمة واحدة أربع متحركات أو خمسٌ ليس فيهن ساكن.

قال أبو علي: لو لم تضاعف النون فتسكن الأولى، لاجتمع في (ضَرَبَكُنَّ) خمسُ متحركات، لأن النون متحركةٌ بالفتح، وفي نحو (يَرُكُنّ) أربع متحركات.

قال: وهي في غير هذا ما قبلها ساكن.

قال أبو علي: قوله: وهي في غير هذا، أي النُّون التي لجماعة المؤنّث ما قبلها ساكن في غير (ضَرَبَكُنَّ، وأنْتُنَّ)، ونحوه مما ضوعفت فيه النُّون، كما أن ما قبل التاء في (ذَهَبْتُ) ساكن، فكما سكن ما قبلها إذا كانت غير مضاعفة نحو (ذَهَبْنَ)، كذلك سكن ما قبلها في (ضَرَبَكُنَّ) ونحوها مما ضوعفت فيه النون، لأنهما لا يجتمعان في أنهما علامتان للضمير، فكما اجتمعا في ذلك اجتمعا في سكون ما قبلهما.

قال سيبويه: فلو كانت ساكنة لم تُحقّق النون.

قال أبو علي: لأن النون إذا وقعت ساكنة بعد حروف الفم لم يتبيّن نحو (مَنْ كانَ)، (ومَنْ جاءَ)، (و لَمْ يأمَنْكَ).

قال سيبويه: كما لم يحذفوا الألف حيث حذفوا الياءات.

أي لم يحذفوا الألف من (عَصَا، وعَمَى) ونحوه في الوقف، كما حذفوا الياءات من نحو قاضِي، وجَوارِي) في الوقف.

قال: وما أسكنَ في الشِّعر وهو بمنزلة الجَرَّة.

قال أبو علي: قوله: وهو بمنزلة الجرَّة يعني الكسر الذي في آخر الكلمة من (صاحِبِي) ونحوه كالجرّ، في أنّ العرب لا تُسكِّنه كما لا تُسَكّن، إنما يسكنون ما كان في وسط الاسم دون ما كان في آخره فإذا كانت الكسرة في آخر الكلمة بمنزلة الجرَّة في أنها لا تُسكن كما أن الجرة لا تسكن، ثم جاء فيها الإسكان، فكذلك يجوز في الجرة أن تُسكن إذا جاز فيما كان مثله في أنه لا يسكن.

قوله: و لم يجئ هذا في النصب.

أي ترك الإشباع وتخفيف الحركة.

obeikandl.com

ومن باب وجوه القوافي في الإنشاد

قال سيبويه: ولَفَظُوا بتمام البناء وما هو منه.

قال أبو علي: وما هو منه، أي من بناء الشّعر، لأن هذه المدات من تمام بناء الشعر، ألا ترى أن المدة في "ومَنْزِلي" بإزاء النون من (مَفَاعِلُنْ).

قال: لأنها تكون في المدِّ بمنزلة المُلْحَقَة.

أي الياء والواو الملحقة للمدِّ التي هي غير لام مثل "ومَنْزِلي".

قال: فلما ساوتها في هذه المنزلة ألحقت بها في هذه المنزلة الأخرى.

أي في أن حذفت وإن كانت لامًا كما حذف ما يكون للإطلاق والمدّ.

قال: وهذه اللامات لا تحذف في الكلام.

قال أبو علي: لأنها في الأفعال، والأفعال لا يلحقها التنوين.

قال: كما حُذفت ياء يقضي شبهتها بالياء التي في (الأيّامي).

قال أبو علي: شبه ياء (يقضي) بالياء التي في (الأيّامي)، أنها إذا كانت بعد حرف رويٌّ حذفت كما تحذف التي في (الأيّامي)، وتثبت للإطلاق كما تثبت هي، فأما ألف (يَخْشَى)، فلا تحذف لأنه وافق ما لا يحذف في الكلام وهو الألف في نحو (زيدًا)، ولم يوافق ما يحذف كما وافق ياء (يقضي)، وواو (يغزو)، (والأيّامي)، (وخَلِيلُو).

قال أبو علي: نظير يقضي ويغزو في القوافي نحو: يَعْلَمُو، ويَعْلَمِي وهذه قد تحذف، فكذلك تحذف من (يقضي ويغزو).

قال سيبويه: وليسا حرفين بنيا على ما قبلهما.

قال أبو علي: يقول: ليست الياء والواو اللتين للضمير بحرفي مد، لا للمعنى، كما أن الياء والواو في (يَعْلَمِي ويَعْلَمُو) حرفا مدٍّ من جنس ما قبلهما، لا لمعنى غير المدّ.

وقال في إنشاد سيبويه[1]: [الكامل]

---

(١) عجز البيت:

وَعِمِي صَبَاحًا دَارَ عَبْلَةَ وَاسْلَمْ

يَا دَارَ عَبْلَةَ بِالجِـــــــــوَاءِ تَكَلَّمْ

قال أبو علي: وضع الياء التي في (تَفْعَلِينَ) على أنه اسم على ما تقدم من قوله: وجعله محذوفًا في القافية كما حذفت الواو من (صَنَعُوا) ونحوه فأمّا النون فحذفت للوقف كما تحذف للجزم، لأن لفظهما سواء.

obeikandl.com

=

البيت الثاني من معلقة عنترة في ديوانه: (١٥) وروايته «بالجواء» بفتح الجيم، وكسرها أصح سواء كان اسم مكان بعينه أم جمع جَوّ، وشرح المعلقات: (١٠١).

ومن باب عِدَّة ما يكون عليه الكَلِم

قال أبو علي: معنى الواو في الحقيقة الاجتماع وهي لا تكون للعطف إلا ومعنى الاجتماع لها لازم، وقد تكون للاجتماع ولا معنى عطف فيها في نحو: (جاء البردُ والطيالسةُ) وجميع باب المفعول معه الواقع فيه الواو بمعنى (مَعَ) وإنما وقعت الواو بمعناها لما بينهما من المقاربة في المعنى، وذلك أن معنى (مَعَ): المصاحبة، ومعنى الواو الاجتماع، والمصاحبة ضربٌ منه، فهذا وقوع الواو للاجتماع مُعَرًّى من العطف، والدليل على أنّها معرَّاةٌ منه أنها لم تُدخِل الاسم الذي بعدها في إعراب الاسم الذي قبلها كما تدخله في إعرابه في نحو (جاءَ زيدٌ وعمروٌ).

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ [يونس:٧١].

قال أبو العباس: المعنى: مع شركائكم، فالواو فيها بمعنى (مَعَ)، لأنه لا يقال: أجمعت قومي وشركائي، إنما يقال: جمعْتُ قومي وشركائي

وهذا تأويل حسن، ويجوز أن يكون على معنى: أجْمِعُوا أمركم وأجمعوا شركاءَكم فأضمر الفعل الثاني، لدلالة الأول عليه كقول القائل[1]: [مجزوء الكامل]

---

(١) صدر البيت:

وَرأَيتِ زَوْجَـــكِ في الوغَى

هَذَا البَيْتُ لِعَبْد الله بْن الزِّبَعْرِي.

الشاهد فيه قوله: (وَرُمْحًا)، إِذْ لا يَجُوزُ هُنَا عَطْفُ (الرُّمْح) عَلَى (السَّيْف)، لَمَّا كَـانَ (الـرُّمْحُ) لا يُتَقَلَّدُ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ عَلْقَمَةَ: [الطويل]

تَـــرَاهُ كَـــأَنَّ اللهَ يَجْـــدَعُ أَنْفَـــهُ وَعَيْنَيْـــهِ إِنْ مَـــوْلاهُ ثَـــابَ لَـــهُ وَفْـــرُ

أَرَادَ: يَفْقَأُ عَيْنَيْهِ، وَقَالَ آخَرُ: [الرجز]

تَسْمَعُ لِلأَجْوَافِ مِنْهَا صَرَدَا
وَفِي اليَـــدَيْنِ جُسْأَةً وَبَدَدَا

أي: وَتَتَبَيَّنُ فِي اليَدَيْنِ. وَقَالَ آخَرُ: [الوافر]

إِذَا مَـــا الغَانِيَـــاتُ بَـــرَزْنَ يَوْمًـــا وَزَجَّجْـــنَ الحَوَاجِـــبَ وَالعُيُونَـــا

أي: وَكَحَلْنَ العُيُونَا، وَمِثْلُهُ كَثِيرٌ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ العَامِلَ فِي المَعْطُوفِ غَيْرُ العَامِلِ فِي المَعْطُوفِ عَلَيه، أَلا تَرَى أَنَّهُ لا بُدَّ لَهُ أَنْ يَنْصِبَهُ بِغَيْرِ العَامِلِ الأَوَّلِ، إِذْ لا يُقَالُ: تَقَلَّدْتُ الرُّمْحَ، وَلا جَدَعْتُ العَيْنَ.

متقلـــــــدًا سيـــــــفًا ورمحًا

أي: متقلدًا سيفًا، وحاملاً رمحًا، فأضمر الثاني لدلالة الأول عليه ونحو هذا كثير، فأمّا حيث يكون فيه للاجتماع وينضمُّ إليه مع ذلك العطفُ فنحو (ضربْتُ زيدًا وعمرًا)، والمعنى أنك إذا قلت: (جَمَعْتُهم)، لم يكن فيه دليل في اللفظ من المبدوء بالضّرب كما أنك إذا قلت: (جَمَعْتُهم)، لم يكن فيه دليل من كان المبدوء به المضموم إليه السائر، فكذلك إذا وضع حرف على المعنى الموضوع عليه مصدر (جَمَعْتُ)، لا يكون فيه دليل من المبدوء به قبلُ، ولا يُعلم بين أهل العربية في ذلك خلاف، ولهذا المعنى الذي فيه من الاجتماع والمصاحبة وقعت الجُمَلُ بعده موقع الحال، ولو كان غيره من حروف العطف لم يجز أن يقع موقعه، لأنه لا يؤدي معناه، ألا ترى أنه ليس في سائر هذه الحروف ما معناه كمعناه في الاجتماع؟!

وحكم الحال أن تكون مصاحبة لذي الحال ومجامعة له في وقت حديثك عنه فلهذا لم يجيزوا وقوع الفعل الماضي موقع الحال في نحو (جاء زيدٌ ضَرَبَ)، كما أجازوا: (جاء زيد يضربُ)، وقالوا في تقدير: (مَرَرْتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدٌ به غدًا) أن معناه مقدرٌ، الصيد به الآن، لأن الحال لا تكون المستأنف ولا الماضي بل هي خلافهما، فلهذا وقعت الجمل بعدها موقع الحال، وقد ذكرنا في الواو فيما تقدم أشياء غير هذا.

قال أبو علي: كون الكاف والتاء للخطاب أعمّ من كونهما اسمين، لأنهما يكونان للخطاب حيث لا يكونان فيه اسمين، ولا يكونان اسمين إلا ومعنى الخطاب موجود فيهما، والدليل على أن الكاف في (ذلك) للخطاب، أن (ذا) لا تجوز إضافته، لأن المعنى الذي تعرّف به قائم فيه أبدًا وهو الإشارة فلو أضفته لنكَّرْته لأن المعرفة لا تضاف.

قال سيبويه: واعلم أنه لا يكون اسم مظهر على حرف الفصل.

قال أبو علي: لأنه يُبتدأ بحرف ويُوقف على آخر، ولا يجتمع الابتداء والوقف معًا في حرف واحد.

=

وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا فِي المُخْتَلفَيْنِ، كَانَ حُكْمًا مَرْجُوعًا إِلَيْهِ المُتَّفِقَيْنِ، وَكَانَ أَبُو عَلِيٍّ يَرَى أَنَّ العَامِلَ فِي المَعْطُوفِ هُوَ العَامِلُ فِي المَعْطُوفِ عَليه.

انظر: إيضاح شواهد الإيضاح ١/٥٤٥، و الموازنة ١/ ٢٣٦، و الشعر ص ٥٣٢.

وقال أبو علي: في إنشاد سيبويه[١]: [الطويل]

ورجّ الفتى للخَيْـــر مـــا إنْ رأيْتَـــهُ على السِّنِّ خـــيرًا لا يـــزالُ يزيـــدُ

قوله: ما إن رأيته: إنْ لغو، (وما)، مع الفعل بمنزلة المصدر، فهو في تقدير: رجَّه رؤيتك إيّاه، أي وقت رؤيتك إيّاه، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، فهذا عندي مثل (مَقْدِم الحاجّ)، (وخُفُوقَ النَّجْم)، وغيرهما من المصادر المقامة مقام الظروف الزمانية، فأما زيادة (إنْ) معها وهي بمعنى المصدر فقليل جدًا إنما تزاد مع (ما) إذا كانت للنفي نحو: (ما إنْ زيدٌ منطلقٌ)، وما إن يكاد يخليهم لوجهتهم، فإنما حكم (إنْ) أن تزاد مع النافية، فكأن هذا الشاعر شبه التي مع الفعل بمعنى المصدر بالنافية، لاتفاقهما في اللفظ، كما شبهت النافية في ضرورة الشعر بالتي في معنى الاسم، وذلك قوله[٢]: [الوافر]

لما أغْفَلْتُ شكـــــرَك فاصْطَنِعْنِي

---

(١) هو للمَعْلُوط بن بَدَل القُرَيْعِيّ.

والمعنى: يريد أنّك إذا رأيت الفتى يزداد خيرًا كلّما عَلَتْ به السّنّ، فترقّب منه الخير الوافر، وأمِّل فيه الأمل البعيد.

والشّاهد فيه: (عن السّنّ) حيث جاءت (عن) بمعنى (على) أي: على السّنّ.

انظر: الكتاب ٢٢٢/٤، وحروف المعاني ٨١، والخصائص ١١٠/١، والأزهيّة ٩٦، وشرح المفصّل ١٣٠/٨، والمقرّب ٩٧/١، وأوضح المسالك ١٧٣/١، والخزانة ٤٤٣/٨.

(٢) عجز البيت:

فَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلُّ مالي

قاله النابغة الذبياني من قصيدة يتنصل فيها عما اتهم به عند النعمان بن المنذر، وهرب منه إلى ملـــوك الشام "الديوان ١٣٩".

على أنّ لام الابتداء دخلت على (ما) النافية لشبهها صورةً لـــ (ما) الموصولة، قال ابن الســـراج في "الأصول ": ولا تدخل اللام على (ما) لأنَّ اللام تحقيق، و (ما) نفي، وقالوا في قول الشاعر:

لَمَا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فانْتَصِحني..... البيت

أنه توهم الذي والصلة. انتهى. ونقل أبو حيان هذا الكلام في تذكرته، وأردفه بقوله: وأجـــود مـــن هذا أن تجعل اللام زائدة. انتهى. وقول أبو علي الفارسي في " البغداديات " بعد إنشاد البيت: أدخـــل اللام على (ما) النافية كما يدخلها على الموصول وهو شاذ.

فما هذه نافية وهي جواب القسم، فأدخلت عليها اللام كما تدخل على التي في تأويل الاسم، وحكم النّفي في جواب القسم ألا يدخل عليه اللام كقولك: (والله ما رأيته)، ولا يجوز: (لما رأيْتُه).

قال سيبويه: فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها.

قال أبو علي: يقول: هذه الأسماء التي هي غير الأماكن بمنزلة الأماكن في أن (مِنْ) تدخل عليها كما دخلت عليها.

قال: وكذلك: كفى بالشيب: لو ألغى الباء استقام الكلام.

قال أبو علي: موضع الباء في قوله: (كفى بالشّيب) مع ما بعده رفع، لأن (الشَّيْبَ) هو الفاعل، وكذلك "كفى بالله"، كما أن موضع (مِنْ) في قولك: (ما جاءني من رجلٍ)، وقوله تعالى: ﴿أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة:١٠٥] رفع، ومثل هذا في أن الجار مع المجرور رفعٌ قولك: (أكْرِمْ بزيدٍ)، موضع الباء مع زيد رفع (بأكْرِمْ)، ألا ترى أن المعنى إنما هو الإخبار عنه بأنه كَرُمَ، فإن قيل: كيف جاء الفعلُ على بناء الأمر وهو خبرٌ، فالقول فيه عندي أن فعل الأمر وقع موقع الخبر، كما وقع الفعل المبني للخبر الأمر والدُّعاء في نحو: (لَقِيَ زيدٌ شَرًّا)، (وغَفَرَ اللهُ لزيد)، فكما وقع بناء فعل الخبر موقع الدُّعاء والأمر، كذلك وقع بناء الأمر موقع الخبر في (أكْرِمْ بزيدٍ) وبابه.

ومعنى أكْرِمْ بزيد: (أكْرَمَ زيدٌ) كأنه من باب (أفْعِلْ) الذي هو لغير التعدي والنقل من فعل إلى فعل، نحو (أعْشَبَ الوادي وأخْصَبَ)، (وأهْيَجَ النَّبْتُ)، إذا صارت هذه الأشياء فيه كثرة، فكذلك معنى (أكْرِمْ به)، عندي كأنه (أكْرَمَ زيدٌ) على التأويل الذي ذكرنا.

قال سيبويه: وتقول: رأيْتُه من ذلك الموضع فجعلته غاية رؤيتك.. الفصل.

قال أبو بكر: هذا كلام يخلط معنى (مِنْ) بمعنى (إلى)، وإنما (إلى) للغاية، (ومِنْ) لابتداء الغاية، وحقيقة هذه المسألة، أنك إذا قلت: (رأيت الهلال من مَوْضِعِي)، (فمِنْ) لك، فإذا قلت: (رأيتُ الهلالَ مِنْ خُلَلِ السَّحاب)، (فمِنْ) للهلال، والهلال غاية لرؤيتك فلذلك جعل سيبويه (مِنْ) غاية في قولك: (رأيتُه من ذلك الموضع)، فهي عنده ابتداء غاية إذا كانت (إلى) معها مذكورة أو منوية وإذا استغنى الكلام عن (إلى) و لم تكن نقيضتها جعلتها غاية، ويدُلُّك على ذلك قوله: "تقول: (ما رأيْتُهُ مُذْ يومين)، فجعلتها غاية، كما قلت أخَذْتُهُ من ذلك المكان) فجعلته غاية و لم ترد منتهى.

أي لم ترد ابتداء له منتهى، أي استغنى الكلام دون ذكر المنتهى، وهذا المعنى أراد والله أعلم، وهذه المسألة ونحوها إنما تكون في الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد، نحو رأيتُ وسمعتُ وشممتُ، تقول: (شممتُ من داري الريحان من الطريق)، (فمِنْ) الأولى للفاعل، والثانية للمفعول، وعلى ذلك الباب لا يجوز عندي غيره.

قال سيبويه: كما كانت (مِنْ) فيما ذكرتُ لك، ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتها، لأن (مِنْ) للزمان، (ومِنْ) للمكان، فأمّا قول زهير[1]: [أحذ الكامل]

أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَـــــــجٍ ومِنْ دَهْرِ

فكان أبو إسحاق يقول: المعنى: (مِنْ مَرِّ حِجَجٍ ومَرِّ دَهْرٍ) فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه.

قال سيبويه: كما قُلت: أخذتُه من ذلك المكان، فجعلتَه غاية و لم تُرد منتهىً.

قال أبو بكر: معنى هذا أنك لو أردت الابتداء والمنتهى لرفعت فقلت: مُذْ يومان، لأنك إذا أردت الغايتين، الابتداء والانتهاء، فالحكم الرفعُ، وإذا أردت إحداهما خفضت.

قال سيبويه: وما جاء من الأسماء غير المتمكنة على حرفين أكثر مما جاء من المتمكنة الفصل يعني أن (مَعَ وقَطُّ)، ضارعتا (هَلْ، وأوْ)، وتقول (صَهْ) ونحو أكثر من (خُذْ).

---

(١) صدر البيت:

(لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّـــــــةِ الْحِجْرِ؟)

و(القُنّة) – بضمّ القاف، وتشديد النّون–: أعلى الجبل. و(الحِجْر): مدائن صالح مدينة أثرية تبعد عن العلا شمالا ٣٥كم وعن المدينة ٣٥٦كم. ينظر: الآثار في شمال الحجاز ١/١٥١-١٥٢. و(أقوين): أي خَلَوْنَ من السُّكّان. و (حجج): جمع حِجّة وهي: السّنَة. وقوله: (من حجج ومن دهر) يريد: من مَـــرّ حجج ومن مَرّ شهور؛ فاجتزأ بالواحد عن الجمع؛ لأنّه اسم جنس يدلّ على ما كثُر منه. والاســتفهام في قوله: (لمن الدّيار) للتّعجّب من شدّة خرابها، حتى كأنّها لا تُعرف ولا يُعرف سكّانها وأصحابها.

والشّاهد فيه: (من حجج ومن دهر) حيث جاءت (مِنْ) لابتــداء الغايــة الزّمانيّــة، والكوفيّــون يستشهدون بهذ البيت لورود (من) لهذا المعنى، والبصريّون يُنكرون ذلك.

فمنهم مَن ينكر نسبته إلى زُهير، ومنهم من يُنكر هذه الرّواية، ويذكُر أنّ الرّواية الصّــحيحة (مــذ حجج ومذ دهر)؛ فإذا سُلِّم بصحّة الرّواية فللبصريّين عليه تخريجات، تُنظر في: الإنصاف ١/٣٧٥.

انظر: الأزهيّة ٢٨٣، والإنصاف ١/٣٧١، وشرح المفصّل ٤/٩٣، ٨/١١، وشرح الرّضيّ ٢/٣٢١، ورصف المباني ٣٨٦، وجواهر الأدب ٢٧٠، والخزانة ٩/٤٣٩، والدّيوان ١١٤.

قال أبو علي: (أنْ) حرف ليس باسم، والدليل على ذلك أنه ينصب الفعل ولو كان اسمًا لم ينصب لأن الاسم لا يعمل في الفعل، ولأنه ليس باسم لم يعد إليه من صلته ذكر كما عاد من صلة (الّذي)، وسائر الموصولات الذكر من صلاتها.

قال أبو علي: أنشدنا أبو بكر[1]: [الطويل]

فقُلْتُ اجْعَلِي ضَوْءَ الفراقِدِ كُلِّهـــا يمينًا ومَهْوَى النَّجْمِ مِنْ عَنْ شِمالِكِ

قال سيبويه: كما كثرت الأسماء نحو (قَدْ، وهَلْ)، وإنما قال قبلها، لأنه قدم الحروف التي على حرفين في الكتاب على الأسماء التي على حرفين (في الكتاب).

قال أبو علي: يقول: (أيْمُنُ) لما لم يجئ إلا متصلاً بالقسم و لم يجاوز هذا الموضع شابه ما جاء على حرف من الأسماء نحو (رأيْتُك وضربتُ)، في أنه لا يكون إلا متصلاً بشيء، كما أنه لا يكون إلا متصلاً، فلما شابهه في الاتصال، وأنه لا ينفرد حذف منه ورد إلى حرف، كما أن هذه الأسماء التي لا تنفصل جاءت على حرف واحد.

قال أبو علي: لام التوكيد يلزمه إنْ المخففة من (إنّ) عوضًا من التخفيف متى رُفع اسمها، فأمّا إذا نُصب اسمها لم يلزمها إلاّ من حيث يلزمها في التثقيل، وذلك أن اللام إنما تلزم خبرها إذا رُفِعَ الاسمُ بعدها لتُماز من التي بمعنى النفي، فإذا نصبتها انْمازَتْ بانتصاب الاسم بعدها من التي للنفي، فإنما تلزم اللام إذا نُصب الاسم بعدها مخففة، كما يلزمها مثقّلة، والذي هو المختار في ذلك أن يُرفع الاسم بعدها في التخفيف وعلى هذا عامة التنزيل والقراءة، كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق:٤] والقول في الخفيفة في نحو قوله: ﴿إِنْ كَادَ لَيُضِلُّنَا﴾ [الفرقان:٤٢] وما أشبهه إنها (إنَّ) التي كانت تنصب الاسم خففت، فلما خففت دخلت على الفعل، لأن المعنى الذي كان يمتنع من الدخول على الفعل كان مشابهته إياه بالتثقيل، فلما خففت زال الشبه، فلم تمتنع من الدخول على الأفعال مخففة، لأنها حرف تأكيد، وقد يؤكد الاسم كما يؤكد الفعل فتدخل عليه كما تدخل على الاسم للتأكيد، وإنما دخل على الفعل وساغ دخوله عليه من حيث كان الاختيار بعده ارتفاع الاسم بعدها مخففة، جاز دخولها على الفعل، لأن الحرف

---

(١) البيت لذي الرمة.

انظر: أسرار العربية ١/٢٣٠، والأصول في النحو ١/٤٣٨.

متى ما دخل على الاسم فلم يغيِّره لم يمتنع من أن يدخل على الفعل، وهذا مطَّرد. فكذلك (إنْ) لمّا دخلت على الاسم مخففة فلم تغيِّره، كذلك دخلت على الفعل.

فأما اللّام التي تلزم الفعلَ إذا دخلت (إنْ) على فعلٍ نحو اللام في: ﴿إِنْ كَادَ لَيُضِلُّنَا﴾ [الفرقان:٤٢] ففيه عندي نظر.

obeikandl.com

ومن باب علم حروف الزوائد

قال سيبويه: وتلحق مُضاعَفةٌ كلَّ اسم إذا أضيف نحو هَنِّيّ.

قال أبو علي: (هَنِّيٍّ)، ليس يريد هَنا بعينه، إنما يريد أن كل واحد هَنٌّ، فتجعله من أيّ قبيل شئت كالهاشميّ.

هذا باب حروف البدل في غير أن تُدغم حرفًا في حرف

قال أبو علي: إنما قال: في غير أن تدغم حرفًا في حرف، أن البدل على ضَرْبَيْن، أحدهما: بدل حرف من حرف نحو: اتْلَجَ في أوْلَجَ. والآخر: بدل حرف يُبدل من حرف قريب منه للإدغام نحو (أخذتُّ)، أبدلت الذال تاء وأدغمت في التاء.

قال سيبويه: ويبدل من الهمزة، يعني الياء.

قال أبو علي: وذلك في (ذِئْب) إذا خففته قلت: (ذِيبٌ)، ونحو (مِئَرٍ) إذا خففته قلت: (مِيَرٌ)، من مأرْتَ بينهم إذا أَرَّشْتَ.

قال سيبويه: وقد تُبدل من مكان الحرف المدغَم نحو (قِيراطٍ).

قال أبو علي: يعني بقوله من مكان الحرف المدغم أن الياء بدل من راء أولى مدغمة في الثانية كأنه قِرَّاط.

قال سيبويه: كما أن الهمزة بدل من ألف حَمْرَى.

قال أبو علي: عنده أن التأنيث في (حمراء) كان حكمه أن يكون بألف ساكنة نحو (حُبْلا)، فلما وقعت الألف الساكنة بعد ألف ساكنة قلبتْ همزة كما أن الألف في (رَسائِل) لّما وقعت بعد ألف قلبت همزة وشُبِّه بها ياء (صَحِيفة)، وواو (عَجُوزٍ)، وعلى هذا قال في باب ما لا ينصرف: "هذا باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف"، فجعل همزة (حمراء) ونحوه منقلبة عن ألف.

وحكي عن أبي الحسن أنه قال: هذا ضعيف، لأنها همزة متحركة

وليست بألف، فكأنّ أبا الحسن جعل علامة التأنيث تكون بالهمزة كما تكون بالألف، و لم يجعل الهمزة منقلبة من ألف، لكنها مع المدَّة التي قبلها للتأنيث، كما أن الألف وحدها للتأنيث.

قال سيبويه: فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء إلى آخر الباب.

قال أبو علي: الدليل على أنّ هذه الحركات ليست من أصول أنفس الكلم أنك تشتق من المصدر أبنية مختلفة فتسقط الحركات التي كانت في المصدر كما لا تسقط الحروف التي هي غير الحركات، ألا ترى أن ما كان أصلا في (الضَّرْب) لا يسقط في (ضارِب) ولا في (سائِرٍ) ما يشتق منه، فلو كانت الحركات أصولاً لم تسقط، كما لم تسقط أنفس الحروف ولم تتغير.

obeikandl.com

هذا باب ما لحقته الزّوائد من بنات الثلاثة

قال أبو علي: (حَبالَى)، أصلها (حَبالِي)، ليكون على مثال ما يكسر، وهو على أربعة أحرف، فأنت وإن لم تسمع (حَبالِى) مكسرًا على مثال ما يكسر عليه نظيره، علمت أن أصله ذلك، لكن أبدلتْ من الياء الألف، كما أبدلت من (مَدارَى)، (فحَبالَى) وإن كان ما بعد ألف الجمع منه مفتوحًا و لم يسمع فيه الكسر، فأنت تعلم بقولهم: مَدارَى وبتكسيرهم بنات الأربعة أن أصله الكسر، وإنما فتح كما فتح (مَدارَى)، وسائر ما سمع فيه الكسر فيما بعد الف التكسير.

قال أبو علي: (بُخْتِيّة) إذا جُمع فحكمه: (بَخاتِيّ)، كما أن (أثْفِيَة) إذا جمع فحكمه (أثافِيّ)، إلا أنه تحذف الياء الأولى للتخفيف، فيصير على مثل (مَفاعَل)، ويوافق (مَدارَى) في أن آخره ياء، ثم تقلب الياء من (بُخاتِيّ) ألفًا كما قلبت من (مَدارِي) ألفًا، فيصير (بَخاتِي وصَحارِي) في قلب الياء فيهما ألفًا (كمَهارِي).

قال سيبويه: وأقصى ما تُلحق لغير التأنيث سادسة، نحو الألف السادسة في مَعْيُوراءً، وأشْهِيباب.

قال أبو علي: الألف في (مَعْيُوراء) الأولى السادسة لحروف (مَعْيُوراء) لا يجوز أن تكون للتأنيث، لأن علامة التأنيث الحرف السابع فلو جعلت السادسة أيضًا تأنيثًا لأدخلت تأنيثًا على تأنيث.

قال سيبويه: ويكون على (فَعَيْلَلٍ) في الاسم والصفة فالاسم نحو حَفَيْلَلٍ.

قال أبو بكر: روي: حَفَيْتَنٌ.

قال أبو بكر: هو الصواب: وحفَيْتَلٌ خطأ، لأنه إنما يذكر الثلاثي وإنما (حَفَيْتَلٌ) رباعي، و (حفَيْتَنٌ) ثلاثي ووزنه (فَعْيَلَنْ).

قال سيبويه: ولكنه يكون صفة على (تَفْعِيلةٍ)، وهو قليل في الكلام، قالوا: تَرْعِيَةٌ إلى آخر ما ذكره في ذلك.

قال أبو بكر: وفي رواية: تقلب أيضًا تَرْعِيَّة، وكذلك في نسخة القاضي: وحكى الجرمي في كتابه في الأبنية، ويكون على (تَفْعِيلَة).

قالوا: (تَرْعِيبَةٌ)، وهي القطعة من السنام والشحم، وقال قوم: (تِرْعِيبَةٌ) فكسروا على كسرة ما بعدها، وهذا المتبع كُله شاذ لهما تقول ما قالوه ليس لك أن تقيس عليه، وقال الفرزدق:

كأن تَطلُّعَ التَّرعيبِ فيه عَذارٍ يَطَّلِعْنَ إلى عَذارِ

قال سيبويه: يقال: تَئِفَّةُ ذاك، مثل تَفْئَةُ ذاك.

قال أبو عمر: زعم سيبويه أنهم يقولون: تِئفةٌ، ولم أره معروفًا وإن صحَّت فهي (فَعِلَّةٌ).

قال أبو بكر: وهذا الحرف في بعض النسخ قد ذكر في باب التاء، وجُعل على مثال (تَفْعِلَة)، والذي أخذته من أبي العباس (تَئِفَّةٌ: فَعِلَّةٌ).

obeikandl.com

ومن باب لحاق الزيادة بنات الثلاثة من الفعل

قال سيبويه: كما ثبتت التاءُ في (تَفَعَّلْتُ)، و (تَفاعَلْتُ) على كل حال.

قال أبو علي: لأن الهمزة في الزيادة كالتاء في أنها زيادة، فكما ثبتت التاء مع حروف المضارعة، كذلك كان يجب أن تثبت الهمزة معها.

قال: وأجمعوا على حذف (كُلْ وتَرَى).

قال أبو علي: المحذوف من (كُلْ) الفاء، ومن (ترى) العين.

قال سيبويه: إنه زيادة لحقته.

قال أبو علي: يعني أن همزة (أَفْعَلَ) زيادة لحقته زيادة المضارعة.

قال سيبويه: وأنَّ له عِوضًا إذا ذَهب.

قال أبو علي: يقول: إنّ حرف المضارعة عوض منه، واستدلاله على أنه عوض، أنهما لا يجتمعان في الكلام.

قال سيبويه: وذلك قولك: قاتَلَ، يُقاتِلُ، ويُقاتَلُ، فأجري مجرى أَفْعَلَ لو لم يحذف.

قال أبو علي: يريد أن (يُقاتِل) على وزن (يُؤَفْعِل) في حركاته وسكونه إلا أنّ (يُؤَفْعِلُ) حذف.

قال سيبويه: إلا أنهما اختلفا في موضع الزيادة.

قال أبو علي: يقول: اختلف أَفْعَل، وفاعَلَ في موضع الزيادة، لأن الزيادة في (أَفْعَلَ) أولى، وفي (فاعَلَ) ثانية.

قال سيبويه: فكما استقام ذلك في كل فِعْلٍ كذلك.

يعني ما ذكر من ضم حرف المضارعة إذا بُني الفعل للمفعول يعني لما لم يسم فاعله.

قال سيبويه: لأن المعنى الذي في (يَفْعَلُ) هو في الثلاثة.

يعني في (يَفْعَلُ، وتَفْعَلُ، وأَفْعَلُ)، يعني بالثلاثة حروف المضارعة.

قال سيبويه: إلا أن الزوائد تختلف.

يعني زوائد المضارعة، ليعلم (أَفْعَل) من (يَفْعَل)، وكل واحدة من صاحبتها.

قال سيبويه: جئت بالاسم على مثال الاسم من (دَحْرَجَ) لما وافقه فيما ذكرت لك.

obeikandi.com

قال أبو علي: يقول: لما وافقت هذه الأفعال هذه الأمثلة الثلاثة الرباعيّ نحو: دحْرَجَ في الوزن، ضمت زوائد المضارعة فيما ضُمَّت في الرباعيّ، فقيل: يُفاعِلُ، ويُفَعِّلُ، ويُفْعِلُ، كما قيل: يُدَحْرِجُ، وجاءت أيضًا أسماء الفاعلين والمفعولين منها على مثالها من الرباعيّ، فمُقاتِل، ومُضَرِّبٌ، ومُخْرِجٌ لو أتمّ على وزن (مُدَحرج)، وكذلك اسم المفعولين منها كمُدحْرَج.

قال سيبويه: فجرى على مثل يُقاتِل، ويُقاتَلُ، كذلك جاء هذا.

أي اسم الفاعل والمفعول من يَتَفاعَلُ، أي يتغافَل.

قال سيبويه: فالأسماء من الأفعال المزيدة تجيء على مثال (يَفْعَل ويُفْعَل).

قال أبو علي: يريد أن الأفعال المزيدة فيها، تجيء أسماء الفاعلين والمفعولين على مثال (يَفْعَل ويُفْعَل) منها، ومجيئها هكذا مطّرد، ألا ترى أن (يَفْعَلُ) من (فاعَلْتُ) يجيء اسم الفاعل على وزنه، (فمُقاتِلٌ) على وزن (يُقاتِل)، وكذلك المفعول، ألا ترى أن (مُقاتَل) على مثال (يُفْعَل)، وكذلك (مُنْطَلِق) على وزن (يُفْتَعِل)، وجميع الباب على هذا.

قال سيبويه: وفتحت العين في (يَتغافَل)، لأنهم لم يخافوا التباسًا.

يقول: فتحت العين من الفعل المبني للفاعل، وإن كانت في الفعل المبني للمفعول مفتوحة أيضًا، لأنه لا يلتبس الفعلان، بل ينفصل كل واحد من الفعلين من صاحبه بانضمام أوله وانفتاحه، وإن اتفقا في انفتاح العين منهما.

قال سيبويه: وليس بين (يُفْعَلُ) منها ويَفْعَلُ بعد ضمّة أوَّلها وفتحتِه إلا كسرةُ الحرف الذي قبل آخر حرفٍ وفتحتُه.

قال أبو علي: إذا كان الحرف الذي قبل آخر الحرف المزيد فيه المنكسر في بنائك الفعل للفاعل ينفتح إذا بني الفعل للمفعول، فلما انفتح منه الحرف الذي قبل آخر الحرف من الفعل في بنائك الفعل للفاعل أولى أن ينفتح في بنائك الفعل للمفعول.

قال سيبويه: وأجري مُجرى ما ينبغي لألف (أفْعَلَ) أن يكون عليه في الأصل.

أي قالوا: يَهْرِيقُ، وكما كان يلزم (يُؤكرَمُ) في الأصل قبل الحذف.

قال أبو علي: المحذوف من (أيْنُق) العين، لأن الأصل (أنْوُقٌ)، فحذفت العين وعوّضت الياء، فصار (أيْفُل).

قال أبو العباس: السين من (استطاع) عوض من نقل الحركة إلى غير موضعها.

ومن باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة

قال سيبويه: وإذا ألحقوها في البقية توالت زيادتان.

أي في سائر الأبنية، يريد بالبقية ما لحق من الثلاثة بالأربعة غير اقْعَنْسَسَ ونحوه، واسْتَلْقَى ونحوه.

قال سيبويه: فخالفت (احْرَنْجَمَ) ففُرِّق بينهما لذلك.

قال أبو علي: لو ألحقت هذه النون في سائر الأبنية غير هذين لوقعت بين حرف زائد وحرف أصلي، وإذا رجعت إلى أول هذا الباب فاعتبرته في جميع الأبنية وجدته كذلك، ألا ترى أنك لو زدته في مثل بَيْطَر، فقلت: (ابيَنْطَر) لوقعت بين الياء الزائدة والطاء.

قال سيبويه: وما لم يُشْرَك بينه فاعرفه بخروجه من ذلك الموضع، إلى آخر الباب.

قال أبو علي: معنى هذا الكلام أن حروف الزوائد قد يشتركن في موضع وقد لا يشتركن، فالموضع الذي اشتركن فيه فكبُهْلول، وحِلْتِيت، وشِمْلال، والحروف هنا اشتركن لوقوع كلٍّ واحد موقع الآخر، وأما الموضع الذي لم يشتركن فيه، فأوّل الثلاثي، لم تُشرك الواو الهمزة كما شركتها الياء في مثل (يَرْمَع)، ألا ترى أنه ليس في الكلام (وفُعَلٌ) كما فيه (أفْعَل)، (ونفْعَل) وهذه الاشتراكات والمباينات تبين بتأمل ما تقدم من الأمثلة.

ومن باب تمثيل ما بَنَت العرب من الأربعة في الأسماء والصفات

قال سيبويه: لأنك لو صيَّرتهن فِعْلاً كنّ بمنزلة الأربعة، فهذا دليل.

أي على أنه ملحق، يقول: بقاء الحرف الزائد في صياغة الفعل منه دليل على أنه ملحق.

قال سيبويه: لو اشتق منه لبقي الحرف الزائد فيه.

قال سيبويه: فالأسماء نحو الفِطَحْل والصِّقَعْل.

قال أبو علي: هذا في رواية أبي العباس، وعند ثعلب الصِّقَعْل، وقال: تمرٌ يُحلَبُ عليه لَبَنٌ.

ومن باب ما لحقته الزوائد من بنات الأربعة غير الفعل

قال سيبويه: لأنّك لو قُلت: فاعَلْتُ، وفَعَّلْتُ خالف مصدرُه بنات الأربعة، (ففاعَلٌ) نحو (طابَق)، و (فُعَّلٌ) نحو (سُلَّمٍ).

قال أبو علي: عند ثعلب نحو (طابَّقَ وقَنَّفَ)، وهو الجيِّد، لأن (فُعَّل)، لا يكون على بناء الرباعي، ألا ترى أنه ليس في الكلام مثل (جُعْفَر).

قال أبو علي: يقول: فاعَلَ وفَعَّلَ وإن وافقا بزيادتيهما باب (جَعْفَرُ وهجْرَع)، فليسا بملحقين، لأنك لو اشتققت منهما فعلاً خالف مصادرهما مصادر بنات الأربعة، ألا ترى أنك لو اشتققت من (فاعَلَ) نحو (طابَقَ) فِعْلاً لكان مصدره (مُفاعَلَة)، و لم يكن (فَعْلَلَة)، وكذلك لو اشتققت من (قِنّف)، لم يوافق المصدر (الدّحْرَجة)، فهذا يُبين زيادة الإلحاق من غيرها.

قال سيبويه: ولكنه تمثيل كما مثَّلتُ في باب التحقير.

أي، كما قلت فيها في التحقير إنك لو صغَّرته لم تحذف منه شيئًا لقلت: (سفيرجل) ليكون على مثال دُنَيْنِيرٌ، فكذلك لو اشتققت من (سَفَرْجَلٍ) وما ألحق به نحو: (حَبَوكَرٍ) فعلاً لقلت: سَفَرْجَلْتُ، وحَبوكَرْتُ، فصار على وزن تكلَّمْتُ وتَدَحْرَجْتُ.

قال سيبويه: وبَلَهْوَرٌ وهو صفة.

وقال ثعلب: (بَلَهْوَر)، اسم ملك من ملوك الأعاجم.

قال أبو بكر: ورواية أبي العباس والجرمي، (بَلَهْوَر) صفة، قال: ويجوز أن يكون سمي به.

قال سيبويه: ولكن فَنْعَلُولٌ وهو اسم.

قال أبو بكر: هذا غلط في الكتاب، وليس في كلام سيبويه، أعني (فَنْعَلُول) لأن هذه النون ليست زائدة، إنما هي من أصل الكلمة، فهو بمنزلة (عَرْطَلِيل)، إلا أن المدّة فيه واو، ولو كانت النون فيه زائدة لقيل في تكسيره: (مَجانِينٌ) فحذف الحرف الزائد، كما أن النون لما كانت زائدة في (مَنْجَنِيق) – أعني الأولى– قيل في تكسيره: (مَجانِيقٌ)، فحذف في التكسير منه الزيادة، ونحو هذا يقول سيبويه في التصريف، قال: مَنْجنُون بمنزلة عَرْطَلِيل، فهذا يدلك على أن وزنه في هذا الموضع بفَنْعَلُول غلط وقع في الكتاب.

قال أبو بكر: لم أجده في نسخة أحمد بن يحيى وغيرها من النسخ.

قال سيبويه: وما لحقته من بنات الثلاثة نحو زِحْلِيلٌ.

قال أبو العباس: هو رِحْليل بالراء.

وقال ثعلب: وزِحليل بالزاي، وفسّره يتَزحَّلُ.

قال سيبويه: وذلك نحو سُلَحْفِيَةٌ وسُحَفْنِيَةٌ.

قال أبو العباس: يقال: رجلٌ سُحَفْنِيَةٌ إذا كان محلوق الرأس.

قال ثعلب: عَفْشَليل، وقَفْشَليل: المغرفة.

قال سيبويه: والضِّبَغْطى: وهو اسم.

قال: روى ثعلب ضِبَغْطِي بالياء.

قال أبو بكر: وليس هذا موضعه لأنه يصير ثلاثيًا.

قال أبو علي: وأملاه علينا أبو بكر بن دريد في أبنية الجمهرة: ضِبَغْطى.

وقال: وهو شيء يفزّع به الصبيان.

وأنشدنا:

وزوجُها زَوَنْـــــزَكٌ زَوَنْـــــزَى

يخافُ إن فُـــــزِّعَ بالضِّبَغْطَى

قال سيبويه: والاسم خُنْثَعْبةٌ.

قال ثعلب: خُنْثَعْبَةٌ بالنون والثاء، وقال: هو الغُزْر.

obeikandl.com

ومن باب لحاق التَّضعيف والزائد فيه لازم

قال سيبويه: والشِّنَّعْمُ.

قال أبو العباس: الميم فيه زائدة، لأنه من الشناعة وهو القبيح الوجه.

حاشية: والشِّنَّغْمُ: بالغين أيضًا و لم يعرفها أبو علي.

قال سيبويه: وقد بينا ما لحقه التضعيف من موضع الثالث.

قال أبو علي: مثل: طِرِمّاحٍ.

قال سيبويه: وما لحقه من الثلاثة من نحو عَدَبَّس زَوَنَّك.

قال أبو علي: تقدير هذا الكلام ما لحق الرباعي نحو: عدَبّس من الثلاثي زَوَنَّك.

ومن باب تمثيل الفعل من بنات الأربعة

قال سيبويه: فألحق هذه ببنات الثلاثة كما لحق (فَعَّلَ) ببنات الأربعة.

قال أبو علي: يقول: كما ألحق الثلاثي بالرباعي نحو: فَعَّلَ يُفَعِّلُ فضمّ حروف المضارعة فيه كما ضمّ في (يُدَحْرِجُ)، كذلك ألحق الرباعيّ بالثلاثي فقيل: (يَتَدَحْرَجُ)، ففتح حرف المضارعة، كما فتح في (انْفَعَل) و (افْتَعَل)، لأن الرباعيّ هنا وافق الثلاثي في أنه للمطاوعة، كما أن (انْفَعَلَ) ونحوه له.

قال سيبويه: وبُيِّن شركةُ الزوائد وغير الشركة.

قال أبو علي: يعني بالشركة وقوع بعض حروف الزوائد موقع بعض.

ومن باب تمثيل ما بنت العربُ من الأسماء والصّفة من بنات الخمسة

قال سيبويه: لأنّها إذا كانت فعلاً فلا بد من لزوم الزيادات.

قال أبو علي: الزيادات مثل زيادات (اسْتَفْعَلَ وتَفَعَّلَ) ونحوهما.

قال سيبويه: لأنك إذا حذفت الواو خالف الفعلُ فعلَ بنات الأربعة.

قال أبو علي: يقول: لو حذفت الواو من عَثَوْثَلٍ والباء من حَبَرْبَرٍ،

لصار عَثَّل، وحَبَّر، و لم يخرج منهما فعلٌ إلا على بناء الثلاثي المزيد نحو ضَرَّب.

ومن باب ما أعْرِبَ من الأعجميّة

قال سيبويه: ويزيدون كما يزيدون فيما يبلغون به البناء وما لا يبلغون به بناءهم وذلك نحو آجُرّ.

قال أبو علي: الأسماء التي تلحق من الأعجميّ العربيّ على ضَربين: ضربٌ على الأبنية العربية، وضربٌ لا يلحق بها، وقد يُزاد فيما لا يبلغ به البناء العربي الحرف كما يزاد فيما يبلغ به البناء العربي، فزيد إحدى الراءين في (آجرّ) كما زيدت الهاء في دِرْهَمٍ، وآجرّ ولم تلحق ببناء عربي كما لحق دِرْهَمٌ.

ومن باب عِلل ما تجعله زائدًا من حروف الزوائد

قال سيبويه: فمن حروف الزوائد ما تجعله إذا لحق رابعًا فصاعدًا.

رابعًا: أي أوّل كلمة على أربعة أحرف.

قال سيبويه: والهمزة إذا لحقت أولاً رابعة فصاعدًا فهي مزيدة.

قال أبو علي: معنى قوله فصاعدًا أي مع الزوائد لا مع الأصول مثل (أرْوَنانٍ) و (إصْلِيتٍ) وما أشبههما، ومحال أن يلحق رباعيًا أو خماسيًا، لأن الزوائد لا تلحق ببنات الأربعة من أوائلها إلا الأسماء الجارية على أفعالها مثل (مُدَحْرِجٌ)، ولذلك غلط سيبويه في قوله في تحقير إبراهيم: بريهيم، فقيل خالف قوله: إن الزيادة لا تلحق بنات الأربعة من أولها، لحكمه بأن الهمزة في إبراهيم زائدة لحذفه إيّاها في التصغير.

قال سيبويه: فهي مزيدة عندهم، ألا ترى أنك لو سميت بأفْكَل وأيْدعٍ لم تصرفه؟.

قال أبو علي: يقول: إنك وإن لم تشتق من أفْكلٍ وأيْدعٍ ما تسقط فيه الهمزة كما اشتققت من أحْمَر ما سقطت فيه، فإنك تحكم بزيادتها فإذا سميت به رجلاً لم تصرفه، كما أنك إذا سميت بأحْمَدَ لم تصرفه والعلة في حكمه بزيادتها حتى يقوم دليل على غير ذلك كثرة وقوعها زائدة، وعلمك بزيادتها بالاشتقاق، فإذا جاء شيء لم تعرف زيادته بالاشتقاق حملته على الأعم الأكثر، لأن حكم القياس أن يكون عليه حتى يقوم ثبتٌ على خلاف ذلك نحو ما قام في أواقٍ وأيْصَرٍ.

قال سيبويه: فتركُ صرف العرب لها وكثرتُها أولاً زائدة، فالحال التي وصفتُ في الفعل يقوي أنّها زائدة.

قال أبو علي: الحال التي وصفها في الفعل أنه لم يجعل بمنزلة (دَحْرَجَ)، ولو جعلت بمنزلته لم تدغم مثل (أمَدَّ)، بل صحّح لتكون على وزن دحرج، كما لا يدغم سائر الملحقات نحو مَهْدَدٍ، و لم يدغم أيضًا في مثل (أصَمُّ) ونحوه من الأسماء.

قال أبو علي: لو كانت الهمزة في أرْطىً هي الزائدة لقلت في بنائك مفعولاً منه، مَرْطِيٌّ وكان الأصل: مَرْطَوِيٌّ، فقلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء مثل: مَرْمِيّ، لكن لما كانت الهمزة فاء الفعل وهي أصلية ثبتت وسقطت الألف التي للإلحاق (بجَعْفَر).

قال أبو علي: لو حكم بزيادة الهمزة في إمَّرَة، وإمَّعَة، لأدخل في بناء الصفات بناء ليس منها وهو (إفْعَلَة)، فلما كان الحكم بزيادة الهمزة منها يؤدي إلى الخروج عما عليه أبنية الصفات، حُمل على فعَّلة دون (إفْعَلة)، وحكم بأن الهمزة أصل، و لم يخرج بالحكم بأصالة الهمزة عما يكون عليه مثال الصفة، كما كان يخرج بالحكم بزيادتها عن أمثلتها، ألا ترى أن في الصفات مثال فِعَّلة مثل رجُل دِنَّمةٌ، ودِنَّبة، وليس فيها (إفْعَلَةٌ)، فحمل على بناءٍ في (أبنية) الصفات مثله دون البناء التي ليس في أبنيتها مثله.

قال سيبويه: ومَعَدٌّ مثله للتَّمَعْدُد لقلّة تَمَفْعُل.

قال أبو علي: يقول: ميم (مَعَدّ) أصليّة أيضًا، لأن تَمَعْدَد إذا حُمِل على أنه تَفَعْلَل كان أوْلى من أن يحمل على تَمَفْعَلَ، لقلة تَمفْعَلَ وكثرة تَفَعْلَلَ، والحكم للأغلب، والقياس ينبغي أن يكون على الشائع دون الشاذ.

قال أبو علي: الصفات الجارية على الأفعال نحو مُستخرج ومُنطلق ونحوه، يتوالى في أوائلها زيادتان كالفعل، وأما التي ليست بجارية على الفعل، فليس يلحقها هاتان الزيادتان في أوائلها على التوالي نحو أحْمَر ويَرْمَع.

قال أبو علي: في قوله: "فإنما مَنْجَنِيقٌ بمنزلة عَنْتَرِيسٌ ومَنْجَنُونٌ بمنزلة عَرْطَلِيلٍ"، يريد أن النون في منجنيق، الأولى بمنزلة النون في عنتريس، لأنها فيه زائدة، كما أنها زائدة في عنتريس، ألا ترى أنك تشتق من عنتريس العتْرسَة، فتسقط النون، كما تكسر منجنيق فتسقط النون، فأما النون في منجنون الأولى فأصل، كما أن الراء في عَرْطَليل كذلك، ولو كانت زائدة لأسقطت في التكسير كما سقطت من منجنيق فيه.

قال أبو علي: قوله: وكذلك ميم مأجَج.

أي أصلٌ كما أنه في منجنيق أصل، والدليل على أنه أصل تبيينك الحرفين المثلين فيه وتركك إدغامهما، ولو كانت الميم زائدة، لأدغمت المثلين كما أدغمت في (مَفَرّ) لما كان مَفْعَلاً فلما لم يُدغم علمت أن الميم فاء، كما أن القاف من (قَرْدَدَ) فاء، وأنه ثلاثي ألحق من موضع لامه بالرباعي.

قال أبو علي: مِرْعِزاءُ، وإن جاء على مثال تكون عليه الأصول نحو (طِرْمَساء) فإنك تحكم بزيادة الميم فيه لقولهم: (مَرْعِزَّى ومَرعِزاء) وأن هذا البناء لا يكون على مثاله الأصول، فالميم في (مَرْعِزًا) قد ثبت زيادتها من قولهم: مَرْعِزاء، لأن التي في (مرْعِزاء) هي التي في (مَرْعِزًا) الثابتة زيادتها من قولهم: (مَرْعِزا)، ولو حكمت بأن الميم في (مرعِزا) أصل لموافقتها أبينة الأصول لحكمت في التاء من (تُرْتُب) أنها أصل لموافقتها بناء (بُرْثُن)، ثم حكمت بأنها زيادة في قولك: (تُرتَبّ)، فجمعت في الحرف الواحد الحكم بالزيادة والأصل والحكم بهما في الحرف الواحد محال.

وذكر صاحب العين في (مِرْعِزّاء) إنها فِعْلِّى، وليست بمِفْعِلّى مثال (شِفْصِلَّى)، ووزنه بهذا لا يصح لما قلنا من ثبات زيادة الميم في قوله: (مَرْعِزَّى)، فوزنه بهذا غير صحيح.

قال سيبويه: فإن قيل: لا يدخل (الزّامَجُ) ونحو اللَّهابَة... الفصل.

قال أبو علي: يقول: إن قال: لا أحكم بأن الألف في الزّامَج ونحوه أصل، لأني لو اشتققت منه فعلاً سقطت فيه الألف ولم تثبت فقد ناقض، لأنه زعم أولاً أنه لا يحكم بزيادتها إذا وجدها في الكلمة حتى يشتق منه ما يسقط فيه ولم يشتقّ من الزّامَج شيئًا سقطت فيه الألف، وقال مع ذلك: لا يلزم أن أجعلها أصلاً، لأني وإن لم أشتق منه ما تسقط فيه الألف، فلو اشتققت فيه لسقط، فقد حكم بزيادة الألف وإن لم يشتق من الكلمة التي فيها ما تسقط.

قال أبو علي: الألف في (حَاحَيْتُ) بدل من ياء كان أصله (حَيْحَيْتُ)، وليست هذه الألف بألف فاعلت نحو (رامَيْتُ)، الدليل على ذلك قولهم في مصدره الحِياحاءُ والحَاحَاة، فيخرج المصدر على مثال الزلزال والزلزلة من زَلْزَلْتُ، ولو كان فاعَلْتُ لكان مُحاحاة، وقلبت الياء ألفًا من (حاحَيْتُ) شاذٌ لأنه ليس في موضع حركة، وإنما يطَّرِد قلبه ألفًا متى تحرّك وتوسط متحركين، إلا أن مثل هذا أيضًا قد يجيء نادرًا.

قال الأخفش: نظيره قولهم في النسب إلى طيِّء: طائيّ، ومثل (حاحَيْتُ) من بنات الواو ضَوْضَيْتُ، وقَوْقَيْتُ.

قال سيبويه: ومن ذلك قولهم في عَيضَموز: عَضاميز الفصل.

قال أبو علي: يقول: لو كانت الياء أصلاً لم تُكسَّر وجمع بالتاء، وإذا كسّر فقيل: عَياضيم، و لم يقل عَضاميز.

قال سيبويه: وأمّا (يَهْيَرٌ) فالزيادة أولاً لأنه ليس في الكلام فَعْيَلٌ.

وقد ثَقَّل ما أوله زائدة.

قال أبو علي: يريد: ثقّل أواخر ما أوله زيادة نحو مَكْرَرٌ، ومَرْعِزٌ، و لم يجئ في الكلام شيء على فَعْيَلٌ، فيحمل (يَهْيَرّ) عليه، وجاء ما أوله حرف زائد وآخر مثقل، فحملت (يَهْيَرٌ) أيضًا عليه دون ما يخرج به عما في الكلام من الأبنية.

قال سيبويه: من قبل أن الهمزة إذا كانت أولاً فالكسرة كالمفتوحة وكذلك المضمومة.

قال أبو علي: يقول: المضمومة والمكسورة كالمفتوحة في باب الزيادة إذا كانتا أوّلتين.

قال سيبويه: وإذا ضوعفَ الحرفان في الأربعة فهو كالحرفين في الثلاثة.

يقول: إن (زَلْزَلَ) في الأربعة نظير (رُدَّ) في الثلاثة.

قال: ولا تزيد إلا بثَبَتٍ.

يعني أنك لا تحكم بزيادة الحرف المضاعف إلا بثبت في الرباعي.

قال سيبويه: وقالوا: صَوْمَعْتُ كما قالوا: قَلْسَيْتُ وبَيْطَرْتُ.

قال: وتقول: اشتق مما زيدت فيه الواو فعلٌ يثبتُ فيه الواو كما اشتق مما زيدت فيه الياء فعْلٌ يثبت فيه الياء، وكلاهما زائدتان، يعني الياء والواو.

قال سيبويه: فأمّا (قَرْنُوَةٌ) فهو بمنزلة اشتقاقك منه قَرْنٌ، لأن هذا البناء لم يجئ في أوزان الأصول مثله.

قال سيبويه: فمن قال: قِرْواحٌ لا تدخل، لأنها أكثر من (حِرْدَجْلٍ)، فما جاء على مثال الأربعة فيه الواو والياء والألف أكثر مما يلحق به من بنات الأربعة.

قال أبو علي: في هذا نظر، وتفسير هذا السؤال هو أنه يقول: من قيل له: لا تحكم بزيادة الألف والياء والواو إذا كنّ في كلمة حتى يقوم على زيادتها دليل من الاشتقاق، فقال: لا أفعل ذلك لأني أجد هذه الحروف أكثر دخولاً في الكلام من غيرها، فالألف في (قِرْواح)، ونحوها أكثر من مثل جَرْدَحْلٍ، فلا أحكم بأنها أصول، لأنها أكثر من الحروف الصحيحة، فالجواب ينظر فيه.

قال سيبويه: ومن أدْخِلَ عليه (سِرْدَحٌ) قيل له: اجعل عُذافِرَةً كقُذَعْمِلَة.

قال أبو علي: يقول: من قيل له: اجعل الألف في سِرْداح أصلاً، فقال: اجعله كذلك، قيل له: اطرد هذا القول فجعله في (عُذافِرة كقُذَعْمِلَة)، فاحكم بأن ألف (عُذافِرة) أصل كما أن العين من (قُذَعْمِلَة) أصل.

قال أبو علي: لا يخلو (عِزْوِيتٌ) من أن يكون فِعْليلاً أو فِعْويلاً أو فِعْليتًا، ولا يجوز أن يكون (فِعْويلاً)، لأنه بناء لم يوجد في الأبنية المستقرأة، ولا يجوز أن يكون فِعْليلاً لأن الرباعي لا تصح الواو فيه إلا في باب (الوَعْوَعَة) ونحوه من المضاعف، وليس هذا منه، فبقي فِعْليتٌ، فالواو لام، والياء زائدة كزيادتها في (عَفْريت).

قال سيبويه: وكما قالوا سَبَنْتى وسَبَنْدى واتَّغَرَ وادَّغَرَ.

قال أبو علي: اتَّغَرَ افْتَعَلَ من الثَّغْر كان أصله: اثْتَغَرَ، والثاء قريبة من التاء فحوّلت تاء وأدغمت فيها فصارت اتَّغر، ثم أبدل من التاء الدال لقربها منها فقيل: ادَّغَرَ.

قال سيبويه: كذلك تاء أخْت... الفصل.

قال أبو علي: يقول: ألحق (أخْتٍ) بالتاء بقُفْل ونحوه من الثلاثي كما ألحق سَنْبَتَةٌ بالتاء بجَنْدَلَة وكان أصله: سَنْبَة.

قال سيبويه: ولا تكون في الفعل ملحقة ببنات الأربعة.

قال أبو علي: يقول: ليس في الفعل فَنْعَلٌ ولا فَتْعَلٌ كما أن فيه مثل كَوْثَر وجَهْوَر على فَوْعَل وفَعْوَل.

قال سيبويه: ومما يقوي أن النون كالتاء فيما ذكرت لك.

أي في أنه لا يحكم بزيادتها إلا بدليل في المواضع التي ذكرنا، أنك لو سميت رجلاً نَهْشَلاً أو نَهْضَلاً أو نَهْسَرًا صرفته.

قال أبو علي: لو كانت النون في هذه الكلمات زوائد لم تصرف إذا سميت به لاجتماع التعريف ووزن الفعل فيه كما أنك لم تصرف (أحمد) لاجتماعهما فيه، لكن لما كانت النون فيها أصولاً صرفتَ، لأنه لم ينضمّ إلى التعريف زنة الفعل؛ ولو سميت بنَرْجسٍ لم يصرف، لأنه على زنة الفعل وفيه التعريف، وليس في الرباعي شيء على مثال فَعْلِلٍ فالنون زائدة.

قال سيبويه: وكذلك الإنسان.

قال أبو علي: لأن جمعه أناسِي وهو مأخوذ من الأنس.

فأما أبو العباس فإنه قال: يحكى عن ابن العباس رحمه الله من الإنسان إنما سمي لأنّه ينسى، وإن صح هذا عنه فهو أعلم باللغة. فأما الاشتقاق فلا يجيز أن الإنسان مأخوذ من النسيان، لأن الهمزة في (إنسان) فاء الفعل والسين لامه، وفاء الفعل في النسيان النون والياء لامه، فليس إحدى الكلمتين من صاحبتها في شيء.

قال سيبويه: والتَّفعيلُ وفَعْلان بمنزلة التَّفْعال.

يقول: إن كثرة زيادة النون في تَفْعال.

قال أبو علي: لا يجيء شيء على (فَعْلال) إلا في باب نحو زَلْزال، فإذا كان لم يجئ ذلك علم أن النون في مثل سَكْرانٍ لو لم يُعلم أنه من السُّكْر زائدة، فأما فَعْلالٌ فقد جاءت في المضاعف نحو زَلْزال وقَضقاضٍ، – فلذلك حكم بأن النون في جَنْجان أصل، ولو سمي به رجل لصرف.

قال سيبويه: وأما القِنْفَخْرُ فالنون فيه زائدة، لأنك تقول: قُفاخِريّ في هذا المعنى إلى آخر الفصل.

قال أبو علي: يقول: إذا جاءت كلمتان موضوعتان على معنى واحد كقِنْفَخْرٍ وقُفاخِري اللذين هما بمعنى واحد، وكان في أحدهما حرف من حروف الزيادة لزم بأن يحكم بأن الحرف في الكلمة التي هو بها زائد، فإن لم يقل هذا لزمه ألا يجعل العِرَضْنَة ونحو من الاعتراض، وإن كان بمعناه، وكذلك يلزمه في أوْلَق وقبر وسَنْبَتَة.

قال سيبويه: فهذا سبيل بنات الأربعة وما لحق بها من بنات الثلاثة، فليست بمنزلة قَفَعْدَدٍ.

قال أبو علي: الأبين أن يقال: وما لحق بها من بنات الثلاثة، فليست بمنزلة قَفَعْدَد، والمعنى أنه لسيت خَفَيْدَدٌ وحَبَوْنَنٌ ونحوه من الثلاثي بمنزلة قَفَعْدَدٍ ونحوه من الرباعي وإن كانا جميعًا للإلحاق، لأن في إحداهما زيادتين وفي الأخرى زيادة واحدة.

قال سيبويه: فالواو المزيدة كألف سَبَنْدًى والنون كنونها.

قال أبو بكر: ينبغي أن يكون: فالدال المزيدة كألف سَبَنْدَى.

قال سيبويه: وأما كُنْتَألٌ وخُنْثَعْبَةٌ فبمنزلة كَنَهْبُلٍ.

قال: يعني أن النون في كُنْتَأل زائدة كما أنها في كُنهْبُل زائدة.

قال سيبويه: فَدُلامِصٌ من التَّدَلُّص، وهذا كجُرائِضٍ.

قال: الميم زائدة، كما أن الهمزة زائدة في جرائض.

قال أبو علي: الهمزة في قولك: (ضَهْيَأ) على وزن (جَعْفَر) غير الهمزة التي في (ضَهْياء) على وزن (حَمْراء)، لأن التي في حمراء هي التي تلحق للتأنيث مع المدة، وهي في (ضَهْيَأ) زائدة للإلحاق بجَعْفَر، وهي موازنة للرّاء منه فلو كانت الهمزة أصلية ثم أدخلت هذه العلامة عليها للتأنيث لقلت: (ضهْيآء) على وزن جَعْفَراء، ولكن لما حذفت في (ضَهْياء) التي على وزن (حَمراء)، علم أنها كانت في (ضَهْيأ) الملحقة زائدة، كما أن الميم في (زُرْقُمٍ) لقولهم بمعناه (أزرق) زائدة.

قال أبو علي: أما (حُطائِط) فاستدل فيه بالمعنى على أن الهمزة زائدة، وإن لم يشتق منه شيء تسقط فيه الهمزة، كما اشتق من (زُرْقُم) (أزرق)، فباب (زُرْقُم) ونحوه تعلم زيادة الحرف فيه بأمرين: بالمعنى وباشتقاق من الحرف ما ليس فيه الحرف الزائد. وباب (حُطائط) تعلم زيادة الحرف فيه بالمعنى وحده لا بأن يشتق منه ما يسقط منه الحرف الزائد.

obeikandl.com

هذا باب ما الزيادة فيه من غير حروف الزيادة

قال: وكذلك المضاعف في عَدبس وقَفَعْدَد.

يقول: ما ضوعف عينه أو لام من الرباعي فهو في باب الزيادة كالثلاثي.

قال: كما صار ما لم يُفصَل بينه بكثرة ما اشتق مما ليس فيه تضعيف بمنزلة ما فيه ألف رابعة.

قال: يعني بقوله: ما فيه ألف رابعة أي همزة أَوْلى نحو (أَفْكَل، وأَيْدَع) يريد، أنا نحكم بزيادة هذه المضاعفات حتى يقوم دليل على أنه أصل كما يفعل ذلك بأَفْكَل وبابه.

ومن باب تمييز بنات الأربعة والخمسة من الثلاثة

قال سيبويه: فمن زعم أن الراء في (جَعْفَرٍ) زائدة أو الفاء فهو ينبغي أن يقول: فَعْلَرٌ.

قال أبو علي: يقول: إنه يلزمه أن يقول إذ وَزَنَه بالفعل (فَعْلَرٌ)، فيلفظ بالحرف الذي عنده زائدًا، كما أنه إذا وزن (جُنْدَب، وتُرْتَب) قال: فُنْعَل وتُفْعَل، فلفظ بالحرف الزائد بعينه في وزنه إياه بالفعل، وعلى هذا يلزمه أن يلفظ بأنفس الحروف التي يجعلها زوائد في الرباعي والخماسي.

قال سيبويه: لأنك لم تضعِّف شيئًا، وإنّما يجوز هذا أن تجعله مثالاً.

قال أبو علي: يقول: لا يحملنّك وزن مثل (جَعْفَر وفَرَزْدَق) بفَعْلَل وفَعَلَّلٍ على أن تقول: إن الراء من جَعْفَرٍ والقاف من فَرَزْدَق زوائد، كما أن اللام من (فَعْلَلٍ) واللامين من (فَعَلَّلٍ) زوائد في جَعْفَر وفَرَزْدق، لأنّك في جَعْفَر وفَرزدق لم تضعّف شيئًا فيكون زائدًا، كما ضعّفت في مَهْدَدٍ وفَعْلَلٍ، إنما جعلته مثالا تزن به حركاته وسكونه، وتبيّن فيه الزوائد من الأصل، فإنّما وقع التضعيف في المثال لا في الممثّل.

ومن باب علم مواضع الزوائد

من مواضع الحروف غير الزوائد

قال سيبويه: وأمّا الهَمَّرِش فإنّما هي بمنزلة القَهْبَلِس.

قال أبو علي: ليست الميم في (هَمَّرِش) مضاعفة كتضعيف الياء في عَدَبَّس إنما الحرف الأول المدغم نون ساكنة وقعت قبل الميم، فأدغمه فيها لما بينهما من المشاركة في الغنّة، ولأنها لا تبيِّن مع حروف الضم والشفة.

قال سيبويه: لأنّك لا تجدُ في بنات الأربعة على مثال فَعِّلٍ.

قال أبو علي: يعني أنه ليس في الرباعي المضاعف على وزن (فَعَّل) فإذا لم يكن فيه لم يحمل (هَمَّرِش) على فَعَّل، وفي الخماسي (فَعْلَلٌ) نحو: (قَهْبَلِس)، فحُملت (هَمَّرِش) على المثال الذي جاء فيه دون المثال الذي لم يجئ له في الرباعي نظير، وكما لم يحمل (هَمَّرِش) على الرباعي الذي لا مثال له، كذلك لم يحمل هُمَّقِعٌ على الخماسي لأنه لا مثال له فيه. وحملته على الرباعي الذي لا مثل له فيه.

قال سيبويه: ولكنا نقول: هي مُضعَّفةٌ لأن العين وحدها لا تُلحق بناءً ببناء.

قال أبو علي: يقول: العين وإن ضُوعفت نحو (فِعَّل) لم تُلحق بناءً ببناء، كما لا تُلحق اللام في مثل خِدَبٍّ حتى يدخل بينهما حرف، كما تلحق لّما دخلت في عَقَنْقَلٍ وعَثَوْثَل الواو والنون فألحقتهما بسفرجل.

ومن باب ما كانت فيه الواو أوّلا وكانت فاءً

قال سيبويه: كرهوا الكسرة فيها كما استثقل في (يِيْجَلٌ وسَيِّد).

قال أبو علي: أي كما استثقل الواو مع الياء في (يَوْجَل) ومع الياء في (سَيْوِد)، حتى أبدلت الياء من كل منهما، كذلك كرهت الكسرة فيها لأن الكسرة كالياء.

قال سيبويه: ومنهم من يقول: دَوْلَجٌ يريد تَوْلَجٌ.

قال أبو علي: كأنه أبدل التاء من الواو التي هي فاء من (تَوْلَج)، وأبدل الدال من التاء المبدلة من الواو لقرب الدال من التاء، وكذلك (تَوْراةٌ) هي عندهم (فَوْعَلَةٌ)، فأبدلت التاء من الواو التي هي فاء، وحملوها على فَوْعَلَة دون (تَفْعَلة)، لأن) فَوْعَلَة) أكثر في الكلام من (تَفْعَلة) فحمله على الأكثر.

قال أبو عثمان: الذي قال الخليل عندي خطأ، وذلك أنّ الواو الثانية منقلبة من همزة وإنما أنوي الهمزة فيها، ولكن أجيز أن تبدل الهمزة، لأن الواو مضمومة، وليس البدل لازمًا ولو لم يكن أصلها الهمزة لم يلزم الإبدال، لأن الثانية مدَّة مثل (وُورِيَ) إذا أردت (فُوعِل) من (وارَيْتُ).

قال أبو علي: الدليل على أن قلب الواو التي هي فاء همزة لا يلزم من حيث لزم قلبها في (أويصِل) ونحوه أن الواو الثانية من (وُوي) مخففة من همزة هي منويّة، كما أن الهمزة المخففة لو كانت مُحقَّقة لم يلزم قلب الواو التي هي فاءٌ همزة إلاّ من حيث يلزم قلبها في (وُجُوه)، وكذلك إذا خفّفت الهمزة لم يلزم قلبها إلاّ من ذلك الموضع، لأنها إذا كانت منويّة فكالمخففة، كما أن الضمة لما كانت مخفّفة في (لَقَضوَ الرّجلُ) كانت بمنزلتها ثابتة، ويدل على أن الهمزة وإن كانت مخففة فهي كالمحققة، أنّ من خفَّف (رُؤْياكُم) لم يقلبها و لم يُدغمها في الياء كما لا يدغمها مُحقَّقة فيها وهي اللغة الفاشية الجيدة.

ومَنْ قال: (رُيّا)، فأدغم وقلب لزمه أن يقول: (أوْي)، فيبدل من الفاء همزة، لأنه جعلها وإن كان أصلها الهمزة بمنزلة الواو المحضة، فعلى هذا يقول: (أوْيٍ)، وهو ضعيف.

فأمّا قول أبي عثمان في (وُويٌ)، إنه لم يكن أصلها الهمزة لم يلزم الإبدالُ، يعني إبدال الفاء همزة، قال: لأن في الثانية مدّة مثل (وُوريَ) إذا أردت فُوعِل من (وَارَيْتُ) فلا يستقيم، لأن هذه الواو الثانية من (وُويٍ) لو لم يكن أصلها همزة، لوجب أن تبدل الأولى

همزة، وإن كانت الثانية مدة، وإن لم يجب أن يدل الأول من (وُورِي) همزة، لأنّ الواو الثانية من (وُوي) لو لم يكن أصلها الهمز لكانت عينًا، فكان يلزم قلب الأولى همزة لأن الثانية كانت تكون أصلاً أيضًا، ألا ترى أنهم قد قلبوا الأولى همزة من قولهم: (أوْلى)، وإن كانت الثانية مدة؟! فكذلك كان يلزم أن تقلب الواو الأولى من (وُوي) همزة لو لم يكن أصل الثانية الهمز، وهذا بَيِّن جدًا، وإنما لم تقلب الأولى من (وُورِي)، لأن الثانية ليست بلازمة، ألا ترى أنها تنقلب ألفًا في (وارَى يُؤْرِ)، ولم يكن يشبه (وُورِي) لو كانت الواو الثانية من (وُوي) أصلاً غير منقلبة عن الهمز، لأنها لو كانت كذلك لكانت لازمة كلزومها في (أوْلى) ولم تكن تنقلب ألفًا كما تنقلب في (وُورِيَ)، وإن اجتمع في كل واحد منهما واوان، الثانية من كل واحد منهما مدّ، فهما يفترقان في الانقلاب وغير الانقلاب، فالمعتبر هذا لا اللفظ فقط.

openkandl.com

ومن باب ما يلزمه بدل التّاء من هذه الواوات

قال سيبويه: من قبل أن هذه الواو تضعف ها هنا فتبدل إذا كان قبلها كسرة، وتقع بعد مضموم.

قال أبو علي: وقوع الكسرة قبلها في مثل ياء (يتَّعِد)، إذا بنيت الفعل للفاعل، ووقوعها بعد ضمة في مثل (أوتُعِد) إذا بني الفعل للمفعول.

قال سيبويه: فهي أقوى من افْتَعَل.

قال أبو علي: يعني أن الفاء من (أفْعَل) أقوى منها في (افْتَعَلَ)، لأن التغيير الذي يعتور الفاء من (افْتَعَل) والانقلاب يكون أقلّ في (أفْعَلْتُ)، لأن الكسرة لا تدخل الهمزة في (أفْعَلْتُ) كما تدخل الهمزة (أفْعَل) الكسرة نحو، (إيْتَعَدَ)، وهمزة (أفْعَلْتُت) لا يدخل لها إلا الفتحة والضمة.

قال سيبويه: وأتْهَمَ لأنّها من التَّوهُّم.

أي من الواو التي هي فاء في قولك: الوَهْمُ، فأما التاء من التَّوَهُّم فهي تاء تَفَعَّل وليست التي في اتْهَمَ.

قال أبو علي: التَّقِيَّة وزنه (فَعِيلَةٌ)، كأنه (وَقِيَّةٌ)، فأبدلت التّاء من الواو التي هي فاء.

obeikandl.com

ومن باب ما تقلب فيه الواو ياء

قال سيبويه: فإذا أسكنت التاء لم يكن إلا الإدغام.

قال أبو علي: يقول: لم يدغم الحرفان المتقاربان لّما تحرك الأول منهما لفصل الحركة بينهما، فإذا سكن الأول أدغم.

قال سيبويه: نحو قولهم: ازْدانَ واصْطَبَرَ.

قال أبو علي: أدْنِي تاء افْتَعَل من الفاء، فأبدل مع الصا حرفٌ مطبق ليقرّب منها، وأبدل منها مع الزاي حرف مجهور لذلك أيضًا.

قال سيبويه: ويحذفان في مواضع وتثبت الألف.

قال أبو علي: ذلك في مثل قاضٍ، ويَغْزُو في الوقف، ولا يحذف الألف من يخشى في الوقف.

قال سيبويه: فإنما الياء والتاء بمنزلة هذه الميم.

قال أبو علي: يقول: الياء من (يَوْعِدُ) والتاء من (تَوْعِدَة) بمنزلة الميم في الموضع لأنها مفتوحة، كما أن الميم مفتوحة وليس بفِعْل كما أن الموضع ليس بفعل.

قال سيبويه: فإذا لم تكن الهاء فلا حذف لأنه ليس عِوَضٌ.

قال أبو علي: كأنه يقول: إن الهاء في (عِدَة) تصير عوضًا من الفاء المحذوفة، فإذا لم تكن الهاء لم تحذف، وأتمَّ، فقيل: (وَعْدٌ) لزوال الكسرة عن الفاء وحذف ما لو حذفت الفاء مكسورة صارت عوضًا منه وهو الهاء.

obeikandl.com

ومن باب ما كانت الياء فيه أوّلاً وكانت فاء

قال سيبويه: واعلم أن هذه الياء إذا ضُمَّت لم يُفعل بها ما يُفعل بالواو، لأنها كياء بعدها واوٌ.

قال أبو علي: الواو عنده إذا انضمت بمنزلة واوين اجتمعا، فأبدلت من أولهما همزة، (فأُقِّتَتْ) نظير بنائك فوْعَل من (وَعَدَ) إذا قلت: أوْعَدَ.

فكذلك الياء المضمومة بمنزلة الياء التي بعدها واو نحو يَوْمٍ، وحَيُودٍ فكما لا يبدل الياء إذا كانت بعدها الواو نفسها همزة، كذلك لا يبدلها همزة إذا انضمت.

قال سيبويه: ويدلك على أن الياء أخفَّ عليهم أنهم يقولون: يَيْأَسُ، ويَيْئِسُ فلا يحذفون.

أي فلا يحذفون الياء من (يفْعِل) كما حذفوا الواو منه في مثل (يَعِدُ).

قال سيبويه: وكذلك فَواعِلَ: تقول: يَوائِسُ.

أي ولا يبدلون من الياء الهمزة كما تبدل الواو في أواصل.

قال سيبويه: لأن قياس هذا أن يقول: يا غُلامُ وْجَل.

قال أبو عثمان: لا يلزم أبا عمرو هذا، لأنه ليس في كلامهم واوٌ ساكنة قبلها كسرة، وفي الكلام ياء ساكنة قبلها ضمة غير مشبعة مثل (قُيْل)، فقوله: "يا صالِحُ يْتِنا" مردود إلى (قُيْل)، و (يا غُلامِ وْجَل)، ليس له مثل فيردّ عليه.

قال سيبويه: فأمّا (أفْعَلَ)، فإنها تسْلَمُ، لأن الواو تَسْلَمُ في (أفْعَلَ).

قال أبو علي: فأما قوله: (أفْعَلَ)، فإنها تسلم، يريد أفْعَل من الياء نحو (أيْنَسَهُ)، تسلم الياء فيه ولا تعلّ، كما سلمت في (أفْعَلَ) من الواو ونحو أوْجَرْ.

وقوله: إلا أن يشذّ الحرف في (أفْعَل) من الواو نحو أتلَجَهُ في أوْلَجَهُ.

وقوله: وقد قالوا: يَأتَيِسُ، فجعلوها أي الياء بمنزلتها، أي بمنزلة الواو، إذا صارت الياء بمنزلة الواو في قلبك له تاء في (افْتَعَل)؛ فكذلك صار (يَأتَيِسُ) بمنزلة (ياجَلُ) في أن الياء التي هي فاء قلبت ألفًا، كما قلبت الواو ألفًا من (يأجَلُ) وفي كتاب أبي العباس: وقالوا: يا أسُ، ويايَسُ بدل يأتَيِسُ وياتئِسُ التي في نسخ غيره، وهو أجود لأنه أقرب إلى (يأجل) من (يَفْتَعِل) إليه.

ومن باب ما الياء والواو فيه ثانية وهما في موضع العين

قال سيبويه: فكذلك هذه الحروف حيث اعتلت، جعلت حركتهن على ما قبلهنّ، كما جعلت من الواو والياء حركة ما قبلهما.

يريد، إذا كانا لامين نحو يَغْزُو ويَرْمِي.

قال سيبويه: كما لزم ما ذكرتُ لك الحركةُ مما بعده.

أي كما لزمت العين من (يَغْزُو ويَرْمِي) الحركة مما بعدهما وهما الكسر والضّمّ اللذان لزما الزاي من (يغزو) والميم من (يرمي).

قال سيبويه: وكانت فَعُلْتُ أوْلى بفَعَلْتُ من الواو من فَعِلْتَ.

قال أبو علي: من الأولى صلة لقوله: بفَعِلْتَ، ومن الثانية صلة لأولى،

فتقدير الكلام فكان فَعُلْتُ بفَعَلْتَ من الواو أولى من فَعِلْتَ.

قال سيبويه: نظيره في الاعتلال من مُحَوّل إليه يَعِدُ، ويَزِنُ.

أي، نظيره في أنه كانت الفاء تبقى على حركتها لو لم تعلّ.

قيل في قوله: يَعِدُ ويَزِنُ: إنه ينبغي أن يكون يريد بيَعِدُ ويزِنُ عِدَةً وزِنَةً، لأن التحويل إنما هو في عِدَة دون (يَعِدُ)، لأنّ حركة الفاء حُوّلت إلى العين لمّا حذفت.

وقيل أيضًا: إن (فَعَل)، عليه أن يكون في مضارعه يَفْعَلُ ويَفْعِلُ، ووَعَدَ (فَعَلَ)، ولم يجئ في مضارعه إلا يَفْعِلُ، فقد حُوِّلَ من يَفْعِلُ إلى (يَفْعِلُ)، كما أن فَعَلَ من القول محوّل إلى (فَعُلْتُ)، فإن قيل لصاحب هذا التفسير الثاني: قد جاء (يَفْعُل) في باب (يَعِدُ)، وذلك قول بعضهم: وَجَدَ يَجُدُ، فمن جوابه: أنَّ يَجُدُ شاذّ، وحُذفت الفاء منه كما حُذفت من (يَفْعِلُ)؛ ليُعلم أنَّ الأصل (يفْعِلُ)، (فيَجُدُ) بعدُ كأنه على يفْعِلُ)، إذ لو كان على (يَفْعِلُ) لثبتت الفاء كما ثبتت في (مَوْضُوء) ونحوه.

قال سيبويه: فاعتلَّت كما اعتلّت خِفْتُ وهِبْتُ.

قال أبو علي: يقول: إنّ طُلْتُ فَعُلْتُ ليس بمنقول من فَعَلْتُ إلى فَعُلتُ كقُلْتُ، كما أن أصل خِفْتُ وهِبْتُ فَعِلْتُ ليس بمنقول من فَعَلْتُ كبِعْتُ.

قال سيبويه: ألزموه يفْعِلُ حيث كان مُحوَّلاً من فَعَلْتُ ليجري مجرى ما حول إلى فَعُلْتُ.

قال: يعني بقوله: ليجري مجرى ما حول إلى فَعُلْتُ، أي في أن تصير حركة عين (يَفْعَلُ) من الياء مثل حركة عين (فَعَلْتُ) منها كما كانت حركة عين (يَفْعُل) (وفَعَلْتُ) من الواو والياء، كما اتفقا في النقل.

قال سيبويه: فكما وافقه في تغيير الفاء كذلك وافقه في (يَفْعُل).

قال أبو علي: قوله: كما وافقه في تغيير الفاء، أي كما وافق ما كان من الياء ما كان من الواو في تغيير الفاء منه، وتحريكه بما هو من جنسه، كذلك وافقه في تغيير العين وتحريك ما هو من جنسه.

قال سيبويه: لأنهما لم يتعلاّ محوَّلتين، وإنّما اعتلتا من بنائهما الذي هو لهما في الأصل.

قال أبو علي: كأنّ قائلاً قال له: لِمَ لَمْ يجئ يَخافُ ونحوه على (يَفْعِل)، إذ كان الماضي منه على (فَعِلَ) كما أن الماضي من (يَبِيعُ) على (فَعِلْتُ)، وجاء المضارع على يفْعِل نحو يَبِيعُ؟ فقال: خالف (يَخافُ) (يَبِيعُ)، لأن ماضي (يَخافُ) أصله (فَعِلَ) ليس بمنقول من (فَعَلَ) إليه، كما أنَّ باعَ كذلك.

فلما كان أصله (فَعِلَ)، لزم في مضارعه (يَفْعَلُ)، ولم يلزم ذلك في (يَبِيعُ) وإن كان ماضيه (فَعِلَ)، لأن أصله (فَعَلَ)، فجاء المضارع على ذلك، ويدلُّ على أن (خافَ) أصله (فَعِلَ) غير منقول من (فَعَلَ) قولك: رجلٌ خافٌ، فوافق من الصحيح قولك: رجلٌ فَرِقٌ من فَرَقَ ويَفْرَقُ، فخافَ يخافُ أصله فَعِلَ يَفْعَل غير منقول، كما أن طالَ يَطُولُ أصله فَعَلَ يفْعُلُ غير منقول يستدل عليه بطويلٍ، كما استدللت على خافَ يخاف، وهما مثل ظَرِيفٍ وشَرِيفٍ وفَزِعَ وبَرِق.

قال سيبويه: فكما اتّفقن في التغيير، فكذلك اتّفقن في الإلحاق.

قال أبو علي: يقول: كما اتفق بنات الياء والواو في التغيير في (فَعَلْتَ ويفْعَلُ) كذلك اتفقن في غير التغيير في مجيء الفاءات مفتوحة غير منقولة إليها حركات عيناتها.

قال سيبويه: ونظيرها من الصحيح فَضِلَ يفْضُلُ.

قال أبو علي: أخبرنا أبو بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان قال: حدثني الأصمعي قال: سمعت عيسى بن عمر ينشد لأبي الأسود[1]:

ذَكَرْتُ ابنَ عبّاسٍ ببابِ ابن عـــامرٍ وما مَرَّ من عَيْشِي لديه وما فَضِـــلْ

قال سيبويه: فلمّا كنّ في معنى ما لا بُدَّ له أن يخرج على الأصل لسكون ما قبله، تحرَّكْنَ.

أي، صَيِدَ بمعنى اصْيَدَّ، وما قبل الياء من (اصْيَدَّ)، فلا يلزم اعتلالها.

(١) هو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٤٦ والكتاب ٧١/١ وشرح المفصل ٣٨/٢ والرد علـــى النحاة ٩٦ والخزانة ٢٨٥/١

كان ابن عباس رضي الله عنه أميرا على البصرة من قبل علي كرم الله وجهه، فكان يكرم أبا الأســـود فمدحه.

والشاهد إنه نصب (كلا) بإضمار فعل يفسره (جزاه الله عني) كأنه قال: فجزى الله عني كلا، جزاه عني.

obeikandl.com

ومن باب ما لحقته الزّوائد من هذه الأفعال المعتلةً

قال سيبويه: و لم يجعلوه يعتلّ من محوّلٍ إليه.

أي، لم يجعلوا (أفْعَل) يعني من (فَعَلَ) الذي يحوّل إليه (فَعَلَ) معتلا، وذاك أنه لو أُعِلَّ (أفْعَل) مما نقل إليه (فَعَل)، لكان خروجًا عما عليه أصول الأبنية، – لأنه كان يصير الإعلال في بنات الواو من (أفْعُل) من بنات الياء من (أفْعِل)، فلما كان يؤدي إلى هذا جُعل الإعلال في (أفْعَل) ونحوه من (فَعَل) المنقول، لا من (فَعُل) (وفَعِلَ) المنقول إليهما (فَعَل).

قال سيبويه: وذلك أجادَ وأقالَ.

قال أبو علي: (أجادَ) كان أصله (أجْوَدَ)، وكان الحرف الذي قبل الواو ساكنًا، فلما أعلّت الواو حُوِّلت حركتها إلى الحرف الساكن الذي قبله.

قال سيبويه: وفي تفاعَلْتُ وتَفَعَّلْتُ مع ما ذكرت أنه لم يكن ليعتل... الفصل.

أي مع ما ذكرت من أنّه أعلّ لاجتمع ثلاثة سواكن، لزم حذف اثنين منها وأنه في قوله: لم يكن ليعتل رفع بالظرف الذي هو (في).

قال سيبويه: مما أسكن ما قبله، فيما ذكرت لك، قبل هذا شبّهوه بفاعَلْتُ.

أي مما ليس قبله ألف ولا ياء ولا واو.

قوله: شبهوه بفاعَلْتُ أي بفاعَلْتُ الذي عينه ياء أو واو.

قال سيبويه: و لم يتعل الحرف من محوّل إليه.

أي الحرف الذي قبل العين من أقام من الحركة التي حوّلت إليها من العين.

قال سيبويه: لأنه قد يشترك في هذا المعنى ما يصح.

قال يقول: إنه قد يشترك في معنى (افْتَعَلوا) ما يصحُّ وهو (تفاعَلُوا).

obeikandl.com

ومن باب ما اعْتُلَّ من الأسماء المعتلَّة على اعتلالها

أي على اعتلال الأفعال.

قال سيبويه: وذلك أنهم يكرهون أن يجيء على الأصل مجيء ما لا يعتلّ فَعَل منه.

قال: ما لا يعتل (فَعَلَ) منه نحو (ضَرَبَ)، فإنه يقال فيه: (ضارِبٌ).

قال سيبويه: ولا تجعلها بمنزلة فَعُلْت في الفعل.

قال أبو علي: يقول: لا تُبدل من الياء واوًا إذا انضم ما قبلها في الفعل نحو: رَمُو، ومَرْمُو.

قال سيبويه: فمَعِيشَةٌ يصلح أن تكون مَفْعَلَة ومَفْعِلَة.

قال أبو علي: يجيز سيبويه في (مَعِيشَة) أن تكون مَفْعَلة، كأنّ أصله (مَعْيُشَة)، ثم يبدل من الضمة كسرة لتصح الياء كما أبدلتها منها في (بِيض) جمع أبْيَض، وفي (عِين) جمع (عِيان) على قول من قال: (رُسْلٌ) فهذا قوله في هذا ونحوه، أعني (مَفْعُلَة) من بنات الياء ونحوها.

وأما الأخفش فلا يجيز في مَعِيشَة أن تكو مَفْعُلَة، وكذلك (دِيكٌ) (وفِيلٌ) ونحوه، لا يجيز فيه أن يكون (فُعْلاً)، ويقول: لو كان (مَفْعُلة) أو كان فُعْلاً لكان (مَعُوشَة، ودُوك).

ويقول: إنما تبدل من الضمة كسرة لتصحيح الياء في الجموع دون الأفراد، وبيضٌ جمعٌ، وكذلك (أدْلٍ، وحُفِيٌّ)، فأما الآحاد فلا يبدل من ضمتها كسرة.

قال أبو عثمان: وقد ترك الأخفش قوله هذا، وناقض فيه، لأنه يقول: إن المحذوف من (مَبِيع) عين الفعل، فلما حذف العين صار (مَبُوع) على وزن (مَقُول)، ثم أبدل من ضمة الباء كسرة، ومن واو (مَقُول) ياء فصار (مَبِيع)، فقد قلب الضمة كسرة في الواحد، وهو يزعم أنه لا يفعل ذلك إلا في الجميع.

قال سيبويه: إذا أردت منهما مثل مُخْدَعٍ، وكمُسْعُطٍ يجري من الواو (كأفْعُل) في الأمر قبل أن يدركه الحذف.

أي حذف العين من همزة الوصل، قال: لو أمرت من (قُلْ) قبل أن يدركه الحذف والتغيير لقلت: (أقْوُل).

قال سيبويه: وذلك نحو (مَكْوَزة)، (ومَزْيَد).

قال أبو علي: يقول: (مَزْيَدٌ، ومَكْوَزَةٌ، ومَرْيَمٌ)، ونحو هذا، أسماء مصوغة لأشخاص بأعيانها، لا مناسبة بينها وبين الفعل، ولو كانت من الفعل لاعتلت، كما أن (مَوْرَق، ومَوْهَب) لو كانا مصدرين أو موضعين للفعل لكسرت العين منهما، و لم تفتح مثل مَوْعِل، لكن لما كانا اسمين علمين لم يجريا مجرى ما أخذ من الفعل لموضعه.

وقال أبو علي: تَهْلَلٌ، اسمٌ عَلَمٌ، ولو كان منقولاً من الفعل مسمّى به بعد أن استعمل فعلاً، لوجب أن يكون كما أعِلّ، يريد، لما كان كذلك.

وقال أبو علي: مَحْبَبٌ عَلَمٌ، كما أن مَوْرَقٌ عَلَمٌ، وجاء كل واحد منهما مخالفًا للأسماء المناسبة للأفعال نحو الأسماء المأخوذة من الأفعال لمواضع الأفعال.

قال سيبويه: ويتمّ في (أفْعُل)، (وأفْعِل) لأنهما اسمان.

قال أبو علي: (أفْعُل) الذي عينه واو لا يُعَلُّ مثل أدْوُرٌ، (وأفْعِل) نحو (أهْوِناء) في جمع (هَيِّن) لا يُعلّ أيضًا لما ذكره سيبويه.

قال أبو علي: إذا كانت الزيادة في أول الكلمة زيادة يشترك فيها الاسم والفعل وتدخل عليهما جميعًا، فإنك إذا أدخلتها على الاسم وكان كل بناء من الأبنية التي يشترك فيها الاسم والفعل صحَّحته، ومثاله الهمزة التي تدخل في نحو: أنا أضْرَبُ، وأحْمَرُ، إذا بنيت اسمًا على (أفْعَل) صحَّحته نحو هذا (أقْوَلُ)، وإن أدخلته على فعلٍ أعللته، فقلت: (أقالَهُ)، ومثال ما يجيء في أوله الزيادة التي يشترك فيها الاسم والفعل إلا أنه على مثال لا يكون عليه الفعل، بناؤك نحو (تِحْلِيءٍ) من القول تقول فيه: (تِقِيلٌ)، فتُعِلّ، لأن البناء للاسم دون الفعل، وإن اشتركا في الزيادة، فاختصاص الاسم بالبناء الذي يكون له دون الفعل بمنزلة الزيادة التي تقع أولاً، ويختص بها الاسم دون الفعل في أن يُعَلّ الاسم المختص بالبناء الذي لا يكون في الفعل وإن كان في أوله الزيادة التي تدخل على الفعل كما يُعَلُّ ما في أوله الزيادة التي اختص بها، فإن كان على بناء الفعل ألا ترى أنك تعِلّ نحو (تِحْلِيءٍ) من القول والبَيْع، كما تُعِلّ المثابَةَ والمقالَ والمآةُ ونحو ذلك، وعقْدُ هذا الباب على هذا.

قال أبو الحسن في قول سيبويه: إن أردت مثال إثْمِد قلت: إبْيِعٌ وإقْوِلٌ، لئلا يكون كإفْعِل منهما فِعْلاً وإفْعَلْ قبل أن يدركهما الحذف والسكون للجزم. يعني فرقوا بين إبْيِعٍ وإبْيَعٍ إذا كانا اسمين من (بِعْ)، (وخِفْ) من قبل أن يحذفا، لأنهما كانتا قبل الحذف (إخاف وإبيع)، فحذفوا همزة الوصل لما تحركت الياء، وحذفوا موضع العين لما أسكن موضع اللام

للوقف أو الجزم، والفصل في جميع هذه الأبنية يقع بين الاسم والفعل قبل أن يدرك الفعل الحذف، على هذا جميع هذا الباب وإن اقتصر أبو الحسن على هذا المثال.

قال سيبويه: وإنما منعنا أن نذكر هذه الأمثلة فيما أوله ياء، أنها ليست في الأسماء، والصفة إلا في (يَفْعَل).

قال أبو علي: يقول: لم يذكر كيف تبنى هذه الأمثلة من بنات الياء والواو فيما أوله الهمزة، لأنه لم يجئ ما أوله ياء من الأسماء والصفات مجيء ما أوّله الهمزة، إنما جاء منه مثل (يَرْمَعُ) في الاسم، فكما لم يذكر كيف يُبنى مثل (أفْعُل) لأنه ليس في الأسماء والصفات مثله كذلك لم يذكر في الياء لأنه لم يجئ.

قال سيبويه: فمن ثَمَّ لم يحتاجوا إلى التفرقة، يقول: لم يفرّقوا بين الأسماء والأفعال التي على وزنها وأوائلها ميم، لأن الانفصال بينهما يقع بالزيادة، ألا ترى أن الفعل لا يكون أوّله ميمًا.

قال أبو علي: تُفْعُلٌ، إذا بنيت مثله من القول فإنه يجب إعلاله لأنه بناء يختصّ به الاسم، ألا ترى أنه ليس في الأفعال (تُفْعُلٌ).

قال سيبويه: وكذلك تِفْعِل نحو (التِّحْلِيءِ) يُجرى مجرة (أفْعِل)، كما أجري تُفْعُلٌ مُجرى أفْعُل.

يريد (بأفْعِل) الذي هو فعلٌ لا اسم، أي يُعَلّ مثل (تِحْلِيءٍ) من القول والبيع، كما يُعلّ (أفَعِل) الذي هو فِعْلٌ قبل الحذف والسكون.

ومن باب أُتِمّ فيه الاسمُ على مثال فمُثِّلَ به لسكون ما قبله أو ما بعده

قال سيبويه: ولو كان جاء عليه لاعتلّ، فإنما هو كفَعِيلٍ يعني مَفْعُول.

قال أبو علي: يريد: أن (فَعيل) الذي هو في بمعنى (مَفْعُول) غير جار على الفعل، كما أن (طويل) ونحوه من (فَعِيلٍ) الذي بمعنى (فاعِلٍ) غير جارٍ على الفعل، وإذا لم يجريا على الفعل، وكان ما بعده ساكنًا لم يجب أن يُعلّ.

قال: وسألته عن (مِفْعَل)، لأي شيء أُتِمَّ؟ الفصل.

قال أبو علي: يريد أن (مِفْعَل) مثل (مِفْعَال) في المعنى، فكما لا يُعل (مِفْعال) لاجتماع ثلاث سواكن وحذف اثنين منها، كذلك لم يعلّ (مِقْوَلٌ) الذي بمعناه كما لم يُعَلّ (اعتَوَرُوا) الذي يعني به تَعاوَرُوا.

قال: وسألتُه عن واو عَجُوزٍ، وألف رِسالةٍ، وياء صَحِيفةٍ، الفصل، آخره فإنما أجمعُ ما أصله الحركة.

قال أبو علي: يعني أن أصل العين في مَعُونَةٍ ومَعِيشَةٍ الحركةُ، لأنهما على وزن مَفْعُلَة، ومَفْعَلَة.

قال سيبويه: فهذه الأسماء بمنزلة ما اعتل على فعله.

قال أبو علي: ما اعتل على فعله من الأسماء: (قائِلٌ وبائِعٌ)، ومعنى قوله: اعتُلّ على فعله، أن (قائلاً) اعتلَّ لما اعتلَّ (يقول)، لأنّه جار عليه، ومشابِهُهُ واعتلّ (يَقُولُ) لاعتلال (قالَ)، وأصل الاعتلال في هذا وما أشبهه إنّما سرى فيه من الفعل الماضي، ولولا هو لما اعتلّ المضارع ولا الاسم الجائي عليه لسكون ما قبل العين فيهما، وما اعتلّ من الأسماء، فإنما يعتلّ للمناسبة بينه وبين الأفعال بأن تكون جارية عليها أو موافقة لها في البناء نحو حافٍ، وبابٍ، وسائرها يجب أن يصح، وهذه جملة تشتمل على عامة الإعلال والإتمام.

قال أبو علي: ويدلّ تصحيح (عاوِرٍ) ونحوه على أن الإعلال في اسم الفاعل نحو (قائِل) إنما حدث لجريه على الفعل، ألا ترى أن (عاوِرًا) يصح لصحته في (عَوِرَ).

قال سيبويه: فإنما هو كمعُونَةٍ ومَعِيشَةٍ، و لم تُرد اسمًا عل الفعل.

قال أبو علي: يريد: لم تُرد بمَعايشَ اسمًا جاريًا على الفعل، فلزمك أن تعلّه كما تعلّ الأسماء الجارية عليه، وليست الجموع بجارية على الفعل جري أسماء الفاعلين عليها.

قال سيبويه: فإذا قلت: فَواعِل من (عَوِرْتُ وصَيِدتُ) همزْتَ، لأنّك تقول في شَوَيْتُ: شَوايَا.

قال أبو علي: كان حكم اسم الفاعل من (شَوَى) إذا كان كسِّر أن يقال: (شَواوِي)، الواو الأولى بدل من ألف فاعِل، والتي بعد الألف عين الفعل، واللام بعدها، لكن لو جمع هكذا لوقعت الواو قبل حرف قريبة من الطرف، وقبل التي قبله واو أخرى، فلزم همزه لقربه من الطرف، كما لزم همز (أوائِل)، فإذا لزم همزه فقلت: شَواءٍ صار كمَطاءٍ في اعتراض الهمز في الجمع فإذا صار إليه أبدلت من الياء الألف كما أبدلت منها في (مَدارَا)، فصار (شَواءَا)، ثم أبدلت من الهمزة الياء لاجتماع ثلاث متجانسات، كما أبدلتها منه في خَطايا ومَطايا، فصار شَوايا، فمعنى قوله: (لأنك تقول في شَوَيْتُ شَوايا)، أي أنك تعتبر صحة الواو والياء في عَوِرَ وصَيِدَ بشَوَيْتُ وحَيِيتُ، وتصححها حيث تصحّحها، وكذلك تُعلّهما حيث أعللتهما، وكما اعتلّت العين في شَوايا الذي عِبْرةٌ لعَوِرَ، كذلك اعتلّت من عَوائِر، وصَيايِد، كما أنّه لو صحّ في عاوِرٍ صحَّ في شاوٍ، والياء التي في شَوايا بعد ألف الجمع هي منقلبة عن الهمزة المنقلبة عن الواو التي هي عين الفعل من حَيِيَ، فإنما أبدل منهما ياءان لاعتراضهما في الجمع.

ومن باب ما جاء من أسماء هذا المعتلّ على ثلاثة أحرفٍ لا زيادة فيه

قال أبو علي: كل اسم من الأسماء الثلاثية وافق بناءً من الأبنية التي تكون للأفعال أعِلَّ كما يُعَلّ الفعل إلاّ أن يشذّ شيء نحو قَوَد، وكل اسم من الثلاثي جاء على بناءٍ يختص به الاسم صُحّح و لم يُعَلّ نحو بُيُضٍ، ونُوَمٍ، ومُرَرٍ، وعلى هذا جميع هذا الباب.

قال سيبويه: فوافقَتْ، (يعني هذه الأسماء) الفعلَ كما تُوافق الفعلَ في باب يَغْزُو ويَرْمي.

قال أبو علي: يعني أنك إذا جعلت (فَعَلَ) من (غَزَوْتُ)، و (رَمَيْتُ) اسمًا أعللته فقلت: هذا غَزًا، ورَمًا، واعتلّ اعتلال (غَزا) إذا أردت به الفعل نحو غَزا، وإعلاله قلبك الواو التي هي لامه ألفًا.

قال سيبويه: كما فُعل ذلك بأدْؤُرٍ وخُونٍ.

قال أبو علي: يقول: لو جاء (فَعَلٌ) على الأصل كما جاء (رَوِغٌ) للزم إعلاله كما لزم الإعلال في أدْؤُرٍ وخُؤُنٍ لانضمام عينيهما.

قال سيبويه: و لم يكن لأدْؤُرٍ وقَؤُولٍ مثال من غير المعتل يسكن فشبَّه به.

قال أبو علي: يقول: لم يكن لأفْعُل وفَعُول نظير من غير المعتل يسكن نحو (كَبْدٍ)، ألا ترى أن العين من (أفْلُسٍ) لا تكون إلا بحركة أبدًا.

قال سيبويه: وأما فُعُلٌ في بنات الياء فبمنزلة غير المعتل، لأن الياء وبعدها الواو أخف عليهم.

قال أبو علي: يقول: الياء إذا كانت بعدها الواو مثل يَوْم وحَيُودٍ أخف من الواو إذا كان بعدها الواو، نحو قَؤُولٍ، فكذلك الياء إذا كانت بعدها الضمة أو معها كانت أخفّ من الواو ومعها الضمة، فلذلك تُقْلَبُ (فُعُل) من الياء نحو (بُيُضٌ)، وحذفت نحو عُوْنٍ، وبُونٍ.

قال سيبويه: ومن قال: رُسْلٌ فخفَّف، قال: (بِيضٌ وغِيرٌ) كما يقول بها في (فُعْلٍ) من أبْيَضَ لأنها تصير فُعْلاً.

قال أبو علي: يقول: إنها مخففة توافق (فُعْل) الذي هو جمع (أفْعَل) فكما تبدل من الضمة كسرة في فُعْل أفْعَل نحو بِيضٌ في (أبْيَض) لتصحّ الياء فيه ولا تنقلب واوًا لانضمام ما قبلها وسكونها، كذلك (فُعِل) في (فُعْل) المخففة من (فُعُل).

obeikandl.com

ومن باب تُقْلَبُ فيه الواو ياءً لا لياء قبلها ساكنة

قال سيبويه: ألا ترى أنّ ذلك دعاهم إلى أنهم لم يثقلوها في (فَعْلات) إذا كان ما أصله التحريك يسكن.

قال أبو علي: يقول: يسكن نحو (فَعْلاتٍ) لو حركت عينه المعتلة لما يلزمه من انقلابه ألفًا لوقوعها متحركة بين متحركين.

قال سيبويه: وأمّا ما كان قد قلب في الواحد فإنه لا يثبت في الجمع.

قال: يقول: قَلَبَتْ الألفُ الواوَ ياءً في (رِياضٍ وجِبالٍ) ونحوه لشبهها بالياء وإن كانت ساكنة كما قلبت الياء من (يَوْجَلُ) الواوَ التي هي ياء، وإن كانت ساكنة، على القلب في (رِياضٍ وجبالٍ) أجود منه في (يَيْجَل) لمكان الكسرة.

قال سيبويه: فلما كان ذلك من كلامهم ألزموا البدل ما قلب في الواحد.

أي ألزموا بدل الياء من الواو في جميع ما أبدلت الياء من الواو في واحدة.

قال سيبويه: وإذا قُلت: فِعَلَةٌ، فجمعت ما في واحده الواو، أثبتّ الواو كما قلت: فِعَلٌ فأثبتّ ذلك.

قال أبو علي: يقول: إذا جمعت اسمًا على (فِعَلَة) وقد صحّت الواو في واحده صحَّحته في (فِعَل)، فوافق (حِوَلاً) ونحوه من الآحاد التي صحت العين منها وليس بعد العين من (فِعَلَة) ألف تقلب الواو ياء، كما كان في (السِّياطِ) نسقٌ أو (زوجٌ) وإن اتفقا في صحة الواو فيهما مفردين فقد اختلفا في الجمع وانقلاب العين فيه، لأنه ليس بعد العين في (فِعَلَة) ألف، كما كان في (فِعال).

قال سيبويه: وهذا ليس بمطرد يعني ثِيَرة.

قال أبو علي: إنما قال: إن (ثِيَرة) ليس بمطرد، لأنه لا ألف بعد العين منها، فتقلبها كما كان في (سِياط).

وكان أبو بكر يقول: هو مقصور عندي من (فِعالة) نحو ذِكارة وحِجارة، فقصر عنها، وقد ثبت انقلاب الواو منها ياء لوقوعها قبل الألف.

وحكي عن أبي العباس أنه قال: قلبت الواو فيه ليُفرَّق بين ثور الأقط وثور البقر.

قال سيبويه: ولو جمعت الخِيانَةَ والحياكة كما قلت: رسالةٌ ورسائلُ، لقلت حوائِك وخَوائِن.

قال أبو علي: الواو في (حَوائك) إذا كان جمع (حِياكَةٍ) هي عين الفعل من (فَعائِل)، والهمزة مبدلة من ألف (فِعالة)، وفي حَوائِك إذا كان جمع (حِياكَةٍ) هي الواو التي تبدل من ألف فاعل في مثل (ضَوارِب)، والهمزة فيها بدل من الواو التي هي عين الفعل.

قال سيبويه: فكأنك تقول: عاوَدَ فتقلبها واوًا.

أي: فتقلب الياء التي انقلبت عن الواو في حِياكَةٍ وخِيانَة.

وقوله: فكأنك تقول عاوَدَ، يشبه الفتحة في فاء (فَعائِل) مثل قولك: (حوائِك) بالألف التي تكون قبل الواو في (عاوَدَ) فكما صحّت الواو في (عاوَدَ) وقبلها الألف، كذلك صحَّت وقبلها الفتحة في الجمع وإن كانت معتلة في الواحد، لأن ماله اعتل فيه زائل عنه في الجمع.

قال سيبويه: والحرف الذي قبل المعتل فيما ذكرت لك ساكن.

أي في اسْتَفْعَلَ وأفْعَلَ.

قال أبو علي: يريد أن الفاء في اسْتَفْعَلَ وأفْعَل ساكن قبل الإعلال، وليس التاء في افْتَعَل كذلك، وكما سكنت الفاء في اسْتَفْعَل وأفْعَل، كذلك سكنت في مصدريهما فألقيت حركة العين على الفاء الساكنة وحذفت العين من اسْتِفْعال وإفْعال لالتقاء الساكنين ولم يكن ما قبل العين من افْتِعالٍ في احْتِوارٍ ونحوه ساكنًا فتلقى عليه حركة المعتل، كما فُعِل في أفْعال ونحوه، فحركت العين ولم تحذف كما حذفت في افْعال.

قال سيبويه: ولا يفعلون هذا بالياء لأنها بعدها أخف عليهم.

أي لا تُهمز الياء إذا انضمّت، لأن الواو بعدها أخف عليهم من الواو بعد الواو، فنحو غَيُور وعُيُون أخف من غُوُور.

قال سيبويه: لخفة الياء وشبهها بالألف، فكأنّها بعد ألف.

أي الواو إذا كانت بعد الياء في (غَيُور) فكأنها بعد ألف نحو (عاوَدَ) لأن الياء تشبه الألف، فصحّت بعد الياء كما تصح بعد الألف.

قال سيبويه: شبَّهوها بقولهم: عُتِيٌّ في عُتُوٌّ، وجُثِيٌّ في جُثُوّ وعُصِيٌّ.

قال أبو علي: قلبت الواو في (صُوَّمٍ) ياء لقربها من الطرف، وانضمام ما قبلها، كما أن عُصيّ وعُتِيّ قلبت الواوان فيه ياءين لذلك، فصُيِّم وإن لم يكن المعتل منه اللام فهو مشبّه بالمعتل اللام، الدليل على ذلك كسر الفاء منه ككسرها في عِصِيّ، وأنها إذا بعدت من الطرف بحرف آخر غير اللام لم تعلّ، فمن قال: صُيَّم لم يقل إلا صُوّام، و لم يقلب الواو فيه ياء.

قال سيبويه: وأمّا طويلٌ وطِوالٌ فهو بمنزلة جَاوَرَ وجِوارٌ.

يريد: إن الواو في الجمع صح كما صح في الواحد، كما أنه صح في المصدر لصحته في الفعل.

قال سيبويه: جعلوه بالزيادة التي لحقته بمنزلة ما لا زيادة فيه.

قال أبو علي: يريد، أن (حَولان، وحَيَدان) خرج بالزيادة التي لحقته عن مشابهة الفعل، لأن الفعل لا تلحقه هاتان الزيادتان كما خرج الحَوَلُ لمخالفة بنائه بناء الفعل عن مشابهة الفعل فلم يعلاّ كما أعِلّ الفعل.

قال سيبويه: قالوا: مَشُوبٌ ومَشِيبٌ.

قال أبو علي: إنما قيل مَشِيبٌ في مَشُوبٌ، فقلبت الواو فيه ياءً لأن قربها من الطرف كقرب فُعَّل منه.

قال سيبويه: ومع هذا أنهم لم يكونوا ليجيئوا بها في المعتلّ الأضعف على الأصل، إلى قوله وهو: ويتركان في المعتلّ الأقوى.

قال أبو علي: المعتل الأضعف المعتل اللام، والمعتل الأقوى المعتل العين.

قال سيبويه: فتمّت كما قالوا: عَرَواء.

أي كما صححوا عَرَواء المعتل اللام كذلك صححوا قُوَباء المعتل العين.

قال سيبويه: وقد قال بعضهم في فَعَلان وفَعَلَى كما قالوا في فَعَلٍ ولا زيادة فيه.

قال أبو علي: من قال: (دارانٌ) أعلّه كما أعلّ (دارَ)، و لم يخرجه بالزيادتين من شبه الفعل كما لم يخرجهما الهاء في نحو دارَة، وعانَة من شبهه، لأن الألف والنون قد توافق الهاء فلا يعتد بهما كما لا يعتد بالهاء، تقول في تصغير زَعْفَران: زُعَيْفِران. ولو كان معتدًا

لم يجز هذا التصغير، فيصغّر بناء ما كان فيه هذه الزيادة من نحو ما ذكرنا كما يصغر ما فيه الهاء وزاد على مثال فُعَيْعِيل.

قال أبو العباس: يقول: إن المطرد في باب (دارانٍ) الإعلال، ويعتل بما ذكرتُ من أن الزيادة غير معتد بها، فلم يخرج بها من شبه الفعل.

obeikandl.com

ومن باب ما تُقْلَبُ فيه الياءُ واوًا

قال سيبويه: فأجريت مجرى الأسماء التي لا تكون وصفًا.

قال أبو علي: أجريت الطُّوبَى مجرى الأسماء لأنها إنما تكون وصفًا بمنْ نحو أطْيَبُ مِنْ كذا، فإذا لم يوصل بِمنْ، شابهت الأسماء، ألا ترى أن (أفْضَل) من قولك: (أفْضَلُ من زيدٍ) ينصرف في النكرة كما ينصرف (أفْكَلَ) ولو كان مع حذف (مِنْ) منه وصفًا كما يكونُ إيّاه مع إثباته لم ينصرف في النكرة كما لا ينصرف في (أحمر)، فشابه الاسم من هذه الجهة، ودخل الألف واللام فلم يثبت معهما (مِنْ).

قال سيبويه: فإنما أرادوا أن تحول إذا كانت ثانية من علّة.

أي: أي أن تُحول الياء إذا كانت ثانية نحو الطُّوبى.

وقوله: من عِلّة، أي من أجل الضمة التي قبلها.

وقوله: (فكان ذلك)، أي قلب الياء واوًا في الطُّوبى، وتَقْوَى وشَرْوَى.

obeikandl.com

ومن باب ما تُقلب الواو فيه ياءً
إذا كانت متحركة والياءُ قبلها ساكنة

قال سيبويه: فأصلها (فَيْعُولَة)، وليس في غير المعتل فَيْعَلُولٌ مصدرًا.

قال أبو علي: أصل قَيْدُود قَيْدُودٍ، كأنه (قَيْوَدُود)، فقلبت الواو التي هي عينٌ ياءً لوقوع الياء الساكنة قبلها، ثم حذفت العين وألزمت الحذف إذ استمر في نحو (سَيِّد)، وهذا يدل على أنه قد يكون في بناء المعتل ما لا يكون في الصحيح.

فإن قيل: ما تنكر أن يكون (فَعْلُولَة) دون (فَيْعُولَة)، وأن يكون هذا البناء جاء في المعتل وإن لم يجئ (فَعْلُولَة) في الصحيح كما جاء (سَيِّدٌ) وإن لم يجئ في الصحيح أو جاء على (فَعْلُولَة) للزوم الهاء له، فإن لم يجئ بغير الهاء على ذلك كما جاء (مَفْعُلَة) بالهاء و لم يجئ مَفْعُل؟

قيل: لو كان (فَعْلُولَة) لوجب أن يقال فيما كانت عينه واوًا كونُونَة قَوْدُودَة، فكانت تظهر الواو دون الياء لأنها العين، ولما أظهرت الياء علمنا أنّها ليست بفَعْلُولَة.

قال سيبويه: ولأنهم قالوا: هَيَّانٌ وتَيَّحانٌ لم يكسروا.

قال أبو علي: يقول: لو كان سَيِّدٌ، ولَيِّنٌ على فَيْعَل، لفتح العين لمدغم فيها كما فتح العين من هَيَّبان، وتَيَّحان، لأن هَيَّب وتَيَّح من هيَّبان وتَيَّحان بمنزلة سَيِّد، ولقيل: عَيّر، ففتح عينات هذه الحروف يدل على أن سيِّدًا ونحو لو كان أصله الفتح لفُتح كما فُتحْنَ، إذ هُنّ مثله في الزِّنة والإعلال ووقوع الزيادات قبل العين.

قال أبو علي: الدليل على أن المحذوف من (مَيْت) العَيْنُ ظهور الياء، ولو كان ياء (فَيْعَل) المحذوف لقيل: ماتَ دون (مَيْت)، وإنما كان يلزم مات، لأنه إذا حذفت ياء (فَيْعَل) بقيت الواو التي هي عين متحركة، فلزم انقلابها ألفًا كما لزم انقلاب (خافَ) لذلك وتعلم من بنات الواو في هذا أن المحذوف من بنات الياء نحو (لَيْن) العين أيضًا، كما تعلم من كينونة أن الياء في صيرورة ليست بالعين، وإنما كان حذف الواو التي هي عَيْن أوْلى، لأنها المتكررة كما أن التخفيف وقع على الهمزة الثانية لتكررها.

قال سيبويه: لما كانوا يحذفونها في العدد الأقل.

يعني بالعدد الأقلّ (سيِّدًا) إذا قيس بعدّته عدّة كَيْنُونَة.

قال سيبويه: وبلغن الغاية في العدد إلا حرفًا واحدًا.

قال: يعني بالغاية نحو (اشْهَيْبابٌ)، فإنه على غاية ما يكون عليه الاسم ذو الزوائد، والأصل كثرة، (وكينونة) أقلّ منه بحرف واحد.

قال سيبويه: وإنما أرادوا بِهِنَّ مثل عَيْضَمُوزٍ.

أي بكينونة ونحوها، لأن (عيضموزًا) على (فَيْعَلُول) فألحق به من الثلاثي (كينونة) ونحوها.

قال سيبويه: وأمّا (فِعْيَلٌ) مثل (حِذْيَمٍ)، فبمترلة فَيْعَلٍ.

قال أبو علي: يريد أنه مثله في باب الإدغام، لأنك تقلب الواو ياء لسكونها قبلها كما قلبته في (طيًا) مصدر طَوَيْتُ، (ففَعْيَل) من القول بمترلة (فَيْعَل) منه.

قال سيبويه: و (أمّا تَحَيَّزْتُ فتَفَيْعَلْتُ). الدليل على ذلك ظهور الياء مشددة، وإنما ظهرت في التضعيف، لأن ياء (تَفَيْعَل) وقعت ساكنة قبل الواو التي هي عين، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء فيها، ولو كان (تفعَّلْتُ) لظهرت الواو مُضعَّفة، كما تقول: تَقَوَّلْتُ في تَفَعَّلْتُ من القول، فبهذا تعلم أنه تَفَيْعَلَ دون تَفَعَّل.

وأمّا التّحَيُّز، إذا أردت مصدره فهو على تَفَعُّلٍ وإن كان وزنه على الحقيقة تَفَيْعُل، إلا أنه لو كان تَفَعُّل دون تَفَيْعُل، لكان التَّحَوز، يقول الله تعالى: ﴿أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِئَةٍ﴾ [الأنفال:١٦] وزنه مُتَفَيْعِل.

قال سيبويه: لأن الحرفين ليسا من موضع تضعيف، فهم في الواو والياء أجدر.

قال أبو علي: أي إذا لم يُدغموا (وَتَدَه)، فيقولوا: وَدَّهُ لتحرك المقارب الأول، فإن لا يدغموا الواو والياء إذا تحرك الأول منهما أجدر، لأن الواو والياء مخارجهما أبعد من مخارج التاء والدال، لأنهما من أطراف الثّنا واللسان، والواو من الشفة، والياء من وسط اللسان ومخارجها أبعدُ، وإذا تباعد المخرجان كان الإدغام فيه أشد امتناعًا.

قال سيبويه: و لم يجيزوا وَدَّهُ.

قال أبو علي: يريد في (يَفْعَل) من وَتَد، لأن وَتَدَ مثل وَعَدَ، فالفاء تنحذف في يَفْعِلُ، و لم تدغم التاء في الدال وإن تقاربا لتحرك التاء.

قال سيبويه: ومثل ذلك رُوْيَة ورُوْيَا، الفصل.

قال أبو علي: الأصل في (رُوْيا) الهمزة وإن حذفت، فكما لا تدغم الهمزة في الياء، كذلك لا تدغم هذه الواو، كما لم تردّ الياء في (لَقَضْوَ)، وأنت تريد (لَقَضُوَ الرَّجُل)، لأنه وإن أسكن فالضمة مرادة، كما أن الهمزة مرادة وإن خفف.

قال سيبويه: لأن الواو بدل من الألف فأرادوا أن يمدُّوا.

أي: الواو في (سُوِيرَ) كما تمد الألف في (سايَرَ)، ولو أدغم لزال مثال المَدّ.

قال سيبويه: وألا يكون فُوعِلَ وتُفُوعِلَ بمنزلة فُعِّلَ وتُفُعِّلَ.

قال أبو علي: لو أدغمت تُسُوِيرَ فقلت: تُسُيِّرَ لالتبس تُفُوعِلَ بتُفُعِّلَ كما كان يُلبِسُ فَوْعِلَ نحو سُوِيرَ تُفُعِّلَ لو أدغمت.

قال سيبويه: فيصير بمنزلة حرفين يلتقيان في غير حروف المدّ.

قال أبو علي: يقول: لو أدغمت الواو في الياء، أو الواو في الواو في (سُوِيرَ)، (وقُوِولَ)، لزال عنهما بالإدغام المدّ، فخالف بعض الأفعال بعضًا، لأن المدّ في الألف من (سايَرَ)، لا يجوز أن يزول لامتناع إدغامها.

ولو أدغم هذه الواو لزال بالإدغام عنها المدّ وصار بمنزلة الحروف التي لا مدّ فيها، كالياء والتاء ونحوهما من الحروف الأمثال المتعرية من المدّ.

قال سيبويه: فلما كانت كذلك شُبِّهت هذه الياء بواو رُوْيَةٍ، وواو يُوطِئ.

قال أبو علي: يقول: شبهت الياء التي في (دِيوانٍ) بالواو في (رُويه)

مخففة همزتها، فلم تدغم الياء في الواو من (دِيوانٍ)، كما لم تدغم الواو في الياء من (رُوِيَةٍ) لاجتماعهما في أنهما غير لازمتين، ألا ترى أن الياء من (دِيوان) أصلها الواو وعنها انقلبت، كما أن أصل الواو في (رُوِيَةٍ) الهمزة وعنها خففت.

قال سيبويه: ولذلك قلت: قَرَارِيطُ.

أي لأن وزن (دِيوانٍ وقِيراطٍ) في الأصل فِعّال، قلت: قَرارِيطُ فرددت التضعيف لما فَصَلت بينهما بحرف، ولو كان فِيعالاً، ولم يكن فِعّالاً، لوجب في تكسيره وتصغيره قراريط، ودواوين.

ومن باب ما يُكسَّر عليه الواحدُ مما ذكرنا في الباب الذي قبله

قال سيبويه: ولما اعتلت ها هنا، فقلبت بعد حرف مزيدٍ في موضع ألف فاعِلٍ.

يعني العين التي هي واو، واعتلالها انقلابها ياء.

قال سيبويه: وصار انقلابها ياءً نظير الهمزة في قائل.

قال أبو علي: يقول صار انقلاب العين ياءً في (سَيِّد) كانقلابها همزة في (قائِل) لأنهما اتّفقا في أتيَّة الاعتلال وإن اختلفا في كيفيته.

قال سيبويه: و لم يصلوا إلى الهمزة.

أي لم يصلوا إلى همزة عين (سَيِّد) إذ كان قبلها ياء، وإنما تهمز الياء والواو عينًا ولامًا إذا كان قبلهما ألف.

وقوله: فكأنهم جمعوا شيئًا مهموزًا.

أي إذا جمع (سَيِّد) الذي هو غير مهموز، فكأنه جمع مهموز، لأنه نظير ما اعتل بالهمز وهو (قائِل)، ألا تراهما اجتمعا في باب الاعتلال وإن كانت العين من (قائل) انقلبت همزة والعين من (سَيِّد) انقلبت ياءً.

قال سيبويه: كما قالوا: صُيَّمٌ، فأجروها مجرى عُتِيٍّ.

قال أبو علي: قلبت الواو الأخيرة من (صُيَّم) ياء، لقربها من الطرف، ولما انقلبت، انقلبت الواو الأولى أيضًا ياء لسكونها، كما أنّ الواو التي في نفس الطرف لما قلبت ياء كنحو الواو من (عُتُوٍّ) انقلبت الأولى لها أيضًا ياءً.

قال أبو علي: في تصحيح الواو في (عَواوِر) إنما صحّت الواو فيه وإن كانت (كأوائِل) التي همزت فيه العينُ، لأنّ الياء تلزم فَعاعِيل جمع فُعّال مرادة فيها، محذوفة للضرورة، فكما أن تلك الياء التي تلزم همزة العين لبعدها عن الطرف، كذلك لا يلزم همزة إذا حذفت لضرورة الشعر، إذ هي ثابتة في الكلام، وعلى هذا لو جمعت (أوائل) في الشعر فزدت فيها مضطرًا ياءً لإشباع الكسرة كقوله[1]: [البسيط]

---

(١) صدر البيت:

تَنْفي يَدَاهَا الحَصَا فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ

نَفْيَ الدّراهيم تَنْقـــــادُ الصَّيارِيف

لم تدع الهمز، وكنت قائلاً (أوائيل) كما لم تهمز لما حذفت الياء في الضرورة وإن زدتها، وكذلك يقول الأخفش.

قال سيبويه: فجعلتها بمنزلة عَورْتُ فوافقتها.

أي، وافَقَتْ (صَيدْتُ) (عَورْتُ) في أن قيل: صَوائِد مثل عَوائِر.

قال سيبويه: كما وافقت حَييتُ شَوَيْتُ.

قال أبو علي: أي في أن قيل في (فَواعِل) من حَيَيْتُ (حَوايا)، كما وافقت حَيَيْتُ (حَوايا)، كما قيل في فَواعِل من شَوَيْتُ (شَوايا)، وإنما قيل (حَوايا)، لأن الهمزة عَرَضَتْ في جمع لقرب الياء من الطرف فصار مثل مَطايِي، ثم أبدل من الياء الألف كما في فُعل في (مَطايا) (وهَدايا) فصار (حَوْأأ)، ثم أبدل من الهمزة الياء، فصار (حَوايا).

قال سيبويه: كانت الياءان تستثقلان.

قال أبو علي: ويقول: لو قيل: (حَوايِي) فلم تهمز الياء لكان في الاستثقال (كقَواوِل) لو لم تهمز الواو.

=

للفرزدق. وهو بيت مفرد في ديوانه ص ٥٧٠، وراجع الكتـــاب ١/ ٢٨، والمقتضـــب ٢/ ٢٥٨، والكامل ١/ ٢٥٣، والأصول ٣/ ١٢، ٤٥٠، وكتاب الشعر ص ٢٠٨، ٤٤٧، وضرورة الشـــعر ص ٧٣، وضرائر الشعر ص ٣٦، والخصائص ٢/ ٣١٥، والمحتسب ١/ ٦٩، ورسالة الغفـــران ص ٥٢٦، والإنصاف ص ٢٧، ١٢١، والفوائد المحصورة ص ٣٢٩، والخزانة ٢/ ٢٥٥، وغير ذلك كثير.

و (تنفي) من نفيت الدراهم أثرتها اللانتقاد، و (يداها) فاعله، والضمير يرجع إلى الناقـــة والهـــاجرة وقت اشتداد الحر وقت الظهيرة.

و (نفي الدراهيم) نصب بترع الخافض ؛ أي: كنفي الدراهيم، جمع درهام، لغة في درهم، ويـــروى: الدنانير.

و (تنقاد) على وزن تفعال مصدر، كترداد، مضاف إلى مفعوله، ولكنه مجرور بالإضافة، الشاهد فيه حيث أضيف المصدر إلى مفعوله، ورفع الفاعل كما في:عجبت من شرب العسل زيد.

و (الصياريف) جمع صرف، ولكن لما أشبعت كسرة الراء تولدت منها الياء.

ومن باب ما يجري فيه بعض ما ذكرنا
إذا كُسر للجمع على الأصل

قال أبو علي: الفرق بين هذا الباب والذي قبله أن الواو والياء الواقعتين بعد ألف الجمع لا تهمز بعدها عن الطرف بحرف اللين الذي بينهما وبين آخر الكلمة، فلا يهمز كما همز ما تضمن الباب الذي قبله من الياء والواو للقرب من الطرف نحو قَوائِل وكَوائِل.

قال سيبويه: وإنما خالفت الحروف الأوَلُ هذه الحروف لأن كل شيء من الأوَل هُمِزَ على اعتلال فعله أو واحده.

قال أبو علي: يريد خالف (عَواوِرُ قُوَّلَ) في باب الجمع فلم يهمز (فاعُول) وإن همز (فاعِل)، لأن نسبة (فاعول) من (فاعل) كنسبة (فُعّال) من (فُعَّل)، لأن كل واحد منهما زائد على (فُعَّلٍ) و (فاعِل) بحرف لين رابع يبعد به الياء والواو في الجمع من الطرف.

openkandil.com

ومن باب فُعِلَ من فَوْعَلتُ من قُلْتُ، وفَيْعَلْتُ من بِعْتُ

قال سيبويه: كما وافق (فاعَلْتُ) من هذا الباب غير المعتل، و لم يكن فيه إدغام.

أي إذا قلت فيه: فُوعِلْتُ كقولك: بُويِعْتُ، فبَنَيْتَ فعل المفعول لم تُدغم.

قال سيبويه: و لم يكن هذا بمنزلة العينين في حَوَّلْتُ وزَيَّلْتُ.

أي (فَيْعَل)، أي لم يدغم كما أدغم (فُعَّلَ) من (فَعَّلَ) نحو (قُوَّل) من (قَوَّلَ)، لم يُقَلْ في (فُعِلَ) من فَيْعَل: (قُيَّل)، ولا في (فُوعِلَ): فُوَّلَ.

قال سيبويه: فلما كانتا كذلك أجريتا مجرى الألف.

قال: لمّا جرت الواو والياء كالألف في أن يقع بعدهما ما ليس من موضعهما كما يقع بعد الألف من (فاعَلَ) من غير موضعه أجريتا مجرى الألف في المد، وترك الإدغام إذا وقع بعدهما حرف مثلهما مما اعتلت.

قال سيبويه: ولا تجعلهما بمنزلة العينين، إذ كانا حرفين مفترقين.

قال أبو علي: يقول: ليسا بلازمين، فيلزم إدغامهما، لأنها قد تقع ولا مثل قبلها نحو (جَهْوَرَ).

قال سيبويه: (فلما كانت الزيادة كذلك جرت ها هنا مجراها، لو لم يكن بعدها واوٌ) في أن مُدّ كما كان يُمدّ (حينئذٍ).

قال سيبويه: فهي بمنزلة واو فَوْعَلْتُ وألف افْعالَلْتُ.

أي في أنها مَدَّة لا تلزم ولا يجب إدغامها.

قال سيبويه: فيجريان في (فُعِلَ) مجرى غير المعتل.

أي في المدّ وترك الإدغام.

قال سيبويه: ما أجريت الأوّل مجرى غير المعتل.

أي نحو: (فُوعِل)، كقولك: (قُوولَ وبُويِعَ)، أجريته مجرى (يُوطِرَ) فمددت و لم تدغم كما يُمدّ في الصحيح التي لا ياء بعدها.

قال سيبويه: وذلك قولك: قد بُووِعُ، وقُوولَ، قلبت ياء (بُويِع) واوًا.

يريد: الياء الأولى التي هي عين قبل ياء (فَعْيَل)، و لم تُبدل من الضمة كسرة، إرادة لتصحيح الواو كما فَعَلْتَ ذلك في (بِيعَ) (وبِيضَ) ونحوه لأنه على أربعة أحرف، ألا تراهم

قالوا: عُوطِطَ من تَعيَّطت الناقة؟ فلم تصحح الياء، وقلبت واوًا، وهذا نذكره في الباب الذي يلي هذا بعدُ.

قال سيبويه: فلا تقلب الواو ياء في (فُوعِلَ) من (بِعْتُ) إذا كانت من (فَيْعَلْتُ) لأنَّ أمرها كأمر (سُويرتُ).

قال أبو علي: يقول: (فَيْعَلَ) بمنزلة (فاعِل)، ألا ترى إذا بنيت (فِعْلَ المفعول) من (فاعَلَ) في أن الواو غير لازمة، كما أنها في (فُوعِل) من (فاعَلَ) غير لازمة، وإذا لم يلزم لم يجب إدغامه.

قال سيبويه: تقديرها: عُعْتُ من قولك: أأأْتُ، وإن لم يتكلم به لما يجتمع فيه مما يستثقلون.

قال أبو علي: يقول: هذه الحروف مثل (اليَوْم) في أنها لا يؤخذ منها (فِعْلٌ)، كما لم يؤخذ منه، لأن كل واحد منهما لو اشتق الفعل منه لاجتمع حروف اعتلال قد تُكره وحدها حتى (تُعَلّ) فتُسكّن أو تُحذف، فلما كانت تستثقل مفردة لزم أن تُطرح مركّبة.

قال سيبويه: فإذا قلت: أفْعِلَ، ومُفْعَلُ، ويُفْعَلُ، قلت: أووِمُ ويُووَمُ، ومُووَمٌ، لأنّ الياء لا يلزمها أن يكون بعدها ياءٌ أبدًا.

فإذا لم يلزم أن تكون بعدها ياء كان مثل ياء (فَيْعَل) يلزمها المدّة ولا تدغم كما يدغم (بُوبِعَ) لّما لم يلزم واو (فُوعِلَ) من فَيْعَلْتُ، وكانت قد تكونُ ياءً في (فَيْعَل) بهذا الذي يعني.

وقال أبو العباس: الخليل يقول: أووِم، ويُووَمُ، لأن الواو منقلبة من ياء، فلما بناها هذا البناء جعلها مدّة وإن كانت أصلية، لأنها منقلبة كما انقلبت واو (سُوِيرَ) من ألف (سايَر)، فقد صارت نظيرتها في الانقلاب، قالوا: وفي أووِمَ منقلبة عن ياء كما أنها في (سُوِيرَ) وفُوعِلَ من فَيْعَلٍ من (بِعْتُ) منقلبة عن ياء وألف، فلما صارت هذه الواو موافقة لهذه المدّات التي لا تدغم لم تدغمها وإن خالفتها في باب الزيادة، والأصل (قالَ).

والذي عليه النحويون غير الخليل في (أفْعِلَ) منه (أيَّمَ)، لأنها أصلية، فالإدغام لازم لها لأن المدّ ليس بأصل في الأصول فأما الخليل فيعتبر هذه الياء بياء (أيْقَنْتُ)، بحيث صحت في (أيْقَنْتُ) صححه من (أفْعَلَ) بين (اليوم) مدّة و لم يدغمها في العين.

قال سيبويه: فإذا كسّرت على الجمع همزت فقُلت: أيائِمُ، لأنها اعتلت ها هنا كما اعتلت في (سَيِّد)، والياء قد تُستثقل مع الواو، فكما أجريت (سَيِّد) مجرى فَوْعَلٍ من (قُلْتُ).

قال أبو علي: أي في أن همزته فقلت: (سَيائِدُ) كما تقول في (فَوْعِلٍ) (فَواعِلُ)، فكما أجريت ما أدغم فيه حرف زائد مجرى ما أدغم فيه حرف أصلي في همزك إياه في التكسير لقربه من الطرف، واجتماع ياءين أو واوين، أو واو وياء، وأعني بالأصليين (أيّمَ) و (أوّلَ) والزائدين (سَيِّدٍ وقَوَّلٍ).

قال سيبويه: وأما أفْعَوْعَلْتُ من (قُلْتُ)، فبمنزلة افْعَوْعَلْتُ من (سِرْتُ) في (فَعَلَ).

قال أبو علي: يعني أنه مثله في أن يبيّن ويمدّ فلا يدغم.

قال سيبويه: وأتِمَّتْ افْعَوْعَلْتُ منها كما تُتَمُّ فاعَلْتُ وتفاعَلْتُ لأنهم لو أسكنوا فيه حذف الألف.

قال أبو علي: يقول: لو أسكنوا الواو التي بعد واو (افْعَوْعَلَ) في (اقْوَوَّلَ)، والتي بعد الألف من (قاوَلْتُ) سقطتا لالتقاء الساكنين ألف (فاعَلْتُ) وعينُها وواو (افْعَوَّلَ) وعينها.

قال أبو الحسن: أقول: اقْوَيَّلْتُ لئلا أجمع بين ثلاث واوات فإذا قلت: فُعِّل قلت: اقوُووِلَ.

يقول: جمعت بين ثلاث واواتٍ إحداها مضمومة لأن الثانية كالمدة كما فعلت ذلك في قُووِلَ.

قال أبو علي: يقول: لا أدغم الواو الوسطى في الثالثة ولا أقلب الثالثة ياءً، لأن الوسطى مدَّة، وغير لازمة كما أنّ الأوّل من (قُووِلَ) غير لازمة فلا أدغم.

ومن باب تقلب فيه الياء واوًا

قال سيبويه: ولم تجعل هذه الأشياء بمنزلة (بِيضٍ)، و (قد بِيعَ) حيث خرجت إلى مثالها هذا.

قال أبو علي: يقول: لم يبدل من الضمة في فاء (كَوْلَل) لتصح الياء كما أبدل منها كسرة في فاء (فُعل) لتصح الياء، وذلك في نحو (بِيضٍ)... وقوله: حيث خرجت إلى مثالها هذا يعني (كُولَلٌ).

قال سيبويه: وكان الفعل ليس أصل يائه التحريك.

قال أبو علي: يقول: ليس أصل الاسم والفعل تحرك عينها، كما أنه إذا كان على ثلاثة نحو (بيْعَ) فأصل عينه التحريك قبل الاعتلال.

قال سيبويه: والاسم يجري مجرى (مُوقَنٍ).

قال: يعني أنه لم تقلب من ضمة فائه كسرة، كما لم تقلب ضمة فاءات هذه الأشياء.

وأنشد سيبويه:

مُظـــاهِرة نَيّـــا عَتِيقـــا وعُوطَطًـــا فَقدْ أحْكمـــا خَلْقًـــا لهـــا مُتباينـــا

وقال: العُوطَطُ فُعْلَلُ.

قال أبو علي: وجه الاحتجاج في هذا الموضع بعُوطَط، أي قالوا: عُوطَط، فلم يقلبوا الضمة كسرة كما فُعِل في (بِيض)، واستدل على أن هذه الواو منقلبة عن الياء بسماعهم تَعيَّطَتْ، فالواو في (عُوطَطٍ) منقلبة عن هذه الياء.

obeikandl.com

ومن باب ما الهمز فيه في موضع اللام

قال أبو علي: العين من (ساءَ) واوٌ، يدل على ذلك قولهم: (يَسُوءُ)، (وداءٌ) العين فيه منقلبة عن واوٍ، يدل على ذلك قولهم: (أدْواءٌ) في الجمع، (وجاء)، عينه ياء، يدل عليها قولهم: (يَجِيءُ).

قال سيبويه: اعلم أن الياء والواو لا يُعلاّن واللام ياء أو واو.

يعني أنهما لا يُعلاّن إذا كانا عينين، ومثال ما العين واللام فيه معتلّان: يَجْيا، ويَلْوَى، أعِلّ اللامُ، و لم تعلّ العين.

قال سيبويه: و لم تكن لتجعل بَيْنَ بَيْنَ، من قبل أنهما في كلمة واحدة وأن التضعيف لا يفارقه.

قال أبو علي: يقول: صار تليين الهمزة الثانية من الكلمة الواحدة لازمًا كلزوم الإدغام في المثلين إذا اجتمعا في كلمة.

قال سيبويه: و لم يجعلوا هذا بمنزلة (خَطايا)، لأن الهمز لم يعرض في الجمع.

قال أبو علي: يقول: ما بعد الجيم من (جاءَ) بمنزلة ما بعد الطاء من (خَطايا) لأن الهمزة في كلا الموضعين بعد الألف، وبعد الهمزة همزة إلا أن الفصل أن همزة (جاء) لم تعترض في جمعٍ، وهمزة (خطايا) اعترضت في الجمع، أعني الأولى.

قال سيبويه: واعلم أن ياء (فَعائِل) أبدًا مهموزة.

قال أبو علي: نحو جُياءٍ، ولا تقلب الهمزة فيه، ولا الياء كما فعلت ذلك بخَطايا؛ لأنه واحد، فهو مثل جاءٍ الذي هو أيضًا واحد، وكذلك (فُعاعِل)، تقول: جُياءٍ، فتقلب الياء الموزونة العينَ الثانية همزة لقربها من الطرف، ومجيئها بعد ألف قبلها ياء، ولا تقلبها لأنها واحد كما قلت في (خَطايا)، لأن (فُعاعِل) واحدٌ (وخَطايا) جمع.

قال سيبويه: لأنك أجريت واحدها مجرى الواحد من شأوْتُ.

قال أبو علي: يقول: لا تقلب الياء ألفًا، والهمزة المنقلبة عن الياء ياء في الجمع، كما لا تقلبها في (فَواعِل) من (شأوْتُ)، لأن (جاءٍ) وإن كانت همزته منقلبة، فبمنزلة (شاءٍ) من (شأوْتُ) في أنَّ همزتها جميعًا ثابتتان في الواحدِ لم يعترضا كما اعترضت همزة (فَواعِل) من

(شَوَيْتُ) في الجمع، و لم يكن في الواحد، ففَواعِل من حيث لا تقلب منها ما ذكرنا، كما لا تقلب من (فَواعِل) من شأوْتُ لاتفاقهما في ثبات الهمزة في كل واحد منهما.

قال سيبويه: وأما فَعائِل من جِئْتُ وسُؤْتُ فكخَطايا، تقول جَيايا وسَوايا.

قال أبو علي: لأن همزته تعرض همزة (مَطِيَّة وخَطِيَّة) فيه، فهو خلاف (فَواعِلُ) من (جِئْتُ)، وهذه الياء التي بعد ألف الجمع في جَيايا والياء المبدلة من الهمزة التي تبدل من ياء (فَعِيلة) أو ألف (فَعالة) أو واو (فَعُولة).

قال سيبويه: وهؤلاء كأنهم لم يقلبوا اللام في (جِئتُ) حين قالوا: فاعِلٌ و لم يصلوا إلى حذفها، الفصل.

قال أبو علي: أي إلى حذف الهمزة المنقلبة عن العين التي هي ياء في فاعِل، (كراهية أن يلتقي الألف في (فاعِل) والياء).

يريد: الياء الساكنة المنقلبة عن الهمزة التي هي لام يَقُول لو حذفت الهمزة من (جاءٍ) كما حذفت من (شاكٍ) (ولاثٍ) لالتقى ساكنان، وفي (شاكٍ) لا يلتقي ساكنان، لأن الكاف حرف صحيح فهذا الحذف في (شاكٍ) تقويةٌ لقول غير الخليل، لأن حكم (جاءٍ) على هذا كان يلزم أن تحذف همزته المنقلبة عن العين كما حُذفت في قولهم: (شاكٍ)، إلا أن الحذف لم يكن في كما جاز في (شاكٍ) (ولاثٍ) لما يلزم التقاء الساكنين.

قال سيبويه: فأمّا فُعائِلٌ من جِئْتُ فجُياءٍ.

قال أبو علي: معنى قوله: وأمّا (فُعائِلٌ) من (جئتُ) ومن (بِعْتُ) وكذلك سائر هذه الأبنية التي في هذا الباب، أي أنك تبنيه من الحروف التي هي أصول، كالفاء والعين واللام، ولا يريد إذا قال مثلاً فُعائل من (جِئْتُ) أنك تبنيه من لفظ هذه الكلمة، ولكن من الكلم التي هذا البناء، وغيره مأخوذ منه.

قال سيبويه: فهي كمُفاعِل من شأوْتُ.

أي في لزوم الهمزة له، وأنها لم تعرض فيهما في جَمْعٍ.

قال: وإنما فعلت ذلك لالتقاء الهمزتين ولزومهما.

قال: يقول: تزيد على اللام التي هي همزة لامًا، فتلتقي همزتان فتبدل الثانية بحسب حركة الأولى.

قال سيبويه: وأما فَعاعِل من جِئْتُ وسُؤْتُ، فتقول: سَوايا وجَيايا.

قال أبو علي: لأن الهمزة تعرض في الجمع كأنه جمع سُوّاءٍ، وجُيّاءٍ ولو جمعت مثله من القول لهمزته فقلت: (قَوائِل)، فاعترض الهمز في الجمع، وكذلك يعترض في جمع (سُوَّاءٍ)، فإذا اعترض الهمز في الجمع صار عمله كعمل (خَطِيئة) سواء.

قال أبو علي: (جياءٍ) على قول من يرى القلب كأنه إذا جمع (فُعَّل) الذي هو (جُيَّأ)، و (سُوَّأ) فقد جمع جُيَّاءٌ وسُوَّاءٌ، لأنه لما بيّن العينين بألف الجمع، أدى الأولى من العينين سلامة على ما كانت عليه، ثم قلب الأخرى وهي الثانية إلى موضع اللام، ونقل اللّام التي هي الهمزة إلى موضع العين التي هي الواو، فلم يلزم أن تجعل هذا الحرف الذي بعد ألف الجمع ياء مبدلة من همزة مبدلة من ياءٍ أو واو، لكنها همزة أصلية غير مبدلة من شيء، ألا ترى أنها لام الفعل، نقلت إلى موضع العين الثانية، فتقدير (جَياءٍ) جمع (جيّاءٍ) على قول الخليل (فعَالِع) وتقديره على قول الآخرين (فَعاعِل) مقلوبة إلى (فَعاعِل).

قال سيبويه: فشبهها بقوله: شَواعٍ، وإنما يريد شَوائِعُ.

قال: (شوائع) مقلوب عنها شَواعٍ.

قال سيبويه: فأجريت مُجرى واو (شأوْتُ)، وياء (نَأَيْتُ) في فاعل.

قال: يعني في أن لم تقلب، لأنه (فَواعِل) وما كان على وزنه ألفًا لم تقلب من همزته التي هي عين ياء كما لم يقلبا في (شَواءٍ وقَواءٍ) ألا ترى أنك لم تقلب في (جَياءٍ) ذَيْنِكَ، كما لم تقلبهما في (شَواءٍ) لاجتماع الهمزتين في أنهما في الآحاد وغير معترضين في الجمع.

قال سيبويه: والذين قالوا: (سَوايَةٌ) حذفوا الهمزة.

قال أبو علي: وزن (سَوايَة) فَعايَةٌ محذوفة اللام.

قال أبو علي: مَلَكٌ، الهمزة فيه فاء الفعل لأنه من الأُلُوكِ، وقول لبيد[1]: [الرمل]

وغُـــلامٍ أرْسَـــلَتْهُ أمُّـــهُ بِـــــــــــــــأُلوكٍ.....

---

(١) البيت كاملا:

وَغُـــلامٍ أَرْسَـــلَتْهُ أُمُّـــهُ بِـــأُلُوكٍ فَبَـــذَلْنَا مَـــا سَـــأَلْ

من شعر لبيد ديوانه القصيدة رقم: ٣٧، البيت: ١٦.

وقوله"وغلام" مجرور بواو"رب". أرسلت الغلام أمه تلتمس من معروف لبيد، فأعطاها ما سألت.

يدل على ذلك، إلا أن من قال (مَلَكٌ) فلم يقلبه حذف الهمزة التي هي فاء منهما حذفًا، ولو قلبها كما قلب (أشْياءَ وقِسِيّ) ونحوهما، فجعل الفاء موضع العين ثم قال: (مَلَك) لم يحذف الهمزة حذفًا، لكن خففها فحذفها وألقى حركتها على الساكن الذي قبلها على شرط التخفيف في مثلها.

قال سيبويه: وكذلك أشْياءُ وأشاوَى.

قال: والواو في (أشاوَى) بدل من الياء التي هي عين الفعل وهو نادر عن القياس.

قال سيبويه: وكان أصلُ أشْياءَ شَيْئاءَ.

قال أبو علي: يقول: لو لم تقلب (شَيْآءُ) على وزن (فَعْلاء)، وهو واحد بمعنى الجميع كرَهْطٍ ونَفَرٍ، لأن (فَعْلاءَ) ليس مما يكسر عليه الواحد.

obeikandl.com

ومن باب ما كانت الياء والواو فيه لاماتٍ

قال سيبويه: لأنهم جعلوا ما قبلهما معتلتين كاعتلالهما.

قال أبو علي: يريد، جعلوا ما قبل اللام المعتل مغيرًا عما عليه الصحيح، وذلك أن فَعَلَ من الصحيح يلزم مضارعه (يَفْعِلُ) ويَفْعُل، ولا يلزم فَعَل المعتل اللام إلا يَفْعِل ويَفْعُل، فقد تغير المعتل عما عليه الصحيح.

قال سيبويه: وذلك قولك: رَمَى يُرْمَى، وغَزا يُغْزَى، ومَرْمَى ومَغْزَى.

قال أبو علي: انقلبت اللام في (غَزا) ألفًا لأنها في موضع حركة، وما قبلها متحرك، و لم تقلب في (غَزَوْتُ) لأنها ليست في موضع حركة، كما لم تنقلب في (ثَوْبٍ) لّما كانت ساكنة، وانقلبت في (بابٍ) لما كانت في موضع حركة.

قال سيبويه: فلما كثرت هذه الأشياء عليها، وكانت الواو قد تغلب عليها لو ثبتت أبدلوها مكانها.

قال أبو علي: يقول: لو لم تبدل الياء من الواو إذا وقعت طرفًا مضمومًا ما قبلها، لغلبت الياء عليها فقلبتها ياء والضمة التي قبلها كسرة ألا ترى أنه لو لم تبدل من الواو في (أدْلٍ) ياء قبل أن يضيفه المتكلم إلى نفسه للزم إبدالها مضافة، وكسر ضمتها، كما أنك لو أضفت (عشرين) مرفوعة (ومسلمين) لقلت: عِشْريّ، ومُسْلِميّ.

قال سيبويه: ومن ثم قالوا: مَغْزُوٌّ كما ترى.

أي تصحح الواو لّما سكن ما قبلها وإن كان قبل الساكن منها ضمة.

قال سيبويه: فقال: إذا فعلتُ ذلك تركتُها ياءً على حالها، لأني إنّما خفَّفتُ ما قد لزمته الياء.

أي، خففت كلمة قد لزمتها الياء، وعلى ذلك لحقتها التخفيف.

قال سيبويه: ولو قالوا: غُزْوَ وشَقْوَ، لقالوا: لَقَضْيَ الرَّجُلُ.

يقول: لو قيل: (غُزْوَ) فرُدّ الواو لتخفيف الكسرة لقيل: لَقَضْيَ الرَّجُل، فردّت الياء لتخفيف الضمة، ولا يردّ واحد منهما كما لا يُردّ في التثقيل، لأن الحركة منوية، والياء يدل على ذلك.

قال سيبويه: لأنه أسكن العين، ولو كسرها لحذف.

قال: يقول: لو كسرها لحذف اللامَ، لأنّها لا تضمّ إذا كسر ما قبلها لكنها تسكّن.

قال سيبويه: وتقول سَرْوُوا على الإسكان، وسَرُوا على إثبات الحركة.

قال أبو علي: حركت اللام من (سَرْوُوا) بالضم لمّا سكن ما قبلها للتخفيف ولو لم تخفف لم تثبت كما أنه لو لم تخفف العين من (رَضْيُوا) لما ثبتت لامها.

قال سيبويه: تقول في (فُعْلُلٍ) من (جِئْتُ) جُوءٍ، فإن خفَّفتَ قلت: جُيْءٍ.

قال أبو علي: كان قياسه أن يكون (جُوءٌ)، إلا أنه يبدل من الضمة كسرة لتصحّ الياء كما فعل في (بِيضٍ وعَيْنٍ)، ولا يخصص بذلك الجمع دون الواحد، إنما يعتبر الياء على قول الأخفش (جُوءٌ)، لأنه يخص بتصحيح الياء والبدل من الضمة كسرة الجموع دون الآحاد.

قال سيبويه: قال: فإن خففت الهمزة قلت: جُيٌ، فضممت للتحريك.

قال أبو علي: إذا خفّفت الهمزة، من (جُي)، حذفت، وألقي حركتها على الياء لسكونها، فإذا ألقي عليها حركة الهمزة تحركت، فإذا تحركتْ لم تنقلب واوًا إذا سكنتْ، ألا ترى أنك تقول: (مُوقِنٌ) فتقلب وتقول: (مُيَيْقِنٌ) فتصحح، وإذا لم تنقلب الياء واوًا لم تبدل من الضمة كسرة، لأن تحرك الياء يمنعها أن تنقلب واوًا.

قال سيبويه: وتقول في (فُعْلُلٍ) من (جِئْتُ): جُوءٍ.

قال أبو علي: إذا بني (فُعْلُلٍ) من جِئْتُ فأوّل بنائه (جُوؤُؤٌ)، ويلزم قلب الياء الثانية واوًا، فيصير (جُوؤُؤٌ)، ثم يلزم قلب الضمة كسرة والواو ياء كما فُعِل في (أوّلٍ) فيصير (جُوءٍ)، فإذا خففت الهمزة حذفت وألقيت حركتها على الساكن لسكون ما قبلها، وردت الياء التي هي عين، المنقلبة في التحقيق واوًا لزوال العلة التي لها، انقلبت فيه واوًا، وهي انضمام ما قبلها وسكونها.

قال سيبويه: وليس ذا بمنزلة غُزْيَ.

قال: يقول: ليس الواو في (جُوْءٍ) كالياء في (غُزْيَ)، فيلزمه في تخفيف الهمزة، فتقول (جُويَ)، ولا يردّ الياء كما لم يردّ الواو في غُزْيَ.

ومن باب ما يخرج على الأصل إذا لم يكن حرف إعرابٍ

قال أبو علي: (عَظاءَة) لم يصحّ اللام فيها، لأنه بني على التذكير فدخلت تاء التأنيث عليه، وقد لزم الإعلال وقلب اللام همزة.

قال: فأمّا (إداوةٌ) فصحّت اللام فيها، لأنها بنيت على التأنيث ولم تكن (كعَظاءَة) الذي دخله التأنيث بعد التذكير، لكنها صِيغت على التأنيث في أول حالها، ومثل ذلك ثنايان، بني على التثنية، كما بني (إداوة) على التأنيث، لولا ذلك لهمزت، لأن هذه الياء لا تصح بعد الألف الزائدة وكذلك الواو، وكذلك (مِذْرَوان) صحت الواو فيه للزوم الزيادة وأنه عليها بُني، ولولا ذلك لانقلبت الواو ياءً، كما تنقلب في (مَغْزَيانِ) لوقوعها رابعة.

قال سيبويه: فحركوا، كما قالوا: رَمَيا، وغَزَوا، وكرهُوا الحذف مخافة الالتباس.

قال: إنما ذكر الحذف لأنه لو أعلّ اللام بالقلب من (رمَيا) ومن (النَّفَيان) لاجتمع ساكنان، ولزم حذف الأول، فالتبس (فَعَلان) بفَعَال، وفعل الاثنين بفعل الواحد مثل (رَمَيا).

قال سيبويه: وقالوا: قِنْيَةٌ للكسرة وبينهما حرف.

قال أبو علي: مثل (قِنْيَة) قولهم: هو ابن عمِّه دِنْيًا، وكان أبو إسحاق الزجاج يقول: هو مأخوذ من الدُّنُوّ، إلا أن الواو قلبت ياء للكسرة، وأنه اجتمع إلى سكون الحاجز أنه خفي.

ومن باب ما إذا التقت فيه الهمزةُ والياءُ قُلبت الهمزةُ ياءً والياءُ ألفًا

أي أبدلت الياء من الياء التي هي لام الفعل، أو منقلبة عن الواو التي هي لام.

قال أبو علي: (مَطِيَّة)، حكمه مَطِيوَةٌ، إلا أن الواو قلبت ياءً لوقوع ياء ساكنة قبلها، فإذا جمع لزم أن تقلب ياء (فَعِيلة) همزة، كما تقلب في (صحائف) فتصير (مَطائِى)، فتجتمع همزة وياء، ثم تبدل من اللام ألفٌ كما تبدل منه في (مَدارى)، فتصير (مَطاأأ)، ثم تبدل من الهمزة الياء لاجتماع متجانسات، فيصير (مَطايا)، فهذا تقدير عمله وإن لم يسمع إلا هكذا.

قال سيبويه: والهمزة قد تُقلب وحدها، ويلزمها الإعلال.

قال: هذا مثل ذِئْبٍ ورأسٍ إذا خففت الهمزة فيهما.

قال سيبويه: وكما قالوا (حَبالى)، ليكون آخره كآخر واحده، وليست بألف التأنيث.

يقول: ليست الألف الأخيرة من (حَبالى) للتأنيث كما كانت في الواحد، لأن هذه العلامة لا تلحق الجمع إنما تلحق الآحاد.

قال سيبويه: و لم يفعلوا هذا في جاءٍ.

قال أبو علي: يقول: لم تقلب الياء في (جاءي) ألفًا ولا الهمزة ياءً كما قلبتا في (مَطايا) ونحوه، لأن هذا القلب فُعِلَ في الجموع دون الآحاد، ولو أجريت الآحاد في ذلك مجرى الجموع لالتبس ما كان من باب (فاعِل) ببا (فاعَل) نحو (طابَقَ)، وليس في الكلام على مثال (مَفاعَل)، فيلتبس الجمع.

قال: كما أن صحائِف ورَسائل نظيره مَطايا وأداوى.

قال: يقول: لأنه يجب أن يهمز (مَطايا)، و (أداوَى) كما همز صحائف ورسائل.

قال سيبويه: فهمزتها بمنزلة همزة فَعالٍ من حَييتُ، فتثبت همزته، ولا يُبدلُ منها شيءٌ.

قال: (وإن جمعت قلت: مَطاءٍ) وغيره مما الهمزة في واحده ثابتة، قلت: مَطاءٍ فصحَّحْتَ الهمز في الجمع، و لم تبدل من الهمزة ياءٌ، ولا من الياء ألفًا كما فعلت ذلك في

جمع (مَطِيَّة) لأن الهمزة فيها إذا كان جمع (مَطاءٍ) ونحوه، (و لم تعرض في الجمع) إنما كانت ثابتة في الواحد.

قال سيبويه: (فَياعِلُ) من شَوَيْتُ وحَيِيتُ بمنزلة (فَواعِل).

يقول: بمنزلته في أنك تبدل من العينين همزة، ثم تبدل من الهمزة ياء، ومن الياء التي هي لام أو منقلبة عن اللام ألفًا.

قال سيبويه: وذلك لأنك تهمزة سَيِّدًا، وبَيِّعًا إذا جمعت.

قال: مثّلة بسَيِّد لأنه مثله في أنّ قبل ألف الجمع ياءً، وبعدها واوًا قريبة من الطرف، فيلزم همزها، كما لزم همز العين من (سيِّد) إذا جمع، فإذا عرض الهمز في الجمع وبعدها الياء عُمل على ما تقدم.

قال سيبويه: وقالوا: فُلُوَّةٌ وفَلاوَى.

قال أبو علي: (فُلُوٌّ) مثل (عَجُوزٌ)، فإذا جمع وجب أن يبدل من واو (فَعُول) فيه همزة، كما يبدل من واو (عَجُوز)، فإذا أبدل منها الهمز لزم أن يقال (فَلائي)، ثم يلزم أن يقال: (فَلايا)، لاعتراض الهمز والياء بعدها، لكنه أبدل من الهمزة الواو دون الياء لثبات الواو في واحده، وكان هذا أجدر إذا أبدلت ما لا يثبت الواو في الواحد منه، كقولهم في هَدِيّةٍ: هَدَاوَى.

قال سيبويه: أنّ له مثالاً مفتوحًا يلتبس به لو جعلته بمنزلة (فَعائِل).

قال: يقول: لو جعلت (فَعائِل) و (فُواعِل) بمنزلة (فَعائِل) في إبدالك من همزته ياءً ومن كسرته فتحة، ومن يائه ألفًا لالتبس (فَعائِل) نحو (حُبارَى)، فلم ينفصل ألف التأنيث من الألف التي تنقلب عن اللام.

ومن باب ما يلزم فيه بدل الياء

قال سيبويه: وإنما أدخلت التاء على (غازَيْتُ ورجَّيْتُ).

قال أبو علي: يقول: دخلت التاء على فعْل قد ثبت انقلاب الواو فيه ياءً لعلَّة موجبة له، ولم يجب ردّ الواو، لأن أصل هذا الفعل هو الذي انقلبت الواو فيه ياء، وهذا مطاوِعُه.

قال سيبويه: وقال: قَوْقَيْتُ وضَوْضَيْتُ، بمترلة ضَعْضَعْتُ، ولكنهم أبدلوا الياء إذ كانت رابعة.

قال: ومعنى رابعة أنه إنما قلبت ياءً للزوم الانقلاب لها في المضارع، لانكسار ما قبلها وسكونها.

قال أبو علي: يدل قولهم: (الحِيحاء) على أنه مصدر فَعْلَلْتُ، ولو كان فاعَلْتُ لقيل: الحِحاء مثل القِتال، والحِيحاءُ وزنه (فِعْلال).

قال أبو علي: كون (غَوْغاءَ) مثل (عَوْراءَ) أن المدة فيه للتأنيث كما أنها في (عَوْراء) له، إلا أن الفاء واللام في موضع واحد مثل (سَلِسَ وقَلِقَ)، وأمّا من صَرَف فالهمزة عنده منقلبة عن واوٍ كأنه (غوْغاو)، ثم أبدل من اللام الهمزة، كما أبدل منها في (سَماءٍ) ونحوه.

قال سيبويه: وكذلك الصِّيصِيَة.

قال أبو علي: أنزل الصِّيصية بمترلة (غَوْغاءٍ) فيمن صرف، لأنه مضاعف رباعي، كما أن (غَوْغاء) كذلك، إلا أن غَوْغاء فَعْلالٌ، ووزن هذا فِعْلَلَة.

قال سيبويه: وأمّا قولهم: الفَيْفاةُ، فالألف الزائدة، لأنهم يقولون: (الفَيْفُ) في هذا المعنى.

قال أبو علي: يقول: فقد اشتقوا من (الفَيْفا) ما سقطت فيه الألف، ولو كانت الألف منقلبة عن أصل، والكلمة مضاعفة مثل (القَمْقام) لم تحذف الألف كما تحذف الميم من (قمْقام)، لكن (الفَيْفاة) ثلاثي من باب (سَلِسَ وقَلِقَ)، وألحق بالألف الرباعي، كما ألحق (أرطى) بالألف به.

قال سيبويه: وأمّا القِيقاءُ والزِّيزاءُ فبمترلة العِلْباء.

قال أبو علي: يريد، أن العين ليس من موضع اللام، كما أن العين في (عِلْباء) ليس من موضع اللام، وإنما لم يجز أن تكون من موضع اللام أنه لو جعل كذلك لصار مثل

(القَلْقال، والزِّلْزال)، وفِعْلال المضاعف لا يكون إلا مصدرًا وليس (القَيْقاءُ والزَّيْزاء) مصدرين أعلاّ على أنهما (فِعْلالٌ) عينهما من موضع لامهما، فاللام في (قِيقاءٍ) منقلبة عن واو، لانكسار ما قبلها وسكونها، ويدلك على ذلك قولهم: (قَواقٍ)، فهذا دليل ثان على أن العين من (قِيقاءٍ) ليس من موضع اللام، لأنه لو كان موضعه لكان (قِياقٍ)، ولو لم يسمع هذا الدليل الثاني لعلمت أن هذه الياء منقلبة عن الواو إذ لم يجئ فِعْلالٌ مضاعفًا إلا مصدرًا، وليس هذان بمصدرين لكنهما كلمتان من بنات الثلاثة، فاؤهما من موضع لامهما والعين منهما واو، والهمزة فيهما منقلبة عن ياء، والياء فيهما للإلحاق (بسِرْداحٍ)، ويدلك على أنها منقلبة عن ياءٍ ظهورها حيث ألحق بسِرْداحٍ مبنيّة على التأنيث في ذلك (دِرْحايَة)، فالهمزة هنا كالياء هناك إلا أنها انقلبت همزة فيهما، لأنهما مبنيّان على التذكير.

وقال سيبويه: وأمّا (المَرروْراةُ)، فبمنزلة (الشَّجَوْجاة)، وهما بمنزلة (صَمَحْمَحٍ)، ولا تجعلهما على (عثَوْثَل)، لأن مثل (صَمَحْمَح) أكثر.

يقول: لا تجعل (مَرَوْراة) على (فَعَوْعَلٍ)، ولكن احمله على (فَعْلَعَلٍ)، وأجاز فيما تقدم أن يكون قَطَوْطىً فَعَلْعَلاً. وأجاز أبو عمرو أن يكون على الوزنين جميعًا.

ومن بنات التّضعيف في بنات الياء

قال أبو علي: مصدر (فَعَّلْتُ) على ضربين: على (تَفْعِيل)، وعلى (تَفْعِلَة)، والتاء في (تفعلة) التي للتأنيث عوضٌ من ياء (تَفْعِيل) إلا أنه رُفض (تَفْعِيل) في مصدر (فَعَّلْتُ) من (حَيِيَ) لّما كان يودي إليه من اجتماع ثلاث ياءات في آخر الكلمة واجتماعهن في الأواخر مُطَّرح غير مستعمل، ألا ترى أنّك لو صغرت (أحْوَى) على قول من قال: (أسَيِّد) لحذفت الأخيرة التي هي لامٌ لذلك فقلت: (أحَيٌّ)، فاعلم.

ومن باب ما جاء على أنّ فَعَلْتُ منه مثل بِعْتُ

قال أبو علي: أي أنه معتل بالعين، كما أن (بِعْتُ) معتل العين.

قال سيبويه: وإن كان لم يستعمل في الكلام.

قال سيبويه: لأنهم لو فعلوا ذلك صاروا بعد الاعتلال إلى الاعتلال والالتباس.

قال أبو علي: يقول: لأنه إذا قيل منه (يفعُل) اعتلت العينُ واللام منه جميعًا كما مثّله.

قال سيبويه: فكرهوا ذلك، كما كرهوا في التضعيف.

يقول: إن المضاعف كُره ضمة اللام فيه نحو غيره من المضاعف كيَعْيَا، لأنه لم يقول فيه يَعِيّ.

قال سيبويه: كرهُوا هذا الاعتماد على الحرف.

قال: ذهب إلى أن الحرف المدغم معتمد عليه.

قال سيبويه: فإن حذفت فقلت: (يَحْي)، أدركته علّة لا تقع في كلامهم.

يعني بالعلة، إعلال العين واللام، فقد حذفت العين وأسكنت اللام.

قال سيبويه: فمما جاء في الكلام على أن فِعْلَهُ مثل (بِعْتُ) آيٌ وغايةٌ وآيةٌ.

قال أبو علي: (آية) ونحوها مثل (حَيِيَ) في أن العين واللام حرفا اعتلال وكان يلزم أن يكون المعتلّ من (آية) اللام دون العين، كما أنّه من (حَيِيَ وَقَوِيَ) هي المعتلة دون العين، لكنها جاءت مخالفة لحَيِيَ فاعتلت عينُها، فلما جاءت معتلة العين قال: كأنّ فِعْلَهُ مثل (باعَ)، فإن لم يجئ الفعل كذلك لما كان يؤدي إليه من الاعتلال الخارج عن منهاج ما يكون عليه الكلام في المضارع.

قال أبو علي: والدليل على أن هذه الكلمات معتلة العين وقوع الألف في مواضع عيناتها، والألف لا تكون إلا منقلبة عن ياءٍ أو واوٍ.

قال سيبويه: و لم يشذ هذا في (فَعِلْتُ) لكثرة تصرّف الفعل.

قال أبو علي: أي لم يجئ شيء في الفعل على الأصل نحو خَوِفَ زيدٌ كما جاء في الاسم نحو (رَوِع، وقَوَد).

قال سيبويه: وقال غيره: إنما هي أيَّةٌ وأيٌّ، (فَعْلٌ) ولكنهم قلبوا الياء.

قال أبو علي: هذا القلب في (أيَّة) على غير قول الخليل لالتقاء المثلين لا أنّ ما يوجب القلب مطّردٌ موجودٌ فيه، ألا ترى أن العين ساكنة ليست في موضع حركة، فإذا لم تكن في موضع حركة لم يلزمها القلب، على أنه قد جاء حاحَيْتُ في حَيْحَيْتُ، وطائِيٌّ في طَيْئِيٌّ، إلا أنّه قيل: أيَّة، على أنه قلب لالتقاء المثلين فيه، كما قلب من (الحَيوان) لامه لذلك، ومن (ذَوائب) همزته التي هي عين واوًا، – والدليل على أن أصل هذه الواو همزة قولك: (ذُؤابَةٌ).

قال سيبويه: كما قالوا: الحَيوان.

قال أبو علي: الحَيَوانُ من حَيِيَ يَحْيا، فاللام منه ياءٌ، إلا أنّها قلبت واوًا لاجتماع الياءين.

وقال أبو علي: كان حكم (حَيوان) أن يكون في مذهب أبي العباس (حايان) لولا أن الاعتلال في هذا النحو يجب أن يكون في اللام دون العين، لأنه يذهب إلى أن المطّرد في بابه (جَوَلان)، وما كان في آخره هاتان الزيادتان الإعلال، لأنه يوافق الصدرُ منه بابًا وما أشبهه، فوجب عنده أن يعتل كما اعتلّ (دارانُ وهامان) و (جَيَران)، وتقول: خرج بالزيادتين عن شبه الفعل وبنائه ألا ترى أن (قالَ) لا تلحقه هاتان الزيادتان، لأنه (فَعْلٌ) ويجعل (داران) ونحوه شاذًا.

وفي كلا القولين وجب أن تصحّ العين من (حَيَوان)، لاعتلال اللام بانقلابها واوًا، وكان اللام أوْلى بالاعتلال من العين، لأن التغيير له ألزم، والتكرير به يقع.

قال سيبويه: ولا يكون الاعتلال في فَعَلْتُ.

قال: يريد في فَعَلْتُ من (حَيِيتُ)، أي لم يجئ (حَيِتُ)، وإن كان (أيَةٌ) (واسْتَحيْتُ) ونحوهما جاءت على أن الفعل منه معتل، كما لم يجئ (فَعَلْتُ) من (القَوَدِ) ونحوه على (قَوَدْتُ)، وإن كان (قَوَدٌ) الذي هو الاسم جاء على تقدير أنّ (فَعَلْتُ) منه صحيح العين.

قال سيبويه: كما رفضوا أن يكون من (يَوْمٍ: يُمْتُ)، كراهية لاجتماع ما يستثقلون في يَيُومُ.

قال سيبويه: لأن الواو تَحْيا و لم تعتل في يَلْوِي كيَيْجَلُ.

قال: لم تعتل الواو مع الياء في (يَلْوِي)، و لم تقلب ياء، كما اعتلت مع الياء في (يَوْجَل) فقلبت ياء.

قال سيبويه: فقُلبت ياءً كما قُلبت أولاً.

قال: يقول: قلبت الواو ياءً في (يَوْجَل) ثانية كما قلبت أولاً في (رَيَّا).

obeikandl.com

ومن باب التضعيف في بنات الواو

قال سيبويه: طرحُوا هذا من الكلام مُبْدلاً، وعلى الأصل.

قال أبو علي: لم يجئ مثل (وَعِيتُ) وأصله (وَعَوْتُ) كما جاء مثل (قَوِيتُ) وأصله (قَوَوْتُ)، فلم يجئ (وَعِيتُ) مبدلاً، ولا (وَعَوْتُ) على الأصل.

قال: حيث كان مثل (قَلِقَ وسَلِسَ) أقلّ من مثل (رَدَدْتُ وصَمِمْتُ).

قال: يقول: إن الذي ضوعف فاؤه ولامه أقل مما ضوعف عينه ولامه، فلما قلّ تضعيف الواو في باب المضاعف الأكثر وجب ألا يكون في باب المضاعف الأقل منه شيء ألبتة.

قال سيبويه: وإن شئت أخفيت كما تخفي أن يُحْيِيَ.

قال أبو علي: الإخفاء حال بين الحركة والسكون، والتحريك عليها أغلب، لأنها تعدُّ متحركًا في وزن الشعر، وقد يناسب السكون أيضًا، لأنه إذا وقع حرف بعده حرف مثله بين ساكنين لم يَخْف، لا يجوز الإخفاء في مثل (ارْدُدْ).

قال سيبويه: كما قُلت قد حُيَّ فيه وأُحِيَّ فيه.

قال أبو علي: أدغمت اللام الأولى من (أرْمُوي) للزوم الحركة الثانية وإذا لزمت الحركة الحرف المضاعف جاز الإدغام والبيان كقولك "حَيَّى عن بَيِّنةٍ" و (حَيِيَ عن بَيِّنَةٍ)، فاللام من (أرْمُويّ) بمنزلة اللام من (حَيِيَ) للزوم الحركة إيَّاها.

قال سيبويه: ولا تقلب الواو ياءً، لأنها كواو سُوِيرَ.

قال: وتقول (قد ارْمايَوا) كما تقول: قد أحْيَوا.

قال أبو علي: (ارمايَوا) أصل وزنه (افْعالَلُوا)، إلا أن اللام الثانية حذفت لما كان يلزم تحريكها بالضم، لأنها تسكن حيث تنكسرُ فيه أو تنضمّ، فإذا سُكنت وجب حذفها لالتقاء الساكنين.

قال: والمصدر ارْمِيَّاءٌ وارمِيَاءٌ، واحْيِيَّاء.

قال أبو علي: ارْمِيَّاءٌ، واحْيِيَّاءٌ، مثل اشْهِيباب، وأرمياء مثل أشْهِباب.

قال سيبويه: وذلك قول العرب: قد احْواوَت الشَّاةُ، واحْواوَيْتُ.

قالوا: فالواو بمنزلة واو غَزَوْتُ.

قال أبو علي: قوله: فالواو بمنزلة واو (غَزَوْتُ)، أي الواو التي هي اللام الأولى من (افْعالَلْتُ) تصحّ كما في (افْعالَلْتُ) من (غَزَوْتُ) إذا قلت: (اغْزاوَيْتُ)، فأمّا اللام الثانية التي هي واوٌ من (افْعالَلْتُ) من الحُوّة، فإنها تنقلب ياء، كما تنقلب اللام الثانية التي هي واوٌ ياءً في (افْعالَلْتُ) من (غَزَوْتُ) حين قلتَ: (اغْزاوَيْتُ).

قال سيبويه: والمصدر (احْوِيَّاء) لأن الياء تقلبها.

قال أبو العباس: الأجود (أحْوِيْواء)، وأن تصح الواو في المصدر كما صحّت في الفعل، حكاه أبو زيد الأنصاري.

قال سيبويه: وتقول في (فُعْلٍ) من شَوَيْتُ: (شِيٌّ).

قال أبو علي: (شِيٌّ) بمنزلة ما بعد الفاء من (عُصِيّ) ونحوه.

قال سيبويه: ألا ترى أنها لو كانت في قافية مع (عُمْيٍ) جاز.

قال أبو علي: لو كانت (شِيٌّ) في قافية مع (عُمْيٍ) جاز، لأنه لا مَدّ فيه، كما أنه لا مدّ في الميم من (عُمْيٍ).

قال سيبويه: و لم يجعلوها كتاء (عُتِيّ) وصاد (عُصِيٍّ).

قال أبو علي: يقول: لم يجعلوا الفاء من (فُعْلٍ) من (شَوَيْتُ) كالعين من (عُصِيٍّ)، و (دُلِيّ) كما ألزم صاد (عُصِيّ)، وذلك أن صاد (عُصِيّ) أصله الضم، كما أن أصل (فُعْلٍ) من (شَوَيْتُ وحَييتُ) الضمّ، فجاز في الفاء الذي أصله الضم أن يُضم ويكسر و لم يجز في العين الذي أصله الضم إذا وليها الياء أن يضم لشبهه بلام (أدْلٍ)، لأن الساكن في باب المحاجزة ليس كالمتحرك، فكان آخر الاسم من (عُصِيّ) واوٌ، وقبلها ضمة فلزم إبدال الضمة الكسرة.

قال سيبويه: ومثل ذلك من قولهم: رِيّا، ورِيَّةٌ، الفصل.

قال أبو علي: الأصل (رُؤْيا)، ثم يخفف الهمز، فيصير (رُويا)، ثم تدغم الواو في الياء تشبيهًا بالواو الأصلي فيصير (رُيَّا)، ثم تبدل من الضمة كسرة، كما تبدل من (لُيّ)، فيصير (رُيّا)، فكسر الراء في (رِيّا) أردأ من ضمّها، لأنه يجعلها أقعد في باب ما أصل عينه الياء، وليس أصله الياء إنما هي همزة محقّقة.

قال سيبويه: كما أنّهم إذا قالوا: لم يكن الرّجل، فكانت في موضع تحرُّك لم تحذف.

قال أبو علي: إنما تحذف النون من (يَكُنْ) في مثل (لم يَكُ) بمشابهته الياء والواو في السكون وغير ذلك، فكما تحذف الياء والواو الساكنتان في الجزم والوقف، كذلك حذفت هذه النون، وإذا تحركت بَعُدَ شَبَهُها من الياء والواو.

obeikandl.com

ومن باب ما قيسَ من المعتلّ من بنات الياء والواو

قال سيبويه: فإنما أمرها كأمر (رَحَى) في الإضافة.

أي، في أنه يبدل من الأولى واوٌ كما يبدل من لام (رَحَى) في النسب فيقال: رَحَوِيٌّ.

قال سيبويه: لأنك تقلب الواو ياءً، فيصير إلى مثل حال (فَعَلِيل).

قال أبو علي: أصل مثال (حَلَكُوك) من رَمَيْتُ رَمَيُويٌ، ثم تُدْغِمُ واو (فَعَلُول) في لامه الثانية فيصير (رَمَيِيٌّ)، ثم تبدل من الضمة كسرةً، كما تبدل منها في (مَرْمِيٌّ) فيصير (رَمَيِيٌّ)، ويوافق مثال (صَمَكِيك) الذي هو على (فَعَلِيل).

قال سيبويه: فألزم هذا التغيير، كما ألزم مثل مَحَنِيَّة.

قال أبو علي: يقول: إذا أبدل الواو التي هي عينٌ ياء في (ثَيِرة) ونحوها لا في انكسار ما قبلها، لزم إلزام الواو التي هي لام القلب إذا انكسر ما قبلها، لأن اللام أدْخَلُ في الإعلال من العين.

قال سيبويه: إلا أن تقول: مَشْقِيٌّ فيمن قال: أرضٌ مَسْنِيَّة.

قال أبو علي: يقول: من قال: (مَسْنِيَّة) فقلب الواو ياء، قال إنما فعلتُ ذلك لوقوع الواو طرفًا، وأن ما قبلها ضمة، وليس بينهما إلا حرف ساكن، فلأنّ الضمة وَلِيَت الواوَ، فلزم قلبها في (أدْلٍ).

قال سيبويه: تُغَيِّر ما غَيَّرْتَ من (فُعْلُولٍ) من غَزَوْتُ.

قال أبو علي: تجتمع في (فُعْلُولٍ) من قَوِيتُ أربع واواتٍ، الأولى عين والثانية لام الأولى من (فُعْلُول) والثالثة واو (فُعْلُول)، والرابعة لامها الثانية، فلزم قلب الأخيرة ياء كما لزم قلبها في (مَفْعُول) من (قَوِيتُ)، فإذا لزم قلبُها لزم قلب واو (فُعْلُول) ياء لسكونها فيصير (قُوُيٌّ)، ثم تبدل من الضمة كسرة.

قال سيبويه: وتقول في (فُعْلُولٍ) من شَوَيْتُ وطَوَيْتُ: شُوويٌّ وطُووِيٌّ.

قال أبو علي: إذا بنيت من شَوَيْتُ (فُعْلُول)، وجب أولاً أن تقول: (شُوُيُويٌ)، ثم يجب أن تقلب الواو الأولى ياءً، وتدغمها في الياء التي هي اللام فيصير (شُيُّويٌّ)، ثم تفعل بالواو والياء الأخيرتين من القلب والإدغام ما فعلت بالأوّليين، فيصير (شُيُّيٌّ)، ثم تبدل من الضمة التي هي لام (فُعْلُول) كسرة، لوقوعها قبل ياء ساكنة كما قلبتها كسرة في (مَرْمِيّ)

فتصير (شُيُّيٌّ)، فيوافق (لَيَّة) إذا أضفت إليها في أنّه تجتمع أربع ياءات، الثانية منهن مكسورة، فحركت العين بالفتح كما حركتها من (لَيَّة) – بالإضافة فقلت: (شُوَوِيٌّ) كما قلت: (لُوَوِيٌّ)، وأبدلت من الياء التي هي اللام الأولى من (فُعْلُول) من (طوَيْتُ) واوًا، كما أبدلتها منها في (لَيَّة) مضافًا إليها.

قال سيبويه: وكذلك (فَيْعُولٌ) من (طَوَيْتُ) إلى قوله: وذلك قولك: طَيَوِيٌّ.

قال أبو علي: حركت ياء (فَيْعُولٍ) بالفتح كما حركت الياء الأولى من (حَيَّة) بالفتح حين قلت: (حَيَوِيّ).

قال سيبويه: يقال في فُعْلُولٍ: (طُيُّيٌّ) فيمن قال: لُيٌّ، وطِيِّيٌّ فيمن قال: لِيٌّ.

قال أبو علي: لما أدغم العين في اللام وانقلب ياء زال المدّ بالإدغام، فجاز أن تضم الفاء من (لُيٍّ)، وإن لم يجز أن تضم في (بِيضٍ).

فأما وجه قول من كسر فقال: (لِيٌّ): فلأنَّ بعد الفاء ياءً ساكنة، فكسر الفاء منه كما كسره من (بِيضٍ) وطُيٌّ من (طَيٌّ) بمنزلة (لُيٍّ)، فيجوز فيه ما يجوز فيه من كسر الفاء وضمة.

قال سيبويه: وإنّما منعهم أن تعتل الواو وتسكّن في مثل (قَوِيتُ) ما وصفت لك في (حَيِيتُ).

قال: يعني ما ذكره في باب (حَيِيتُ) من أنّه لو أعِلَّ العينُ في (حَيِيَ) للزم أن يقول: حيتُ وفي المضارع (يَحِي)، فيلتبس بباب (يَعِي) مع ما يلحق من الإجحاف، وكذلك لو أعَلّ العينُ من (قَوِيتُ) لوجب أن تلقى حركتها على الفاء وتحذف كما فُعِلَ ذلك في (خِفْتُ) فصار (قِيتُ).

قال سيبويه: لأن هذا الضرب لا يُدغمُ في (رَددتُّ).

قال أبو علي: أي في باب (رَددتُّ) بني منه اسم على مثال (فَعَلٍ)، لأن مثال (فَعَلٍ) لا يدغم نحو (طَلَلٍ وشَرَرٍ ومَدَدٍ).

قال سيبويه: ومَنْ قال: "حَيِيَ عن بَيِّنَةٍ"، قال: قَوُوانٌ.

قال أبو العباس: (قَوُوانٌ) غلط، ينبغي إن لم يُدغم أن يقول: (قَوِيانٌ) فيكسر الأولى ويقلب الثانية ياءً، لأنه لا يجتمع واوان في إحداهما ضمة والأخرى متحركة، وهذا قول أبي عمر وجميع أهل العلم.

قال سيبويه: فصارت الأولى على الأصل.

قال أبو علي: فصارت على الأصل أي صارت الياء التي هي العين من (حَيَوان) على الأصل لما اعتلت اللام التي هي الياء الثانية بانقلابها واوًا، كما صارت اللام التي هي العين من (مُمْلِي). على الأصل لما اعتلت اللام التي هي لام بانقلابها ياءً، وقد كانت العين أعلّت بحذف الحركة منه للإدغام قبل إعلال اللام في قولك: (مُمِلّ) فاعلم.

قال سيبويه: ولا تُدغم في قَوِيتُ، تقول: قَوِيانٌ، لأنّك تقلب اللام ياءً.

قال أبو علي: (قَوِيانٌ) قد أعلّت فيه اللامُ بقلبها ياءً، فلا تعِلّ العينَ منه، ولا تدغمه في اللام.

قال سيبويه: ولا تُقلب الواو ياءً، لأنّك لا تلزمُ الإسكان.

قال أبو علي: يقول: لا تقلب الواو من (قَوِيان) ياءً، لأنّك وإن أسكنته فأنت تنوي به الحركة.

قال سيبويه: ومن قال: رُيَّةٌ في رُؤْيَةٍ قلبها فقال: قَيَّانٌ.

قال أبو علي: الذي يقول: (رُيَّة) في (رُؤْيَة) فقد حذف الهمزة وأبدل منها واوًا، ثم شبه الواو المبدلة من الهمزة بالواو الأصلي فقلبها ياءً لكي يدغمها في الياء كما يفعل ذلك بما ليس بمتحرك في الأصل، وذلك في (قِيّان) ونحوه.

قال سيبويه: وتقول في (فَيْعِلانٍ) من (حَيِيتُ وقَوِيتُ وشَوَيْتُ):

حيّانٌ وشَيّانق وقَيّانٌ.

قال أبو علي: (شَيّانٌ) ها هنا أصله (شَيْوَيانٌ)، ثم تقلب الواو التي هي عينٌ ياء، وتدغم ياء (فَيْعِلان) فيه، فيصير (شَيِّيان)، ثم تحذف التي هي لام لاجتماع ثلاث ياءات، كما تحذف من (غِطاءٍ وأحْوَى) إذا صغر على (أسَيِّد) الياء الثالثة كذلك، وإنما حذفت الثالثة في (فَيْعِلان)، لأنه وإن لم يكن آخر الاسم، فهو بمنزلة ألف النصب، وتاء التأنيث في

مثل (عُطيّا وسُوَيَّة) تحذف مع الألف والنون كما تحذفه معها لاجتماعهن في أنهن زوائد، وأن ما قبلهنّ مفتوح، وأن آخر الاسم والذي هو اللام هو الثالثة التي يجب حذفها.

قال سيبويه: لم تَعْدُ إن كانت كألف النّصب والهاء، لأنهما يُخرجان الياء في فاعِل ونحوه.

قال أبو علي: الهاء وألف النصب يخرجان الياء إلى اللفظ، وتتحرك قبلهما في مثل (قاضِيَة وقاضِيًا) ونحوه، كما يخرجها الألف والنون في مثل (رَيْمِيان، وأشَيْئِآن) ونحوهما مما هو على (فَيْعِلان وأفَيْعِلان) ونحو ذلك.

قال سيبويه: وجعلتها في الاسم بمنزلتها في (سَرُوَ) في أن صحَّحْتَها، كما صححتها في (سَرُوَ).

قال سيبويه: وتقول في (فُعْلَةٍ) من (رَمَيْتُ وغَزَوْتُ) إذا لم تكن مؤنَّثَة على فُعُلٍ.

قال أبو علي: يقول: إذا لم يكن تأنيثه بعد التذكير، ولكن إذا كان أول صيغته للتأنيث.

قال سيبويه: ألا ترى أن الواحدة (خُطْوَةٌ)، فهذا بمنزلة (فُعْلَة) وليس لها مذكر.

قال أبو علي: يقول: (خُطْواتٌ) بمنزلة (فُعُلَة)، مصوغة في أوّل حالها على التأنيث، ولا مذكّر لها، ألا ترى أنك لا تقول فيه (خُطْوٌ)، ولا تنفصل من الألف والتاء كما تنفصل (قَمَحْدُوَة) من علامة التأنيث، فلذلك ثبتت الواو فيها وقبلها ضمة كما ثبتت في (قَمَحْدُوَة).

قال سيبويه: فإنّ قياس ذلك في كُلْيَة كُلْواتٌ.

قال أبو علي: إنما لزم أن يقال: (كُلُواتٌ)، لأنه يحرك العين بالضمّ كما يحركها في (ظُلُمات)، فإذا ضمها انقلبت الياء واوًا للضمة.

قال سيبويه: كما خففوا (فُعُل) من باب (بُون).

قال أبو علي: يقول: خففت (فُعُلاتٌ) من الياء كما خففت (فُعُلٌ) من نحو (بُوان وبُون)، إذ كان التخفيف يجوز في كل واحد منهما قبل الإعلال، وذلك (ظُلْماتٌ ورُسْلٌ)، وهذا الجمع أعني ما كان على مُحرّك العين.

قال سيبويه: فإذا خالفتِ الحركةُ فكأنّهما حرفان من موضعين متقاربين.

قال أبو علي: أي إذا خالفت الحركة الحرف، فوقعت الكسرة مع الواو، والضمة مع الياءن لزم أن تبدلَ الحرفَ بحسب الحركة، إن كان واوًا قبلها كسرة قلبتْ ياءً، وإن كانت ياءً وقبلها ضمة لزم أن تُقلب واوًا، وإن لم تقلب كان مستثقلاً، كما أن المتقاربين إذا اجتمعا وسكن الأول منهما لزم الإدغام فيهما وإلا استثقل، ألا ترى أنه يُتجشَّم في مصدر (وَتَدْتُ):

(وَتْدًا)؛ فيستعمل (تِدَةً)؛ كراهية لاجتماع المتقاربين، وما يلزم فيهما من الإدغام المؤدي إلى الالتباس أو الاستثقال إن لم يدغم، فكذلك سبيل الضمة مع الياء، والكسرة مع الواو في (جِرْوَةٍ ومُدْيَة) إذا جمعتا بالياء.

قال سيبويه: وفُعْلَلَةٌ من (رَمَيْتُ) بمنزلة فُعْلُوَة، وتفسيرها تفسيرها.

قال أبو علي: أي تقول فيه: (رُمْيُوَةٌ) إن بنيته على التأنيث، (ورُمْيِيَةٌ) إن بنيته على التذكير.

قال سيبويه: وتقول في مثل (مَلَكُوت) من (رَمَيْتُ): (رَمَوْتٌ)، ومن (غَزَوْتُ: غَزَوْتٌ).

قال أبو علي: أصل (مَلَكُوت) من (رميتُ وغَزَوْتُ: رَمُيوتٌ وغَزَوُوتٌ) كما أن أصل (فَعَلُوا: رَمُيوا)، ويَفْعلون: يَغْزُوُونَ)، فحذفت الياء واواو اللذين هما لامان من مثال (مَلَكُوت) من (رَمَيْتُ) لما لزم تحريكهما بالضم، كما حذفتهما من (فَعَلُوا وتَفْعُلُونَ) لّما لزم تحريكهما به، (فرَمَوْتُ) من الفعل (فَعَوْتُ)، وإنما جعلت (فَعَلُوت) من (رَمَيْتُ) بمنزلة (فَعَلُوا ويفْعَلُونَ) كما جعلت (فَعَلان) بمنزلة (فَعَلا) للاثنين لما لزم تحريكه بالضم حذَفْتَ كحذفك في (فَعَلُوا)، كما أنه لما لزم تحريكُه بالفتح أثبتَّ لإثباتكَ إياها في (فَعَلا) فقلت: (رَمَيان)، كما قلت: (رَمَيَا)، وكما أجريت (فَعَلان) بمنزلة (فَعَلا)، كذلك أجريت فَعَلِيلٌ بمنزلة (فعلِيّ)، فقلبت اللام واوًا كما قلبتها في (فَعَلِيّ)، فقلت في مثل (حَمَصِيص): (رَمَوِيّ)، كما قلت في النسب إلى (رَحَى: رَحَوِيّ)، وليست هذه الكلمة في نسخة أبي العباس.

قال سيبويه: و لم يحذفوا، لأنهم لو حذفوا لالتبس ما العين فيه مكسورة بما العين فيه مفتوحة.

قال أبو علي: لو حذفوا اللام من (فَعَلان) لالتبس (فَعَلانٌ بفَعِلانٍ) لأنه كان يلزم أن يقال في (فَعَلان وفَعِلان) جميعًا (وفَعُلان) أيضًا: (رَمانٌ) فتفتح العين في جميع ذلك، لوقوعها قبل ألف (فَعَلان)، فهذا الذي يعني، ويبعد أن تريد بذلك في (عَمٍ عَمَوِيّ) كما تقول في (رَحَوِيّ)، فإنما الذي كان يقع فيه اللبسُ (فَعَلان).

قال سيبويه: ولو كان الأمر كذلك لم تقل في أفْعُولَة: أدْعُوّة.

أي، لو قلت في فَوْعَلَّة: غَوْزِيَّة، لأنك تقول: غَوْزِيتُ في الفعل، لقلت في أفْعُولَة: أدْعِيَّة، لأنّك تقول: أدْعَيْتُ فتقلبها في الفعل ياءً، فليست تجري هذه الأشياء على الفعل فتُعلّها عليه، إنما تشتقها من المصدر، ولا تتعرض فيها للفعل.

قال سيبويه: ولكنّك إنّما تجيء بهذه الأشياء التي ليست على الأفعال المزيدة على الأصل، لا على الأفعال التي تكون فيها الزيادة.

قال أبو علي: يقول: لا تعلّ الأسماء التي هي غير جارية على الفعل وإن استوت زيادتها مع الفعل بزيادته، فأنت وإن أعْلَلْتَ (أدْعَيْتُ) فلا تُعِلُّ (أدْعُوَّة)، لأن (إدْعُوَّة) غير مأخوذة من (أدْعَيْتُ) ولا جارية عليها، فيلزم إعلالها لاعتلاله، كما يلزم اعتلال (قائم) ليقوم، إنما تؤخذ هذه الأسماء التي هي نحو (أدْعُوّ) التي هي (الغَزْوُ والدَّعْوَةُ) ونحوه، فكما لا تعلّ الواو في المصدر، كذلك لا تعل هذه.

قال سيبويه: ولكنّها على الأصل كما كانت (مَغْزَوٌ) ونحوه على الأصل.

أي، لا يعتلّ كما لم يعتلّ (مَغْزُوّ) ونحوه.

قال سيبويه: وتقول في نحو (كَوالٍ) من رَمَيْتُ رَوَمْيًا.

قال أبو علي: أصله: (رَوَمْيَيٌ وغَوَزْوَوٌ)، إلا أنّ اللامين الآخرتين تنقلبان ألفين، كما تنقلبان من (رَحَى وعَصًا)، فتسقطان مع التنوين لالتقاء الساكنين.

قال سيبويه: ولو قالوا: (فَعُّلٌ) من (صُمْتُ)، لم يقولوا: صَيِّمٌ كما قالوا: صُيَّمٌ.

قال: يقول: لا تُقلب الواو ياءً إذا انفتح ما قبلها كما تُقلب إذا انضمّ ما قبلها، فعلى هذا تقول في (فِعْوَلٌ): (غِزْوَوْوٌ)، فلا تقلبها ياءً كما تقلبها في (عُتِيٌّ) ونحوه؛ ألا ترى أنك تقول في (فَعَّلٌ) من الصوم: (صَوَّمٌ)، ولا تقلبها ياء لانفتاح ما قبلها، كما تقلبها ياءً في (صُيَّمٍ) لانضمام ما قبلها؟!.

قال سيبويه: وكَعِثْوَلٌ من قَوِيتُ: قِيَّوٌ، وكان الأصل قِيْوَوٌ.

قال أبو علي: (قِيْوَوٌ) أصله (قِيَّوٌ)؛ لأنه من القوَّة، ولكنك قلبت الواو الأولى ياء، لانكسار ما قبلها، فصارت (قِيْوَوٌ) ثم عمل بها ما ذكر سيبويه.

قال سيبويه: فأجْر أوّل (وَعَيْتُ) على أوّلؤ (وَعَدتُّ)، وآخره على آخر رَمَيْتُ.

قال أبو علي: مثال ذلك أنك لو بنيت من (وَعَيْتُ) مثال (فُعْلُولٍ) لقلت: (وُعْيِيٌّ)، كما أنك لو بنيت من (رَمَيْتُ) مثال (فُعْلُولٍ) لقلت: (رُمْيِيٌّ)، وإن شئت قلت: (أعْيِيٌّ)،فأبدلت الفاء همزة لانضمامها، كما تبدلها من (أعِدُ)، فقد أجريت آخره كآخر (رَمَيْتُ)، وأوله كأول (وَعَدْتُ)، وعلى هذا الطريق سائر ما تبني من المسائل.

قال سيبويه: كما أن أوَيْتُ كغَوَيْتُ وشَوَيْتُ.

أي في أنك إذا بنيت من كل واحدة من (وأيْتُ) و (أوَيْتُ) أجريتهما مجرى (غَوَيْتُ وشَوَيْتُ).

قال سيبويه: وتقول في فِعْلِيَةٍ من غَزَوْتُ: غِزْوِيَةٌ، ومن رَمَيْتُ رِمْيِيَةٌ، تخفي وتحقق.

أي، الياء الأولى من (رِمْيِيَة)، إن شئت أخفيتها، وإن شئت بقَّيتها.

قال سيبويه: وإن كانت على غير تذكير كأحْيِيَةٍ، ولكن كقُعْدُدٍ.

قال أبو علي: تجري (رَمْيِيَّة) مجرى الصحيح في أن لا تدغمه، وإن اجتمع فيه مثلان، فكما لا يُدغم (قُعْدُدٌ) ونحوه مما كان ملحقًا كذلك لا يُدغم هذا، وإن بنيت (رِمْيِيَةٌ) على التأنيث في أول حاله كما بنيت (أحْيِيَة) عليه لم تدغمه كما أدغمت (أحْيِيَة) حين قلت: (أحيَّة)، لأن (أحْيِيَة) ليس بملحق، وهذا ملحق.

قال سيبويه: فهي ها هنا بمنزلة مَحْنِيَةٍ.

قال أبو علي: يقول: الواو في (غِزْوٍ) يلزم انقلابها ياءً لانكسار ما قبلها وأنها لام، كما يلزم انقلابها في (مَحْنِيَةٍ) لذلك، انقلبت الواو إذا انكسر ما قبلها في المعتل الأقوى ياء، وذلك نحو (ثِيَرةٍ) و (حِياضٍ)، ولو بَنَيْتَ من (غَزَوْتُ) مثل (طُنُبٍ) لقلت: (غُزٌّ)، فصار مثل (فَعِلٍ) في انقلاب الواو ياء للكسرة قبلها، والكسرة في (فُعُل) من الضمة كما أبدل في (أدْلٍ) ونحوه.

ومن باب تكسير بعض ما ذكرنا على الجمع

قال سيبويه: ويجري الآخر على الأصل، لأنّ ما قبله ساكن وليس بألف.

قال أبو علي: يريد بالآخر الياء الثانية أو الواو الثانية، المدغم فيها، يقول: لا يعتلاّن لأن ما قبلهما ساكن وليس بألف يعتل ما قبل بعدها طرفًا كما تعتل الياء والواو إذ وقعتا طرفين بعد ألف في نحو (سَقّاءٍ).

قال سيبويه: كما أجريت فَعَلِيلَة مجرى فَعَلِيَّة.

قال أبو علي: يقول: أجريت (فَعالِيل) مجرى (فَعَلِيّ) في أن أبدلتَ من يائه الأولى همزة، كما أبدلتها من لام (رائيّ)، كما أجريت (فَعَلِيلة) مُجرى (فَعَلِيّة) في أن أبْدَلْتَ من لامه الأولى التي هي ياء واوًا فقلت في مثل (فَعَلِيلَة) من (رَمَيْتُ): (رَمَوِيَّة)، كما أبدلت من لام (رَحَى) في النسب واوًا حين قلت: (رَحَوِيّ).

قال سيبويه: حتى حذفوا إحداهما، فقالوا أثافٍ ومَعاطٍ.

قال: كان قياسه أثافِيٌّ، ومَعاطِيٌّ فحذفت إحدى الياءين.

قال سيبويه: ولو قال إنسانٌ: أحْذِفُ في جميع هذا.

أي في جميع ما تجتمع فيه ثلاث ياءات ياءً لكان قولاً.

قال سيبويه: إذ كانوا يحذفون في نحو أثافٍ، حيث كرهوا الياءين.

أي إحدى الياءات، وجب أن تكون المحذوفة هي الياء الوسطى ليكون ما يبقى على مثال (مَفاعِل وفَعالِل)، ولا تحذف الثالثة، فيكون ما يبقى على مثال (فَعالِي أو مَفاعِي)، ولا يكون جمعًا لواحده المكسّر فإذا لزم حذف الياء قال في (فَعالِيلَ) من (رَمَيْتُ): (رَماي) ولا يلزمه إذا ألزمه حذف إحدى الياءات أن تبدلها همزة ولا واوًا لزوال شبهه (بَرايٍّ) لحذفك إحدى الياءات.

قال سيبويه: وذلك (رَاوِيٌّ في رايَة) لم يحذفوا فيجريها عليها.

قال أبو علي: فيجريها عليها، أي تبدل من الياء الواو في (فَعالِيل) فتقول: (رَماوِيٌّ)، كما أبدلتها في (راوِيٌّ)، فتجري ما بعد الهمز من (رَمايٌّ) مجرى ما بعد الراء من (رايٍّ) في أنك تهمز كما تهمز هناك، وتبدل من الياء الواوَ كما تبدلها منها هناك.

قال سيبويه: فمن ذلك في الجمع (مَعايا ومَدارَى ومَكاكِيّ).

قال أبو علي: مَكاكِي: أصله مَكاكِيك، لأنه جمع مَكُّوك، فأبدلت من الكاف التي هي لام ياء، كما أبدلت من الهاء في (دُهْدُوهَةٍ) للتضعيف ياءً، فقيل: (دُهْدِيّة)، ثم أدغم الياء من (فَعالِيل) في الياء المبدلة من الكاف، فصار (مَكاكِيّ)، هذا مما غَيَّروا و لم يحذف، فكذلك يُغَيّر (فَعالِيل) من (رَمَيْتُ) ولا يحذف.

obeikandl.com

ومن باب التضعيف

قال سيبويه: فإن قيل: ما بالُهم قالوا في (فَعَّلَ): (ردَّدَ) فأدغموه على الأصل.

قال أبو علي: يقول: إن الأفعال المضاعفة خالفت الصحيحة في مثل (رَدَّ، وشَمَّ، ورُدَّ) ونحو ذلك، فلِمَ لم يخالف (فَعَّلَ) الصحيح كما خالف سائر المضاعف نظائره.

قال: فإنهم لو أسكنوا صاروا إلى مثل ذلك إذا قالوا: (رَدَّدَ).

قال أبو علي: إنما كان يلزمُ أن يقال: (رَدَّدَ) لأن العين الثانية كانت تسكن فتدغم في اللام، وتلقى حركتها التي هي الفتحة على العين الأولى فيصير (رَدَدَ)، ويحدث تضعيف كما كان (رَدَّدَ).

قال سيبويه: وليست بمنزلة (أفْعَلَ) و (اسْتَفْعَلَ) ونحو ذلك.

قال أبو علي: ومع (فَعَّلَ وأفْعَل) فقال: لا يجوز أن يدغم (فَعَّلَ) كما أدغم (أفْعَل واسْتَفْعَل)، لأنّ (فَعَّلَ) لو أدغم فقيل (رَدّد) لتحرك فيه ما لا يتحرك في اسم ولا فعل وهو العين الأولى من (فعَّلَ وأفْعَلَ) إذا أدغما، ونحوهما يُحرَّك فيه ما لا يستنكر تحركه في اسم ولا فعل، وهو فاء الفعل، ألا ترى أنه قد يتحرك في (رَدَّ) و (رادّ) ونحوهما من الاسم والفعل.

قال سيبويه: إن كان يكون ذلك اللفظ فعلاً أو كان على مثال الفعل أو على غير واحدٍ من هذين.

قال أبو علي: هذا نحو (مُدُقٍّ)، فإنه ليس بفعل ولا اسم على مثال الفعل.

قال سيبويه: واحتملت ذلك الألف لأنّها مدّة.

قال: يقول: إن الألف صارت بمنزلة المتحرك، لوقوع الساكن بعدها.

قال سيبويه: هذه الدّال الأولى في (رادٍّ) لا تفارقها الآخِرَةُ فما يستثقلون لازمٌ للحرف.

قال أبو علي: أي التقاء المثلين في (رادٍّ) لازمٌ، وليس (كيَضرِبانِني) الذي لا يلزم المثلين فيه.

قال سيبويه: ولا يكون اعتلالٌ إذا فُصِلَ.

أي، إذا فُصِلَ المثلان بشيء لم يكن إدغام.

قال سيبويه: وكذلك (رجلٌ خافٌ)، وكذل (فَعُلٌ)، أجري هذا مجرى الثلاثة من باب (قُلْتُ) على الفعل.

قال أبو علي: أي أجري الاسم الثلاثي المضاعف الموافق لبناء الفعل مجرى الثلاثي المعتل بالياء والواو في أن أعِلّ منه ما كان على وَزْنٍ من أوزان الأفعال غير باب (طَلَلٍ)، كما أعلّ ما وافق بناء الفعل من الثلاثي المعتل بالياء والواو.

قال سيبويه: و لم يفرقوا بين هذا والفعل.

أي لم يفرقوا بين الاسم الموافق لبناء الفعل وعدَّتُه ثلاثة أحرف وبين الفعل بتصحيح الاسم وإعلال الفعل، كما فُرّق بين ما زاد على الثلاثة من الاسم والفعل نحو (أَقْوَلُ، وأقالَ).

قال سيبويه: و لم يَفْعَلوا ذلك في (فَعُلٍ)، لأنه لم يخرج على الأصل. فيلزم أن يخرج في التضعيف على الأصل، فيصحّ كما صح فيه (فَعَلٌ) لما صحّ (في باب قُلْتُ) (فَعَلٌ) على الأصل نحو قَوَدٍ وخَوَنَةٍ.

قال سيبويه: من ذلك (ثُنْيٌ)، فألزموها التخفيف.

قال أبو علي: (ثَنِيٌّ) على (فَعِيلٍ)، ولو جمع على (فُعُلٍ)، فكان يجب أن يقال: (ثَنُوٌّ)، ثم يلزم أن تبدل فيقال: (ثُنٍ) كما فُعِلَ (بأدْلٍ)، فاقتصر على التخفيف فقيل: (ثُنْيٌ) إذ قد يخفف في المصحّحِ.

ومن باب ما شَذَّ من المضاعف

قال سيبويه: فلما أن صار، - يعني: أحِسُّ- في موضع قد يحركون فيه اللام من ردَدْتُ. أي في مثل (رَدَّ) أثبتوا الأولى، أي السين الأولى من (أحَسَّ)، فقيل: لَمْ أحِسَّ، لأنه صار بمنزلة تحريك الإعراب، أي صارت الحركةُ و لم أحِسَّ المحركة لالتقاء الساكنين بمنزلة تحريك الإعراب.

قال سيبويه: إذا أدْرَكَ نحو (يَقُولُ ويَبِيعُ).

قال أبو علي: جعل وجه التشبيه بين (لم أحِسَّ) و (يقولُ ويَبِيعُ) أنَّ اللام لما تحركت من (يَقُولُ) ثبتت العين و لم تحذف، كذلك لما تحركت من (لَمْ أحِسَّ) ثبتت العينُ و لم تحذف كما تحذف حيث تسكن اللام.

قال سيبويه: فأجروها في (فَعِلْتُ) مجراها في (فَعِلَ).

قال أبو علي: يقول: لم تلحق حركة العين على الفاء في (فَعِلْتُ) كما لم تُلْقِها عليه في (فَعِل)، فقال: (ظَلْتُ) كما قال: (ظلَّ)، وترك الفاء مفتوحًا في الموضعين، كما قال: (لَسْتُ)، ثم قال: (لَيْسَ)، فأجراه في (فَعَلْتُ) مجراها في (فَعِلَ) حين لم تلق على الفاء حركة العين، لأن (لَيْسَ) أصله (فَعِلَ)، إلا أنه أسكن كما يُسكَّن نحو (صَيِدَ البعيرُ)، فيُقال: (صَيْدَ).

قال سيبويه: وذلك قولك: قدْ رِدّ، وهِدّ، ورَحُبَتْ بلادُك، وظِلت.

قال أبو علي: ليس في (رَحُبَتْ) شاهد، ولكنه حكى الكلمتين، لأنه يتكلم بهما معًا.

قال سيبويه: و لم يفعلوا ذلك في (فَعِل) نحو (عَضَّ وصَبَّ) كراهية الالتباس.

قال أبو علي: أي لم يلقوا حركة العين على الفاء فيه للفعل المبنيّ للفاعل في باب المضاعف، وألقيت على الفاء فيه للفعل المبني للمفعول.

وقوله: كراهية الالتباس، يعني التباس (فَعِلَ بفَعُلَ) في المضاعف لو قيل في الفعل المبني لم يتخلص ذا من ذا.

قال سيبويه: كما كُرِه الالتباس في (فَعِلَ وفُعِلَ) من باب بِعْتُ.

قال أبو علي: يقول: كُرِه التباس (فَعِلَ بفُعِل) في باب المضاعف، كما كُرِه التباسهما في باب (قالَ وباعَ)، فألقى حركة العين على الفاء من الفعل المبني للمفعول دون الفعل

المبني للفاعل كما فُعِل ذلك في باب (قالَ وباعَ) حين قالوا في (فُعِلَ) منه (بِيعَ)، فألقيت على الفاء حركة العين في الفعل المبني للفاعل، ولم يُحرّك الفاء بحركة العين التي هي الكسرة، لأنّ (باعَ) (فَعَلَ) منقولة إلى (فَعِلَ) كراهية أن يلتبس (فَعَلَ بفُعِلَ).

قال سيبويه: لا يغير الإدغام المتحرّك كما لا يغيّره في (فَعُلَ وفَعِلَ).

قال أبو علي: يقول: يُفْعَلُ بالتاء في (فُعِلَ) ما يُفْعَلُ بها في (فَعِلْتُ)، لأنك تقول في فَعَلْتُ: (بِعْتُ)، فتلقي الحركة على الفاء، كما تقول (بِيعَ) فتلقيها عليها، ولا يَحْسُنُ ذلك في (فُعِلَ) من المضاعف كما لم تكن في (فَعَلْتُ) منه، ألا ترى أنك تقول في (فَعَلْتُ) منه (رَددت)، فلا تلقي حركة العين على الفاء كما تلقيها عليها في باب (بِعْتُ)، فكما لم تلقها عليها في نحو (رَددتُّ)، كذلك لا تلقيها عليها في (رُدَّ).

قال سيبويه: فكرهوا هذا الإجحاف، وأصل كلامهم تغيير (فُعِلَ) من (رَددتُّ وقُلْتُ).

قال أبو علي: كرهوا ألاّ يميلوا (تغزُين) ونحوه، وقد ذهبت ضمةٌ وواوٌ إذ أمالوا (قِيلَ)، فقالوا: (قُيِلَ)، وإنما ذهبت ضمة واحدة، فإذا أميل ما ذهبت منه ضمة واحدة إرادةً لتبيين الذاهب، كان إمالة ما ذهب منه ضمةٌ وواوٌ أولى.

ومن باب ما شَذَّ فأبدل مكان اللام الياء لكراهية التّضعيف

قال سيبويه: كما أنّ التاء في (أسْنَتُوا) مبدلة من الياء.

أي مبدلة من الياء التي هي مبدلة من الواو التي هي لام الفعل من (أسْنَى).

قال سيبويه: وزعم أبو الخطاب أنهم يقولون: هَنانانِ، يريدون: هَنَيْنِ.

قال أبو علي: زعم المازني أنه لا يعرف (هَنانَيْن)، ولا رأى من يعرفه.

ومن باب تضعيف اللام
في غير ما عينُه ولامه من موضع واحد

قال سيبويه: لأن (مَعَدًا) بُني على السكون، وليس أصله الحركة.

قال: يقول: ليس أصل الدال الأولى من (مَعَدٍّ) الحركة، ولو كان ذلك لأظهر التضعيف كظهوره في (جَلْبَبَ) ونحوه.

قال سيبويه: وإنّما (مَعَدٌّ) بمنزلة (خِدَبٍّ).

يعني أن اللام فيهما مضاعف لغير الإلحاق.

قال سيبويه: فلما كانتا كذلك، أجْرِيَتا مجرى ما لم يُلحق بناءٌ ببناء غيره فيما عينُه ولامه من موضع واحد.

قال أبو علي: يقول: لما كان (افْعَلَلْتُ وافْعالَلْتُ) لا نظير لهما في الرباعي أجريتا مجرى (رَدّ) ونحوه فأدغما كما أدغم (ردَّ واستعدَّ) ونحوه فيما عينه من موضع لامه ولم يُلحق بالرباعي، فيلزم إظهار التضعيف فيه (فاحْمَرَّ) – وإن كان المكرر فيه اللام– بمنزلة (ردَّ واستَعَدَّ) في أنه لغير الإلحاق.

قال سيبويه: وإنّما لحقت شيئًا يعتلُّ وهو على أصله.

يعني: إنما لحقت (عَدَّ) من (استعَدَّ) وهو على أصله في الاعتلال بعد لحاق الزيادة.

ومن باب ما قيس من المضاعف الذي عينه ولامه من موضع واحد

قال سيبويه: وتقول في (فَعُلول) من (رَددتُّ): (رَدَدُودٌ)، (وفَعَلِيلٍ): (رَدَدِيدٌ) كما فعلت ذلك (بفَعَلانٍ).

قال أبو علي: لأن المصدر من (رَدَدُودٍ، ورَدَدِيدٍ) بمنزلة (طَلَلٍ)، فكما صَحَّحتَه من (فَعَلان) صححته من هذا.

قال سيبويه: لأنّها من (غَزَوْتُ) لا تَسْكُنُ.

قال أبو علي: يعني أن حروف العلّة في المعتل اللام لا تسكن، وتصحح في مثل (قَطَوانٍ ونَزَوانٍ)، فإذا صُحح في المعتل الأضعف وجب أن يُصحّح في المعتل الأقوى، وإن كان موافقًا لبناء الفعل، ألا ترى أن (جَوَلان) و (دَوَران) قد صُححا وإن كان موافقًا لبناء الفعل، ولا ينبغي أن يكون ذلك على مذهب أبي العباس إلا (فُعَلاً)، يقول في فَعُلان من قلت: (قالانٌ)، لأنه يرى أنَّ (جَوَلان) ونحو شاذّ، وأن الزيادتين في آخره لا تخرج الاسم من شبه الفعل، لأنهما غير معتدّ بهما، ألا ترى أنك تقول في تحقير (زَعْفَران: زُعَيْفِرانٌ)، ولو اعتدّ بهما لم يَجُز هذا التصغير لخروجه بهما من الأمثلة الثلاثة.

قال سيبويه: لا تجعل ذلك بمنزلة المضاعف.

أي لا تعله، كما لو بنيت من المضاعف (فَعلان) لقلت: (رَدَّان) فأعللت كما تعلّ (رَجُلٌ ضَفٌّ الحال)، إذا أردت به اسم الفاعل من الضعف على (فَعِلَ).

قال سيبويه: لأنه يوافقه وهو على ثلاثة ثم يصير على الأصل بالزيادة.

أي، يصير بالألف والنون مخالفًا لنحو (خافَ) و (قال) اللذين هما (فَعِلَ) و (فَعَلَ) فلا يلزم إعلاله كما لزم إعلالُهما، لأن مشابهتهما بناء الفعل بالزيادتين اللاحقتيهما مرتفعة عنهما.

قال سيبويه: ويقوِّي (رَوْدَدًا) ونحوه قولهم: أَلَنْدَدٌ.

قال أبو علي: يريد، أنّ المثلين في (رَوْدَدَ) أصليّان فبُيِّنا ولم يُدغما كما يُبيّن نحو (جَلْبَبَ) الذي أحد المثلين فيه زائد، وإنما لاشتمال الإلحاق عليهما وأنّه لو أدغم لزال ماله قُصِد من الإلحاق، ألا ترى أنّك لو أدغمت مثل (رَوْدَدٍ) لخالفت به زنة (جَعْفَر)، فصار

ذلك خلاف القصد، ويقويه (أَلَنْدَدٌ)، لأن المثلين فيه أصليّان وقد بَيَّنا مع ذلك لما أريد إلحاقه (بفَرَزْدَقٍ)، وكذلك (رَوْدَدٌ) تُبَيِّن فيه المثلين وإن كانا من (رَدَدْت) كما بيّنتهما من (أَلَنْدَدٍ) وإن كانا من (اللَّدَدِ).

قال سيبويه: وليست آخرًا بعد ألف إلا وهي تُخرج بناءً إلى بناء.

قال: اللاحقة آخرًا بعد ألف نحو (عَطْشان، وإنْسان)، وليست هذه للإلحاق، وقد تكون هذه النون أخيرة بعد ألف للإلحاق نحو (سِرْحانٍ) فأمّا إذا كانت النون بخلاف هذه الصورة فإنها للإلحاق.

قال سيبويه: فإن قلت: أقول جَلْبَبٌ ورَوْدَدٌ، لأن إحدى اللامين زائدة.

قال أبو علي: يقول: إن قلت: (جَلْبَبٌ) فأبين المثلين ولا أدغم لأن إحدى اللامين زائدة لا لأنه للإلحاق، فليس هذا الاعتلال صحيحًا، لأنك قد تدغم ما أحدهما زيادة كما أدغم الأصليين وقد لا تدغم الأصليّين في نحو (أَلَنْدَد)، فإنما العبرة في ترك الإدغام الإلحاق لا الزيادة والأصل.

قال سيبويه: وكرهوا في عَفَنَّج مثلما كرهوا في أَلَنَّدٍ.

قال أبو علي: أي فلم يدغما لما كان للإلحاق، فإن كان أحد المثلين زائدًا كما لم يدغم فيما المثلان فيه أصليتان.

قال سيبويه: وإنْ قلت: إنّما ألحقتها بالواو.

أي، وإن قلت: ألحقت (رَوْدَدُ) بالواو لا باللام، كما ألحقت (جلبب) باللام، وإذا لم ألحقها باللام أدغمت، لأن اللام ليست بزائدة كما كانت في (جَلْبَبَ) زائدة.

ومن قولي، أي لا أدغم إذا كانت إحدى اللامين زائدة، فأما إذا كانتا أصليين أدغمت (وَرْدَد)، لأنّهما أصليتان، فالجواب على ما كان في الكتاب.

ومن باب ما شَذَّ من المعتلّ على الأصل

قال سيبويه: واعلم أن الشيء قد يقلّ في كلامهم وقد يتكلمون بمثله من المعتل.

قال أبو علي: هذا نحو تركهم استعمال الفعل من (القوة) ونحوه على (فَعَلْتُ) لئلاّ يلزمهم أن يجمعوا بين واوين في (قَوَوْتُ)، ونحو قلبهم العين من (آيَةٍ)، لئلاّ يلزمهم تصحيح عينها، والجمع بين الواوين والياءين فيها، وهم قد يجمعون في غير ذا بين الياءات في نحو (رَمْيِيٍّ، وأحَيٌّ) وبين الواوين في (أحْوَوَتِ الشّاةُ)، وإنّما جمع بينهن في بعضٍ وترك الجمعُ في بعضٍ كراهة أن يكثر في كلامهم ما يستثقلون.

قال سيبويه: فمما قلَّ فُعْلَلٌ.

قال أبو علي: فُعْلَلٌ نحو: عُوطَطٌ، وفُعْلُلٌ نحو: قُعْدُدٌ.

يقول: قلّ في كلامهم (كتردَّدَ) ونحوه وما تصرف منه مع أنه أثقل من (عُوطَطٍ) لاجتماع ثلاث دالات فيه.

قال أبو علي: قال سيبويه: وتقول: أحْوَى.

قال أبو علي: (الحُوَّةُ) مثل الحُمْرة، فإذا بنيت منه فعلاً على وزن (احمَرَرْتُ) قلت: (احْوَوَيْتُ)، وكأن الأصل (احوَوَوْتُ)، لأنك تزيد على اللام لامًا مثله كما زدتَ على اللام من الحمرة لامًا مثله، إلا أنّك قلبت الواو ياءً كما قلبته من (أغْزَيْتُ) ونحوه ولو لم تقلبه ياءً للزم أن تقول في المضارع (يَحْوَوُّ) مثل (يَحْمَرُّ)، فتُحرّك الواو التي هي لام (يُفَعّل) بالضمة، وهذه اللام لاتتحرك بها فقلبت ياءً.

قال سيبويه: وإن كانوا يكرهون المعتلين بينهما حرف والمعتلين وإن اختلفا.

قال أبو علي: مثال المعتلين بينهما حرف نحو جمع (سَيِّد)، يُكره فيه (سَيَاوِدُ)، وإن اختلف فيه حرفا العلة وفصل بينهما حتى تقلب الواو همزة ليختلفا، وأما قوله: والمعتلين وإن اختلفا، فإنه نحو (رَوْيًا) في مصدر (رَوَيْتُ)، تقلب الواو ياءً فيقال: (رَيّا).

قال سيبويه: ومِن ثَمَّ تركوا من المعتلّ ما نظيره في غيره.

قال أبو علي: هو نحو تركك البناء من (قُلْتُ) على (افْعَوْعَلَ)، وقد جاء نظيره من غير المعتلّ نحو (اغْدَوْدَنَ)، و (اعْرَوْرَى).

قال سيبويه: يجيء الاسم على ما اطُّرِحَ من الفعل.

قال أبو علي: هو نحو (قَوَدٍ)، و (روعٍ)،جاء كأن فعله (قَوَدتٌ)، ونحو (وَيْلٍ)، لأن فعله (وِلْتُ)، و لم يجئ في الأفعال شيء من ذلك.

obeikandl.com

ومن باب الإدِّغام

قال سيبويه: فإذا أردت إجراء الحروف، فأنت ترفع صوتك إن شئت بحروف اللين والمدّ، أو بما فيها منها.

قال أبو علي: يعني إذا قلت: بين بينَ، إن شئت وصلت السين بالسين بما في الحروف، حروف اللين وهو الحركة، وإن شئت قلت: ساسا، أو سُوسُو، أو سِي سي.

وقوله: منها، أي من حروف اللين، يعني الحركة.

ومن باب الإدِّغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما

قال سيبويه: وقد بيّنّا أمرهما إذا كانا في كلمة لا يفترقان.

يعني أنه بيّن ذلك في باب التضعيف، وفي باب المترجم بمضاعف الفعل.

قال سيبويه: وذلك نحو (يَد داؤدَ)، لأنه قصد أن يقع المتحرك بين ساكنين واعتدالٌ منه.

قال أبو علي: يعني بالمتحرك الواقع بين ساكنين الدّال الثانية، والساكنان الدالُ الأولى والألف من (داوُد).

قال سيبويه: لم يجز أن يكون قبل المحذوف إذا حُذِفَ الآخر إلا حرفُ مدٍّ.

قال: يعني بالمحذوف نحو السَّبَب إذا حذف من عروض الطويل فصار فُعُولُنْ لم يجز أن يكون قبل الفاء فيه إلا حرف مدّ.

قال أبو علي: احتجاجه بما ذكره من العروض، أن حرف المدّ بمنزلة المتحرك لأنه يفصل الساكن غير الممدود بالمدّ الذي فيه، فيصير الزائد فيه عوضًا من الحركة، لأنه زيادة في الصوت، كما أن الحركة في الحرف المتحرك زيادة في الصوت.

قال سيبويه: وحَسُن أن يبيّن فيما ذكرنا من نحو "جَعَل لَّكَ".

قال أبو علي: يقول: لما جاز البيان في (جَعَلَ لَكَ) ونحوه مع تحرُّك ما قبل الحرف الذي يدغم، لم يجز في الحرف الذي قد يدغمُ إذا سكن ما قبله إلا البيان.

قال سيبويه: فلو أنّهم كانوا يُحرِّكون لحذفوا الألف.

أي ألف الوصل من (ابن)، يقول: لو أدغم النون الأولى في النون الثانية لتحركت الياء، فسقطت ألف الوصل، وكان يلزم فيمن قال: (قِتُّلُوا) (سِمُّوسَى)، ومن قال: قَتُّلوا لزمه في الرفع (سُمُّوسَى).

قال سيبويه: ما لم يَقْوَ على ألا يجوز البيان فيما ذكرت لك.

لم يقوَ الإدغام في نحو (قَومُ مُوسى)، و (ابنُ نَوح) على تحريك الساكن، كما لم يقوَ على منع إجازة البيان فيما تقدم من المنفصلين المتحرك ما قبل الأول منهما نحو (جَعَلَ لَكَ).

قال سيبويه: ولكنك إن شئت قلت: (قَرَادِدُ)، فأخفيت كما قالوا: (مُتَعَفِّفٌ) فأخْفِي.

قال: تقول: (متعَفْ فِفٌ)، فإذا أدغمت قلت: (مُتَعَفِّفٌ) ولا يكون في هذا إدغام، وقد ذكرنا العلة.

أي العلة في أنه لا يجوز أن يدغم الملحق.

قال سيبويه: وتقول: (هذا ثوبُ بَكْرٍ)، البيان في هذا أحْسَنُ منه في الألف، لأن حركة ما قبله ليس منه الفصل.

قال أبو علي: حركة ما قبل الألف من الألف لأنها فتحة، وحركة ما قبل الواو والياء لا يكون منهما إذا انفتح نحو: (جَيْبُ بَكْرٍ، وثوبُ بَكْرٍ).

قال سيبويه: ألا ترى أنك تقول: (اخْشَوا وّاقِدًا) فتُدغم، – و (اخْشى يّاسِرًا) فتجريه مجرى غير الياء.

قال أبو علي: يريد، لو كان في الياء والواو إذا لم تكن حركة ما قبلهما منهما من اللين ما يكون فيهما إذا كانت حركة ما قبلهما منهما لم يجز الإدغام في نحو: (اخْشَوْا واقدًا)، لكن لما جاز الإدغام عُلِمَ أنه لا يكون فيهما من اللين مثل ما يكون إذا جانستهما الحركة التي قبلهما، ولا يجوز أن تدغم نحو (يغزُو واقدًا)، و (يَرْمِي ياسِرًا) لمكان اللين فيه، وإن جاز الإدغام في نحو (اخْشَوا وَّاقدًا).

قال سيبويه: فلا بدّ فيه من حرف لين للرِّدْف.

قال أبو علي: يقول: لا يجوز وقوع حرف اللين في القوافي المحذوفة في الرِّدْف إذا لم تكن حركة ما قبله منه، لأنه لا يكون فيه من المدّ ما يكون إذا جانسته الحركة، فـ (لَبِيبِ) لو انفتح الياء الأولى، لم يجز وقوعه في هذه القافية.

قال سيبويه: وذلك قولك: ظَلَمُوا واقِدًا واظلِمي ياسِرًا، ويَغْزُو واقِدًا.

قال أبو علي: اللزوم في الأوّل يعتبرُ كأن الواو في (ظَلَمُوا) حرف مدّ غير لازم، لأنك تقول: (ظلمَا) كما أنه في (قُوول) غير لازمٍ ولو اعتبر ترك الإدغام في (ظَلَمُوا واقدًا)، فقيل: إنما لم يدغم لأنه ممدود وحركة ما قبله منه لم تصحّ لوجودنا للممدود المدغم في مثل (مَغْزُوٍّ وعُتُوٍّ) ونحوه، لكن العلة في ترك إدغام (ظلموا واقدًا) و (ارْمِي ياسِرًا) مضامّه بذاك اللزوم المدّ، ألا ترى أن (قُوولَ) لم يُدْغَم لاجتماع المدّ، وأنه غير لازم فيه، وكذلك (ارْمي ياسِرًا) لم يدغم لأنه ممدود، ولأنه ليس بلازم.

قال سيبويه: أرادوا أن يكون (ظَلَموا) على زِنة (ظَلَما واقِدًا)، و (قَضَى ياسرًا).

قال: يقول: ليست الواو في (ظَلَمُوا واقِدًا) والياء في (قاضِي ياسرًا) بلازم، لأنك تقول: (ظلما واقدًا) و (قضى ياسرًا).

قال سيبويه: كما لم يَقْوَ المنفصلان على أن تحرك السن في (اسمُ مُوسى).

قال سيبويه: فيصير كأنك أدغمت ما يجوز فيه البيان.

قال أبو علي: يقول: لو أدغمت الهمزتين كما تدغم غيرهما من المثلين، للزمك أن تجمع بينهما محققتين، كما تجمع بين اللامين من (فعلَ لَبِيدٌ)، فلما لم يجز أن تجمع بينهما لم يجز أن يدغما.

قال سيبويه: وذلك قولهم: يَقتّلون، فقد قِتّلُوا.

قال أبو علي: (قِتّلُوا) أدغم التاء الأولى في الثانية بعد أن أسكنها فاجتمع ساكنان القاف والتاء، فحرك القاف بالكسر كما تحرك (قُمِ اللّيلَ) فسقطت همزة الوصل لتحرك الساكن كما اجتُلبتْ لتسكين المتحرك في (ازَّيَّنَتْ)، والتحرك الذي اجتلبت له السكون هي التاء من (تَزَيَّنَتْ)، فإنه لما كانت التاء قريبة المخرج من مخرج الزاي أدغمت واجتلبتْ ألف الوصل.

قال سيبويه: وجاز في قاف (اقْتَتَلُوا) الوجهان، (أي الكسر والفتح) ولم يكن بمنزلة عَضّ.

قال أبو علي: يقول: لم يكن بمنزلة (عَضَّ) في تحريك الفاء التي كانت ساكنة في الأمر من (العَضّ) في الأصل لا تحرك إلا بالفتح، وكذلك الفاء من (فِرَّ)، وليست مثل (اقتتلُوا) الذي جازت فيه الحركتان في التقاء الساكنين الكسر والفتح، فقالوا: (قِتَّلُوا، وقَتلوا).

قال سيبويه: وهي قراءة لأهل مكة كما قالوا: (رُدَّ يا فَتى) فضموا لضمة الراء.

أي الراء في (مُرُدِّفِينَ).

قال سيبويه: فهذه الراء أقرب.

قال أبو علي: إنما كان أقرب لأن بين الراء والدال ثانية من (رُدَّ يا هذا) حرفًا ساكنًا، وليس بين الراء والميم من (مُرُدِّفِين) حرف ساكن.

قال سيبويه: فلما كانت كذلك قَوِيَتْ، كما قلت: (الجِوارُ) حين قلت: (جاوَرْتُ).

قال أبو علي: يقول: ثُبتت ألفُ الوصل في قوله: (الحَمْرُ) وإن تحرك ما بعده لثباتها في نحو: (أفأاللهِ)، كما صحّت الواو في (الجِوارِ)، حين ثبتت في (جاوَرْتُ)، وإن كان قد تنقلب في نحو (سِياط)، فكذلك تثبت الألف في (الحَمْرِ)، وإن سقطت في نحو: (سَلْ).

قال سيبويه: وأمّا (رُدَّ داوُدَ) فبمنزلة (اسمُ مُوسى)، لأنّهما منفصلان وإنما التقيا في الإسكان.

قال أبو علي: يريد: التقى المثلان، وما قبل الحرف الأول بساكن وهو الدال الأولى من (رُدّ) فلا يجوز (رُدّ داودَ) كما لم يجز في (قومُ موسى) لأنهما منفصلان.

ومن باب الإدغام في الحروف المتقاربة

قال سيبويه: ولا تدغم الياء وإن كانت قبلها فتحة ولا الواو وإن كانت قبلها فتحة مع شيء من المتقاربة.

قال أبو علي: إنما قال في كل واحد من الواو والياء لا تدغم إذا كان قبلها فتحة، لأنه إذا كان قبل كل واحد منهما من الحركة ما هو من جنسه كان أبعد له من الادّغام.

قال سيبويه: لأنّهما يُخرجان ما فيه لِين ومَدٌّ إلى ما ليس فيه مَدٌّ ولا لِينٌ.

يقول: لو أدْغَمْتَ الياء في الجيم لكنت قد أزلت عنه المدّ واللين.

قال سيبويه: فلم تقو المقاربة عليها لما ذكرنا لك.

يقول: مثل (صُدُودٍ، وعَمِيدٍ)، لا يجوز معهما إذا كانا قبل حرف الرويّ غيرهما من السواكن، كما أن (الغَنايا) لا يجوز معها غيرها من السواكن.

قال سيبويه: وإذا كانت الواو قبلها ضمة، والياءُ قبلها كسرة فهو أبعد للإدّغام.

قال أبو علي: امتناعهما من أن يدغَما فيما قاربهما إذا جانستهما الحركة التي قبلهما، يقوّي ترك الإدغام فيهما وما قبلهما مفتوح لأنهما إذا انفتح ما قبلهما فهما الحرفان اللذان إذا انضم ما قبل أحدهما أو انكسر امتنع فيهما الإدغام.

قال سيبويه: وجعلوه بمنزلة النون إذ كانا حَرْفَيْ غُنَّةٍ.

قال أبو علي: أي جعلوا الميم إذا وقعت قبل الياء بمنزلة النون في أنْ لم تقلب فاءً للإدّغام، كما تركت الميم المبدلة من النون قبلها ميمًا ولم تدغم في الياء، وإنما لم تدغم النون لاجتماعهما في الغنة.

قال سيبويه: وهي تَفَشَّى بأن معها غيرها، فكرهوا بأن يُجحفوا بها.

أي لو أدغمت الراء في اللام أو في النون لقلبت إلى إحداهما، فذهب التكرير ونقص الصوت.

قال سيبويه: ويقوي هذا – أي أن الزائد لا يدغم في الناقص- أن الطاء وهي مُطْبَقَة لا تُجعل مع الثاء تاء خالصة، لأنها أفضل منها بالإطباق.

قال أبو علي: لا تدغم الطاء في التاء، قولك (انقُطْ تَوْمًا)، فإن أدغمت أبقيت الإطباق لئلا يذهب من الصوت شيء.

قال سيبويه: لأن ما كان أقربَ إلى حروف الفم كان أقوى على الإدغام.

أي على أن يدغم فيها، فالحاء التي هي أقرب لا تدغم في الهاء التي هي أبعد.

قال أبو علي في إنشاد سيبويه(١):

ومَسْحِيَ مرٌّ عُقـــــــابٍ كاسِر

قال: من أثبت في مثل (عليهي فاعلم) ياء أثبته في (مَسْحِي)، ومن لم يثبت لم يثبت.

قال أبو الحسن: لا يجوز الإدغام في (ومَسْحِه)، ولكن الإخفاء جائز.

قال أبو علي: ذهب أبو الحسن إلى أن الذي قبل المدغم الساكن ساكن ليس بحرف مدّ، وهذا ليس في الكلام نظيره.

قال سيبويه: فأجريت مجرى الميم مع الباء.

قال أبو علي: أجريت الحاء مع العين مجرى الباء مع الميم في أن أدغم العين في الحاء و لم تدغم الحاء في العين، كما أدغم الباء في الميم، و لم تدغم الميم في الباء.

قال سيبويه: فجعلتها بمنزلة الهاء.

---

(١) صدر البيت:

كَأَنَّهُ بَعْدَ كَـــــــــلالِ الزَّاجِرِ

ريد: ومَسْحِه فأخفى الهاء. قال ابن جني: قال سيبويه كلاماً يظن به في ظاهره أنه أدغم الحاء في الهاء بعد أن قلب الهاء حاء فصارت في ظاهر قوله ومَسْحّ، واستدرك أبو الحسن ذلك عليه، وقال: إن هذا لا يجوز إدغامه لأن السين ساكنة ولا يجمع بين ساكنين ؛ قال: فهذا لعمري تعلق بظاهر لفظه فأما حقيقة معناه فلم يُرِدْ مَحْضَ الإدغام ؛ قال ابن جني: وليس ينبغي لمن نظر في هذا العلم أدنى نظر أن يظنَّ بسيبويه أنه يتوجه عليه هذا الغلط الفاحش حتى يخرج فيه من خطإ الإعراب إلى كسر الوزن، لأن هذا الشعر من مشطور الرجز وتقطيع الجزء الذي فيه السين والحاء ومسحه مفاعلن فالحاء بإزاء عين مفاعلن، فهل يليق بسيبويه أن يكسر شعراً وهو ينبوع العروض وبحبوحة وزن التفعيل، وفي كتابه أماكن كثيرة تشهد بمعرفته بهذا العلم واشتماله عليه، فكيف يجوز عليه الخطأ فيما يظهر ويبدو لمن يَتَسانَدُ إلى طبعه فضلاً عن سيبويه في جلالة قدره؟ قال: ولعل أبا الحسن الأخفش إنما أراد التشنيع عليه وإلا فهو كان أعرف الناس بجلاله. [انظر: سر صناعة الإعراب ٥٨/١]

قال أبو علي: يقول: جعلت العين بمنزلة الهاء في أن لم تدغم الحاء فيها في نحو (امْدَحْ عَرَفَةَ)، كما لم تدغم الحاء في الهاء في (امْدَحْ هلالاً). وأدغمت العين في الحاء فيها في نحو (اقْطَع حَّمَلاً)، كما أدغمت الهاء في الحاء بعد قَلَبَهُ حاءً في نحو (اجْبَهْ حَّمَلاً).

قال سيبويه: كما جعلت الميم بمنزلة النون مع الباء.

أي في أن لم تدغم في الباء كما تدغم النون.

قال سيبويه: وقد خالفت الخاءً في الهمس والرخاوة.

يقول: الغين وإن كانت رخوة، فليست تبلغ رخاوة الخاء.

قال سيبويه: ويدلُّك على حسن البيان عزَّتُها في باب رَدَدتُّ.

قال أبو علي: أي لا يكاد يجيء (كَعَعْتُ) إلا قليلاً.

قال سيبويه: فشبِّهت بالخاء مع الغين كما شُبِّه أقربُ مخارج الحلق إلى اللسان.

قال أبو علي: يعني الخاء والغين شبّه بحروف اللسان في أن أخفي النون معهما، فكذلك شبه أقرب مخارج الفم إلى الحلق بحروف الحلق، فصار البيان فيه أحسن كما أنه في حروف الحلق أحسن.

قال سيبويه: فإن شئت كان إدغامًا بلا غُنَّة فتكون بمنزلة حروف اللسان؛ لأنها تصير لامًا خالصة إذا أدغمت بلا غنّة ولا يكون لها في الخياشيم حظٌّ، وإذا أدغمت بغنّة لم تزل عنها الغنّة والحظّ الذي لها من الخيشوم، وهو أحسن لأن هذه النون لا مخرج لها من الفم.

قال سيبويه: لأن صوت الذي بعده ليس له في الخياشيم نصيب.

كما للنون فيها، فإذا أدغمت النون في اللام تذهب الغنّة لأنه لا غُنَّة في اللام، فهما لا يتفقان فيها.

قال سيبويه: وتُقْلَب النون مع الباء ميمًا لأنها من موضع تَعتلُّ فيه النون.

يقول: الباء من موضع تعتل فيه النون، أي من الشفة والنون تعتلّ في الشفة مع الميم فتنقلب ميمًا نحو (مِنْ مَّطَرٍ).

وقال أبو علي أيضًا: يقول: اعتلت النون مع الباء، لأن الباء من موضع تعتل فيه النون وهو الشَّفَةُ، واعتلالها في ذلك الموضع نحو قلبك إيّاها مع الميم ميمًا في نحو (مِنْ مَطَرٍ)، فكما اعتلت مع الميم، كذلك اعتلت مع ما هو من مخرجه وهو الباء، كما أنه لّما اعتلت

النون مع اللام في نحو (مَن لَّكَ) فقلبت لامًا، كذلك أعلّت فيما قرب من اللام وهو الراء فقيل: (مَن رَّاشِدٌ)، فأدغمت في الراء لقربها من اللام.

قال سيبويه: فكرهوا أن يكون مكانَها أشبهُ الحروف من موضع الواو بالنون.

قال أبو علي: أشبه الحروف من موضع الواو بالنون هو الميم.

قال سيبويه: وليس مثلَها في اللين والتجافي والمدّ.

أي ليس الميم مثل الواو في اللين والتجافي فتبدل من النون قبل الواو والميم، كما أن الميم في (شَنْباء) كالباء في الشدة وإلزام الشفتين، فأدغم النون في الواو و لم يبدل ميمًا، فأما مع الباء فإنها أبدلت ميمًا و لم تدغم في الباء لموافقة الحرف الحرف في الشدة وإلزام الشفتين.

قال سيبويه: لأنه ليس مُخْرَج لَبْسٍ من طرف اللسان أقرب إلى مُخرج الراء من الياء.

قال أبو علي: يقول: كما أدغم في الراء وفي اللام لقرب مخارجهما كذلك أدغمت في الياء لقرب الياء مما أدغمت فيه النون وهو الرّاء واللاّم كما أعلت مع الباء في (شَنْباء) لما أدغمت في الميم التي هي من مُخرج الباء.

قال سيبويه: فلما وصلوا إلى أن يكون لها مُخْرَجٌ من غير الفم فإنَّ أخف عليهم ألا يستعملوا ألسنتهم إلا مرَّة.

قال أبو علي: يقول: لو جعلوها من الفم دون الخيشوم مع هذه الحروف التي من الفم لاستعملوا ألسنتهم مرّتين لما كان يلزم من الإدغام، فلما جُعلت من الخيشوم استعملت الألسنة مرة واحدة إذ لم يدغم و لم يجتمع مثلان.

قال أبو علي: النون مع سائر الحروف ثلاث رُتب: تدغم مع اللام والراء لقرب المخرج، وتدغم في الميم لاشتراكهما في الغنّة، وتعلّ مع الباء لموافقة ما أدغم فيه من المخرج وكذلك في الواو، وتدغم أيضًا في الياء، لأنها تدغم في الواو فكأنها من مُخرجها، فالنون إنما أعلّت مع هذه الحروف سوى اللام والراء بواسطة الميم، فهذه رتبة لها، والثانية من رتبها: أنها تخفى مع حروف الفم فلا تدغم ولا تبين، لكن لها معها حالة بين البيان والإدغام، لأنها لم تقرب منهن قربها من الحروف الموافقة لها في المخرج، والموافقة له في الصوت نحو الميم و لم تبعد عنها بُعد الحلقية، فصارت لها معهن كذلك متزلة بين المتزلتين، والثالثة من رتبها: أنها تبيّن مع حروف الحلق بيانًا شديدًا، لأنها لا توافقها في المخرج ولا

تقرب منها كما قربت منها حروف الفم، فلما بَعُدَتْ عنها غاية البعد بُيّنت معها، فأما إخفاؤها مع العين والخاء فلقربها من القاف.

قال سيبويه: وكان أصل الإدغام كثرة الحروف للفم.

قال: يقول: كثرت حروف الفم، فوجب الإدغام.

قال سيبويه: وهي مع الرّاء واللام والياء والواو إذا أدغمت بغنّةٍ فليس مُخرجُها من الخياشيم.

قال أبو علي: النون إذا أدغمت في الحروف التي تدغم فيها، فليس مخرجها من الفم، لكنه من حيث الحروف التي تدغم، وإذا بيَّنت ولم تَخْفَ كانت أيضًا من الفم، فإذا سكنت مع حروف الفم، وأخفيت فهي من الخياشيم.

قال سيبويه: ولم نَسمعهم قالوا في التحرُّك (حين سُلَيْمان) فأسكنوا النون مع هذه الحروف التي مخرجها معها من الخياشيم.

قال أبو علي: يقول: لم يجعل مُخرج النون من الخياشيم متحركة مع حروف الفم كما جعل مُخرجها منها ساكنة مع حروف الفم.

قال سيبويه: ولم تَقْرَبْ قرب هذه الستة، التي قَلَبت النُّون وهي الراء واللام والميم والياء.

قال سيبويه: فلم يحتمل عندهم حرف، الفصل.

قال أبو علي: يقول: لم يحتمل النُّون وليس حرف من مُخرجه غيره أن يدغم في أكثر من ستة أحرف للمقاربة.

قال سيبويه: وتكون ساكنة مع الميم إذا كانت من نفس الحرف بَيِّنَة، والواو والياء بمنزلتها مع حروف الحلق.

قال أبو علي: ترتيب هذا الكلام أن يقال: ويكون النون إذا كانت ساكنة وكانت من نفس الحرف بيِّنة مع الميم والواو والياء، وقوله: بمنزلتها مع حروف الحلق؛ أي في البيان.

قال سيبويه: وإنّما حملهم على البيان كراهية الالتباس، الفصل.

قال أبو علي: يقول: لو أدغمت النون في الواو ونحوها متصلة كما تدغم فيها منفصلة لالتبس (قَنْواءُ بقَوَّاءَ) التي هي من (القَوِّ)، وكذلك سائر هذه الكلمات بالمضاعف.

قال أبو علي: قال سيبويه: فصار هذا بمنزلة المنفصل في قولك: (مِن مِّثْلِكَ).

قال أبو علي: يقول: إنه بمنزلة المنفصل في جواز الإدغام فيه كما جاز في المنفصل ولم يمتنع الإدغام كما امتنع من (قَنْواء) لأنه لا يلتبس بالمضاعف كما كان يلتبس به (قَنْواء).

قال سيبويه: والنُّون ليست كذلك، لأن فيها غُنَّة فتلتبس بما ليس فيه الغُنَّة.

قال أبو علي: كأنّ قائلاً قال: هلاَ بيَّنَ النُّون قبل الباء في (شَمْباء) و (العَمْبر) كما بُيّنت قبل الواو في (قَنْواء)، لأن النون التي هي عين لا تتبيّن من الميم كما لم تكن تتبيّن لو أدغم فقيل: (قَوّاء) من المضاعف الذي عينه واو، ولم ينفصل منه، فقال: جاز ألا تُبيّن النون في (شَنْباء)، ولم يجز ألا يُبيّن في (قَنْواء)، لأنّ (شَنْباء) يُعلم أن الميم فيه بدل من النُّون إذ ليس في الكلام ميم ساكنة أصلية قبل ياء، فليس فيه مثل (عَنْبٍ) ولا نحوه، وفيه مثل (قَوٍّ وكَيٍّ ومَيٍّ)، فإذا أدغم في هذه المواضع التبس، ولا يلتبسُ في (العَمْبَر) لما ذكرنا.

قال: وإنما احتمل ذلك في الواو والياء والميم.

أي إظهار النون معهنّ في (كُنْيَة، وقَنْواءَ، وزُنْمٍ).

قال سيبويه: وليس حرفٌ من الحروف التي تكون النون معها من الخياشيم هي حروف الفم نحو القاف والجيم، أي لا تدغم النونُ في شيء من هذه الحروف كما أنّ النون لم تُدغم فيهن، ولو أدغمت النُّون فيهن، لصار صوتها من الفم دون الخيشوم، ولقلبت حرفًا فمَويًا، فجعلت بمنزلة ما كان يكون بعدها من هذه الحروف التي كانت تدغم فيها لو أدغمت.

قال سيبويه: لأنه قد امتُنع أن يُدغم في النون ما أدغمت فيه.

قال أبو علي: لم يدغم في النون الميم ولا الياء ولا الواو ولا الباء ولا الراء وقد أدغمت هي في هذه الحروف، فكذلك كُرِهَ أن تُدغم اللامُ فيها وإن أدغمت هي في اللام.

قال سيبويه: وكذلك لم يُدغموها فيما تَفاوَتَ مُخْرَجُه عنها، ولم يُوافقها إلا في الغنَّة.

قال أبو علي: لما أن لم تدغم الميمُ في الباء وهي مثلها في أنها من مُخرجها وموافق لها في الشدَّة وإلزام الشفتين فيها الضمّ، لم يدغموها في النون وإن كانت النون قد أدغمت فيها إذ كانت النون قد تفاوت مخرجها عن الميم، فلم يوافق الميم إلا في الغنة، فإذا لم تدغم الميم فيما وافقها من جهتين وهو الباء، كان أحْرى ألاّ يدغم فيما لم يوافقه إلا من جهة واحدة، أعني الغُنَّة، وهو النون والجهتان اللتان وافقت الميمُ فيهما الباء الشدَّة والمخرج.

قال سيبويه: وهي مع الطّاء والدّال والتّاء والصّاد والزّاي والسّين جائزة.

يعني أن إدغام اللام في هذه الحروف جائز وليس حسنٌ إدغامها فيها كحُسن إدغامها في الرّاء.

قال سيبويه: لأنّ اللام لم تَسفل إلى أطراف الأسنان.

قال أبو علي: لم تَسفل اللام إلى أطراف الأسنان، كما لم تسفل الطّاء.

فلما اجتمعن في أن لم يسفلن حسن إدغام اللام فيها.

قال سيبويه: ولكنه يجوز إدغام اللاّم فيهما لما ذكرت لك من اتصال مُخرجها.

أي، من اتصال مخرجهما بطرف اللسان، وحيث يقرب منه مُخرج اللام.

obeikandl.com

ومن باب الإدِّغام في حروف طرف اللسان والثّنايا

قال سيبويه: وهو يَثْقُل التَّكلُّم به لشدَّتهنّ، وللزوم اللسان موضعَهن لا يتجافى عنه.

قال أبو علي: الميم من الشديدة التي يجري معه الصوت، والباء لا يجري معه الصوت، فلذلك كان البيان في (اصْحَب مَّطَرًا) أحسن، وكان الإدغام في الدال والتاء ونحوهما أحسن، لأن تلك الحروف لا تختلف في الشدة كما اختلف الميم والباء فيها.

قال سيبويه: ولو أمسكتَ أنفك لرأيتها بمنزلة ما قبلها.

قال أبو علي: إذا ضارعت الميمُ النونَ لم يحسن إدغام الباء، كما لا يجوز إدغام الباء في النون.

وقوله: ولو أمسكت بأنفك لرأيتها، أي رأيت الميم في (اصْحَب مَّطَرًا) بمنزلة الباء.

قال سيبويه: وذلك قولك: (احْبِس صَّابِرًا، وأوجز صَّابرًا) والزاي والسين بمنزلة الدال والتاء.

أي في أنّ كل واحدة من الزاي والسين تدغم في صاحبتها كما أدغم كل واحدة من التاء والدال في صاحبتها.

قال سيبويه: وإن شئت أذهبت الإطباق، وإذهابه مع الثاء كإذهابه من الطاء في التاء.

قال أبو علي: يريد: إن إدغام الطاء في الثاء وإذهاب الإطباق فيه أقبح من إدغامها في الدال، وإذهاب الإطباق منه مع الذال لأن الثاء ليس مثل الظاء في الجهر، كما أن الطاء ليس مثل التاء في الجهر.

قال سيبويه: والبيان فيهن أمثل منه في الصّاد والسّين والزاي.

قال أبو علي: إنما صار ترك الإدغام في الرخوة أمثل من تركه في الشديدة، لأن الرخوة يجري الصوت فيها فيصير بجريان الصوت وامتداده بين الحرفين فصلٌ مّا، والشديد لا يجري فيه الصوتُ فيكون فصلاً بينهما.

قال سيبويه: وهنّ من حيّز واحدٍ والذي بينهما من الثَّنِيَّتَيْنِ يسيرًا.

قال أبو علي: الذي بين الظاء وأختيها، والصاد وأختيها، من أن مخرج الظاء أشد نزولاً إلى أطراف الثنيتين قليل.

قال سيبويه: والبيان فيها أمثل، لأنّها أبعدُ من الصّاد وأختيها.

أي: الطاء وأختاها أبعد من الصّاد وأختيها من الطاء والتاء والدال، ومعنى ذلك أن البيان في الظاء والثاء والذال مع الصاد والسين والزاي، أحسن من البيان في الطاء والتاء والدال مع الصّاد والسّين والزّاي، لأن الطاء وأختيها، أبعد من الصّاد وأختيها، والطاء وأختاها أقرب إليهن من الظاء وأختيها إليهن.

قال سيبويه: وحجته قولهم ثلاثُ دراهم.

قال أبو علي: لا يجوز أن تدغم التاء في (ثلاثة دراهم) في الدال، والذي منه من ذلك. وهو أن هذه التاء إذا أسكنت انقلبت هاء، وإذا انقلبت هاء فليس يجوز إدغامها حتى تسكن لأن الحرف المدغم لا يكون إلا ساكنًا، وإذا أسكنت انقلبت هاء وإذا انقلبت هاء لم يجز إدغامها في الدال لبعد المخرجين.

قال سيبويه: تدغم الثاء من ثلاثة في الهاء إذا صارت ثاء، و (ثلاثُ أفْلُسٍ) فأدغموها.

أي أدغمت التاء من (ثلاثة) في تاء التأنيث وجاز ذلك، وإن كان ما قبلها ساكنًا لأنه بمنزلة (دابَّة).

قال سيبويه: حتى خالطت أصول ما اللامُ فوقه من الأسنان.

يعني بقوله ما اللام فوقه من الأسنان الطاء وأختيها.

قال سيبويه: وإنه ليس فيها إطباق ولا ما ذكرت لك في الضاد.

أي من أنها لا تجافى عن موضع الطّاء تجافي الشين عنه.

قال سيبويه: إذ كانا يدغمان منفصلين فكرهوا هذا الإجحاف.

يعني بالإجحاف ما ينقص من الصوت في إدغام المجهور في المهموس لو لم يبدل من مكان الباء حرف مجهور.

قال سيبويه: وإنّما منعهم من أن يقولوا: (مُذْدَكَرٌ) كما قالوا مُزْدانٌ، الفصل.

قال أبو العباس: أبو عمر يقول: (مُذْدكرّ) وهو القياس الجيِّد البالغ.

قال أبو علي: ليس هذا بردّ على سيبويه، لأنه قال: وإنما منعهم أن يقولوا: (مذْدكَرٌ)، أي لم يقولوه فيسمع منهم، والجرميّ يجيزه قياسًا، وقد يجيز القياس أشياء لا تستعمل، كإجازته في ماضي (يَذَدُ: وَذَدَ) وهو مع ذلك غير مسموع.

قال: و لم تكن في السمع كالضّاد.

قال أبو علي: الصاد أندى في السمع من الضاد، فلذلك لم يجز إدغام الصاد في الطاء وجاز إدغام الضاد فيها.

قال سيبويه: ولا يدغمونها في الطاء في الانفصال.

قال أبو علي: الانفصال نحو: (اقْرِضْ طالبًا)، وكذا لام غير المعرفة لا تدغم في الانفصال في نحو (هلْ طَلَبْتَ)، وإذا أدغم في قولك: (الطّالب).

قال سيبويه: لأنهما في الانفصال أثقل من جميع ما ذكرنا.

قال أبو علي: يقول: إظهارهما والبيان فيهما منفصلين أثقل منه في سائر الحروف، فلذلك كان القلب والإدغام أحسن.

قال أبو علي: لأنهما جميعًا شديدان لا يجري الصوت فيهما جريه في الرخوة فيكون جريان الصوت فيهما كالفصل بينهما.

قال سيبويه: وذلك قولك: اطَّعَنُوا.

قال أبو علي: يقول: لم يُدغموا الطاء في التاء في الاتصال، لأنّهم إذا أدغموا الطّاء لم يلتزموا إبقاء الإطباق لأنه يُذهب به في مثال: (انْقُط تُومًا)، فيقال: (انْقُت تُوما)، وقد يبقى فيقال: لو أدغم الطاء في التاء في الاتصال ولم يقلب طاءً، لكان جديرًا أن يلزمه ذهاب الإطباق في الاتصال كما لزمه في الانفصال، للزوم الإدغام إياه لاتصاله.

قال سيبويه: واعلم أن تركَ البيان هنا أقوى منه في المنفصلين لأنه مضارع.

قال أبو علي: يقول: فَعَلْتُ نحو (حَبَطٌ)، الإدغام فيه أحسن منه في (انقُطْ تَوما)، لأن التاء في (فَعَلْتُ) تشابه تاء (افْتَعَلَ) في أنهما من كلمة واحدة، والفاعل من الفعل قد يكون بمنزلة بعض حروفه في نحو (يَضْرِبان)، جاء الإعراب بعد اسم الفاعلين. كما يجيء في المعربات بعد أواخرها، فالتاء التي في (فَعَلْتُ) كأنها على هذا التأويل من نفس الكلمة.

قال سيبويه: لأنّ أصل الإدغام أن يُسكَّن الأوَّلُ ويُحرَّك الثاني مُدْغَمًا فيه، وكذلك يلزم أن يقلب الأول إلى لفظ الثاني، ولو قلب الثاني إلى لفظ الأول لأسكن الثاني، كما أنه لو قلب الأول إلى لفظ الثاني أسكن الأوّل وحرِّك الثاني، وتحريك الأول وتسكين الثاني عكس ما عليه حكم الإدغام.

قال أبو علي: نحو (رَدَدتُّ ورَدَدْنَ)، لأن اللام من (رَدَدْتُ) تتحرك في هذه المواضع، فإن لا تُدغم في الطاء من (اسْتطعْتُمُ) ونحوه مما لا يتحرك أبدًا أولى.

قال سيبويه: ودعاهم سُكون الآخر في المثلين أن بيَّن أهل الحجاز.

أي، فلما سكن الآخر لم يدغم فيها، لأنه إنما يدغم في المتحرك.

قال سيبويه: لأنه يدركها التثنية والنون الخفيفة والثقيلة والألف واللام.

قال أبو علي: إدراك الألف لها كقولك: (ارْدُدِ البابَ)، وإدراك النون لها كقولك: (أردُدًا) يافتى.

قال سيبويه: ومع ذلك أن بعدها حرفًا أصله السُّكون.

قال أبو علي: نحو اسْتَطارَ، واسْتَطْوَر.

قال سيبويه: أن لا يحملوا على الحرف في أصله أكثر من هذا.

قال أبو علي: أي فلو أدغموا مع هذا الإعلال لقد كانوا جمعوا عليه إعلالين.

قال سيبويه: قد اجتمع فيه الأمران.

يعني سكون ما قبل التاء في الاستفعال، وإعلال العين بعده.

قال سيبويه: وأمّا اخْتَصَمُوا واقْتَتَلُوا فليستا كذلك.

قال أبو علي: يقول: ليس القاف من (اقْتَتَلُوا) كالسين من (اسْتَفْعَلُوا) فيمتنع تحريك القاف منه للإدغام، كما امتنع تحريك السين من (اسْتَفْعَلوا) لأن القاف والخاء منهما وأنَّ أصلهما الحركة.

قال سيبويه: لأنّهما حرفان وقعا متحركين، والتحرك أصلهما، كما أن التحرك الأصلُ في مُمَدّ، الفصل.

قال أبو علي: يقول: القاف من (اقْتَتَلُوا) أصله التَّحرك، كما أن الميم من (مُمَدٍّ) أصله التحرك فيغير هذا البناء، لأنك تصرِّفُهُ فتقول: (مادٌّ، ومُدّ، ومَدّ) متحركة، فهذه الفاء أصلها الحركة، فلذلك جاز الإدغام بعدها، وإلقاء حركة المدغم عليها، و لم يجز ذلك في (اسْتَطارَ) وبابه، لأن الساكن الذي قبل التاء لا حظَّ له في الحركة و لم يحرك له في موضع ألبتة.

قال سيبويه: وقد حذفوها والكسرة بعدها في (يَعِدُ)، فإذا وقعت الكسرة عليها نفسها في مثل (يَوَدُّ) كان الحذف أوْلى.

قال سيبويه: وكرهوا (وَطْدًا ووَتْدًا)، لما فيه من الاستثقال.

قال أبو العباس: يعني تقارب مخارج الحروف وتبيّنها، وسكون الحرف الأول من المتقاربين.

قال سيبويه: وتقول في المصدر: (ازَّيّنا).

قال أبو علي: في (تَزَّيَّنَتْ)، ومصدره وما تصرف منه، المتقارب في المتقارب، وتدع الباقي على ما كان عليه قبل الإدغام.

قال سيبويه: وقوله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ﴾ [آل عمران:١٤٣] وكانت الثانية أولى بالحذف.

قال أبو علي: إنما حذفت الثانية من "تذكَّرُونَ"، و﴿تَنَزَّلُ الْمَلائكَةُ﴾ [القدر:٤]، لأنها هي التي تعتلُّ في الماضي بالإسكان، والإدغام والحذف إلى المعتلّ المغيّر أسرع لأنه تغيير.

ومما يجب له حذف الثاني دون الأوّل إنما هي التي تعتل في الماضي بما ذكرنا من السكون والإدغام في نحو (تَدارَأ)، والمضارع ينتظم حروف بناء الماضي، وكذلك يجب أن ينتظم المضارع هذه التاء المعتلة في الماضي المدغمة، فيعتل أيضًا في المضارع بالحذف، كما أعلّ في الماضي بالإدغام: ومما يوجب أيضًا أن تكون هي المحذوفة، أن التكرير بها وقع كما وجب التخفيف في الهمزة الثانية لتكررها في نحو آدَمَ، فكذلك يجب الحذف في الثانية لتكررها.

وأيضًا فإن الأولى التي هي حرف المضارعة لا يجب حذفها لأنها إذا حذفت فقد لا يبقى ما يدل عليها، لأنها حرف واحد، والثانية إذا حذفت بقي من الكلمة غيرها، فمن هذه الجهات وجب حذف الثانية دون الأولى.

قال سيبويه: وإن شئت قلت في (تَتذكَّرون) ونحوها (تَذكَّرون).

قال أبو علي: يقول: يجوز أن تحذف التاء الثانية من (تتذكَّرون)، وإن وقعت قبل حرف مقارب له يجوز إدغامها فيه كما جاز إدغامها إذا وقعت قبل الكاف ونحوه مما لا

يجوز أن يدغم فيه لبعد المخرجين، لأن التاء الواقعة قبل المقارب هي التاء التي جاز حذفها إذا وقعت قبل غير المقارب، فكما جاز حذفها معه، كذلك يجوز حذفها مع المقارب.

قال سيبويه: لأنّه حذف منها حرف قبل ذلك وهو التاء، وكرهوا أن يحذفوا آخر، الفصل.

قال أبو علي: يقول: لما حذفت التاء من "تَذكَّرُون"، اجتمع متقاربان كما كانا اجتمعا في "تَكَلَّمُونَ" فكأنّ المتوهّم قد يتوهم بأن حذف أحد المتقاربين من "تَذكَّرون" بعد حذف الثانية جائز كما جاز في "تَكَلَّمُون". فقال: لا يجوز اعتلال هذا، واعتلّ بما ذكر.

قال سيبويه: و لم يَرَوا ذلك محتملاً إذ كان البيان عربيًّا.

قال أبو علي: لم تحذف الحرف الأول من "تَذكَّرونَ" و لم تُدغم في الثاني أيضًا، ولا يحذف الذال لما ذكره من الإلباس وغيره مما يؤدي إليه، إذ كان البيان وترك الإدغام في هذه الحروف المتقاربة في المواضع التي لا يؤدي الحذف فيها إلى مثل ذلك حسنًا.

قال سيبويه: وأمّا (الذّكَرُ) جمع (ذِكْرَةٍ) مثل كسرةٍ وكِسَرٍ، فأبدلت الذلُ دالاً غير أن أوجب قبلها ما أوجبه في (مُدَّكِر) قلبها ذالاً من وقوعها قبل تاء الافتعال، وإبدال التاء حرفًا من مخرجها أشبه الحروف بالذال وليس في (ذِكَرٍ) شيء من ذلك، إنما أبدلت دالاً كما يبدل الحرف من مقاربه (كبنات بَخْر، وبناتِ مَخْرٍ)، و (إيّاكَ وهيّاكَ) وما أشبه ذلك، وشددت الدال لإدغامهم لام التعريف فيها.

ومن باب الحرف الذي يُضارَعُ به حرفٌ من موضعه

قال سيبويه: فلم تُدغَم في التاء لحالها التي ذكرت لك.

قال أبو علي: الحال التي ذكرها أن الصّاد من حروف الصَّفير، فلا تدغم فيما لم يكن فيه صفير لحدوث النقص في الصوت.

قال سيبويه: و لم تُبدل، لأنّها ليست بمنزلة اصْطَبَرَ.

قال أبو علي: يقول: ليس بمنزلة (اصْطَبَر) في أن لا يُقلب الحرف الثاني إلى لفظ الأول، ويدغم فيه الأول فيقال: (اصَّبَر).

قال سيبويه: وهي الزّاي، لأنها مجهورة غيرُ مطبقة.

قال أبو علي: أبدل من الصّاد لتقريبها من الدّال حرف من مخرج الصاد أشبه الحروف من مخرجها بالدال وهو الزاي لموافقتها في الجهر.

قال سيبويه: كما كرهوا ذلك فيما ذكرت لك من قبل هذا.

قال أبو علي: مما يكره إذهاب الإطباق فيه نحو (اضْبِطْ دُلامًا).

قال سيبويه: إذا لم يصلوا إلى الإدغام و لم يجْسُروا على إبدال الدال.

قال أبو علي: أي على إبداله صادًا كما أبدل في (مُصَّبر) التاء صادًا أو لم تبدل الدال طاءً كما أبدل في (مُصْطَبِر) التاء طاءً لاختلاف الحرفين في الزيادة والأصل.

قال سيبويه: وربما ضارعوا بها وهي بعيدة نحو (مَصادِرَ، والصِّراط) لأنّ الطاء كالدال.

قال أبو علي: لما كانت الطاء في الجهر كالدال، ضورع بالصّاد معها الزاي بجهرها كما ضُورع بها مع الدال الزاي لذلك.

قال سيبويه: لم يكن المضارع هنا الوَجْهَ.

قال أبو علي: أي مضارعة الصاد للزاي في (أصْدَرَ) ونظائره.

قال سيبويه: فلما كان البيان هنا أحسن لم يجز البدل.

قال أبو علي: أي لما كان البيان في الصّاد إذا سكنت أحسن من المضارعة بها الزاي لم يجز البدل المحض فيها إذا تحركت إذ كان البيان أحسن ولا فاصل بين الحرفين المثلين.

قال سيبويه: إذ كانت الباء في موضع حرف يُقلب النُّون معه ميمًا وذلك الحرف الميم.

قال أبو علي: يقول: ضورع بالجيم والزاي لأنه من موضعٍ حرفٌ مُضارَعٌ به الزاي وهو السِّين كما أعلّت النون مع الباء بقلبها ميمًا لما كانت الباء من مخرج حرف يعتل معه النون وهو الميم.

قال سيبويه: قَرَّبها منها في افْتَعَلَ لتُبَدلَ الدالُ.

قال أبو علي: لتبدل تاء الافتعال دالاً مع الجيم إذا ضورع بها الزاي، كما تبدل دالاً مع الزاي المحضة في (ازْدانَ، ويَزْدُلُ ثَوْبَهُ لما كانتا من مخرج الزاي.

obeikandl.com

ومن باب ما تُقْلَبُ فيه السِّينُ صادًا في بعض اللُّغات

قال سيبويه: إذ كانت تقوى عليها والمخرجان متفاوتان.

قال أبو علي: إنما قويت عليها لاشتراكهما في التصعّد وإن تفاوت المخرجان كما أدغمت الواو في الياء لاشتراكهما في اللين وإن تباعد المخرجان.

قال سيبويه: وهما من حروف الحلق بمنزلة القاف من حروف الفم.

قال أبو علي: يقول: مُخرج الغين والخاء من الحلق كمخرج القاف والكاف من الفم، لأنه أول مُخرج من الحلق يلي الفم، كما أن مُخرج القاف أوّل مخرج من الفم يلي الحلق.

قال سيبويه: فلذلك قرَّبوا السين التي من هذا المخرج من القاف بما يتصعد.

قال أبو علي: ومعنى ذلك أنه أبدلت من السن مع القاف الصاد لتقرب بذلك السين مع القاف، فيقول القائل: هلاَّ أبْدَلَ من التاء معها طاءً، ومن التاء معها ظاءً، ومن الذال معها ظاءً؟!.

فالجواب إن إبدال هذه الحروف غير السين مع القاف لا يجوز كما جاز في السين، لأنهن أبعدُ من القاف، والسين أقرب إليها، ألا ترى أن الظاء والطاء أشد خروجًا من الفم، والسين والصاد والزاي أشدّ دخولاً فيه وأقرب إلى مُخرج القاف من الحروف الأخر إليه؟!. وأيضًا فإن السين مُخرج حرف ضُورع به حرفان قريبان من مُخرج القاف، والحرف الذي ضُورعا به هو الزاي، والزاي من مُخرج السين، وليس بين القاف والجيم في المخرج إلا مخرجٌ واحدٌ وهو الكاف، وكما ضورع بما هو من مخرج القاف ما هو من مخرج السين، كذلك ضورع بالسين في أن أبدلت صادًا لتصعّد إلى القاف فتشابهه في ذلك.

قال سيبويه: ولا يكون فيهما مع هذا ما يكون في السين من البدل قبل الدال في التَّسْدِير إذا قلت: التَّزْدِير.

قال أبو علي: إذا وقعت السين ساكنة قبل الدال فقد تبدل منها الزاي، وذلك أن الدال مجهورة والسين مهموسة، فأريد تقريب الحرفين من الآخر، فنظر إلى مخرج السين، فأبدل من مخرجها حرف أشبهُ الحروف بالدال فكان الزاي، فأبدل منها لموافقتها ما في

الجهر، و لم تبدل من التاء الدال على قياس ما أبدل من السين الزاي، فكذلك أبدل من السين الصاد مع القاف لم يبدل من التاء، والتاء معها الطاء والظاء. فأما إبدال الظاء من الثاء إذا وقعت قبل الذال فلم يكن يلزم على قياس إبدال الزاي من السين في (التَّزْدير) لإطباق الظاء، وهذا معنى قوله: لأن الظاء لا تقع هنا.

قال سيبويه: ألا ترى أنّك لو قلت: (التَّثْدِيرُ) لم تجعل الثاء دالاً.

أي ليس يضارع بهما حرف قريب المخرج من مُخرج القاف، ولا ما هو من مُخرجهما كما ضورع بما هو قريب المخرج من القاف ما هو من موضع السين، وذلك مضارعتك بالجيم والسين القريبي المخرج من القاف والزاي التي هي من مخرج السين، وذلك في قولهم: اجْتَدَّ، وأشْدَقُ.

obeikandl.com

ومن باب ما كان شاذًّا مما خفَّفُوا على ألسنتهم

قال سيبويه: فكرهوا إدغام الدال فتزداد الحروف سينًا فتلقي السينات.

أي لو قلب الدال سينًا في (سِدْس) للإدغام لاجتمعت ثلاث سيناتٍ وهو ما لا في الكلام مثله، لأن الفاء والعين واللام لا يكن من موضع واحد.

فأمّا (بَبَّةُ) فليس بنوع إنما هو لقب.

قال سيبويه: كما قالوا في فَخِذٍ فَخْذٌ فأدغموا.

أي لّما قالوا: (وَدّ).

قال سيبويه: و لم يكن هذا مطردًا لما ذكرت لك من الالتباس.

أي من أن العين التي هي تاء تلتبس بالتاء التي هي دال، فلا يتميَّزُ المقارب من المضاعف.

قال سيبويه: قال بعضهم: عُتْدانٌ فرارًا من هذا.

أي من البيان، والأول ساكن، أو ما يلزم من الإدغام إذا سكن الأول المؤدي إلى الالتباس في هذا القبيل.

قال سيبويه: فهذا شاذٌّ مشبَّه بما ليس مثله نحو: يَهْتَدِي ويَقْتَدي.

قال أبو علي: يقول: شُبِّه (عِدَّانٌ) و (وَدٌّ) بيهَدَّى ويَهِدِّي إذا أدغم التاء منه في الدال كما أدغم في (يهتدي) وبابه، لأن التاء مثل الثاء، والدال مثل الذال إلا أنهما يختلفان، لأن الإدغام في (يهتدي) وبابه لا يؤدي إلى الالتباس كما يؤدي إليه الإدغام في (وَدٍّ) ونحوه.

قال سيبويه: فإنما زاد السين على (أطاعَ يُطِيعُ) وجعلها عوَضًا من سكون موضع العين.

قال أبو علي: لأن الأصل في (يُفعَلُ) من (أطاعَ، يُطْوِعُ)، فلما سكنت الواو التي هي عينٌ عوِّض من حركتها المنقولة إلى الفاء هذه السين.

قال سيبويه: ومن الشاذ قولهم: تَقَيْتُ يَتَقِي ويَتَسِعُ.

قال أبو علي: (تَقَيْتُ) وضعه ها هنا على أن أصله (افتَعلْتُ)، قلبت الواو التي هي فاءٌ تاء كما قلب في (اتَّعدَ) ونحوه، فاجتمع تاءان فحذفت الأولى وكانت هي أولى بالحذف من الثانية وإن كانت الثانية هي المتكررة، لأنّها يلحقها الإعلال دونها في نحو (عِدْ،

والإيعاد، ويَعِدُ)، ونحوه، فلما اعتلّت في هذه المواضع أعلت هنا أيضًا بالحذف، ولما حُذفت سقطت لحذفها همزة الوصل في (افْتَعَلْتُ)، إذ كانت مجتلبة لسكون الفاء المحذوفة فبقيت تاء (افْتَعَلْتُ) مع ما بعدها من الكلمة فصار (تَقَيْتُ) ووزنه من الكلام (فَعَلْتُ)، و (يَتَقِي)، ووزنه (يَتَعِلُ)، فإن قلت: ما تنكر أن يكون (تَقَيْتُ) ووزنه (فَعَلْتُ) أبدلت من الفاء التي هي واوٌ التاء كما أبدلت منها في (تَيَقُور)، و (تَوْراة) ونحو ذلك فيكون وزنه على هذا (فَعَلْتُ) منقلبة الفاء؟ قيل: إن هذا قد يكون محتملاً لولا ما جاء في المضارع من قولهم: (يَتَقَى) مفتوح التاء، فلو كان (تَقَيْتُ: فَعَلْتُ) لوجب أن يقال في المضارع: (يَتْقِي) مثل (يَرْمِي)، فلما قيل: (يَتَقِي) علم أن التاء ليست بفاء، وأنها المفتوحة الزائدة من (افْتَعَلَ)، وعُلِمَ أيضًا أن المحذوفة التاء المنقلبة عن الواو لما جاءت مفتوحة، ولولا انفتاح هذه التاء لاحتمل أن يكون (تَقَيْتُ: فَعَلْتُ)، وعمل (يَتَسِعُ) كعمل (يَتَقِي).

قال سيبويه: كما حذفوا العين من المضاعف نحو: (أحَسْتُ ومَسْتُ)، وكانوا على هذا أجْرَأ.

أي على حذف الفاء من (تَقَيْتُ ويَتَقِي)، أجرأ منهم على حذفهم العين من (مَسْتُ)، لأن هذه الفاء تعتل كثيرًا، وهذه العين لا تعتل اعتلاله.

قال سيبويه: و لم يصلوا إلى الإدغام كما لم يصلوا في مَسِسْتُ.

قال أبو علي: لأنه لو أدغم لحركت لام المعرفة، وهذه اللام لا تتحرك وأصلها السكون، ولذلك اجتلب لها ألف الوصل.

قال أبو علي: قال أبو بكر: قال أبو العباس: أخبرني المازني قال: رأيت بخط سيبويه في آخر كتابه عند رجل من بني هاشم يُقال له عبد السلام بن جعفر للفرزدق[1]:

---

(١) للفرزدق ديوانه ص ٢١٦ – وهو بيت مفرد فيه–وحواشي الكتاب ٤/ ٤٨٥، وهو من زيادات بعض النّسخ من الكتاب، والكامل ص ١٢٢٨، والمقتضب ١/ ٢٥١، والجمل ص ٤١٨ – وهو آخر شاهد فيه –وكذلك الفصول الخمسون ص ٢٧٧، وشرح المفصل ١٠/ ١٥٥، وجاء استطرادا فى الخزانة ٧/ ١٠٦.

وقال السيرافي في شرح أبيات الكتاب ٢/٣٧٠: كان قنبر سابَقَ رجلاً في السير في السفن، فسبقه القيسي فدخل البصرة، ثم إن الفرزدق أراد أن يخرج من البصرة إلى الحجاج في السفن، فركب في سفينة مع الركاب، وتفرد قنبر في سفينة خفيفة، فطوى الفرزدق وسبقه إلى واسط، فقال الفرزدق هذا البيت.

فما سُبِق القيسي من ضَعْفِ حِيلَــةٍ ولكنْ طَفَتْ عَلْماءِ قُلْفَــةُ خالِــدِ

يريدُ على الماء.

تمت التعليقة والحمد لله ربّ العالمين.

والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين، ورضي الله عن أصحاب رسول الله أجمعين، وذلك بدمشق المحروسة سنة أربع وثلاثين وسبعمائة.

وكتبه لنفسه الفقير إلى رحمة ربّه محمد بن حسن بن محمد الأندلسي المالكي، غفر الله له، ولوالديه، ولجميع المسلمين.

=

والبيت يدل على أن القيسي كان قاصداً إلى واسط. وقوله: (طفَتْ عَلمــاء) يريــد أن قنــبراً بصــير بالركوب في السفن، يريد أنه ليس بعربي نشأ في البادية، إنما نشأ مع الملاحين وكان يســبح قبــل أن يُختن، فلذلك قال: طفَتْ عَلماء قُلفَة قنْبر.

وفي شعره: (لكنْ طفت في الماء) وليس في هذه الرواية شاهد.

obeikandl.com

المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: المخطوطات والرسائل الجامعية:

- "تعريف من انتصب لتلقي الوهب الفائض، بحد المنصوب من الأسماء بترع الخافض". الأهدل: محمد بن أحمد بن عبد الباري، (ت:١٢٩٨هـ) مصورة من مخطوطة بيد: محمد بن إبراهيم بن طاهر الأهدل سنة ١٤٠٩هـ.

- "تعليق الفرائد شرح تسهيل الفوائد". الدماميني: بدر الدين، محمد بن أبي بكر (ت:٨٢٧هـ) مصورة عن مخطوطة مكتبة الأحقاف للمخطوطات برقم: ٢٣٨٠.

- "ظاهرة الاستغناء في النحو العربي". بابعير: عبد الله صالح عمر، (رسالة ماجستير)، جامعة اليرموك، كلية الآداب، ١٩٩٣م.

- "ظاهرة الشبه في النحو العربي". باخبازي: عبد اللطيف سالم، (رسالة ماجستير)، جامعة المستنصرية، كلية الآداب، ١٩٩٧م.

- "ظاهرة النيابة في العربية". بابعير: عبد الله صالح عمر، (رسالة دكتوراه) الجامعة المستنصرية، كلية الآداب، ١٩٩٧م.

ثالثاً: المطبوعة المنشورة:

- "ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة". الزبيدي: عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي (ت:٨٠٢هـ)، تحقيق: طارق الجنابي، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٧م.

- "أبو علي الفارسي، حياته، ومكانته بين أئمة التفسير والعربية، وآثاره في القراءات النحوية". شلبي: عبد الفتاح إسماعيل، جدة، دار المطبوعات الحديثة، ط٣، ١٩٨٩م.

- "إتحاف الحثيث إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث". العكبري: أبو البقاء، عبد الله بن الحسين (ت:٦١٦هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، القاهرة، مكتبة ابن سينا، ط١، ١٩٩٠م.

- "إتحاف فضلاء البَشَر بقراءات الأربعةَ عشرَ". البنا: أحمد بن محمد (ت:١١١٧هـ) تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٧م.

- "الإتقان في علوم القرآن". السيوطي: جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت:٩١١هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، المكتبة العصرية، ط١، ١٩٨٧م.

- "أدب الكاتب". ابن قتيبة: أبو محمد، عبد الله بن مسلم الدينوري، (ت:٢٧٦هـ)، تحقيق: على فاعور بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٨م.
- "ارتشاف الضرب من لسان العرب". أبو حيان: أثير الدين، محمد بن يوسف بن علي الغرناطي (ت:٧٤٥هـ)، تحقيق: مصطفى أحمد النماس:
الجزء الأول: القاهرة، مطبعة النسر الذهبي، ط١، ١٩٨٤م.
الجزء الثاني:القاهرة، مطبعة المدني، ط١، ١٩٨٧م.
الجزء الثالث: القاهرة: مطبعة المدني، ط١، ١٩٨٩م.
- "أساس البلاغة". الزمخشري: جار الله، أبو القاسم، محمود بن عمر (ت:٥٣٨هـ) تحقيق: عبد الرحيم محمود، بيروت، دار المعرفة (غ. ت).
- "أسرار البلاغة". الجرجاني: عبد القاهر بن عبد الرحمن، (ت:٤٧٤هـ)، قرأه وعلَّق عليه: أبو فهر، محمود محمد شاكر، القاهرة، مطبعة المدني، جدة، ط١، ١٩٩١م.
- "أسرار العربية". الأنباري: أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد (ت:٥٧٧هـ)، تحقيق: فخر صالح قدارة، بيروت، دار الجيل، ط١، ١٩٩٥م.
- "أسرار النحو". ابن كمال باشا: شمس الدين، أحمد بن سليمان، (ت:٩٤٠هـ) تحقيق: أحمد حسن الحامد، عمَّان، دار الفكر، (غ. ت).
- "الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز". العز بن عبد السلام: أبو محمد، عبد العزيز بن عبد السلام السلمي (ت:٦٦٠هـ) اعتنى بطبعه وقدَّم له: رمزي سعد الدين دمشقية، بيروت دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٩٨٧م.
- "الأشباه والنظائر في النحو". السيوطي: جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت:٩١١هـ)، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٥م.
- "أشعار النساء". المرزباني: أبو عبيد الله، محمد بن عمران، (ت:٣٨٤هـ)، حققه: سامي مكي العاني، وهلال ناجي، بغداد، دار الرسالة، ١٩٧٦ م.
- "الإصابة في تمييز الصحابة". العسقلاني: أحمد بن علي بن حجر، (ت:٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٥م.
- "إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي". البطليوسي: عبد الله بن السِّيْد، (ت:٥٢١هـ) تحقيق عبد الله النشرتي، الرياض، دار المريخ، ط١، ١٩٧٩م.

- "الأصمعيات". الأصمعي: أبو سعيد، عبد الملك بن قريب، (ت:٢١٦هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، بيروت، ط٥، (غ. ت)
- "الأصول". حسان: تمام، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، وبغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ط١، ١٩٩٦م.
- "الأصول في النحو". ابن السراج: أبو بكر، محمد بن السري، (ت:٣١٦هـ)، تحقيق: محمد عثمان، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ٢٠٠٨م.
- "أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن". الشنقيطي: محمد الأمين بن محمد المختار الجكني (ت:١٣٩٣هـ) وتتمته لتلميذه: عطية محمد سالم، اعتنى به: صلاح الدين العلايلي بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٩٩٦م.
- "إعراب القراءات السبع وعللها". ابن خالويه: أبو عبد الله، الحسين بن أحمد، (ت:٣٧٠هـ) حققه وقدم له: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٩٢م.
- "إعراب القراءات الشواذ". العكبري: أبو البقاء، عبد الله بن الحسين، (ت:٦١٦هـ) تحقيق: محمد بن السيد أحمد عزوز، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٩٦م.
- "إعراب القرآن".النحاس: أبو جعفر، أحمد بن محمد بن إسماعيل، (ت:٣٣٨هـ)، تحقيق: زهير غازي زاهد، بيروت، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط٣، ١٩٨٨م.
- "إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج". تحقيق: إبراهيم الأبياري، بيروت، دار الكتاب اللبناني ط٣، ١٩٨٦م.
- "الأعلام". الزِّرِكْلي: خير الدين بن محمود بن محمد، (ت:١٩٧٦)، بيروت، دار العلم للملايين، ط١٤، ١٩٩٩م.
- "الأغاني". الأصفهاني: أبو الفرج، علي بن الحسين، (ت:٣٥٦هـ)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٩٩٧م.
- "الإغراب في جدل الإعراب". الأنباري: أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد (ت:٥٥٧هـ) تحقيق: سعيد الأفغاني، دمشق، مطبعة الجامعة السورية، ط١، ١٩٥٧م.
- "الإفصاح". الفارقي: الحسن بن أسد، (ت:٤٨٧هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، بيروت ١٩٨٠م.
- "الأفعال". ابن القطاع: أبو القاسم، علي بن جعفر السعدي، (ت:٥١٥هـ)، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٣.

- "الاقتراح في علم أصول النحو". السيوطي: جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت:٩١١هـ)، تحقيق: محمد حسن الشافعي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.

- "الاقتضاب في شرح أدب الكتاب". البطليوسي: أبو محمد، عبد الله بن محمد بن السِّيْد، (ت:٥٢١هـ) تحقيق:محمد باسل عيون السود، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٩م.

- "أقل الجمع عند الأصوليين وأثر الاختلاف فيه". النملة: عبد الكريم بن علي، الرياض، مكتبة الرشد، ط١ ١٩٩٣م.

- "الألفاظ والأساليب". ما نظرت فيه لجنة الأصول، ولجنة الألفاظ والأساليب، وعرض على مجلس المجمع ومؤتمره من الدورة الخامسة والثلاثين إلى الدورة الحادية والأربعين. أعد المادة وعلَّق عليها: محمد شوقي أمين، ومصطفى حجازي، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٧٧م.

- "ألفية ابن مالك في النحو والصرف". ابن مالك: محمد بن عبد الله، (ت:٦٧٢هـ)، بيروت دار الفكر، ١٩٩٦م.

- "الأمالي". القالي: أبو علي، إسماعيل بن القاسم، (ت:٣٥٦هـ)، بيروت، دار الجيل ط٢، ١٩٨٧م.

- "أمالي السهيلي". السهيلي: أبو القاسم، عبد الرحمن بن عبد الله، (ت:٥٨١هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، القاهرة، مطبعة السعادة، ط١، ١٩٧٩م.

- "أمالي ابن الشجري". ابن الشجري: أبو السعادات، علي بن حمزة العلوي، (ت:٥٤٢هـ) تحقيق: محمود الطناحي، القاهرة، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، ط١، ١٩٩٢م.

- "أمالي المرتضى"، "غرر الفوائد ودرر القلائد". المرتضى: الشريف، علي بن الحسن (ت:٤٣٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ط١ ١٩٥٤م.

- "الأمالي النحوية". ابن الحاجب: أبو عمرو، عثمان بن عمر، (ت:٦٤٦هـ)، تحقيق: هادي حسن حمودي، بيروت، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط١، ١٩٨٥م.

- "الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب". ابن عدلان: علي الموصلي، (ت:٦٦٦هـ) تحقيق: حاتم صالح الضامن، منشور في كتاب (نصوص محققة في اللغة والنحو)، بغداد وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة بغداد، ١٩٩١م.

- "الانتصار لسيبويه على المبرد". ابن ولاد: أبو العباس، أحمد بن محمد التميمي، (ت:٣٣٢هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٩٦م.

- "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين". الأنباري: أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد، (ت:٥٧٧هـ)، تحقيق: حسن حمد، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١ ١٩٩٨م.

- "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك". ابن هشام: عبد الله بن يوسف، (ت:٧٦١هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، ط١، ١٩٩٨م.

- "الإيضاح". الفارسي: أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، (ت:٣٧٧هـ)، تحقيق: كاظم بحر المرجان، بيروت، عالم الكتب، ط٢، ١٩٩٦م.

- "إيضاح شواهد الإيضاح". القيسي: أبو علي، الحسن بن عبد الله (ت:في القرن السادس الهجري)، تحقيق: محمد حمود الدعجاني، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٧م

- "الإيضاح في شرح المفصل". ابن الحاجب: أبو عمرو، عثمان بن عمر، (ت:٦٤٦هـ) تحقيق: موسى بناي العكيلي، بغداد، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٩٨٢م.

- "الإيضاح في علل النحو". الزجاجي: أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق، (ت:٣٣٧هـ) تحقيق: مازن المبارك، بيروت، دار النفائس، ط٦، ١٩٩٦م.

- "الإيضاح في علوم البلاغة". القزويني: أبو عبد الله، محمد بن عبد الرحمن، (ت:٧٣٩هـ) بيروت، دار الكتب العلمية، (غ. ت).

- "البحر المحيط". أبو حيان: محمد بن يوسف، (ت:٧٤٥هـ)، عناية: زهير جعيد، بيروت دار الفكر، ١٩٩٢م.

- "البحر المحيط". أبو حيان، وبهامشه: النهر الماد لأبي حيان، والدر اللقيط. للقيسي: أبي محمد، أحمد بن عبد القادر، (ت:٧٤٩هـ)، بيروت، مؤسسة التاريخ العربي، دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٩٩٠م.

- "البحر المحيط في أصول الفقه". الزركشي: بدر الدين، محمد بن بهادر بن عبدالله، (ت:٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد محمد تامر، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٠م.

- "بدائع الفوائد". ابن القيم: محمد بن أبي بكر بن أيوب، (ت:٧٥١هـ)، تحقيق: هشام عبد العزيز عطا، وعادل عبد الحميد العدوي، وأشرف أحمد الجمال، بإشراف: سعيد عبد الفتاح مكة المكرمة، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط١، ١٩٩٦م.

- "بداية المجتهد ونهاية المقتصد". ابن رشد: أبو الوليد: محمد بن أحمد بن محمد الحفيد، (ت:٥٩٥هـ)، تحقيق: محمد صبحي حسن حلاق، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، ط١، ١٤١٥هـ.

- "البرهان في علوم القرآن". الزركشي: بدر الدين، محمد بن بهادر بن عبد الله، (ت:٧٩٤هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٨م

- "البسيط في شرح جمل الزجاجي". ابن أبي الربيع: أبو الحسين، عبيد الله بن أحمد الإشبيلي (ت:٦٨٨هـ) تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٦م

- "بُغيَة الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة". السيوطي: جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت:٩١١هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، المكتبة العصرية، (غ. ت)

- "البهجة المرضية في شرح الألفية". السيوطي: جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت:٩١١هـ) وبهامشه: توضيحات للبهجة المرضية للسيد صادق الشيرازي، قم، دار الإيمان مطبعة كورش طهران، ط١، ١٤٠٣هـ.

- "البيان في غريب إعراب القرآن". الأنباري: أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد (ت:٥٧٧هـ)، تحقيق: طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٠م.

- "البيان والتبيين". الجاحظ: أبو عثمان، عمرو بن بحر، (ت:٢٥٥هـ) تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٤، ١٩٧٥م.

obeikandl.com

- "تاج العروس من جواهر القاموس". الزبيدي: أبو الفيض، محمد مرتضى، (ت:١٢٠٥هـ) تحقيق: علي شيري، بيروت، دار الفكر، ١٩٩٤م.
- "تأويل مشكل القرآن". ابن قتيبة: أبو محمد، عبد الله بن مسلم الدينوري، (ت:٢٧٦هـ) تحقيق: السيد أحمد صقر، بيروت، المكتبة العلمية، (غ. ت).
- "التأويل النحوي في القرآن الكريم". الحموز: عبد الفتاح أحمد، الرياض، مكتبة الرشد، ط١ ١٩٨٤م.
- "التبصرة في القراءات السبع". مكي: أبو محمد، مكي بن أبي طالب القيسي، (ت:٤٣٧هـ) تحقيق: محمد غوث الندوي، بومباي، الدار السلفية، ط٢، ١٩٨٢م.
- "التبيان في إعراب القرآن". العكبري: أبو البقاء، عبد الله بن الحسين، (ت:٦١٦هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٧٦م.
- "التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين". العكبري: أبو البقاء، عبد الله بن الحسين (ت:٦١٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الرياض، مكتبة العبيكان، ط١ ٢٠٠٠م.
- "تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن". ابن أبي الأصبع: أبو محمد عبد العظيم بن عبد الواحد، (ت:٦٥٤هـ)، تحقيق: حفني محمد شرف، القاهرة، دار التعاون، ط١، ١٩٩٥م.
- "تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب". الشنتمري: الأعلم، أبو الحجاج، يوسف بن سليمان بن عيسى، (ت:٤٧٦هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ط١، ١٩٩٢.
- "تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد". ابن هشام: عبد الله بن يوسف، (ت:٧٦١هـ)، تحقيق: عباس مصطفى الصوالحي، بيروت، المكتبة العربية، ط١، ١٩٨٦م.
- "تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي". السيوطي: جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت:٩١١هـ)، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، بيروت، مكتبة الكوثر، ط٣، ١٤١٧هـ
- "التدمرية". ابن تيمية: أحمد بن عبد الحليم (ت:٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد بن عودة السعوي الرياض، مكتبة العبيكان، ط٥، ١٩٩٨م.

openkandil.com

- "تذكرة النحاة". أبو حيان: محمد بن يوسف، (ت:٧٤٥هـ)، تحقيق: عفيف عبد الرحمن بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٦م.
- "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد". ابن مالك: محمد بن عبد الله، (ت:٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، القاهرة، دار الكاتب العربي، ١٩٦٨م.
- "تصحيح الوجوه والنظائر". العسكري: أبو هلال، الحسن بن عبد الله، (ت:٣٨٢هـ)، تحقيق: محمد عثمان، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ٢٠٠٧م.
- "تصحيح الفصيح وشرحه". ابن درستويه: أبو محمد، عبد الله بن جعفر، (ت:٣٤٧هـ) تحقيق: محمد بدوي المختون، مراجعة: رمضان عبد التواب، القاهرة، مطابع الأهرام، ط١ ١٩٩٨م.
- "التطور النحوي للغة العربية". برجشتراسر، (ت:١٩٣٣م)، إخراج: رمضان عبد التواب القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٧م.
- "التعريفات". الجرجاني: السيد الشريف، علي بن محمد بن علي، (ت:٨١٦هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، بيروت، دار الكتاب العربي، ط٤، ١٩٩٨م.
- "تفسير أبي السعود". أبو السعود: محمد بن محمد بن مصطفى، (ت:٩٨٢هـ)، تحقيق: عبد اللطيف عبد الرحمن، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٩م.
- "تفسير الفخر الرازي". الرازي: فخر الدين، محمد بن عمر، (ت:٦٠٤هـ)، قدم له: خليل محيي الدين الميس، بيروت، دار الفكر، ١٩٩٤م.
- "تفسير القاسمي". القاسمي: جمال الدين، محمد (ت:١٣٣٢هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.
- "تفسير القرآن العظيم". ابن كثير: أبو الفداء، إسماعيل (ت:٧٧٤هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، بيروت، دار الكتاب العربي، ط٢، ٢٠٠٢م.
- "تلقيح الألباب في عوامل الإعراب". الشنتريني: أبو بكر، محمد بن عبد الملك، (ت:٥٤٩هـ)، تحقيق: معيض بن مساعد العوفي، جدة، دار المدني، ط١، ١٩٨٩م.
- "التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح". ابن بري: أبو محمد، عبد الله، (ت:٥٨٢هـ) تحقيق: عبد العليم الطحاوي، مراجعة: عبد السلام هارون، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب ط١، ١٩٨١م.

- "تهذيب الأسماء واللغات". النووي: أبو زكريا، محيي الدين بن شرف، (ت:٦٧٦هـ) عني بنشره وتصحيحه: إدارة الطباعة المنيرية، بيروت، دار الكتب العلمية، (غ. ت).

- "تهذيب الكمال في أسماء الرجال". المزي: أبو الحجاج، يوسف، (ت:٧٤٢هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٩٩٤م.

- "التوطئة". الشلوبين: أبو علي، عمر بن محمد بن عبد الله الإشبيلي، (ت:٦٤٥هـ) تحقيق: يوسف المطوع، القاهرة، دار التراث العربي، ط٢، ١٩٨٠م.

- "جامع البيان عن تأويل آي القرآن". الطبري: أبو جعفر، محمد بن جرير، (ت:٣١٠هـ) تحقيق: محمود محمد شاكر، القاهرة، دار المعارف، ط٢، ١٩٧١م.

- "الجامع الصحيح" المسند من حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وسننه وأيامه (صحيح البخاري). البخاري: أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل، (ت:٢٥٦هـ)، حققه: محب الدين الخطيب، ورقمه: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث، ط١، ١٤٠٠هـ.

- "جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم". ابن رجب: أبو الفرج، عبد الرحمن بن شهاب الدين، (ت:٧٩٥هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، الرياض دار ابن الجوزي، ط١، ١٩٩٥م.

- "الجامع لأحكام القرآن". القرطبي: أبو عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري، (ت:٦٧١هـ) تحقيق: هشام سمير البخاري، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٩٩٥م.

- "الجمل في النحو". الزجاجي: أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق، (ت:٣٣٧هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ط٣، ١٩٨٦م.

- "جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام". القرشي: أبو زيد، محمد بن أبي الخطاب (ت:٢٣٠هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي (غ.ت).

- "جمهرة الأمثال". العسكري: أبو هلال، الحسن بن عبد الله بن سهل، (ت:٣٩٥هـ) تحقيق: أحمد عبد السلام، خرج أحاديثه: محمد سعيد بسيوني زغلول، بيروت، دار الكتب العربية، ط١، ١٩٨٨م.

obeikandl.com

- "الجنى الداني في حروف المعاني". المرادي: الحسن بن قاسم، (ت:٧٤٩هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ط٢، ١٩٨٨م.
- "جواهر الأدب في معرفة كلام العرب". الإربلي: علاء الدين بن علي، (ت:في النصف الثاني من القرن الثامن الهجري)، تحقيق: إميل بديع يعقوب، بيروت، دار النفائس، ط١ ١٩٩١م.
- "حاشية الأمير على مغني اللبيب". الأمير: محمد بن محمد السنباوي، (١٢٣٢هـ)، القاهرة دار إحياء الكتب العربية، (غ. ت).
- "حاشية ابن حمدون على شرح المكودي لألفية ابن مالك". ابن حمدون: أبو العباس، أحمد بن محمد، (ت:١٢٣٢هـ)، تحقيق: محمد صدقي، بيروت، دار الفكر، ١٩٩٥م
- "حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك". الخضري: محمد الدمياطي، (ت:١٢٨٧هـ) تحقيق: تركي فرحان المصطفى، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.
- "حاشية الدسوقي على مغني اللبيب". الدسوقي: مصطفى بن محمد عرفة، (ت:١٢٣٠هـ) تحقيق: عبد السلام محمد أمين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٠م
- "حاشية السجاعي على شرح قطر الندى". السجاعي: أحمد بن أحمد، (١١٩٧هـ)، تحقيق: عدنان مطرجي، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٩٩٨م.
- "حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي". الخفاجي: شهاب الدين، أحمد بن محمد بن عمر، (ت:١٠٦٩هـ) تحقيق: عبد الرزاق المهدي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٧م
- "حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك". الصبان: محمد بن علي، (ت:١٢٠٦هـ)، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، (غ. ت).
- "حاشية ياسين على ألفية ابن مالك". ياسين: بن زين الدين بن أبي بكر بن محمد بن عليم الحمصي، (ت:١٠٦١هـ)، فاس، المطبعة المولوية، ١٣٣٧هـ.
- "حاشية ياسين على شرح التصريح". ياسين: بن زين الدين بن أبي بكر بن محمد بن عليم الحمصي، (ت:١٠٦١هـ)، بيروت، دار الفكر، (غ. ت).

- "الحجة للقراءات السبع". ابن خالويه: أبو عبد الله، الحسين بن أحمد، (ت:٣٧٠هـ) تحقيق: عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٦، ١٩٩٦م.
- "حجة القراءات". ابن زنجلة: أبو زرعة، عبد الرحمن بن محمد، (ت:في القرن الرابع الهجري)، تحقيق: سعيد الأفغاني، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٩٩٧م.
- "الحدود". الرماني: أبو الحسن، علي بن عيسى، (ت:٣٨٤هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، عمان، دار الفكر، ط١، ١٩٨٤م.
- "الحذف والتعويض في اللهجات العربية من خلال معجم الصحاح للجوهري". السحيمي: سليمان بن سالم رجاء، المدينة المنورة، مكتبة الغرباء الأثرية، ط١، ١٩٩٥م.
- "الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين". الهلالي: هادي عطية مطر بيروت، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط١، ١٩٨٦م.
- "حروف المعاني". الزجاجي: أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق، (ت:٣٣٧هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٨٦م.
- "الحماسة البصرية". البصري: صدر الدين، علي بن أبي الفرج بن الحسن، (ت:٦٥٦هـ) تحقيق: عادل جمال سليمان، القاهرة، ١٩٧٨م.
- "الحيوان". الجاحظ: أبو عثمان، عمرو بن بحر، (ت:٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار إحياء التراث العربي، ط٣، ١٩٦٩م.
- "خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب". البغدادي: عبد القادر بن عمر، (ت:١٠٩٣هـ) تحقيق: محمد نبيل طريفي، بإشراف: إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية ١٩٩٨م.
- "الخصائص". ابن جني: أبو الفتح: عثمان، (ت:٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار بيروت، دار الهدى (غ. ت).
- "دراسات في فلسفة النحو والصرف والرسم". جواد: مصطفى، (ت:١٣٨٩هـ)، بغداد مطبعة أسعد، ١٩٦٨م.
- "دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها". أبو جناح: صاحب، عمان، دار الفكر، ط١ ١٩٩٨م.
- "دراسات لأسلوب القرآن الكريم". عضيمة: محمد عبد الخالق، (ت:١٤٠٤هـ)، القاهرة دار الحديث، ١٩٨٠م.

- "درة الغواص في أوهام الخواص". الحريري: أبو محمد، القاسم بن علي، (ت:٥١٦هـ) بغداد، مكتبة المثنى، (غ. ت).
- "الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع". الشنقيطي: أحمد بن الأمين، (ت:١٣٣١هـ)، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٤م.
- "دلائل الإعجاز". الجرجاني: أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن، (ت:٤٧٤هـ) تحقيق: محمود محمد شاكر، القاهرة، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، ط٣، ١٩٩٢.
- "ديوان أبي الأسود الدؤلي". صنعة: السكري: أبي سعيد، الحسن، (ت:٢٧٥هـ أو ٢٩٠هـ)، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، بيروت، دار الهلال، ط٢، ١٩٩٨م.
- "ديوان الأعشى الكبير"، ميمون بن قيس. شرحه وعلق عليه: محمد محمد حسين، بيروت مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٧٣م.
- "ديوان امرئ القيس". تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، ط٥، ١٩٩٠م.
- "ديوان أوس بن حجر". تحقيق: محمد يوسف نجم، بيروت، دار صادر، ط٣، ١٩٧٩م.
- "ديوان جرير". بشرح: محمد بن حبيب، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧١م.
- "ديوان جميل بثينة". حققه: فوزي عطوي، بيروت، الشركة اللبنانية للكتاب، ط١، ١٩٦٩ م.
- "ديوان حاتم الطائي" = شرح ديوان حاتم الطائي.
- "ديوان حسان بن ثابت". تحقيق: سيد حنفي حسنين، القاهرة، دار المعارف، ط١، ١٩٨٣م.
- "ديوان الحطيئة". رواه وشرحه: ابن السكيت: أبو يوسف، يعقوب بن إسحاق، (ت:٢٤٦هـ)، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٨٧م.
- "ديوان الحماسة". أبو تمام: حبيب بن أوس الطائي، (ت:٢٣١هـ)، برواية: الجواليقي: أبي منصور، موهوب بن أحمد، (ت:٥٤٠هـ)، شرحه وعلق عليه: أحمد حسن بسج بيروت، دار الكتب العلمية ط١، ١٩٩٨م.
- "ديوان الخنساء" = شرح ديوان الخنساء.

obeikandl.com

- "ديوان ذي الرمة". قدم له وشرحه: أحمد حسن بسج، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١ ١٩٩٥م.
- "ديوان رؤبة بن العجاج". ضمن (مجموع أشعار العرب) اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسيّ، ليبسيغ، ألمانيا، ١٩٠٣ م.
- "ديوان زهير بن أبي سلمى" = شرح شعر زهير.
- "ديوان أبي الطيب المتنبي"، بشرح أبي البقاء العكبري، (ت:٦١٦هـ)، المسمى: التبيان في شرح الديوان. حققه: كمال طالب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٧م.
- "ديوان عامر بن الطفيل". رواية: محمد بن القاسم الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب بيروت، دار بيروت، ١٩٨٢ م.
- "ديوان عبد الله بن الزَّبير الأسدي" = شعر عبدالله بن الزَّبير الأسدي.
- "ديوان عَبيد بن الأبرص" = عَبيد بن الأبرص، شعره ومعجمه اللغوي.
- "ديوان العجاج". رواية: الأصمعي: أبي سعيد، عبد الملك بن قريب، (ت:٢١٦هـ) عنى بتحقيقه: عزة حسن، بيروت، مكتبة دار الشرق، ١٩٧١ م.
- "ديوان عروة بن الورد" = شعر عروة بن الورد.
- "ديوان عمرو بن كلثوم التغلبي". تحقيق: أيمن ميدان، الكويت، النادي الأدبي الثقافي، ط١ ١٩٩٢.
- "ديوان عمرو بن معد يكرب الزبيدي". صنعه: هاشم الطعان، بغداد، مطبعة الجمهورية ١٩٧٠ م.
- "ديوان عمر بن أبي ربيعة" = شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة.
- "ديوان عنترة" = شرح ديوان عنترة.
- "ديوان الفرزدق" = شرح ديوان الفرزدق.
- "ديوان القطامي". تحقيق: إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، بيروت، دار الثقافة، ط١ ١٩٦٠ م.
- "ديوان قيس بن الخطيم". تحقيق: ناصر الدين الأسد، بيروت، دار صادر، ط٢، ١٩٦٧ م.
- "ديوان كثيِّر عزة". جمعه وشرحه: إحسان عباس، بيروت، دار الثقافة، ١٩٧١م.
- "ديوان لبيد بن ربيعة العامري" = شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري.

obeikandl.com

- "ديوان مجنون ليلى". جمعه ورتبه: أبو بكر الوالبي، تحقيق: جلال الدين الحلبي، قدم له: زكي مبارك، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٣٩ م.
- "ديوان النابغة الذبياني". تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، ط٣ ١٩٩٠م.
- "ديوان أبي النجم العجلي". صنعه وشرحه: علاء الدين أغا، الرياض، النادي الأدبي، ١٩٨١ م.
- "ديوان نُصيب بن رباح" = شعر نُصيب بن رباح.
- "ذيل الأمالي والنوادر". القالي: أبو علي، إسماعيل بن القاسم، (ت:٣٥٦هـ)، مراجعة: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، بيروت، دار الجيل، ط٢، ١٩٨٧م.
- "الرد على النحاة". ابن مضاء: أبو العباس، أحمد بن عبد الرحمن اللخمي، (ت:٥٩٢هـ) تحقيق: محمد إبراهيم البنا، القاهرة، دار الاعتصام، ط١، ١٩٧٩م.
- "رصف المباني في شرح حروف المعاني". المالقي: أحمد بن عبد النور، (ت:٧٠٢هـ) تحقيق: أحمد بن محمد الخراط، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، (غ. ت).
- "روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني". الألوسي: أبو الثناء، محمود بن عبد الله، (ت:١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١ ١٩٩٤م.
- "الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام". السهيلي: أبو القاسم، عبد الرحمن، (ت:٥٨١هـ) تحقيق: عبد الرحمن الوكيل، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، ط١، ١٩٩٣م.
- "زاد المعاد في هدي خير العباد". ابن القيم: محمد بن أبي بكر بن أيوب، (ت:٧٥١هـ) تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٨م.
- "سر صناعة الإعراب". ابن جني: أبو الفتح: عثمان، (ت:٣٩٢هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ط٣، ١٩٩٣م.
- "سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها". الألباني: محمد ناصر الدين، (ت:١٤٢٠هـ)، الرياض، مكتبة المعارف، ١٩٩٥م.

openkanar.com

- "سمط اللآلي في شرح أمالي القالي". البكري: أبو عبيد، عبد الله بن عبد العزيز بن محمد (ت:٤٨٧هـ)، تحقيق: عبد العزيز الميمني، بيروت، دار الحديث، ط٢، ١٩٨٤م.
- "سنن الترمذي". الترمذي: أبو عيسى: محمد بن عيسى بن سورة، (ت:٢٧٩هـ) تحقيق: كمال يوسف الحوت، بيروت، دار الكتب العلمية، (غ. ت).
- "سنن أبي داوود". أبو داوود: سليمان بن الأشعث السجستاني، (ت:٢٧٥هـ)، القاهرة دار الحديث، (غ. ت).
- "السنن الكبرى". النسائي: أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب، (ت:٣٠٣هـ)، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩١م.
- "سنن ابن ماجه". القزويني: أبو عبد الله، محمد بن يزيد، (ت:٢٧٥هـ)، حقق نصوصه ورقمه: محمد فؤاد عبد الباقي، وخرج أحاديثه وفهرسه: مصطفى محمد حسين الذهبي، دار الحديث، ط١، ١٩٩٨م.
- "الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه". الحديثي: خديجة، الكويت، مطبوعات جامعة الكويت مطابع مقهوي، ط١، ١٩٧٤م.
- "شرح أبيات سيبويه". السيرافي: أبو محمد، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان (ت:٣٨٥هـ) تحقيق: محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة دار الفكر، مكتبة الكليات الأزهرية، ط١، ١٩٧٤م.
- "شرح اختيارات المفضل". التبريزي: الخطيب، يحي بن علي بن محمد بن الحسن، (ت:٥٠٢هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٩٨٧م.
- "شرح أدب الكاتب". الجواليقي: أبو منصور، موهوب بن أحمد، (ت:٥٤٠هـ)، قدم له: مصطفى صادق الرافعي، بيروت، دار الكتاب العربي، (غ. ت).
- "شرح أشعار الهذليين". السكري: أبو سعيد، الحسن بن الحسين، (ت:٢٧٥هـ أو ٢٩٠هـ) تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مراجعة: محمود محمد شاكر، القاهرة، دار العروبة، مطبعة المدني، ١٩٦٥م.
- "شرح الأشموني لألفية ابن مالك". الأشموني: أبو الحسن، علي بن محمد بن عيسى، (ت:نحو ٩٠٠هـ) القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، (غ. ت).

- "شرح ألفية ابن مالك". ابن الناظم: بدر الدين، محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك، (ت:٦٨٦هـ) عناية: محمد سليم اللبابيدي، بيروت، مصورة من منشورات ناصر خسرو ١٣١٢هـ.

- "شرح التسهيل". ابن مالك: محمد بن عبدالله، (ت:٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتح السيد، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠١م.

- "شرح التصريح على التوضيح". الأزهري: خالد بن عبد الله، (ت:٩٠٥هـ)، بيروت، دار الفكر، (غ.ت).

- "شرح جمل الزجاجي". ابن خروف: أبو الحسن، علي بن محمد بن علي. (ت:٦٠٩هـ) تحقيق: سلوى محمد عمر عرب، مكة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط١، ١٤١٩هـ.

- "شرح جمل الزجاجي" (الشرح الكبير). ابن عصفور: علي بن مؤمن بن محمد الإشبيلي، (ت:٦٦٩هـ) تحقيق: صاحب أبو جناح، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٩٩م.

- "شرح جمل الزجاجي". ابن هشام: عبد الله بن يوسف، (ت:٧٦١هـ)، تحقيق: علي محسن عيسى مال الله، بيروت، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط٢، ١٩٨٦م.

- "شرح الحدود النحوية". الفاكهي: عبد الله بن أحمد بن علي، (ت:٩٧٢هـ)، تحقيق: زكي فهمي الألوسي، بغداد، دار الكتب، ط١، ١٩٨٨م.

- "شرح ديوان الأخطل التغلبي". صنفه: إيليا سليم الحاوي، بيروت، دار الثقافة، (غ. ت).

- "شرح ديوان جرير". الصاوي: محمد إسماعيل، بيروت، دار الأندلس (غ. ت).

- "شرح ديوان حاتم الطائي". شرحه: إبراهيم الجزيني، بيروت، دار الكاتب العربي، ط١ ١٩٦٨ م.

- "شرح ديوان الحماسة". المرزوقي: أبو علي، أحمد بن محمد بن الحسن، (ت:٤٢١هـ) نشره: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ط١، ١٩٥٣م.

- "شرح ديوان الخنساء". ثعلب: أبو العباس، أحمد بن يحيى، (ت:٢٩١هـ)، تحقيق: فايز محمد، بيروت، دار الكتاب العربي، ط٢، ١٩٩٦م.

obeikandi.com

- "شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي"، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت دار الأندلس، (غ. ت).
- "شرح ديوان عنترة". شرحه: كرم البستاني، بيروت، دار بيروت، (غ. ت).
- "شرح ديوان الفرزدق". تحقيق: المستشرق جيمس د. سايمز، بغداد، مكتبة الثقافة العربية، (غ.ت).
- "شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري". حققه وقدم له: إحسان عباس، الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٨٤ م.
- "شرح رياض الصالحين للنووي". ابن عثيمين: محمد بن صالح، (ت:١٤٢١هـ)، تقديم: عبد الله بن محمد الطيار، الرياض، دار الوطن، ط١، ١٩٩٥م.
- "شرح شافية ابن الحاجب". الرضي: محمد بن الحسن الاستراباذي، (ت:٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور حسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٢م.
- "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب". ابن هشام: عبد الله بن يوسف، (ت:٧٦١هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية. (غ. ت).
- "شرح شعر زهير بن أبي سلمى". صنعة: أبي العباس، أحمد بن يحيى ثعلب (ت:٢٩١ هـ) تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ط١، ١٩٨٢.
- "شرح صحيح مسلم". النووي: محيي الدين بن شرف، (ت:٦٧٦هـ) تحقيق: خليل مأمون شيحا، بيروت، دار المعرفة، ط٥، ١٩٩٨م.
- "شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك". ابن عقيل: بهاء الدين، عبد الله بن عبد الرحمن، (ت:٧٦٩هـ)، تحقيق: تركي فرحان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.
- "شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ". ابن مالك: محمد بن عبد الله، (ت:٦٧٢هـ)، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، بغداد، مطبعة العاني، ط١، ١٩٧٧م.
- "شرح عيون الإعراب". المجاشعي: أبو الحسن، علي بن فضال، (ت:٤٧٩هـ)، تحقيق: جميل حنا حداد، الزرقاء، مكتبة المنار، ط١، ١٩٨٥م.
- "شرح عيون كتاب سيبويه". المجريطي: أبو نصر، هارون بن موسى بن صالح، (ت:٤٠١هـ)، عبدربه عبد اللطيف عبدربه، القاهرة، مطبعة حسان، ط١، ١٩٨٤م.

obeikandl.com

- "شرح الفصيح". الزمخشري: أبو القاسم، محمود بن عمر، (ت:٥٣٨هـ)، تحقيق: إبراهيم بن عبد الله بن جمهور الغامدي، مكة المكرمة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط١، ١٤١٧هـ.

- "شرح الفصيح". اللخمي: أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن هشام، (ت:٥٧٧هـ)، تحقيق: مهيدي عبيد جاسم، بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، ط١، ١٩٨٨م.

- "شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات". ابن الأنباري: أبو بكر، محمد بن القاسم، (ت:٣٢٨هـ) تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، دار المعارف، ط٤، ١٩٨٠م.

- "شرح قطر الندى وبل الصدى". ابن هشام: عبد الله بن يوسف، (ت:٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، ط١، ١٩٩٦م.

- "شرح كافية ابن الحاجب". الرضي: محمد بن الحسن الاستراباذي، (ت:٦٨٦هـ)، تحقيق: إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.

- "شرح الكافية الشافية". ابن مالك: محمد بن عبدالله، (ت:٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي (غ. ت).

- "شرح كتاب سيبويه". السيرافي: أبو سعيد، الحسن بن عبدالله المرزبان، (ت:٣٦٨هـ) حقق الجزء الأول: رمضان عبد التواب، ومحمود فهمي حجازي، ومحمد هاشم عبد الدايم القاهرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ط١، ١٩٨٦م. وحقق الجزء الثاني: رمضان عبد التواب، القاهرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ط١، ١٩٩٠م.

- "شرح المعلقات السبع". الزوزني: أبو عبد الله، الحسين بن أحمد بن الحسين، (ت:٤٨٦هـ) بيروت، مكتبة المعارف، ط٥، ١٩٨٥م.

- "شرح المفصل". ابن يعيش: موفق الدين، يعيش، (ت:٦٤٣هـ)، بيروت، عالم الكتب (غ. ت).

- "شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب". ابن الحاجب: أبو عمرو، عثمان بن عمر، (ت:٦٤٦هـ)، تحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكة المكرمة، مكتبة نزار مصطفى الباز ط١، ١٩٩٧م.

- "شرح المقدمة المحسبة". ابن بابشاذ: طاهر بن أحمد، (ت:٤٦٩هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، الكويت، المطبعة العصرية، ط١، الجزء الأول: ١٩٧٦م، والجزء الثاني: ١٩٧٧م

- "شرح المكودي لألفية ابن مالك". المكودي: أبو زيد، عبد الرحمن بن علي بن صالح، (ت:٨٠٧هـ)، تحقيق: محمد صدقي، بيروت، دار الفكر، ١٩٩٥م.

- "شرح ملحمة الإعراب". الحريري: أبو محمد، القاسم بن علي، (ت:٥١٦هـ)، تحقيق: فائز فارس، إربد دار الأمل، ط١، ١٩٩١م.

شعراء إسلاميون. القيسي: نوري حمودي، بيروت، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية ط١، ١٩٨٤م.

- "شعر عبد الله بن الزَّبِير الأسدي".جمعه وحققه: يحيى الجبوري، بغداد، دار الحرية، ١٩٧٤م.

- "شعر عروة بن الورد العبسي". صنعة: ابن السكيت، أبي يوسف، يعقوب بن إسحاق (ت:٢٤٤ هـ) تحقيق: محمد فؤاد نعناع، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٩٥م.

- "شعر نُصَيب بن رباح". جمعه: داوود سلوم، بغداد، مكتبة الأندلس، مطبعة الإرشاد، ١٩٦٧ م

الشعر والشعراء. ابن قتيبة: أبو محمد، عبد الله بن مسلم الدينوري، (ت:٢٧٦هـ) تحقيق: أحمد محمد شاكر، القاهرة، دار الحديث، ط٢، ١٩٩٨م.

- "شفاء العليل في إيضاح التسهيل". السلسيلي: أبو عبد الله، محمد بن عيسى، (ت:٧٧٠هـ) تحقيق: الشريف عبد الله بن علي الحسيني البركاتي، بيروت، دار الندوة، ط١، ١٩٨٦م.

- "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح". ابن مالك: محمد بن عبد الله، (ت:٦٧٢هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٣م.

- "الصحاح" (تاج اللغة وصحاح العربية) الجوهري: إسماعيل بن حماد، (ت:٣٩٣هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين، ط٣، ١٩٨٤م.

- "صحيح البخاري" = الجامع الصحيح المسند.

- "صحيح الجامع الصغير وزياداته". الألباني: محمد ناصر الدين، (ت:١٤٢٠هـ)، أشرف على طبعه: زهير الشاويش، بيروت، المكتب الإسلامي، ط٣، ١٩٨٨م.
- "صحيح مسلم" = شرح صحيح مسلم.
- "الصدارة في النحو العربي". الشنقيطي: عبد الرحمن محمود مختار، القاهرة، النهار للطبع والنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٩٩م.
- "الصفوة من القواعد الإعرابية". بكار: عبد الكريم، دمشق، دار القلم، ط١، ١٩٨٧م.
- "كتاب الصناعتين"؛ الكتابة والشعر. العسكري: أبو هلال، الحسن بن عبد الله بن سهل (ت:٣٩٥هـ)، تحقيق: مفيد قميحة، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٩٨٩م.
- "طبقات فحول الشعراء". الجمحي: محمد بن سلام، (ت:٢٣١هـ)، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر، القاهرة، مطبعة المدني، جدة، دار المدني، ١٩٧٤م.
- "الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز". العلوي: يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم اليمني، (ت:٧٤٩هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، (غ. ت).
- "ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي". حمودة: طاهر سليمان، الإسكندرية، الدار الجامعية ١٩٨٣م.
- "ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين". البهجة: عبد الفتاح حسن علي، عمان، دار الفكر، ط١، ١٩٩٨م.
- "عَبيد بن الأبرص، شعره ومعجمه اللغوي". توفيق أسعد، الكويت، مطبعة حكومة الكويت ط١، ١٩٨٩ م.
- "العقد الفريد". ابن عبدربه: أحمد بن محمد الأندلسي، (ت:٣٢٨هـ)، تحقيق: عبد المجيد الترحيني، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م.
- "علل النحو". الوراق: أبو الحسن، محمد بن عبد الله (ت:٣٨١هـ)، تحقيق: محمد جاسم محمد الدرويش، الرياض، مكتبة الرشيد، ط١، ١٩٩٩م.
- "عون المعبود شرح سنن أبي داوود". العظيم أبادي: أبو الطيب، محمد، (ت:بعد ١٣٢٣هـ) تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، ط٢، ١٩٩٢م
- العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٣٤م-١٩٨٣م مسرد كامل لمقرراته اللغوية وتسجيل تصويري لمؤتمراته السنوية ١٩٧١م-١٩٨٤م. الخطيب: عدنان، دمشق، دار الفكر ١٩٨٦م.

- "العين". الخليل: أبو عبد الرحمن، الخليل بن أحمد الفراهيدي، (ت:١٧٥هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، بيروت، دار الهلال، (غ. ت).
- "عيون الأخبار". ابن قتيبة: أبو محمد، عبد الله بن مسلم الدينوري، (ت:٢٧٦هـ)، تحقيق: يوسف علي طويل، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م.
- "الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن معطٍ"، (ت:٦٢٨هـ). ابن الخباز: أبو العباس: أحمد بن الحسين بن أحمد، (ت:٦٣٩هـ)، تحقيق: حامد محمد العبدلي، بغداد، دار الأنبار، مطبعة العاني، ١٩٩١م.
- "الغريب المصنف". ابن سلام: أبو عبيد، القاسم، (ت:٢٢٤هـ)، تحقيق: محمد مختار العبيدي، القاهرة، دار مصر، ط٢، ١٩٩٦م.
- "فتح الباري بشرح صحيح البخاري". العسقلاني: أبو الفضل، أحمد بن علي بن حجر، (ت:٨٥٢هـ) مصورة عن الطبعة التي حقق أصلها: عبد العزيز بن باز ورقم كتبها وأبوابها وأحاديثها: محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة، دار الحديث، ط١، ١٩٩٨م.
- "فتح الله بخصائصِ الاسمِ الله". الروحاني: محمد بن موسى، ملتان - باكستان، المكتبة الإمدادية، ط١، ١٩٧٩م.
- "الفصول في العربية". ابن الدهان: أبو محمد، سعيد بن المبارك بن علي، (ت:٥٦٩هـ) تحقيق: فائز فارس، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٨م.
- "في أصول النحو". الأفغاني: سعيد، بيروت، دار الفكر، (غ. ت).
- "في التحليل اللغوي". عمايرة: خليل أحمد، الزرقاء، مكتبة المنار، ط١، ١٩٨٧م.
- "فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير". المناوي: محمد بن عبد الرؤوف (ت:١٠٣١هـ)، بيروت، دار الفكر، (غ. ت).
- "في النحو العربي، قواعد وتطبيق". المخزومي: مهدي، (ت:١٩٩٣هـ)، بيروت، دار الرائد، ط٢ ١٩٨٦م.
- "في النحو العربي، نقد وتوجيه". المخزومي: مهدي، (ت:١٩٩٣هـ)، بيروت، دار الرائد، ط٢، ١٩٨٦م
- "القاموس المحيط". الفيروزابادي: مجد الدين، محمد بن يعقوب، (ت:٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، بيروت، مؤسسة الرسالة ط٦، ١٩٩٨م.

openkanar.com

- "القياس في اللغة العربية". حسين: محمد الخضر، بيروت، دار الحداثة، ط١، ١٩٨٣.
- "القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات"، لأبي علي الفارسي (ت:٣٧٧هـ). إلياس: منى، دمشق، دار الفكر، ط١، ١٩٨٥م.
- "القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة". السويح: محمد عاشور، مصراته- ليبيا، الدار الجماهيرية، ط١، ١٩٨٦م
- "الكامل في اللغة والأدب". المبرد: أبو العباس، محمد بن يزيد، (ت:٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أحمد الدالي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٩٧م.
- "كتاب سيبويه". سيبويه: أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت:١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٣، ١٩٨٨م.
- "كشاف اصطلاحات الفنون". التهانوي: محمد بن علي بن علي بن محمد (ت:١١٥٨هـ) تحقيق: أحمد حسن بسج، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.
- "الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل". الزمخشري: جار الله، أبو القاسم، محمود بن عمر (ت:٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد مرسي عامر، القاهرة، دار المصحف، ط٢، ١٩٧٧م.
- "كشف المشكل في النحو". الحيدرة: علي بن سليمان اليمني، (ت:٥٩٩هـ)، تحقيق: هادي عطية مطر، بغداد، مطبعة الإرشاد، ط١، ١٩٨٤م.
- "الكليات". الكفوي: أبو البقاء، أيوب بن موسى الحسيني، (ت:١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٩٣م.
- "اللباب في علل البناء والإعراب". العكبري: أبو البقاء، عبد الله بن الحسين، (ت:٦١٦هـ) تحقيق: محمد عثمان، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ٢٠٠٨م.
- "لسان العرب". ابن منظور: أبو الفضل، محمد بن مكرم، (ت:٧١٠هـ)، بيروت، دار صادر، ط٣، ١٩٩٤م.
- "اللغة والنحو بين القديم والحديث". حسن: عباس، القاهرة، دار المعارف، ط٢، ١٩٧١م.
- "لمع الأدلة في أصول النحو". الأنباري: أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد (ت:٥٧٧هـ) تحقيق: سعيد الأفغاني، دمشق، مطبعة الجامعة السورية، ط١، ١٩٥٧م.

- "اللمع في العربية". ابن جني: أبو الفتح: عثمان، (ت:٣٩٢هـ)، تحقيق: حامد المؤمن بيروت، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط٢، ١٩٨٥م.

- "ليس في كلام العرب". ابن خالويه: أبو عبد الله، الحسين بن أحمد، (ت:٣٧٠هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين، ط٢، ١٩٧٩م.

- "المباحث الخفية في حل مشكلات الدرة الألفية لابن معط"، (ت:٦٢٨هـ). القواس: عبد العزيز بن جمعة، (ت:٦٩٦هـ)، تحقيق: علي موسى الشوملي، الرياض، مكتبة الخريجي ط١، ١٩٨٥م.

- "مجاز القرآن". أبو عبيدة: معمر بن مثنى التيمي، (ت:٢١٠هـ)، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، القاهرة مكتبة الخانجي، (غ. ت).

- "مجمع الأمثال". الميداني: أحمد بن محمد بن أحمد، (ت:٥١٨هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار الجيل، ط٢، ١٩٨٧م.

- "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد". الهيثمي: علي بن أبي بكر، (ت:٨٠٧هـ)، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، بيروت، دار الفكر، ١٩٩٤م.

- "مجموعة القرارات العلمية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة في خمسين عاماً"، ١٩٣٤م-١٩٨٤م. أخرجها وراجعها: محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٨٤م.

- "المجموع شرح المهذب". النووي: أبو زكريا، محيي الدين بن شرف، (ت:٦٧٦هـ)، حققه وأكمله: محمد نجيب المطيعي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٥م.

- "مجموع الفتاوى". ابن تيمية: أحمد بن عبد الحليم (ت:٧٢٨هـ)، جمعها ورتبها: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٧م.

- "المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها". ابن جني: أبو الفتح: عثمان، (ت:٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.

- "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز". ابن عطية: أبو محمد، عبد الحق بن غالب، (ت:٥٤٦هـ)، تحقيق: المجلس العلمي بفاس، المحمدية - المغرب، مطابع فضالة، ط٢ ١٩٨٢م.

obeikandl.com

- "المحلى (وجوه النصب)". ابن شقير: أبو بكر، أحمد بن الحسين، (ت:٣١٧هـ)، تحقيق: فائز فارس، بيروت، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ط١، ١٩٨٧م.
- "مختصر المعاني". التفتازاني: سعد الدين، مسعود بن عمر، (ت:٧٩٣هـ)، تحقيق: محمد عثمان، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ٢٠٠٨م.
- "مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة" لابن القيم: محمد بن أبي بكر بن أيوب (ت:٧٥١هـ) اختصره: محمد الموصلي، تحقيق: سيد إبراهيم، القاهرة، دار الحديث ط١ ١٩٩٢م.
- "مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع". ابن خالويه: أبو عبد الله، الحسين بن أحمد، (ت:٣٧٠هـ) بيروت، عالم الكتب، (غ. ت).
- "المخصص". ابن سيده: أبو الحسن، علي بن إسماعيل، (ت:٤٥٨هـ)، قدم له: خليل إبراهيم فجال، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٩٩٦م.
- "مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين". ابن القيم: محمد بن أبي بكر بن أيوب (ت:٧٥١هـ) تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي، بيروت، دار الكتاب العربي، ط٤ ١٩٩٧.
- "مدخل إلى علم الأسلوب". عياد: شكري محمد، الرياض، دار العلوم، ط١، ١٩٨٢م.
- "مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو". المخزومي: مهدي، (ت:١٩٩٣م) بيروت، دار الرائد العربي، ط٢، ١٩٨٦م.
- "مروج الذهب ومعادن الجوهر". المسعودي: أبو الحسن، علي بن الحسين بن علي، (ت:٣٤٦هـ)، شرحه وقدم له: مفيد محمد قميحة، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، (غ. ت).
- "المزهر في علوم اللغة وأنواعها". السيوطي: جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت:٩١١هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.
- "المسائل الحلبيات". الفارسي: أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، (ت:٣٧٧هـ) تحقيق: حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، بيروت، دار المنارة، ط١، ١٩٨٧م.
- "المسائل السفرية في النحو". ابن هشام: عبد الله بن يوسف، (ت:٧٦١هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، بيروت، دار الرسالة، ط١، ١٩٨٣م.

- "المسائل العسكريات في النحو العربي". الفارسي: أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت:٣٧٧هـ)، تحقيق: علي جابر منصور، بغداد، مطبعة جامعة بغداد، ط٢، ١٩٨٢.

- "المسائل العضديات". الفارسي: أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، (ت:٣٧٧هـ) تحقيق: شيخ راشد، دمشق، منشورات وزارة الثقافة، ط١، ١٩٨٦م.

- "المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات". الفارسي: أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت:٣٧٧هـ) تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، بغداد، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٩٨٣م.

- "المساعد على تسهيل الفوائد". ابن عقيل: بهاء الدين، عبد الله بن عبد الرحمن، (ت:٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد بركات، دمشق، دار الفكر، ١٩٨٠م.

- "المستدرك على الصحيحين". الحاكم: أبو عبد الله، محمد بن عبد الله، (ت:٤٠٥هـ) تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٠.

- "المسند". ابن حنبل: أبو عبد الله، أحمد بن محمد، (ت:٢٤١هـ)، تحقيق: أحمد شاكر وحمزة أحمد الزين، دار الحديث، ط١، ١٩٩٥م.

- "مسند أبي عوانة". أبو عوانة: يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني، (ت:٣١٦هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، بيروت، دار المعرفة، ط١، ١٩٩٨م.

- "مشكل إعراب القرآن". مكي: أبو محمد، مكي بن أبي طالب القيسي، (ت:٤٣٧هـ) تحقيق: محمد عثمان، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ٢٠٠٨م.

- "المصباح المنير". الفيومي: أبو العباس، أحمد بن محمد بن علي، (ت:٧٧٠هـ)، بيروت مكتبة لبنان، ١٩٨٧م.

- "المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري". القوزي: عوض حمد الرياض، شركة الطباعة العربية، ط١، ١٩٨١م.

- "المطالع السعيدة بشرح ألفية السيوطي (الفريدة في النحو والتصريف والخط)". السيوطي: جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت:٩١١هـ)، تحقيق: طاهر سليمان حمودة الإسكندرية، الدار الجامعية، ١٩٨٣م.

- "معاني الحروف". الرماني: أبو الحسن، علي بن عيسى، (ت:٣٨٤هـ)، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، مكة المكرمة، مكتبة الطالب الجامعي، ط٢، ١٩٨٦م.

obeikandl.com

- "معاني القرآن". الأخفش: أبو الحسن، سعيد بن مسعدة البلخي، (ت:٢١٥هـ)، تحقيق: عبد الأمير محمد الورد، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٥م.
- "معاني القرآن". الفراء: أبو زكريا، يحي بن زياد، (ت:٢٠٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف تيجاني، بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٨م.
- "معاني القرآن وإعرابه". الزجاج: أبو إسحاق، إبراهيم بن السري، (ت:٣١١هـ) تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٨م.
- "المعاني الكبير في أبيات المعاني". ابن قتيبة: أبو محمد، عبد الله بن مسلم الدينوري، (ت:٢٧٦هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٨م.
- "معاني النحو". السامرائي: فاضل صالح، بغداد، جامعة بغداد، ط١، الجزءان الأول والثاني ١٩٨٩م والجزءان الثالث والرابع ١٩٩١م.
- "معترك الأقران في إعجاز القرآن". السيوطي: جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت:٩١١هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٧٣م.
- "معجم الأدباء". ياقوت: أبو عبد الله، بن عبد الله الحموي (ت:٦٢٦هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩١م.
- "معجم المؤلفين". كحالة: عمر رضا، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٩٣م.
- "معجم المصطلحات النحوية والصرفية". اللبدي: محمد سمير نجيب، بيروت، مؤسسة الرسالة دار الفرقان، ط١، ١٩٨٥م.
- "المعجم المفصل في الإعراب". الخطيب: طاهر يوسف، مراجعة: إميل بديع يعقوب، بيروت دار الكتب العلمية، ط٢، ١٩٩٦م.
- "المعجم المفصل في الشواهد العربية". يعقوب: إميل بديع، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١ ١٩٩٦م.
- "المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي". رتبه ونظمه: لفيف من المستشرقين، ونشره: أ. ي. ونسنك، ليدن، مكتبة بريل، ١٩٣٦م.
- "المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم". عبد الباقي: محمد فؤاد، القاهرة، دار الحديث، ط١ ١٩٨٦م.
- "معجم المقاييس في اللغة". ابن فارس: أبو الحسين، أحمد، (ت:٣٩٥هـ)، تحقيق: شهاب الدين أبو عمرو، بيروت، دار الفكر، ط٢، ١٩٩٨م.

- "المغرب في ترتيب المعرب". ابن المطرز: أبو الفتح، ناصر الدين، (ت:٦١٠هـ)، تحقيق: محمد عثمان، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ٢٠٠٨م.

- "المغني في النحو". ابن فلاح: تقي الدين، أبو الخير، منصور اليمني، (ت:٦٨٠هـ) تحقيق: عبد الرزاق أسعد السعدي، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ط١، الجزء الأول والثاني ١٩٩٩م، والجزء الثالث: ٢٠٠٠م.

- "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب". ابن هشام: عبد الله بن يوسف، (ت:٧٦١هـ)، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، مراجعة: سعيد الأفغاني، بيروت، دار الفكر، ط٥ ١٩٨٥م.

- "مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج". الشربيني: محمد بن محمد بن الخطيب، (ت:٩٧٧هـ)، اعتنى به: محمد خليل عيتاني، بيروت، دار المعرفة، ط١، ١٩٩٧م.

- "مفردات ألفاظ القرآن". الراغب: الحسين بن محمد بن المفضل الأصفهاني. (ت:٤٢٥هـ) تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دمشق، دار القلم، ط٢، ١٩٩٧م.

- "المفضليات. الضبي: المفضل بن محمد، (ت:١٦٨هـ أو ١٧٨هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، القاهرة، دار المعارف، ط١٠، ١٩٩٢م.

- "المقتصد في شرح الإيضاح". الجرجاني: عبد القاهر بن عبد الرحمن، (ت:٤٧٤هـ) تحقيق: كاظم بحر مرجان، بغداد، دار الرشيد، ط١، ١٩٨٢م.

- "المقتضب". المبرد: أبو العباس، محمد بن يزيد، (ت:٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت عالم الكتب، (غ. ت).

- "المقرب ومعه مُثُل المقرب". ابن عصفور: علي بن مؤمن بن محمد الإشبيلي، (ت:٦٦٩هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.

- "منازل الحروف". الرماني: أبو الحسن، علي بن عيسى، (ت:٣٨٤هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، عمّان، دار الفكر، ط١، ١٩٨٤م.

- "المنصف شرح كتاب التصريف للمازني"، (ت:٢٤٩هـ). ابن جني: أبو الفتح: عثمان (ت:٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٩م

- "منع تجويز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز". الشنقيطي: محمد الأمين بن محمد المختار الجكني (ت:١٣٩٣هـ) (مطبوع آخر أضواء البيان للمؤلف نفسه)، عناية صلاح الدين العلايلي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٩٩٦م.
- "المنهاج في القواعد والإعراب". الأنطاكي: محمد، بيروت، دار الشرق العربي، ط٨، (غ.ت).
- "موسوعة أطراف الحديث النبوي". زغلول: محمد سعيد بن بسيوني، بيروت، دار الكتب العلمية، (غ. ت).
- "موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب". الأزهري: خالد بن عبد الله، (ت:٩٠٥هـ) تحقيق: محمد إبراهيم سليم، القاهرة، مكتبة ابن سينا، (غ. ت).
- "نتائج الفكر". السهيلي: أبو القاسم، عبد الرحمن بن عبد الله، (ت:٥٨١هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، بيروت، منشورات جامعة قار يونس، مطابع الشروق، ١٩٧٨م.
- "النحو الوافي". حسن: عباس، القاهرة، دار المعارف، ط٥، ١٩٧٥م.
- "نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر". العسقلاني: أحمد بن علي بن حجر (ت:٨٥٢هـ) تحقيق: نور الدين عتر، بيروت دار الخير، مطبعة الصباح، ط٢، ١٩٩٣م.
- "النشر في القراءات العشر". ابن الجزري: أبو الخير، محمد بن محمد، (ت:٨٣٣هـ) أشرف على تصحيحه: علي محمد الضباع، بيروت، دار الكتب العلمية، (غ. ت).
- "نظرية الحروف العاملة ومبناها وطبيعة استعمالها القرآني بلاغياً". الهلالي: هادي عطية مطر بيروت، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط١، ١٩٨٦م.
- "النكت الحسان في شرح غاية الإحسان". أبو حيان: أثير الدين، محمد بن يوسف بن علي الغرناطي، (ت:٧٤٥هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١ ١٩٨٥م.
- "النكت في تفسير كتاب سيبويه". الشنتمري: الأعلم، أبو الحجاج، يوسف بن سليمان بن عيسى (ت:٤٧٦هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، الكويت، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ط١، ١٩٨٧م.

obeikandl.com

- "نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج". الرملي: شمس الدين، أبو العباس، أحمد بن حمزة، (ت:١٠٠٤هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٤م.

- "نهج البلاغة". وهو مجموع ما اختاره الشريف أبو الحسن محمد الرضي بن الحسن الموسوي من كلام أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه -.

تحقيق: محمد عبده، بيروت، دار الفكر العربي، ط١، ١٩٩٦م.

تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، مطبعة الاستقامة، (غ. ت)

تحقيق: صبحي الصالح، بيروت، دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، ط٣، ١٩٨٣م.

- "النوادر في اللغة". أبو زيد: سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، (ت:٢١٥هـ)، بيروت دار الكتاب العربي، ط٢، ١٩٦٧م.

- "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع". السيوطي: جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت:٩١١هـ) تحقيق: أحمد شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.

- "الواضح في النحو والصرف" (قسم النحو). الحلواني: محمد خير، اللاذقية، مكتبة الشاطئ الأزرق، ط٣، ١٩٧٩م.

- "الوافي في العروض والقوافي". التبريزي: الخطيب، يحي بن علي بن محمد بن الحسن، (ت:٥٠٢هـ) تحقيق: فخر الدين قباوة، دمشق، دار الفكر، ١٩٨٦م.

obeikandl.com

فهرس

هذا بابُ ما ينصرفُ وما لا ينصرفُ ٥

هذا بابُ أفْعَل إذا كان اسمًا ٥

هذا بابُ ما لا ينصرفُ من الأمثلة وما ينصرف ١١

هذا بابُ ما ينصرفُ من الأفعال إذا سَمَّيْتَ به رجلاً ١٣

هذا بابُ ما لحقتْه الألفُ في آخره ١٧

هذا باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف فمنعه ذلك من الانصراف في المعرفة والنكرة ١٩

هذا باب ما لحقته نون بعد ألف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة نحو غضبان ٢٠

هذا باب ما لا ينصرف في المعرفة مما ليست نونه بمنزلة الألف التي في بُشرى وما أشبهها ٢٠

هذا باب هاءات التأنيث ٢٣

هذا باب فُعَل ٢٤

هذا بابُ ما كان على زِنة مَفَاعِل ومَفاعيلَ ٢٦

هذا باب الأسماء الأعجمية ٢٩

هذا باب تسمية المذكر بالمؤنث ٣٠

هذا باب أسماء القبائل والأحياء ٣١

هذا بابُ ما لَمْ يقعْ إلا اسمًا للقبيلة ٣٣

هذا بابُ أسماء السُّوَر ٣٤

obeikandi.com

هذا بابُ تسميتِك الحروفَ بالظُّروف وغيرها ٣٧

هذا بابُ ما جاء معدولاً عن حَدِّه من المُؤنّثِ ٣٩

هذا بابُ تغيير الأسماء المُبْهَمَة ٤٢

هذا بابُ الظّروف غير المتمكّنة ٤٤

هذا باب الشّيئين اللَّذَيْن ضُمَّ أحدُهما إلى الآخر ٥٠

هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف من بناتِ الياء والواو التي الياءُ والواوُ منهنَّ لاماتٌ ٥٤

هذا بابُ إرادةِ اللفظ بالحرف الواحد ٥٩

هذا بابُ الحكاية ٦٠

هذه مسألةٌ ليس هذا موضعُها، ولكِنَّا كتبناها ها هُنا ٦٢

هذا باب الإضافة وهو باب النسبة ٦٩

هذا بابُ ما حَذفُ الياء والواو فيه القياسُ ٧٠

هذا بابُ الإضافة إلى كلِّ اسم كان على أربعة أحرف ٧١

هذا بابُ الإضافة إلى كلّ شيءٍ من بناتِ الياء والواو ٧٢

هذا باب الإضافة إلى كُلّ اسمٍ كان آخرُه ياءً، وكان الحرفُ الذي قبل الياء ساكنًا ٧٦

هذا بابُ الإضافة إلى كل اسمٍ لامُه ياءٌ أو واوٌ وقبلَها ألفٌ ساكِنَةٌ ٧٨

هذا باب الإضافة إلى كلّ اسمٍ آخرُه ألفٌ مُبدَلةٌ من حرف من نفس الكلمة ٧٩

هذا باب الإضافة إلى كُلّ اسمٍ كان آخِرُه ألفًا زائدةً لا يُنَوَّنُ وكان على أربعة أحْرُفٍ ٨٠

openkandil.com

هذا بابُ الإضافة إلى كلّ اسمٍ كان آخِرُه ألفًا وكان على خمسة أحرفٍ ٨١
هذا بابُ الإضافة إلى كُلِّ اسمٍ مَمْدُودٍ لا يدخله التنوين ٨٣
هذا بابُ الإضافة إلى بنات الحرفين ٨٣
هذا بابُ ما لا يجوز فيه من بنات الحرفين إلاّ الرَّدُّ ٨٤
هذا بابُ الإضافة إلى ما فيه الزوائدُ من بناتِ الحرفين ٨٥
هذه فصولٌ تلحقُ بما تقدَّم من الباب تأخّرت عن مواضعِها ٩١
هذا باب الإضافة إلى ما ذهبت فاؤُه من بنات الحرفين وذلك عِدَةٌ وزِنَةٌ ٩٣
هذا باب الإضافة إلى كل اسمٍ وَلِي آخِرُه ياءين مُدغَمَة إحداهما في الأخرى ٩٤
هذا بابُ ما لَحِقَتْه الزيادتان ٩٦
هذا باب الإضافة إلى كل اسمٍ لحِقَتْه التّاء للجمع ٩٦
هذا بابُ الإضافة إلى الاسمين اللذين ضُمَّ أحدُهما إلى الآخر فجُعِلا اسمًا واحدًا ٩٧
هذا بابُ الإضافة إلى المضاف من الأسماء ٩٩
هذا باب الإضافة إلى الحكاية ١٠١
هذا باب الإضافة إلى الجمع ١٠١
هذا باب التّثنية ١٠٢
هذا باب تثنية ما كان منقوصًا وكان عِدَّةُ حروفه أربعة أحرفٍ فزائدًا ١٠٤
هذا بابُ جمع المنقوص بالواو والنّون ١٠٥
هذا بابٌ لا تجوز فيه التثنية والجمعُ بالواو والياء والنّون، وذلك نحو عشرين وثلاثين ١٠٦

obeikandl.com

هذا باب جمع الاسم الذي آخره هاء التأنيث ١٠٧
هذا باب جمع الرجال والنساء ١٠٩
هذا بابٌ يُجْمَعُ الاسمُ فيه إن كان لِمُذَكَّرٍ أو لمُؤنّث بالتاء ١١٣
هذا بابُ ما يُكسَّرُ مِمّا كُسِّر للجمعِ وما لا يُكَسَّرُ من أبنية الجمع ١١٣
هذا بابُ جمع الأسماء المضافة ١١٣
هذا بابٌ من الجمع بالواو والنّون وتكسير الاسم ١١٤
هذا باب تثنية المُبْهَمَة التي أواخرها مُعتلّة ١١٥
هذا باب ما يتغيّر في الإضافة إلى الاسم ١١٥
هذا بابُ إضافة المنقوص إلى الياء التي هي علامة المجرور المضمر ١١٧
هذا باب إضافة كل اسمٍ آخره ياءٌ تلي حرفًا مكسورًا ١١٧
هذا بابُ التَّصْغير ١١٩
هذا باب تصغير المضاعف ١١٩
هذا باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التأنيث ١٢٠
هذا بابُ ما كان على أربعة أحرف تلحقه ألف التأنيث بعد ألف، أو لحقت ألفٌ ونونٌ كما لحقت عُثمانَ نحو خُنْفُساءَ ١٢٢
هذا باب ما يُحقَّر على تكسيرك إيّاه لو كسَّرْتَهُ للجمع على القياس لا على التكسير للجمع على غيره ١٢٤
هذا بابُ ما يُحذَف في التَّحقير من بنات الثلاثة من الزّيادات لأنّك لو كسَّرتها للجمع لَحَذَفْتَها ١٢٥
هذا باب تحقير ما تثبتُ زيادتُه من بنات الثلاثة في التحقير ١٣٣

obeikandl.com

هذا باب ما يُحذف في التحقير من زوائد بنات الأربعة، لأنّها لم تكن لتَثْبُتَ لو كسَّرتها للجمع ١٣٥
هذا باب بناتِ الخمسة ١٣٧
هذا باب ما ذهبت لامُه ١٣٧
هذا باب تحقير ما كانت فيه تاء التأنيث ١٣٨
هذا باب تحقير ما حُذِف منه ولا يُرَدُّ في التحقير ١٤٠
هذا باب تحقير كل حرف كان فيه بدلٌ فإنّك تحذف ذلك البدل ويُردّ الذي من أصل الحرف إذا حقَّرتَه ١٤٢
هذا باب تحقير ما كانت الألف بدلا من عينه ١٤٥
هذا باب تحقير الأسماء تثبتُ الأبدالُ فيها، وتَلزمُها ١٤٧
هذا باب تحقير ما كان فيه قَلْبٌ ١٤٨
هذا باب تحقير كل اسم كانت عينُه واوًا وكانت العين ثانية أو ثالثة ١٤٩
هذا باب تحقير بنات الياء والواو اللاتي لاماتُهنَّ ياءات وواوات ١٥٢
وهذه مسألة أمْلَيْتُها ليس هذا موضعُها ١٥٥
هذا بابُ تحقير كلّ اسم كان من شيئين أحدُهما ضُمَّ إلى الآخر فجعلا بمنزلة اسم واحد ١٥٨
هذا باب تحقير المؤنّث ١٦٠
هذا باب تحقير الأسماء المبهمة ١٦١
هذا باب تحقير ما لم يُكَسَّر عليه واحدٌ للجمع ١٦٢
هذا بابُ حُروف الإضافة إلى المحلوف به وسقُوطِها ١٦٥

openkandil.com

هذا باب ما يكون قبل المحلوف به عِوَضًا من اللّفظ بالواو ١٦٥

هذا بابُ ما عَمِلَ بعضُه في بعضٍ وفيه معنى القسم ١٦٧

هذا بابُ ما يذْهَبُ التنوين فيه من الأسماء لغير إضافة ولا دخول ألــفٍ ولامٍ ولا لأنه لا ينصرف وكان القياس أن يثبت التنوين فيه ١٧٠

هذا بابٌ تُحرَّكُ فيه التنوين في الأسماء الغالِبَة ١٧١

هذا بابُ النُّونَيْنِ الثقيلة والخفيفة ١٧٢

هذا بابُ أحوال الحروف التي قبل النون الخفيفة والثقيلة ١٧٣

هذا بابُ الوقف عند النون الخفيفة ١٧٤

هذا بابُ الثقيلة والخفيفة في فعل الاثنين وفعل جميع النساء ١٧٦

هذا بابُ مضاعف الفعل واختلاف العرب فيه ١٧٩

هذا باب اختلاف العرب في تحريك الآخر لأنه لا يستقيم أن يسكن هــو والأوّل من غير أهل الحجاز ١٨٠

هذا باب المقصور والممدود ١٨١

هذا باب الهمز ١٨١

هذا باب الأسماء التي تُوقَعُ على عِدَّة المؤنث والمذكر ليُبيِّن ما العــدد إذا جــاوز الاثنين ١٨٧

هذا باب ذكرك الاسم الذي تُبيِّن العِدَّةُ كم هي مع تمامها الذي هو من ذلك ١٨٨

هذا باب المؤنث الذي يقع على المؤنث والمذكر وأصله التأنيث ١٨٩

هذا باب ما لا يحسُن أن تضيف إليه الأسماء التي يبيَّن بها العدد ١٩١

هذا باب تكسير الواحد للجمع ١٩٢

obeikandl.com

هذا باب نظير ما ذكرنا من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات فيهن عَيْناتٌ ١٩٥
هذا باب ما يكون واحدًا يقع على الجميع من بنات الياء والواو يكون واحده من بنائه ولفظه ١٩٧
هذا بابُ ما هو اسمٌ واحدٌ يقعُ على جميعٍ وفيه علامة التأنيث ١٩٧
هذا باب ما كان على حرفين وليست فيه علامة التأنيث ١٩٨
هذا باب تكسير ما عدَّةُ حروفه أربعة أحرف للجمع ٢٠٠
هذا باب ما يُجمع من المذكّر بالتّاء لأنّه يصير إلى تأنيث ٢٠٣
هذا باب ما جاء بناء جمعه على غير ما يكون في مثله ٢٠٣
هذا باب ما عدد حروفه خمسة أحرف خامسه ألف التأنيث ٢٠٤
هذا بابُ ما لُفِظَ به مِمّا هو مُثنّى كما لُفِظَ بالجمع ٢٠٤
هذا باب ما هو اسمٌ يَقَعُ على الجميع ٢٠٥
هذا باب تكسير الصفة للجمع ٢٠٦
هذا باب تكسير ما كان من الصفات عدَّةُ حروفه أربعة أحرف ٢٠٧
هذا باب بناء الأفعال التي هي أعمالٌ تَعدّاك إلى غيرك، وتُوقِعُها به ومصادِرِها ٢١٤
هذا باب فَعْلان ومصدرِه وفِعْلِه ٢١٥
هذا بابُ ما بُنِيَ على أفْعَل ٢١٥
هذا باب أيضًا يكون للخصال التي تكون في الأشياء ٢١٧
هذا باب علم كل فعل تعدّاك إلى غيرك ٢١٩
هذا باب ما يجيءُ فيه الفِعْلَةُ، تريد بها ضَرْبًا من الفعل ٢١٩

openkanal.com

هذا باب نظائر ما ذكرنا من بنات الياء والواو ٢١٩
هذا باب نظائر بعض ما ذكرنا من بنات الواو والواو التي هي فاءٌ ٢٢٠
هذا باب افتراق فَعَلْتُ وأفْعَلتُ في الفعل للمعنى ٢٢٢
هذا باب دخول فَعَّلْتُ على فَعَلْتُ لا يَشْرِكُه في ذلك أفْعَلْتُ ٢٢٣
هذا باب ما جاء فُعِلَ منه على غير فَعَلْتُه ٢٢٣
هذا باب دخول الزيادة للمعاني في فَعَلْتُ ٢٢٤
هذا باب اسْتَفْعَلْتُ ٢٢٤
هذا باب مصادرِ ما لحقته الزوائد ٢٢٥
هذا باب ما لَحِقَتْه هاء التأنيث عِوَضًا ٢٢٦
هذا باب مصادر بنات الأربعة ٢٢٧
هذا باب نظير ما ذكرنا من بنات الأربعة وما ألحِقَ ٢٢٨
هذا باب اشتقاقك الأسماء لمواضع بنات الثلاثة ٢٢٨
هذا باب ما كان من هذا النحو من بنات الياء والواو التي الياء فيهن لامٌ ٢٣٠
هذا باب ما كان من هذا النحو مما بنات الواو فيه فاء ٢٣٠
هذا باب نظائر ما ذكرنا مما جاوز بنات الثلاثة ٢٣٢
هذا باب لا يجوز فيه ما أفْعَلَهُ ٢٣٢
هذا باب ما أفْعَلَهُ على معنيين ٢٣٤
هذا باب ما يكون يَفْعَلُ من فَعَلَ فيه مفتوحًا ٢٣٥

obeikandl.com

هذا باب ما هذه الحروف فيه فاءاتٌ ٢٣٧
هذا باب ما كان من الياء والواو ٢٣٩
هذا باب الحروف الستة إذا كانت واحدة منها عينًا وكانت الفاء فيها مفتوحة ٢٤٠
هذا باب ما يكسر فيه أوائل الأفعال المضارِعة ٢٤١
هذا باب ما يُسكَّن استخفافًا وهو في الأصل عندهم مُتحركٌ ٢٤٤
هذا باب ما تُمال فيه الألفات ٢٤٥
هذا بابٌ من إمالة الألف يُميلها ناس كثير من العرب ٢٤٧
هذا باب ما أميل على غير قياس ٢٤٨
هذا باب ما يمتنع من الإمالة التي أملتها فيما مضى ٢٥٠
هذا باب ما يمال من الحروف التي ليس بعدها ألف ٢٥٤
هذا باب ما تقدم أول الحروف وهي زائدة قدمت لإسكان أوّل الحرف ٢٥٥
هذا باب تحرك أواخر الكلم الساكنة ٢٥٧
هذا باب ما يُضَمُّ من الساكن إذا حُذِفت بعده ألف الوصل ٢٥٨
هذا باب ما يُحذَف من السَّواكن ٢٥٩
هذا باب ما لا يُرَدُّ من هذه الأحرف الثلاثة لتحرُّك ما بعدها ٢٦١
هذا بابُ ما يُثْبِتُونَ حركته وما قبله مُتحرِّكٌ ٢٦٢
هذا باب الوقف في أواخر الكلم المتحرِّكة ٢٦٤
هذا باب الوقف في آخر الكلم المتحركة في الوصل التي لا تلحقها زيادة ٢٦٤

obeikandl.com

هذا باب السّاكن الذي يكون قبل آخر الحرف فيُحرَّك لكراهيتهم التقاء الساكنين ٢٦٦
هذا باب الوقف في الواو والياء والألف ٢٦٧
هذا باب الوقف في الهمز ٢٦٧
هذا باب الساكن الذي تُحرِّكه في الوقف ٢٦٨
هذا باب الحرف الذي تُبْدِلُ في الوقف مكانَه حرفًا أبْيَنُ منه يُشْبِهُه لأنّه خَفِيٌّ ٢٦٩
هذا باب ما يُحذَفُ من أواخر الأسماء في الوقف وهي الياءات ٢٦٩
هذا باب ما يُحذَف من الأسماء من الياءات في الوقف ٢٧٠
هذا باب ثبات الياء والواو في الهاء التي هي علامة الإضمار ٢٧١
هذا باب ما تُكْسَرُ فيه الهاء التي هي علامة الإضمار ٢٧٢
ومن باب الكاف التي هي علامةُ المُضْمَر ٢٧٥
هذا باب ما يلحق الياء والكاف اللتين للإضمار ٢٧٥
ومن باب وجوه القوافي في الإنشاد ٢٧٧
ومن باب عِدَّة ما يكون عليه الكَلِم ٢٧٩
ومن باب علم حروف الزوائد ٢٨٦
هذا باب حروف البدل في غير أن تُدغم حرفًا في حرف ٢٨٦
هذا باب ما لحقته الزّوائد من بنات الثلاثة ٢٨٨
ومن باب لحاق الزيادة بنات الثلاثة من الفعل ٢٩٠
ومن باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة ٢٩٢

obeikandl.com

ومن باب تمثيل ما بَنَت العرب من الأربعة في الأسماء والصفات ٢٩٣
ومن باب ما لحقته الزوائد من بنات الأربعة غير الفعل ٢٩٣
ومن باب لحاق التَّضعيف والزائد فيه لازم ٢٩٦
ومن باب تمثيل الفعل من بنات الأربعة ٢٩٦
ومن باب تمثيل ما بنت العربُ من الأسماء والصّفة من بنات الخمسة ٢٩٦
ومن باب ما أعْرِبَ من الأعجميّة ٢٩٧
ومن باب عِلل ما تجعله زائدًا من حروف الزوائد ٢٩٧
هذا باب ما الزيادة فيه من غير حروف الزيادة ٣٠٤
ومن باب تمييز بنات الأربعة والخمسة من الثلاثة ٣٠٤
ومن باب علم مواضع الزوائد من مواضع الحروف غير الزوائد ٣٠٥
ومن باب ما كانت فيه الواو أوّلا وكانت فاءً ٣٠٦
ومن باب ما يلزمه بدل التّاء من هذه الواوات ٣٠٨
ومن باب ما تقلب فيه الواو ياء ٣٠٩
ومن باب ما كانت الياء فيه أوّلاً وكانت فاء ٣١٠
ومن باب ما الياء والواو فيه ثانية وهما في موضع العين ٣١١
ومن باب ما لحقته الزّوائد من هذه الأفعال المعتلّة ٣١٤
ومن باب ما اعْتُلَّ من الأسماء المعتلّة على اعتلالها ٣١٥
ومن باب أتِمّ فيه الاسمُ على مثال فمُثِّلَ به لسكون ما قبله أو ما بعده ٣١٨

obeikandl.com

ومن باب ما جاء من أسماء هذا المعتلّ على ثلاثة أحرفٍ لا زيادة فيه ٣٢٠
ومن باب تُقْلَبُ فيه الواو ياءً لا لياء قبلها ساكنة ٣٢٢
ومن باب ما تُقْلَبُ فيه الياءُ واوًا ٣٢٦
ومن باب ما تُقلب الواو فيه ياءً إذا كانت متحركة والياءُ قبلها ساكنة ٣٢٧
ومن باب ما يُكسَّر عليه الواحدُ مما ذكرنا في الباب الذي قبله ٣٣٠
ومن باب ما يجري فيه بعض ما ذكرنا إذا كُسر للجمع على الأصل ٣٣٢
ومن باب فُعِلَ من فَوْعَلتُ من قُلْتُ، وفَيْعَلْتُ من بِعْتُ ٣٣٣
ومن باب تقلب فيه الياء واوًا ٣٣٦
ومن باب ما الهمز فيه في موضع اللام ٣٣٧
ومن باب ما كانت الياء والواو فيه لاماتٍ ٣٤١
ومن باب ما يخرج على الأصل إذا لم يكن حرف إعرابٍ ٣٤٣
ومن باب ما إذا التقت فيه الهمزةُ والياءُ قُلبت الهمزةُ ياءً والياءُ ألفًا ٣٤٤
ومن باب ما يلزم فيه بدل الياء ٣٤٦
ومن بنات التّضعيف في بنات الياء ٣٤٨
ومن باب ما جاء على أنّ فَعَلْتُ منه مثل بِعْتُ ٣٤٨
ومن باب التضعيف في بنات الواو ٣٥١
ومن باب ما قيسَ من المعتلّ من بنات الياء والواو ٣٥٤
ومن باب تكسير بعض ما ذكرنا على الجمع ٣٦١

obeikandl.com

ومن باب التضعيف ٣٦٣
ومن باب ما شَذَّ من المضاعف ٣٦٥
ومن باب ما شَذَّ فأبدل مكان اللام الياء لكراهية التّضعيف ٣٦٧
ومن باب تضعيف اللام في غير ما عينُه ولامه من موضع واحد ٣٦٧
ومن باب ما قيس من المضاعف الذي عينه ولامه من موضع واحد ٣٦٨
ومن باب ما شَذَّ من المعتلّ على الأصل ٣٧٠
ومن باب الادِّغام ٣٧٢
ومن باب الإدِّغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما ٣٧٢
ومن باب الإدغام في الحروف المتقاربة ٣٧٦
ومن باب الإدِّغام في حروف طرف اللسان والثّنايا ٣٨٣
ومن باب الحرف الذي يُضارَعُ به حرفٌ من موضعه ٣٨٩
ومن باب ما تُقْلَبُ فيه السِّينُ صادًا في بعض اللُّغات ٣٩١
ومن باب ما كان شاذًّا ممّا خفَّفُوا على ألسنتهم ٣٩٣
المصادر والمراجع ٣٩٦
الفهرس ٤٢٥

obeikandl.com